

الحركات الاحتجاجية بالمغرب



مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي



دفاتر
وجهة نظر

14

الحركات الاحتجاجية بالمغرب

مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي

عبد الرزيم العطري

تقديم: الدكتور إدريس بنسعيد

- المراكز الاجتماعية بالمغرب
- مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي
- عبد الرحيم العطري
- التصميم والظلال : طارق جريد
- الإيداع القانوني: 2007 / 2721
- © جميع حقوق الطبع محفوظة 2008
- الناشر : دكتور وجهة نظر
- طبع من هذا الكتاب : 12000 نسخة
- السحب : مطبع التجاح الجديدة

دفاتر وجهة : نظر

المدير المسؤول ورئيس التحرير :
عبد اللطيف حسني

هيئة التحرير :
فريد الميريني
نور الدين الزاهي
محمد برامد
هند عروب
عبد الرحيم العملي
محمد خيمود
سليم حمينات

المراسلات :
ص.ب : 2111 حي الرياض - الرياض
الهاتف : 037561225
063707106

e-mail :
abdellatifhousni20@yahoo.fr

فهرست

6	تقديم بقلم الدكتور إدريس بنسعيد
13	في البدء : إمكانات التساؤل
18	الفصل الأول : سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية
20	المبحث الأول : من المفهوم إلى النظرية
31	المبحث الثاني : آلان تورين وبير بورديو
42	الفصل الثاني : فيسولوجيا الحركات الاحتجاجية
44	المبحث الأول : مآزل التصنيف
54	المبحث الثاني : الاحتجاج بين العنف واللاعنف
65	الفصل الثالث : مسارات الفعل الاحتجاجي
67	المبحث الأول : نتائج الأزمة وشرط التوازنات
77	المبحث الثاني : سيروية الفعل الاحتجاجي
90	الفصل الرابع : الحركات الاحتجاجية بالمغرب
92	المبحث الأول : زمن السببية
103	المبحث الثاني : زمن الانتفاضات الكبرى
118	الفصل الخامس : ملامح الاحتجاج المغربي
120	المبحث الأول : الانبناء والتصنيف
130	المبحث الثاني : سؤال الثابت والمتغير
143	الفصل السادس : خطاب في المنهج
144	المبحث الأول : الكيف بذل الكم
152	المبحث الثاني : إنهم يحتجون
167	الفصل السابع : الاحتجاج المغربي . . إمكانات القراءة
169	المبحث الأول : الاحتجاج . قول وفعل
179	المبحث الثاني : جذور الممارسة
189	الفصل الثامن : السلوك الاحتجاجي بالمغرب
191	المبحث الأول : الأسلوب والسياق
202	المبحث الثاني : العنف والعنف المضاد
214	الفصل التاسع : ثقافة الاحتجاج المغربي
216	المبحث الأول : أسئلة التداول
228	المبحث الثاني : أسئلة الحال
241	الفصل العاشر : محاولة في التركيب
243	المبحث الأول : من الحال إلى المال
256	المبحث الثاني : محاولة في النقد
269	الخاتمة : أحواز التساؤل
276	بيبلوغرافيا
283	هوامش

إهداء

إلى رفيقة الدرب رجاء . حبا معتقا إلى الأبد
إلى الراحل عبد الله إبراهيم شموخا و صمودا وسط الإعصار
إلى زكي الجابر في جمر الاغتراب و سؤال الوطن
إلى المختار الهراس وإدريس بنسعيد اعترافا
بالدرس السوسيولوجي المأثر
إلى عبد اللطيف حسني ، نور الدين الزاهي و محمد زرينين تقديرا
لبحث عن المعنى في زمن اللامعنى
إلى آل الحركات الاحتجاجية هنا و الآن ممن يحاولون ، بمقدار ما ،
إعادة كتابة تاريخ الحقول المجتمعية
إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب
إنه ثمرة من غرس أيديكم جميعا .
مع كل الود و التقدير الجدير بكم

المؤلف

تقديم بقلم الدكتور إدريس بنسعيد*

مساهمة متميزة في الفهم و التفسير

تطرح السوسيولوجيا السياسية أكثر من غيرها من فروع علم الاجتماع بحدة مسألة ترتيب العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه من جهة على مستويين حاسمين على الأقل . يتعلق أولهما بالمسافة الضرورية بين حدث اجتماعي ساخن ، هو الظاهرة أو الواقعة السياسية كما يعيشها الفاعلون الاجتماعيون بتوتراتها ورهاناتها ، التي تشتغل في غالب الأحيان بمنطق الاحتواء أو الإقصاء المطلقين . هذا التفاعل السياسي يشتغل في نفس الآن على مستوى اللغة والرمز ، إذ يصبح القاموس السياسي الذي ينتجه الفاعل السياسي بكيفية تدريجية مكونا أساسيا من مكونات هذا الصراع ، وأحد أهم أسلحته التي تشكل قوته الضاربة . بموازاة مع ذلك ، يسعى الفاعلون إلى تعزيز مواقعهم السياسية المكتسبة أو بناء وتحصين مواقع جديدة إلى تحويل الصراع السياسي بين مجموعات وأشخاص وتكتلات إلى صراع بين قيم ورموز ومواقف ، تترجم من جديد إلى برامج وشعارات ومبادئ تحدد الفروق وتؤسس الاختلاف وتسيج المواقع .

في هذا السياق ، تصبح مفاهيم سياسية ومصطلحات كالتقدمية ، الرجعية ، اللامية ، الجاهلية ، الردة الجديدة ، القومة ، الجماهير ، الإخوان أو الرفاق بمثابة نواة صلبة يؤسس حولها الموقف السياسي ويبنى التحليل وتحدد الاستراتيجيات . غير أن ما يجدر الانتباه إليه هو أن منطق ومقتضيات إنتاج الصراع السياسي ، على مستوى الفعل واللغة ، يختلف جوهريا عن منطق البحث السوسيولوجي العلمي

الذي يشتغل على محتوى النسق السياسي ورهاناته ومقتضيات تنظيمه وخطابه ، دون أن تصبح هذه الرهان أو الخطاب واللغة جزءا طرفا في إنتاج المعرفة السوسيولوجية نفسها . هذا الحد الفارق بين السوسيولوجيا كعلم وبين مجال ومحتويات اشتغالها هو أحد أهم مبررات وجودها العلمي وضمانة استمراريته الأساسية . بعبارة أخرى ، فإن البرنامج أو التحليل السياسي لطرف ما ولغته ومصطلحاته (تقدمية/ردة ، جماهير/أمة ، الخ .) هو مادة للتحليل السوسيولوجي في مجال السياسة وليس نتاجا لهذا التحليل ، وذلك هو التحدي العلمي الأهم الذي يفترض في سوسيولوجية السياسة أن ترفعه ، خاصة داخل مجتمعات كالمغرب يحتل فيها القول والرمز والشعار جل مساحة الفعل السياسي و ينحو إلى تعويضه .

إذا كانت العلاقة بين التحليل السوسيولوجي وموضوعه تطرح على هذا النحو عندما يتعلق الأمر بإنتاج معرفة علمية (سوسيولوجية) حول السياسة وخطاباتها تقتضي درجة عليا من البرود العلمي واليقظة المنهجية ، فإن هذه قواعد ومقتضيات هذه العلاقة تصبح بمثابة إحدى أولويات البحث ، عندما يتعلق الأمر بتفاعلات وردود فعل سياسية سريعة وبالغة التوتر ، تنتج الفعل والاحتجاج ، ولا تنتج أنيا على الأقل ، الموقف واللغة والخطاب .

إن الحركات الاحتجاجية متوترة وأنية بطبيعتها ، باعتبارها ردادات فعل على ضغوط أو إكراهات لا تطاق ، يحضر بدرجة عالية التوتر والعنف ، خاصة العنف المضاد ، يرتفع فيها صوت الخناجر ويخبر صوت اللغة وبعدها المكتوب ، وبالتالي فإن الحركة الاحتجاجية لا

تعبير عن نفسها ، كما هو أمر الفعل السياسي ، على مستوى اللغة والخطاب ، ولا تخلف أثرا مكتوبا من إنتاجها الداخلي (باستثناء الشعائر) ، وتلك الصعوبة إضافية أمام التحليل السوسيولوجي الذي يجب أن يصاحبه من حذره ويقظته في ظل غياب نص أو أثر مكتوب يسمح بفهم وتفسير الحركة الاحتجاجية .

يندرج عمل عبد الرحيم العطري في هذا الإطار بالنظر لمطامحه لتناول موضوع "الآخر" هو الحركة الاحتجاجية بمنهج "بارد" هو السوسيولوجيا ، وهو أمر تصدى له بكيفية تستحق التنويه ، خاصة في شرط شح الدرامات العلمية ، خاصة باللغة العربية ، وندرة الوثائق وتعذر إجراء مقابلات خاصة في صفوف المحتجين في العالم القروي . على هذا المستوى ، نسجل :

- ضعف الذاكرة الوثائقية بالمغرب بصفة عامة وانعدام أو محدودة أرشيفات المؤسسات الرسمية والهيئات السياسية
- يعوض هذا النقص نسبيا بوفرة النخبة الإعلامية من خلال تغطية الصحافة المكتوبة لهذه الاحتجاجات
- ضعف التراكم المعرفي في مجال السوسيولوجيا السياسية ،

خاصة فيما يتعلق بالحركات الاحتجاجية والعفوية

تصدي عبد الرحيم العطري للبحث في الحركات الاحتجاجية كان ، في تقديري ، بناء على تمثيل جيد لمجمل الصعوبات والتحديات المشار إليها أعلاه ، كان بمثابة محطة طبيعية قاده إليها اهتمامه بالشباب وبالنخب السياسية وهي هموم تبلورت في أعمال منشورة غذت المكتبة السوسيولوجية في المغرب ، خاصة في مجال النشر

باللغة العربية الذي يعاني من قصور مزمن . في هذا السياق ، لا تفوتني الإشارة إلى حالة العقم الكبير الذي تعاني منه المدرسة السوسيولوجية المغربية التي تكاد إنتاجاتها تقتصر حصرا على نشر الرسائل والأطروحات الجامعية والتوقف عندها ، وعلى هذا المستوى ، يشكل عبد الرحيم العطري حالة "خصوصية" استثنائية نتمنى أن تستغل عدواها إلى مجاليه من السوسيولوجيين الشباب . اشتغل الباحث انطلاقا من متن متفرق توثقه الجريدة اليومية والرواية الشفوية وتشهد عليه الصورة الفوتوغرافية ، مكملنا رصده بل ومعايشته لهذه الحركات بالتوسل بتقنية الملاحظة وهي وسيط منهجي بامتياز برهن على خصوصيته ونجاعته منذ اللحظة التأسيسية للسوسيولوجيا ، غير أن هذا المهج نادر الاستعمال خارج سياق ومقتضيات الدراسات الإثنوغرافية . على هذا المستوى أيضا ، نعتبر مساهمة العطري متميزة وواعدة .

هذه الندرة في ، سواء فيما يتعلق بالمعطيات الموثقة أو بالمقاربات النظرية التي حاولت فهم الظاهرة الاحتجاجية والتحركات العفوية خارج الخطاطات النظرية العامة التي أنجبتها كل من الماركسية والوظيفية ونظريات أخرى في سياق محاولتها لفهم الظاهرة السوسيولوجية عموما والظاهرة السياسية بوجه أخص ، انطلاقا من جملة من المبادئ العامة التي تنطبق في عموميتها التجريدية على كل المجتمعات الإنسانية ، دون أن تعير كبير اهتمام لخصوصيات المحلي دفعت بالكاتب للاشتغال في اتجاهين مختلفين .

على مستوى الرصد المباشر ، وطف العطري متنا جيدا مستخلصا

من المتابعة اليومية للمصحافة لمجمل الاحتجاجات التي شهدتها المغرب في الفترة التي تشملها الدراسة ورتبها كرونولوجيا وصنفها بكيفية ممتازة ، غير أن الانتقاد عن ما هو حديثي وخاص بجماعة محتجة أو مطلب دون غيره قاد خطوات الباحث نحو البحث عن تفسير نظري أو إطار تاريخي يمنح تحليله القوة التشخيصية والتفسيرية المطلوبة في كل عمل سوسيولوجي ، وهو ما أدى به إلى ولوج متن التاريخ المعاصر بحثا للحركات الاحتجاجية الراهنة عن سوابق أو امتدادات تاريخية يمكن أن تساهم في فهم طبيعتها وآليات اشتغالها .

هذا المنحى في البحث قاد العطري إلى التوقف عند حركات تاريخية أعاد قراءتها وتأويلها على ضوء حاجياته النظرية الآنية ، الأمر الذي دفعه إلى اعتبار "السببة" التي ظهرت وتطورت في سياق رهنات القرن التاسع عشر بمثابة النموذج المثالي للحركة الاحتجاجية والمفسر لآليات اشتغالها ، وهو أمر يتسم بشيء من التسرع في استعمال مبدئ للمادة التاريخية ، وهو أمر كثيرا ما يعيبه المؤرخ على السوسيولوجي الذي يدمج الواقعة التاريخية المنفردة أو المجتثة من سياقها ضمن مسار تحليلي ينحو نحو البحث عن الثابت انطلاقا من المتغير ويعمل على استخلاص قوانين عامة تتحول بدورها ، داخل بعض النظريات السوسيولوجية ، إلى قوانين اجتماعية عامة . إن حالة السببة التي عرفها مغرب ما قبل الاستعمار لا تعنى الفوضى ولا تشتغل بعفوية كما هو أمر الحركة الاحتجاجية وإنما تحيل إلى تصادم مشروعين سياسيين يسعى كلاهما إلى الطعن في مشروعية الطرف الآخر وفي اختياراته السياسية أو العقديّة أو الاقتصادية .

إن إنتاج المعرفة السوسiolوجية ، على الرغم من أن الواقع العيني هو مادتها الأولية لا يعمل من أجل وصف العلاقات والتفاعلات الاجتماعية فقط وإنما ، وهو الأهم ، تجريبها في مرحلة ثانية وتحويلها إلى مفاهيم تغذي النظرية السوسiolوجية وتزودها بالأطر الذهنية والأدوات العلمية اللازمة للفهم أولاً والتفسير ثانياً . هكذا فإن مفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية والتوازن الوظيفي والانقسامية والباتريموينالية والزبونية وغيرها ، لا تحيل إلى واقع محدد ، وإن كان الواقع هو مستدوها ، وإنما تشتغل بكيفية مستقلة عن الواقع العيني ، وهذا هو المعنى الكامل للنظرية العلمية ، وهما اختلفت مجالتها ، غير أن السوسiolوجيا لا تعبر عن نتائجها إلا من خلال اللغة والوصف .

هذا التعرض لعلاقة السوسiolوجيا بالوصف واللغة يكتسي دلالة خاصة عند قراءة هذا العمل لعبد الرحيم العطري في علاقته الحميمة باللغة العربية التي اتخذها لنفسه مسكناً ووسيلة للتعبير في نفس الآن . تتميز لغة العطري بالجزالة وسلامة اللفظ وحفظ المعنى ، غير أنها تشتعل في إطار من البذخ اللغوي غير المألوف في الدراسات التي تعتبر العلم عنواناً وموطناً لها . هذه الصفة المتميزة للكاتب تكشف عن نفس روائي وشاعري للعطري سبق نشره تحت يافطة الأدب من خلال مجموعة قصصية صدرت له منذ عهد قريب . هذا التعامل الخاص مع اللغة يشكل في نفس الوقت موطناً للقوة ومأخذاً . تتمثل القوة في قدرة مرموقة على التعبير وتطويع القول في سبيل تقريب الأفكار والنظريات ، والمزاوجة بين حرية الحياة الاجتماعية وحرارتها وبين مقتضيات "التوثيق" والتقييد" الذين يرسمان حدوداً وأسلوباً

عيش (أو بمات) النص المكتوب . هذه القدرة التعبيرية يمكن أن تتحول إلى عائق عندما يتعلق الأمر بمقتضيات النظرة الإكلينيكية المتقشفة التي يقتضيها ، في كثير من الأحيان ، البحث السوسولوجي ، خاصة عندما يتعلق الأمر برصد محاولة الوصول إلى السلطة أو التأثير على توجهاتها واختياراتها ، أي عندما يتعلق الأمر بالسياسة .

أخيرا ، يؤكد هذا العمل لعبد الرحيم العطري التوفر على نفس سوسولوجي عميق ويضع لبنة جديدة على درب البحث الخاص للمؤلف الذي يبقى وفيا لانشغالاته وهواجسه المعرفية التي تخترق وتنظم كل كتاباته ، وهي هموم وانشغالات سوف نجدها حاضرة ومتطورة في كتبه ودراساته المقبلة بنفس الصدق والحرارة والرغبة في مواكبة خلجات أكثر الفئات حيوية وتأثيرا في الحياة السياسية للمغرب .

إدريس بنسعيد

الرباط ، نوفمبر 2007

* أستاذ علم الاجتماع و منسق مجموعة الأبحاث و الدراسات السوسولوجية بكلية الآداب و العلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس أكادال الرباط

في البدء ممكّنات التساؤل

لقد شهدت السنوات الأخيرة تاميا ملحوظا لأشكال وصيغ الاحتجاج بالمغرب ، ففي أكثر من مناسبة وعلى غير قليل من الأصعدة ، لاحت حركات مختلفة في النوع والدرجة ، وهي تمارس «فعلها» و«سلوكها» الاحتجاجي ، تعبيرا عن موقف يكون منظويا على الرفض في كثير من الأحيان . إلا أن هذا الحضور الذي باتت تسجله هذه الممارسات الاحتجاجية في مجموع النسق السوسيوسياسي المغربي ، لم يوازه حضور آخر على مستوى الدرس السوسيولوجي ، مثلما لم توازه مقاربات تحليلية من قارات علمية أخرى .

القراءة السوسيولوجية للحركات الاحتجاجية مغربيا . تطل شبه غائبة أو مغيبة من خارطة الانشغالات والانتهجاسات العلمية داخل مطبخ السوسيولوجيا ، بالرغم من الأسئلة التي يثيرها الاحتجاج كفعل غير عاد بالمرّة في تضاريس المجتمع ، وبالرغم أيضا من الجدوى العلمية التي يمكن أن يقود إليه تعميق النظر العلمي في هكذا موضوع . فالحركات الاحتجاجية باتت واقعا متجذرا في المجتمع المغربي ، لأسباب كثيرة ومركبة ، تمتع من نفس التعقيد والتركيب الذي يبصم هذا المجتمع وفقا لأطروحة بول باسكون ، كما أنها صارت منتجة لصيغ وأساليب جديدة تقطع مع الثقافة الصدامية التي أطرتها لمدة طويلة . فثمة «إبداع» تعرفه الأشكال والصيغ الاحتجاجية أنا ، فبعد أن كان الرشق باحجارة مثلا ، أقصر طريق للتعبير عن الاحتجاج ، فقد تم الاهتداء مؤخرا إلى إضاءة الشموع وحمل الأواني

فوق الرؤوس و النزوح نحو بلد آخر² ووضع الكمامات على الأفواه ، للتعبير عن الرفض والامتناع من مواقف وممارسات وسياسات منتهجة من قبل الدولة أو غيرهما ممن يتوجه إليه برسالة الاحتجاج .

لقد تغير مفهوم الاحتجاج ، مع ما يرافق هذا المفهوم من تمثلات وممارسات ، من مستوى الإضراب ، إلى ظاهرة استغلال الفضاء العمومي عبر تحريب عدد من الأشكال الاحتجاجية ، كالوقوفات والمسيرات والاعتصامات والإضراب عن الطعام ، متجاوزا بذلك ، وبشكل نسبي ، بعض إمكانات صناعة العنف والعنف المضاد التي كانت تبصم اشتغاله وديناميته في أوقات فائتة . إلا أنه بالرغم من ملامح هذا التغير فإن التعاضل مع الاحتجاج لا يكون سويا في مطلق الأحوال ، فغير ما تلجأ الدولة عبر أجهزتها الأمنية إلى مواجهة السلوك الاحتجاجي بالمنع أو العنف الذي لا يكون مأمون العواقب داخليا وخارجيا . مثلما يلجأ المحتجون إلى تحريب أشكال «تصعيدية» فائقة الخطورة ، كمحاولة الشباب المعطلين إضرام النار في أجسادهم ، واحتلالهم لبنات عمومية وإقبالهم على تكبير أيديهم وأعناقهم بالسياج الحديدي التابع لمقر البرلمان .

إنها « أشكال تعبيرية جديدة في حد ذاتها ، أو لم ن تعود عليها ، ذلك أنها تتضمن من جملة ما تتضمن ، إضرابات واعتصامات واحتجاجات وإشهارا واتصالات واجتماعات وأسفارا وحملات تنظيمية وإعلامية ... بحيث نجد على هذا المستوى الثاني خطابا يوميا يتكرر كأن لسان حاله يقول ' نحن هنا ، نحن موجودون ، لدينا مشاكل ' »³ .

هذا التنامي الملحوظ الذي عرفه الفعل الاحتجاجي بالمغرب من جهة ، والتطور الممارساتي الذي عرفته أشكاله وصيغته من جهة ثانية ، فضلا

عن تنوع جذوره ومساراته ، كلها سررات موضوعية لا ذرائعية ، توجب الانشغال السوسيولوجي بالظاهرة الاحتجاجية ، وكلها تدعو إلى تعميق النظر في شروط إنتاج وإعادة إنتاج السلوك الاحتجاجي ، مع ما يعنيه ذلك من انفتاح على آليات الاشتغال واستراتيجيات التصعيد ومساحات العنف والعنف المضاد .

فالسوسيولوجيا لا تتأسس علميا وموضوعيا إلا من خلال الاشتغال على «الاجتماعي» ومحاولة فهمه وتفهمه ، وتحديدًا بالمراهنة على مناطق ظله وعمته ، حيث تكمن المعرفة ، وتتضح بمكات التساؤل والتفكير والتفكيك ، ففي تفاصيل التفاصيل يوجد المعنى ، الذي نهفو إلى إضفائه على طابع التعقيد الباصم باستمرار لمنطق الحقوق المجتمعية ، وسعيا إلى قراءة واكتشاف هذا المعنى ، فلا مناص من المغامرة والانتصار القوي للفكرة .

ذلك أن الانخراط في هكذا موضوع واقع على خطوط التماس مع مصالح مالكي وسائل الإنتاج والإكراه يستوجب حسا معرفيا مغامراتيا ، بالزول إلى الميدان ، واختبار الممارسة الاحتجاجية واقعا ، وليس كما «يحكى أنه» ، والنتيجة بالطبع تعرض ممكن لمضايقات وسوء استقبال وصيغ إحباط ومنع من الوصول إلى المعلومات فضلا عن نصيب من الضرب بهراوات قوات الأمن ، كما حدث ذات لقاء مع أحد المحوثين بشارع محمد الخامس بالرباط ، على هامش وقفة احتجاجية للمكفوفين من حاملي الشهادات المعطلين .

ولمواصلة المسير في طريق ملأى بعوائق البحث العلمي ومشبطاته ، لا بد من الانتصار للفكرة ، وهو ما كان حافزا على الاستمرار في التساؤل

والقراءة، انتقالا من العاصمة الرباط إلى أقاصي إقليم أزيلال وتحديدًا إلى جماعة أيت بلال ثم إلى أحواز إقليم القنيطرة بسيدي الطيبي، فمن مجال لآخر، ومن متن لآخر، وبالرغم من كل الصعوبات التي كانت توضع قبالة تساؤلات البحث قصداً وعفواً، لم يخب هذا الانتصار، ولم ينته البحث عن جواب شاف لما تحيل عليه الحركات الاحتجاجية هنا والآن.

لكن وبالرغم من كل هذه الإكراهات التي أطرت هذه التجربة البحثية، فإن الفهم الخاص للسوسيولوجيا كمعرفة نضالية تهفو إلى الفضح والتعرية أملاً في التجاور والبناء، كان يسجل حضوره أثناء لحظات التراخي والكلل، ويدفع بالتالي نحو طرح مزيد من التساؤلات المربكة، وهو ما يحفز أيضاً على المضي قدماً في البحث والانكتاب، لهذا فإن هذه الدراسة، ويقدر ما تنهجر بالحركات الاحتجاجية بالمغرب، فإنها تشغل بذات القدر، توسيع دوائر النقاش السوسيولوجي حول حملة من الفعاليات والديناميات الاجتماعية المغيبة من خارطة البحث السوسيولوجي. فالسوسيولوجيا مدعوة أنا وبالحاح إلى إنتاج المعنى وتفهم الكثير من مظهرات «الاجتماعي» التي صارت تفوق وتتجاوز بكثير وتيرة الإنتاج السوسيولوجي.

فالتاريخ يمارس علينا الإغراء والثقل الرمزي، «فالإنسان منتج لتاريخه»⁴، كما أن كل مجتمع يعيد كتابة المكان الذي يتأصل فيه ثابته. . . فالتاريخ هو مسكن الإنسان ومنته هويته المتعددة»⁵. إننا نعيد كتابة تاريخنا في كل حين، ونهفو في كل محاولة إلى أن نكون جديرين بهذا الانكتاب والانتماء. فكل كتابة، بما هي محاولة للتفكير والتفكيك، فهي تحتمل المحو والتععيد، وفي اللحظة التي نوثق فيها تاريخ الفعل الفردي أو الجمعي، ونسعى لقراءته واستكناه مغاليقه، نكون بذلك قد انخرطنا في

لعبة التاريخ والتأريخ ، ليس فقط من أجل التقاط العبر ولكن أساسا من أجل اكتشاف الهوية وشرط الانتماء .

ومن هذا المدخل يمكن الحديث عن سبب ذاتي للانتهجاس بالحركات الاحتجاجية ، فالباحث عاين وشارك في العديد من الاحتجاجات ، بل كان طرفا في بعض الأوقات ، في صلب نزاعات استوجبت تصعيدا لخطوات الفعل الاحتجاجي ، « فمن أجل فهم اللعبة ، لابد من المشاركة فيها ، لأن الفهم ابن التجربة » 7 .

إن اختيار الحركات الاحتجاجية موضوعا للدرس والتحليل ، يسير في اتجاه تكريس فعل سوسيولوجي قاطع بالمرّة مع التواطؤ أو التلاعب كما يطرحه بول باسكون ، ويشير في الآن ذاته إلى تفجير الأسئلة ، بالنفس البوردوي ، حول مجال ما زال مسيجا بالطابوات ، ومعفيا من التفكير فيه وخلخلته لكثير من الأسباب ، ولهذا يمكن للدراسة أن تحمل أكثر من قيمة مضافة على مستوى التفكير والتشريح العلمي للحركات الاحتجاجية .

و هذا ما يجعل من دراسة الحركات الاحتجاجية ، احتجا علميا على ثقافة المحو من جهة ، وعلى ثقافة الغياب من جهة ثانية ، فمن غير المقبول ، أن تستمر السوسيولوجيا المغربية معفية من التفكير في مواضيع تمتلك راهنية قصوى ، وتقع بالضبط على خطوط التماس مع مصالح مالكي وسائل الإكراه والإنتاج . لهذه الأسباب كان من الضروري أن ننخرط في هكذا دراسة أملا في الفهم والتفسير ، لحركات احتجاجية مثيرة في الحال والمآل والثابت والمتغير .

الفصل الأول

سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

(يمكن اعتبار زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نقطة البدء في مسار الدرس المعرفي للحركات الاجتماعية ، فقد عرفت السنوات الأولى لما بعد الحرب احتداما قويا للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه هذه الحركات . كانت الرغبة في فهم شروط الانبناء موجهة لكثير من الدراسات وشاحذة لعدد من الاجتهادات لباحثين أسسوا السوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، كمبحث جديد داخل قارة السوسيولوجيا ، لكن إلى أي حد استطاعت مجموع هذه الاجتهادات أن تؤسس علميا لهذا المبحث الجديد؟ وأن تجعل منه مدخلا ضروريا لقراءة الظاهرة الاحتجاجية؟ بل وهل يسعف التراكم النظري الحاصل في هذا الشأن في استيعاب كافة ألوان الحركات الاجتماعية بدءا من أشكالها التقليدية إلى موجاتها الجديدة التي باتت على درجة عليا من التنظيم والاحترافية؟

إن البحث في تاريخ الحركة الاجتماعية سيقود حتما نحو البدء الإنساني ، وتحديدًا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة ، فالحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي تعد ممارسة قديمة في التاريخ البشري ، إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يظل حديثا ، فقد كان على قارئ اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة 1842 ، لينحت لورينر فون ستاين 8 Lorenz von stein مصطلح احركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية

إلى التغيير وإعادة البناء .

فالتاريخ البشري يعج بكثير من الحركات الاحتجاجية الباصمة لمسارات من التحول والتجاوز ، والتي لا يمكن الفقر عليها بأي حال من الأحوال في سياقات التحقيق السوسولوجي للواقعة الاجتماعية ، فثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس Spartacus ضد سلطة روما ، وغيرها من ثورات الفلاحين والعمال والنساء في القرون لأخيرة ، كلها تؤثر على حركات اجتماعية يراد من ورائها صوغ علاقات مجتمعية جديدة وبناء أسلوب حياة مختلف عن الفائت . ومع ذلك تظل هذه القرون الثلاث الأخيرة من التاريخ الإنساني من أقوى اللحظات التي مهدت لصياغة المفهوم الجديد للحركة الاجتماعية ، وذلك اعتبارا لما عرفته من ثورات مهمة وحاسمة ، لقد كانت الثورة الإنجليزية عام 1689 والثورة الأمريكية عام 1776 والثورة الفرنسية عام 1789 والثورة البولشيفية عام 1917 ، وكلها ثورات ساهمت بمقدار ما في تجدير الفعل الاحتجاجي وتطوير أشكاله وممارساته ، وجعله وهذا هو الأهم مثار تساؤلات معرفية من قارات علمية متعددة .

لقد غدت الحركات الاجتماعية موضوعا للدرس والتحليل ، ينشغل به الكثيرون من آل العلوم الإنسانية ، بهدف فهم شروط إنتاجها وسيروورها ومآلها ، فآل التاريخ والسياسة وعلم الإجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع ، حاولوا جميعا من داخل مقترباتهم وبراديجماتهم أن يحلوا هذه الحركات ويقدموا الإجابات الممكنة لها . ففي اللحظة التاريخية التي تتحرك فيها الجماهير ، كما هو الأمر في الانتفاضة مثلا ، ضدا في إخفاقات السلطة الحاكمة ، تتجه الأنظار قصدا نحو آل العلم ، لتقديم التفسير السببي لما حدث ، ففي أعقاب انتفاضة الشباب لسنة 1968 توجهت الاجتهادات

العلمية بحو تأميس سوسيولوجيا الشباب لتشخيص الانتفاضة وتفسيرها. وفي أعقاب مختلف حركات التحرر الوطني التي عرفتها سنوات السبعينيات من القرن الفائت، فصلا عن الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والحركات المناهضة أنا للعلوة والنيوليبرالية، تأكد باللموس أن فرعاً سوسيولوجياً منشغلاً بالحركات الاجتماعية، صار حاضراً في خارطة السوسيولوجيا، وذلك بالنظر إلى الاجتهادات التي تصب فيه، والتي تعود لباحثين كبار من أمثال أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci وبيير بورديو Pierre Bourdieu وتشارلز تلي Charles Tilly وإيريك نوفو Erik Neveu وأموري ستار Amory Starr وآلان نورين Alain Touraine.

المبحث الأول: من المفهوم إلى النظرية

قبل الاندلاق مع مسارات الدرس السوسيولوجي للحركات الاجتماعية يتوجب في هذا المستوى، إعادة المفهوم إلى واجهة التدقيق، لاكتشاف شروطه التاريخية وتطورات الدلالة، فبالرغم من الحضور القوي الذي باتت تسجله هذه الحركات في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية، فإن إيجاد مفهوم دقيق وموحد لها، ما زال بعيداً لحد الآن، والنتيجة طبعاً، تعاريف لا نهائية، تؤسس اختلافها وتناقضها أحياناً على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الإيديولوجية، وهو ما يفضي نهاية إلى ضبابية في الرؤية والتقدير لحجم وطبيعة الكثير من الحركات الاجتماعية.

إن التباس المفهوم يشير من ناحية أخرى إشكالية أخرى على مستوى القراءة والنمذجة، ففي أي سياق يمكن تفكيك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟ ووفق أي منظور أو توجه سياسي وإيديولوجي يمكن تحليلها؟

خصوصا وأن التراكم المعرفي الذي تحقق في هذا الباب ، لم يسلم كثيرا من ثقل الإيديولوجيا ، فالحركات الاجتماعية طلت لزمن بعيد أسيرة فهم مصطغ برهانات الصراع الدائر قبلا بين المعسكرين الشرقي والغربي ، بما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية باعتبارها صراعا طبقيًا وجسرا نحو التغيير ، وأخرى رأسمالية لا ترى فيها إلا "عدوا احتياطيًا" يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ ، بل إن تحليل الحركات الاجتماعية في الأدبيات الفرانكفونية ظل إلى حدود السبعينات مرتبطا بالمقاربة الماركسية¹⁰ .

تاريخ الدرس العلمي للحركات الاجتماعية لم يتأسس بمعزل عن الصراعات الدائرة في المجتمعات الإنسانية ، ولا يمكنه بالمرّة أن يكون منفصلا عنها ، ما دامت هذه الحركات أصلا تدل على الصراع ، الذي يعني "كل تعارض بين الأفراد أو الجماعات من حيث القيم والمصالح"¹¹ ، فالصراع بعد من أبعاد الحركة الاجتماعية في شكلها الاحتجاجي القائم أصلا على الرفض ونشد التغيير .

يشير بلومر إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك "الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين ، فالحركات الاجتماعية بنظره مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد"¹² ، فالشرط المؤسس لأي حركة اجتماعية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر "كتحول في الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وضرورة النظام الاجتماعي ، لمعرفة ما يعدل أو يحول مجرى تاريخها"¹³ ، والحركة الاجتماعية لا تكتسب شرعية الانوجد إلا إذا جعلت التغيير

شرطا وجوديا لها ، وإلا سقطت عنها عناصر المبنى والمعنى .
وفصلا عن هاحس التغيير يحضر في تعريف الحركة الاجتماعية عنصر آخر لا يقل أهمية عن سابقه ، وهو بالضبط عنصر الاستمرارية ، فقاموس علم الاجتماع لجولد وكولب¹⁴ يؤكد بأنها جهود مستمرة من قبل جماعة اجتماعية تهدف لتحقيق أهداف مشتركة لكافة الأعضاء ، فالفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية إلى الانتماء مفهوما إلى الحركة الاجتماعية كجهود منظمة وغير عابرة تروم كتابة زمن آخر ، ينتفي فيه واقع ويتأسس فيه آخر . لهذا يؤكد فرانسوا شازل François chazel بأن الحركة الاجتماعية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية أو السياسية"¹⁵ ، فالأمر يتعلق "بجهود مبطنة يبدلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع"¹⁶ .

إن الحركة الاجتماعية تفترض درجة معينة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز ، وهذا ما يلع عليه غوي روشي Guy Rocher مبرزا "أنها تنظيم مهيكل ومحدد ، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة"¹⁷ ، وهذا ما يقود إلى الاعتراف مرة أخرى بحساسية عصر القضية الموجبة والمولدة للحركة الاجتماعية ، فكل حركة تعمل من أجل قضية معينة ، وتحتج أساسا من أجلها . ومنه يمكن الانتهاء إلى أن الحركة الاجتماعية لا تكتسب مبنائها ومعناها بعيدا عن الحد الأدنى من التنظيم ووضوح الأهداف وشرط القضية ، وقبل وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تتحقق حولها درجة من الإجماع .

إن تعريف الحركة الاجتماعية يثير الكثير من الاختلافات تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية ، إلا أنه ، وبالرغم من مجمل الخبر

الذي أسيل حول نحت مفهوم موحد وواضح للحركة الاجتماعية ، فإن الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد خصائصها المحتملة ، فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة لأفراد لهم أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية ، وأن الأمر يتصل أيضا بوجود ومعايير مقبولة اجتماعيا ومن الممكن أن يتحقق بصدها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي . كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء ، على اعتبار أن التغيير يفترض بذاهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب ، هذا بالإضافة إلى وجود حد أدنى من التنظيم كخصيصة مميزة للحركة الاجتماعية .

إن الصعوبات التي يطرحها التعريف تبرر إلى حد ما اتساع دوائر النقاش المعرفي الذي أثير حول الحركات الاجتماعية منذ منتصف القرن العشرين ، ذلك أن أنظار الباحثين من علوم مختلفة اتجهت نحو تحليل الأفراد والجماعات التي تخرج محتجة ومطالبة بالتغيير ، في شكل مظاهرات وانتفاضات وتمردات وحركات احتجاجية أخرى أكثر تنظيما وتأثيرا وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى النتائج الأولى التي قدمها علم الإجرام الذي اشغل باحثوه الإيطاليون بظاهرة "الجماهير المجرمة" التي تمارس هذه الأفعال الاحتجاجية ، مؤكدين بأنه تعبير ينسحب على "كل الحركات الاجتماعية والمجموعات السياسية من الفوضويين إلى الاشتراكيين ، وبالطبع العمال وهم في حالة الإضراب عن العمل أو التجمعات الحاصلة في الشوارع" 18 .

إن تفسيراً كهذا الذي يقدمه علم الإجرام الإيطالي لا يخلو من توظيف سياسي وإيديولوجي ، ذلك أنه يعلن ضمنا وعلنا الانتصار لمقولات

الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي بدلا من التفكير في الظاهرة كمؤشر على الاختلال والصراع الاجتماعي بين مكونات المجتمع . وهكذا ، وفي حمأة الصراع الإيديولوجي ستظهر العديد من الأطروحات الماركسية التي تجعل من الحركات الاجتماعية المحرك الفعلي للتاريخ ، مزيلة عنه تهمة "الجرمة" ، ومدرجة إياها في الشروط الموضوعية لثناء المجتمع الاشتراكي ، فهذه روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg تقول بأن " الحركات الشعبية ناجمة عن قوة طبيعية تجد منبعها في الطابع الطبقي للمجتمع العصري " ، فالأمر لا يتعلق بجماهير مجرمة ، بل بنتاح موضوعي لفصول من الاستغلال والتوزيع غير العادل للثروات .

لقد تعذر التمكن المعرفي الموضوعي من الحركات الاجتماعية ، وذلك في سياق الصراع الإيديولوجي الدائر بين معسكر شرقي مناصر للاشتراكية ومتمثل لهذه الحركات كفعل تاريخي حاسم ، ومعسكر غربي مؤمن بالرأسمالية أفقا ومعتبر هذه الحركات دليلا على إخفاقات السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي . إلا أنه بالرغم من ذلك فقد تواصلت المقاربات والتحليلات التي تصر على التحرر من ثقل الإيديولوجيا في الفهم والتفسير ، أملا في إنتاج مقاربات موضوعية لهذه الحركات ، كأشكال ومضامين اجتماعية تعبر عن فاعلية إنسانية لتغيير الواقع والمواقع والمصالح .

وبالنظر إلى حساسية وأهمية الحركات الاجتماعية في صياغة التغيير أو على الأقل في التعبير عنه ، فإنها ستصير مدخلا أثيرا لقراءة الأفراد والجماعات ، واكتشاف العديد من النتائج التي تخص الديناميات الأكثر تعقيدا ، لهذا سيحرص غوستاف لوبون Gustave Loppon من داخل علم

النفس الاجتماعي على التفكير علميا في سيكولوجية الجماهير مقدما الملامح والشروط والأشكال والظواهر التي تحدد الفعل الجماعي .
 لن يتوقف الأمر عند الدرس السيكلولوجي ، بل سيتعداه إلى الجغرافية والتهيئة الحضرية ، ففي بحر الستينيات ، وعلى إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب ، وذلك من أجل محو وتجاوز الاختلالات البنيوية العميقة بين الجهات ، سيجد آل الجغرافية الحضرية والتنمية المحلية أنفسهم مدعوين إلى تأمل الانتفاضات الحضرية والقروية لتحليل أسبابها وسياقاتها ، مقدمين بذلك العديد من المقاربات التي تؤكد أن التهميش السكاني والمجالي عامل مركزي في إنتاج الفعل الاحتجاجي ، والحركات الاجتماعية وفقا لهذا البراديفم ، يتوجب النظر إليها في إطار جدل المركز والهامش ، حيث يسود الاحتلال وتنقرط إمكانات الضبط الاجتماعي وتحل الفوضى مكان الاتساق والتوازن .

الحركات الاجتماعية ستكون أيضا محط اهتمام آل السياسة والتاريخ ، وستصير أفقا للاشتغال في العلوم السياسية ، لفهم الحركات السياسية والنقابية الكبرى والزعامات والتحالفات وجماعات الضغط ، مثلما سيواصل المؤرخون ، كما العادة ، توثيق الانعطافات المفصلية في تاريخ الشعوب والتي تكون الحركات الاجتماعية منتجة لها ، وإذا كان علم السياسة يلح في تحليله لهذه الحركات على الصراع السياسي من أجل الوصول إلى دقة التدبير وصناعة القرار ، فإن التاريخ يقدم نفسه كعلم ومنهج قادر على التقاط تفاصيل الحركات الاجتماعية وتوثيق سيروراتها في اتصال مع التحولات التي يجيش بها مجموع السق .
 انطلاقا من النتائج التي اهتمت إليها هذه المعارف ، وبالنظر إلى أليات

الممارسة السوسيولوجية كمعرفة تهفو إلى الفهم ، ستجد السوسيولوجيا ، ومنذ أواسط القرن الفائت مدعوة لتأسيس فرع جديد يهتم بفهم الحركات الاجتماعية ، فثمة مبررات موضوعية عدة ، توجب هذا الانشغال وتزيد من ضرورته . فالحركات الاجتماعية تندرج ضمن صلب الاهتمام المعرفي للسوسيولوجيا ، كما أنها تعد ممتنحا نوعيا لتحليل ظواهر أخرى يطرحها النسق الاجتماعي في إطار سياقات التقاطع والتوازي التي تعبر عنها الوقائع الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى «عسر المعنى» الذي تنطوي عليه هذه الحركات كممارسات دالة على الأزمة والاختلال في كثير من الأحيان . لقد كانت الحاجة ، وما زالت ، إلى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية كمعرفة قادرة على الإجابة على مختلف القضايا والأسئلة التي يثيرها الاحتجاج الاجتماعي ، فمع ثلة من ألك السوسيولوجيا في القرن العشرين سينطلق البدء السوسيولوجي في تشريح وتفكيك ظاهرة الحركات الاجتماعية . وستتسع مساحات الانشغال ، مثلما ستتعدد المقاربات والتحليلات ، وستلوح إثر ذلك أسماء باحثين سخرُوا جانباً مهماً من جهودهم العلمية لدراسة هذه الحركات .

إن هذه السوسيولوجيا تقدم نفسها اليوم كتخصص معرفي يهتم بدراسة وتحليل الحركات الاجتماعية كتاريخ اجتماعي ، وكصراع دائرين مكونات النسق ، وبعداً كدينامية إنسانية يشارك في صنعها الأفراد والجماعات ، فتاريخ الحركات الاجتماعية وديناميتها المفتوحة على الصراع الاجتماعي يعد هدفاً حيويًا للدرس السوسيولوجي ، الذي يستوجب التركيز على النشأة والامتداد وأشكال وصيغ التعبير والإعلان عن نفسها ، وكذا قنوات الاتصال أو الانفصال مع/عن المحيط والنسق العام ، فضلاً عن مآلاتها

المتصلة بالتغيير أو الفشل في بلوغه .

إن الحركة الاجتماعية تفترض دوما انبناء محاولات قصدية للتدخل في مسارات التغيير الاجتماعي ، وهذا ما يجعل منها موضوعا متعدد الأبعاد في خارطة البحث السوسيولوجي ، اعتبارا لاتصالات وتقاطعات التعبير الاجتماعي مع كثير من الحالات والوقائع الاجتماعية التي يجيش بها المجتمع ، بل ويجعل منها موضوعا بنيويا لا يمكن الاشتغال عليه سوسيولوجيا إلا باعتماد مقارنة تركيبية تستثمر تقنيات ومناهج شتى ، وتتوسل بنظريات ونتائج من قارات علمية متعددة ، وصولا إلى درجة متقدمة من الفهم والتفكيك . فالحركات الاجتماعية في مطلق الأحوال لا تنشأ من فراغ ، وإنما تجد جذورا لها في النسق المجتمعي الذي تنمو فيه ، وهو ما يتطلب بناء مقاربات أكثر أصالة وعمقا أثناء التحليل السوسيولوجي لها . وهكذا يمكن التمييز لدى بناء الموضوع السوسيولوجي للحركات الاجتماعية بين ثلاث مستويات من الاشتغال ، فهناك البعد التنظيمي والبعد الخطابي فضلا سؤال المآل كبعد آخر في مسارات الانشغال العلمي بهذه الحركات .

فكل حركة اجتماعية تتطلب حدا أدنى من التنظيم ، مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير ، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي ، كما أنه لا يمكن بالمرّة أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج ، فالخطاب يعبر عن البنية الفوقية للحركة الاجتماعية . في حين يمكن اعتبار البحث في المآل سؤالا مفصليا في دراسة هذه الحركات ، لكونه يدل من خلال التفكير فيه على المبنى والمعنى المفترض لها .

إنها أكثر الأسئلة أهمية وحساسية في مطبخ سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، وهي الأكثر حضورا في التعاطي المعرفي مع أشكال الاحتجاج ، إنها العناوين الكبرى لانشغالات هذه السوسيولوجيا التي صارت الحاجة إليها ملحة جدا في زمن الاحتجاج والاحتقان محليا وعالميا . لكن ، وبالنظر إلى مجموع التراكمات الحاصلة في درس هذه الحركات ، هل يمكن الحديث عن تأصيل نموذج نظري للفهم والتفسير؟ وهل هناك نظرية / نظريات عامة للحركات الاجتماعية؟ أم أن الأمر ما زال لحد الآن متعلقا بجهود متفرقة تحاول ، كل من منطلقاتها ، أن تؤسس لفهم سوسيولوجي خاص لها ؟

و بالرغم من جدة التعاطي العلمي مع موضوع الحركات الاجتماعية ، فقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة الذات والسؤال للتفكير فيها وتقديم خلاصات بشأنها ، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين النظريات الأربع التالية .

• نظرية السلوك الجماعي : تعود إلى سنوات البدء في درس وتحليل الحركات الاجتماعية ، أي إلى سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين 19 ، وتدين هذه النظرية بالكثير لدرسة شيكاكو 20 ، وأساسا لبارك park ومن بعده بلومر blumer ، كما تدين أيضا لبعض الوظيفيين من أمثال سملسر smelser وبعض الباحثين القريبيين من علم النفس الاجتماعي مثل غور gurr . وتستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية ، إلى خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير ، وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستريا الجماعية ، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منسابا

مع السلوك الاندفاعي . بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقا لهذا الفهم تنطوي على ردود أفعال ، ليست بالضرورة منطقية تماما ، في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية . ويؤكد أنصار هذه النظرية على المسار الانحرافي الذي قد تسير فيه الحركة الاجتماعية ، أي أنها من الممكن أن تحدث في مستقبلها ملامح الخطورة ، تماما كما هو الأمر بالنسبة للحركات الفاشية في ألمانيا ، وإيطاليا . كما يصرون على اعتبارها انعكاسا لمجتمع مريض ، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية ، بل تتضمن أشكالا من المشاركة السياسية والاجتماعية .

• نظرية تعبئة الموارد : في الستينيات من القرن الفائت تبلورت هذه النظرية ارتكانا إلى فهم خاص يبحث في انبناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية التي تتوفر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي ، دون إغفال القدرة على استعمال هذه الموارد . وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية بأمريكا 21 ، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية خصوصا مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة ، ويعد أوبرشال Oberschal وغامسون Gamson وتيلي Tilly وماكارتي زالد McCarthy زالد من أبرز منظري هذا الاتجاه 22 . و يعتقد آل هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية هي استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع ، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي ، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية لهذا تعبر هذه النظرية جانبا كبيرا من الاهتمام

للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي ، لاكتشاف جدل التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي .

• نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة : لقد تم تأصيل هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة²³ التي عرفتھا الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، كما أنها طورت مع فريق²⁴ آلان تورين Alain Touraine بفرنسا وميلوسي Alberto Melluci بإيطاليا وكولوس أوف Claus offe بألمانيا وكريسي Kriesi بسويسرا وكلانديرمانس Klanderman وتارد رايتشمان Tard Riechman وكومانس Koopmans و فرنانديز Fernandez buey بإسبانيا²⁵ . وتتمثل هذه النظرية الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة ، كما أنها أيضا تختزن الحلول الممكنة لكافة هذه الأعطاب والتناقضات ، ويتم التأكيد دوما في إطار هذه النظرية على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة ، التي تؤثر على الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية . وهو ما يعبر ، حسب منظري هذه المقاربة ، على أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراعاة على الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة .

برادينغ الفعل/الهوية : تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية كديناميات اجتماعية حائلة دون الركود أو الثبات الاجتماعي ، فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير ومقاومة كل إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع ، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة . فأنصار

هذه النظرية يؤكدون على أن المجتمعات البشرية سائرة على درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلى مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، حيث يسيطر التكنوقراط وتتنامي عناصر الهيمنة والتوجيه. وعليه يلح أنصار هذه النظرية على أن المجتمع المبرمج والموجه من قبل التكنوقراط يينخص دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير، لهذا ينبغي وفقا لهذا البراديغم النظري فهم الحركة الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحصين الهوية.

و هكذا ننتهي إلى نتيجة مفادها أن الحركة الاجتماعية كموضوع للدرس والنقاش المعرفي، استأثرت منذ البدء باهتمام ثلة من الباحثين من شتى التخصصات العلمية في دلالة قصوى على أهميتها في قراءة الأنساق والتحويلات، وإذا كان النقاش قد تمحور في وقت سابق حول المفهوم وأشكال الاحتجاج، فإن الاجتهادات النظرية أنا باتت تنشغل أساسا بالمضامين والهويات والشروط البنوية التي تميز هذه الحركات، و كل ذلك يسير في اتجاه بلورة وتحذير الدرس العلمي للحركات الاجتماعية كاحتجاجات لا يمكن قراءتها إلا بالانضباط للبراديغم السوسيولوجي.

المبحث الثاني : آلان تورين وبيير بورديو

ما الذي قدمه آل السوسيولوجيا من أسئلة ومقاربات لفهم وتفسير الحركات الاجتماعية؟ ومن هم مؤسسو سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية؟ وأيهم انشغل قويا بهذه الحركات؟ وإلى أي حد تسعف الخلاصات السوسيولوجية في التمكن المعرفي من ذات الحركات؟ وبعدا كيف تقدم المقاربة السوسيولوجية نفسها ضمن خارطة العلوم الإنسانية؟

وما الإضافات النوعية التي تقترحها كأدوات اشتغال أو كنتائج علمية؟ إن سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تدين نظريا ومنهجيا إلى العديد من المفكرين والباحثين من قارات معرفية متنوعة ، ويمكن التمييز في تاريخ هذه السوسيولوجيا بين ثلاث لحظات قوية ، فهناك ما قبل 1968 ، والتي ظهرت فيها اجتهادات منطري الحركات الجماهيرية ، هذا دون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى هيجل وكانط وعرامشي وماركس ، هذا فضلا عن نتائج منطري السلوكات الجماعية المتأثرين ببارسونز .

و هناك مرحلة ثانية تمتد من سنة 1968 إلى حدود 1989 ، ظهرت فيها نظرية تعبئة الموارد 26 والحركات الاجتماعية الجديدة ، وذلك مع مكارني زالد وآلان تورين وإيمانويل كاستلز وألبيرتو ميلوتسي . أما المرحلة الثالثة فتهتم الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1989 إلى الآن ، والتي عرفت تطورا للمقاربات النظرية الفاتنة واللاحقة في سبيل فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية .

و بحثا عن مؤسسي سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية يلتزم اسم عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين Alain Touraine الذي انشغل إلى حد بعيد بالحركات الاجتماعية ممارسة وتنظيرا ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لعالم الاجتماع الفرنسي الراحل بيير بورديو Pierre Bourdieu . وهذا ما يستوجب في هذا المستوى من النقاش الاقتراب أكثر من فهمهما الخاص للحركات الاجتماعية ومقاربتهم لها ، فمنجزهما السوسيولوجي جدير بالمتابعة والانشغال ، ليس فقط بالنظر إلى عمق الإنتاج السوسيولوجي حول هذه الحركات ، ولكن اعتبارا للضال والالتزام كما صورة المثقف

العصوي الذي نحتها غرامشي ، وهذا الكل النظري والممارساتي يعد مبررا موضوعيا لتقديمها كعلمين بارزين في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية .

والواقع أن آلان تورين يستند في انهجاسه بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني ، مؤكدا بأن هذه الحركات هي فعل خاص يؤثر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية ، فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات 27 ، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين 28 ، و يضيف قائلا بأن الحركات الاجتماعية تستوجب منظورا غير اختزالي بالمرّة ، بحيث يتعين "النظر إليها في سق من التفاعلات التي تطوي عليها" 29 .

إن العمل السوسيولوجي برأي آلان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد ، عبر الحرص الدائم على «تفسير كل الظواهر الاجتماعية بعامل مهيمن هو العامل الاقتصادي» 30 ، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية ، يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي . فالمجتمع هو «منظومة صلات اجتماعية ونقاشات وصراعات ومبادرات سياسية ومطالبات وصوف ضبيع» 31 ، إنه ليس معطى ثابتا يجعل الباحث يطمئن لمقاربات جاهزة وعطية ، وإنما هو سق من الصراع المتواصل الذي يستدعي الشحذ المستمر للأسئلة الجسورة ، التي تتأسس بالضرورة على التركيب والتداخل .

ولهذا يعتبر أن الموضوع الرئيس للسوسيولوجيا هو "دراسة التصرفات الاجتماعية ، وفي الدرجة الأولى ، دراسة التصرفات التي ترتبط مباشرة

بالتاريخية ، أي بعلاقات وصراعات الطبقات ، تصرفات ندعوها الحركات الاجتماعية³² ولعل هذا الفهم الخاص لغايات السوسيولوجيا ، هو ما جعله يراهن منذ البدء على تجذير سوسيولوجيا الفعل³³ التي تركز اهتمامها على الفعل والعلاقات والصراعات والبنىات والأنساق الاجتماعية .

لقد عمل ألان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية ، وتحديدًا حول الجديد منها ، منذ منجزه الموسوم بالوعي العمالي³⁴ La conscience ouvrière ، والذي يعتبر فيه العمال فاعلين تاريخيين بامتياز ، ثم عمله المفصلي الآخر الذي أسماه بالكلمة والدم³⁵ La parole et le sang والذي تعرض فيه لعدد من الحركات الاجتماعية المهمة بأمريكا اللاتينية ، ولقد استمر في الاشتغال على الفعل الاحتجاجي بمعية فريقه العلمي ، منتهيا إلى مقاربات متعددة المناحي تتوجه إلى الحركات الطلابية والعمل النقابي والاحتجاجات الجديدة لأنصار البيئة ومناهضي العولمة ، هي المقاربات التي لا يمكن تجاوزها في التحقيب العلمي لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية من حيث الحصيلة والتراكم .

تورين في الصوت والبطرة La voix et le regard الصادر عام 1978 ، ومن بعد في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عام 1993 حاول أن يدمج الفاعل (الموضوع) في التنظير للحركات الاجتماعية ، فبالنسبة إليه فتنامي هذه الحركات في المجتمع ما بعد الصناعي يدل على إخفاقات النظام الديمقراطي في ضمان الحرية والمساواة والإخاء . فالدولة بمختلف أجهزتها القمعية والإيديولوجية تعمل جاهدة على التقليص من مساحات الحرية ، ولهذا ، تنطرح هذه الحركات الاحتجاجية الجديدة كوسيلة وحيدة لاسترجاع هذه الحرية . وبذات النفس التحليلي استمر يورغن هابرماس

في كتاب "النسق والحياة العالمية" Life world and System الصادر عام 1987، في التأكيد على أن المجتمع ما بعد الحداثي يعرف استعماراً للعالم المعيش عبر بنيات الدولة والسوق. فالحياة الشخصية صارت مسيمة، وهو ما يجعل من الحركات الاجتماعية الجديدة الأفق المحتمل لرد الفعل الدفاعي الأمل في الخروج من هكذا وضع. إنها الإمكان، ربما الوحيد، لتحريك الفاعلين وغيرهم من الخاضعين لهيمنة الدولة والسوق، من أجل بناء مجتمع تنتفي من جنباته كل مظاهر الإقصاء والتهميش.

ويسلو من مجموع هذه الاجتهادات أن تورين ينتصر للحركات الاجتماعية بسبب حيويتها في صياغة وقلب مجريات التاريخ لهذا يعتبر العمال فاعلين تاريخيين وأصحاب الحركات الاجتماعية الجديدة فاعلين جدد في إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه، ولهذا "فصراع الطبقات لا يمكن أن يتحدد إلا بالنضال من أجل الرهان الأقصى المتمثل في قيادة العمل التاريخي" 36.

إن الآن تورين يلج في اشتغاله على هذه الحركات على التذكير دوماً بأنها تضم ثلاثة عناصر أساسية، وهي الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، ثم النضال ضد الخصم وأخيراً الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد 37، والحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والحديثة تفترض وجود صراع حول مصالح ودفاع عن حقوق، مع يعنيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه وآخرين غير مالكين بالمرّة، وكل هذا يتطلب حداً أدنى من التنظيم والرؤية وقواعد اللعب. فكل "حركة اجتماعية تتميز بهويتها ومعارضتها وكيبتها، مبرزاً بأن الحركات الاجتماعية الجديدة تقدم نفسها كمولدات للتاريخ المعاصر" 38، فثمة رهان

أقصى على امتلاك التاريخية أو قيادتها أو توجيه الفعل التاريخي ، وهذا الرهان هو الذي يولد الحركات الاجتماعية في مجتمع ما . فاعتبارا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم والبنوي بين من يملك ومن لا يملك ، أي بين من يعبر عن النموذج الثقافي ويمارس إكراهها على مجموع المجتمع ، وبين من يساهم في حركة النموذج الثقافي ولكنه لا يديرها ، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانباء الحركات الاجتماعية .
فهذه الحركات تؤثر على الرغبة في إعادة كتابة التاريخ لصالح من لا يفيد من الأوضاع القائمة ، ومن يظل مبعدا من صناعة القرار وصياغة التاريخ ، لهذا تعد لحظات تاريخية قوية جديدة بالدرس السوسيولوجي لقراءة كافة تفاصيل النسق المجتمعي ، فهي جسر عبور نحو اتساق المجتمع واختلاله ، وهي أيضا المدخل الرئيس ، لبناء سوسيولوجيا الفعل بالفهم التوريثي .

وعلى درب البحث عن مؤسسي سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية يلوح بيير بورديو كعلم بارر أسهم في توسيع دوائر النقاش والتحليل حول الحركات الاحتجاجية التي عرفتها فرنسا والعالم منذ انتفاضة الشباب لعام 1968 . فمنذئذ وبيير بورديو يستمر في التقاط تفاصيل هذه الحركات مسائلا شروط إنتاجها وتناميها في المجتمع الفرنسي وغيره من المجتمعات ، إلى الدرجة التي صار فيه اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة ، ليس كباحث دارس فقط ، وإنما كمنظر ومشارك ملتزم³⁹ . فبورديو يشكل مع نعوم تشومسكي وأنطويو نيغري 40 و تيار لوموند ديبلوماسيك أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة المتوحشة .

ويرتكن بورديو في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما نحتته من مفاهيم

وطروحات بخصوص الحقل والرأسمال والعنف والهأبيتوس وحدوائية العلم الاجتماعي والمثقف الجمعي . فأدوات التحليل السوسيولوجي البورديوي تفيد كثيراً في فهم وتفهم ديناميات الحركات الاجتماعية ، خصوصاً عندما يتم تمثيلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء ، وأيضاً عندما يتم النظر إليها عبر مقتربات العنف والرسالة وغير ذلك من المصوغات النظرية والعملية التي اهتدى إليها بورديو ، وهو يؤصل لسوسيولوجيا متقدمة في النوع والدرجة .

فمنذ العام 1995 بدأ بيريورديو ينظر للحركة الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة ، مقدماً بذلك النموذج الناصع للمثقف العضوي بالمفهوم الغرامشي ، ورافضاً كلياً النيولبرالية ، ودليلاً في هذه المعركة ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي . ففي تلك السنة بالذات عمل على تأسيس الحركة الاجتماعية الأوروبية بعيداً عن الأحزاب التقليدية بما فيها الأحزاب القادمة من اليسار ، فما راكمه في مهنة عالم الاجتماع *le métier de sociologue* والحس العملي *le sens pratique* وبؤس العالم *la misère du monde* وما إلى ذلك من الكتب العميقة ، جعله ينتصر للحركات الاجتماعية الجديدة ، محتجاً على العولة والرأسمالية المتوحشة ، التي تتأسس على "قوانين اقتصادية مجحفة تتوكل بدورها سياسة تستهدف نزع السياسة من المجتمع ، وذلك بهدف منح سيطرة مقدرة للقوى الاقتصادية من خلال تحريرها من أية رقابة ومن أية عوائق ، وفي الوقت ذاته تخضع الحكومات والمواطنين إلى سيطرة هذه القوى الاقتصادية التي تم تحريرها"⁴¹ .

بيريورديو في سياق انشغاله والتزامه بهذه الحركات الاحتجاجية ،

سيدعو إلى "حركة اجتماعية أوروبية" تكون خطوة أولى على طريق بناء أمة جديدة، وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الإيجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين، والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا، دفاعا عن "الاجتماعي"، وذلك بإبداء قنوات جديدة للحركة الاجتماعية ضدا في النسخة الجديدة للرأسمالية العالمية التي زوجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة المال، مما يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير.

إن النيوليبرالية برأي بورديو "أنجاه مفرغ من البعدين الاجتماعي والتاريخي"، إنه اتجاه ينبنى على التدمير المنهجي لكل ما هو جماعي⁴²، فالسوق كحقل لتبادل المصالح، صار مسيطرا على كافة تفاصيل الحياة الاجتماعية، عبر ثقافته المتأسسة قبلا وعدا على المنافسة والربح السريع والحركة السريعة لرأس المال، والنتيجة تكاد تنكشف بسهولة في عقود العمل القصيرة الأجل والتسريحات الجماعية للعمال. ففي ظل هذا الوضع يعيد بيير بورديو سؤال "الاجتماعي" إلى الواجهة، مفكرا في المآلات المحتملة، ومشددا في الآن ذاته على ملحاحية الحركات الاحتجاجية.

يقول بورديو في هذا الصدد بأن الراهن العالمي يعرف تناقضا صارخا، فمن جهة هناك التدمير المنهجي لكل ما هو اجتماعي، وفي المقابل "هناك نشاط كل الفئات العاملة في المجال الاجتماعي، وكذلك كل أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي، التي لن تنهار وتسقط في الفوضى على الرغم من الحجم المتزايد للسكان الذين يعيشون في ظروف العوز والهشاشة"⁴³. وهذا ما يؤكد أن "سياسة العولمة لها نتائج وخيمة على المجتمع، لا تكون في البداية مرئية ولا مدركة"⁴⁴، ومنه يغدو الرهان المركزي للسوسيولوجيا

متمحورا بالدرجة الأولى حول فضح اللعبة والانخراط في مختلف أشكال النضال ضد آليات الهيمنة والوصاية .

إن "الاجتماعي" اليوم يعد حقلا نوعيا لاحتبار القوة ، إنه موضع منافسة شديدة بين من يملكون ومن لا يملكون "فالخقل دوما هو مكان اللعبة ، أي الخقل الذي تقوم فيه علاقات موضوعية بين أفراد ومؤسسات في حالة تنافس لاكتساب مزايا متماثلة" 45 ، إنه فضاء من الصراعات والتنافس ، وهنا فهو مماثل لميدان المعركة ، حيث يتنافس "مشاركون على احتكار النوع الخاص من الرأسمال الناجع في ذلك الميدان" 46 . ومن الطبيعي أن يستحيل حقل محكوم يمثل هذه الرهانات إلى أفق للنضال والدفاع عن المصالح أو الوقوف ضدها ، "فالأفراد يتموقعون في هذا الخقل تمعا للرساميل الرمزية والمادية التي راكموها خلال مساراتهم الحياتية ، بما يدفع نحو انشاء علاقات للسلطة تتخذ طابع الهيمنة (مهيمنون / خاضعون)" ، وهو ما يقود نهاية إلى تبلور الحركات الاجتماعية وتنامي صيغ الاحتجاج والرفض .

والواقع أن الالتزام الذي أبداه بورديو تجاه الحركات الاجتماعية نابع أصلا من تمثله للسوسيولوجيا كرياضة من رياضات فنون الحرب sport de combat ، فالسوسيولوجيا تصير بلا معنى إذا لم تساهم في تغيير العالم الاجتماعي الذي تدعي معرفته 47 ، إنها معرفة مدعوة في كل حين إلى فضح سياسة العوامة والوقوف إلى جانب الخاضعين لمنطق الهيمنة والتدمير المنهجي لـ "الاجتماعي" .

ففي نؤس العالم 48 دشّن بورديو فكرة الالتزام والانتصار للهامش ومهمشييه ، وهو يقدم ، من غير مساحيق ، حالات الإقصاء التي ينتجها

المجتمع الرأسمالي ، لإعادة اكتشاف الحقيقة الاجتماعية من مفاقسها الأولية ، مسائل حياة المهاجرين والحركات النسائية والشباب وعمال النظافة وطلاب المدارس ومروجي المخدرات وكبار السن ، وفئات أخرى أثر بورديو وفريقه أن يتركوها تنقل معاناتها بدون تحوير أو رقابة . وهكذا فقد أنفق بيبورديو السنوات الأخيرة من حياته في النضال ضد السلط السياسية والاقتصادية التي تروم الإجهاز على الاجتماعي ، داعيا بقوة إلى تحصين الأشكال التقليدية للعلاقات والممارسات الاجتماعية ضد النيولبرالية ، التي يهفو المعلن والمضمهر من سياساتها إلى تفكيك المجتمعات ومحو قيم التضامن الاجتماعي على كافة الأصعدة المحلية والكونية "فهذه السياسات المسطرة بإتقان تسعى إلى استئصال البنى الجماعية التي قد تعوق منطق السوق" 49 ، لهذا لم يتردد بورديو في النزول إلى الشارع لممارسة الفعل الاحتجاجي من خلال المشاركة في المظاهرات والاعتصامات ، ضدا في كل أشكال الهيمنة والتهميش ، على اعتبار أن «العالم ليس سلعة» كما يؤكد المنتدى الاجتماعي العالمي .

إن جوهر الحركات الاجتماعية الجديدة يتكشف حسب بورديو في سؤال الهيمنة وصراعات التحرر منها ، فالهيمنة منفرسة في اللاوعي الجمعي ، وينبغي في كل حين تبئير هذا اللاوعي وتحويله إلى وعي يعيد كتابة التاريخ ، فكل علم اجتماع يجب أن يكون تاريخيا وكل تاريخ يجب أن يكون اجتماعيا . . . و انبثاق الأحداث التاريخية ، مثل أحداث ماي 1968 أو أية قطيعة تاريخية كبرى أخرى لا يكون قابلا للفهم إلا بشرط أن يعاد بناء معظم السلاسل السببية المستقلة 50 . وفي ظل هذا الشرط التاريخي للحركات الاجتماعية يلتقي مع آلان تورين ، فكلاهما لم يترددا

لحظة في إعلاء شأن هذه الحركات في كتابة التاريخ وتحصين قيم وممارسات بصيغة الجمع .

ثمة نقط التقاء عديدة بين تورين وبورديو ، وثمة نقط اختلاف كثيرة أيضا ، لكن القاسم المشترك الأكثر بروزا بينهما هو الانتصار للحركات الاجتماعية الجديدة ، والافتناع الجذري بقوتها المادية والرمزية في صوغ العلاقات والأنساق الاجتماعية والتاريخية ، كما أنهما يلحان ، كل من داخل مسكنه السوسيولوجي إلى إعادة قراءة الحركات الاجتماعية بنفس تحليلي مغاير ، يتجاوز المعرفة الانطباعية المتسارعة إلى التحليل الحذر ، بما يفيد نظريا وعمليا في مواجهة كل صيغ الهيمنة والتهميش . وإذا كان هناك من درس مهم يستفاد من مقارنة تورين وبورديو للحركات الاجتماعية ، فهو درس التحليل التركيبي الذي لا يغفل أيا من الجوانب أو الشروط التاريخية المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج الاحتجاج ، هو هو الدرس الذي يتوجب الانضباط إليه في القادم من محاور هذه الدراسة .

الفصل الثاني

تبيولوجيا الحركات الاحتجاجية

كيف نصنف الحركات الاحتجاجية؟ هل نرتكن إلى التصنيف الجغرافي مميزين حيثذ بين حركات قروية وحضرية ومحلية وعالمية؟ أم نلجأ إلى التصنيف الفتوي الموضوعاتي منتهين إلى القول بوجود الحركة النقابية العمالية وحركات الفلاحين وحركات المعطلين والحركة الطلابية والحركة الحقوقية والحركة النسائية والحركات الدينية والحركات الثقافية واللغوية والحركات السياسية؟ أم نتجاوز مختلف التصنيفات المقترحة لننتصر أكثر للحركات الاجتماعية كمفهوم دال على الجماعات والتنظيمات المناهضة للعولمة والنيوليبرالية⁵¹ والتي تطلق على نفسها الحركات الاجتماعية الجديدة؟

فالأصور والصيغ التي تنطرح بها وعليها الحركات الاحتجاجية في الأساق المجتمعية تعد مدخلا حائزا للفهم والتفسير ، ففي أشكالها وأنواعها المحتملة تتأتى إمكانات القراءة والنمذجة ، وتستوي طرق التحليل ، حتى في ظل انهدام الحدود العاصلة بين شكل احتجاجي وآخر . وبالطبع فاجذر النظري هو المسؤول إلى حد كبير عن خلاصات التصنيف ، بل إنه المرتكز الأساس الذي يبرر النماذج والقنوات الاحتجاجية في تنوعها وانتمائها الكيفي إلى الحقل السوسيوسياسي الذي تنضبط إليه أو تسعى إلى تغيير خطاطاته واستراتيجيات توزيع مصالحه ورساميله .

فإذا كان الطرح الماركسي يولي أهمية قصوى للحركات العمالية وحركات الفلاحين باعتبارها حركات صانعة للتاريخ ومحركة لتناقضاته ،

في أفق تغيير أنماط الإنتاج وعلاقات الملكية ، فإنه لا يمكن أن نجد الارتهان إلى حساسية هذه الحركات في الرؤية الموجهة لتفسيرات نظرية أخرى ، ذلك أن هناك من يراهن على الأنتلجانسيا أو الطلاب أو النساء ، فضلا عن وجود طروحات أخرى لا تؤمن إلا بجذوائية الحركات الكونية التي تقفز على ما هو طبقي أو محلي ، كما الحركات المناهضة للعولة والنيوليبرالية . هناك درجة ما من الصعوبة المرتبطة بالتصنيف والنمذجة ، وهي صعوبة تنضاف إلى باقي الصعوبات التي يطرحها الانتماء المقارباتي إلى سجل السوسيولوجيا ،⁵² فالصعوبة الخاصة بعلم الاجتماع تأتي من كونه يعرف أشياء يعرفها الجميع بصورة من الصور ، ولكننا لا نريد أن نعرفها ، أو لا نستطيع معرفتها ، لأن قانون النسق هو محاولة إخفائها⁵² ، وهذا يزيد من تعقيد المشكلة ، فالتصنيف ينطوي على بعدين تعسفي واختزالي في الآن نفسه ، ذلك أن القراءة التصنيفية مهددة دوما بالوقوع في فخ اختزال المتن الاجتماعي أو ممارسة نوع من التعسف في حقه ، وهذا ما يستوجب تقوية آليات الحذر الإستمولوجي ، وتخريب أكثر من خطاطة لاختبار أكثر الطرق والاقتراحات التصنيفية في هذا الشأن ، وذلك أملا في فهم السلوك الاحتجاجي وتفهم مساراته وأشكاله .

و عليه فهذا الفصل يبحث بالضرورة في أسئلة الشكل الاحتجاجي وفق منظور عام لا يقيم حدودا تعسفية بين المحلي والخارجي ، بحكم كونية الاحتجاج ، وحضوره بأكثر من صيغة ومطلب في مختلف الأنساق السوسيوسياسية ، فالاحتجاجات ليست حكرا على مجتمع دون غيره ، إذ نجددها في الدول التي أحرزت مزيدا من التقدم التكنولوجي والصناعي ، مثلما نجددها في أكثر الدول فقرا قياسا إلى مؤشرات التنمية البشرية ،

لكن ما يختلف بطبيعة الحال هو الشكل والمطلب، "فما أن يوجد حقل اجتماعي حتى يوجد الصراع" 53، والفرق البين هو في نوع الصراع وثنائياته واستراتيجياته ونتائجه. "فنية الحقل هي حالة لعلاقة القوة بين العناصر الفاعلة أو المؤسسات المشتبكة في الصراع" 54، ويجب أن يكون الانشغال دائما بهذا الصراع، الذي يعبر عن نفسه بكثير من الديناميات الاجتماعية، تماما كما الحال بالنسبة للاحتجاجات المنهجية بكتابة التاريخ الممكن لا الكائن وإحداث القطائع الضرورية مع شروط الهيمنة والتسلط.

المبحث الأول: مآزق التصنيف

لقد ظل التصنيف الفتوي أو الطبقي لفهم الماركسي مسيطرا على قراءة الحركات الاحتجاجية، بل إنه التصنيف الوحيد الذي صمد طويلا، منذ بدء النقاش حول هذه الحركات، ومن المؤكد أن الاعتماد عليه سيستمر مستقبلا، وذلك بالنظر إلى مبرراته الموضوعية في التصنيف، فضلا عن التعقيد التاريخي الذي يقدمه الفاعل الاجتماعي عبر مسارات من التحول، في تأكيد على الملح الفتوي أو الطبقي لكثير من الحركات والثورات في مسيرة الاحتجاج الإنساني.

هناك حركات اجتماعية عامة مثل حركة العمال وحركات اجتماعية خاصة مثل الحركة ضد نظام العبودية فضلا عن الحركات الاجتماعية التغييرية مثل الحركات الدينية 55، فالأصل قائم دوما بين سائر الحركات الاحتجاجية والفئات المعنية بها، في شكل التزام أو مواجهة، فالحديث عن أية حركة احتجاجية لا يستقيم إلا باستحضار فاعليها المنتمين فعلا

إلى فئة اجتماعية بعينها ، وهذا ما يجعل من هذه الحركات متوزعة على التشكيلات الاجتماعية للنسق .

فالأمر في البدء والمنتهى مفتوح على صراع اجتماعي بين فاعلين متعارضين ، يروم كل طرف منهم تحصين مصالحه ، وفي سبيل ذلك يستثمر ما هو متاح من وسائل التعبير أو العنف المشروع وغير المشروع . وهذا البعد الصراعى المميز للحركة الاحتجاجية يضعنا مرة أخرى في صلب المقاشات الفكرية التي أثبتت حول ماهية الصراع الاجتماعى ، والتي تنوعت باختلاف وتعارض الرؤى والمنطلقات الفكرية للباحثين الذين انشغلوا به ، الشيء الذي يزيد من مأزقية التصنيف ، خصوصا وأن النظريات الاجتماعية التي اهتمت بالصراع الاجتماعى ، تدور موزعة في الغالب على ثلاث اتجاهات وهي :

- الاتجاه الأول : وهو اتجاه يعتبر أن كل صراع هو صراع ضد وظيفي Antifonctionnel ويمثله كل من تالكوت بارسونز Talcot Parsons ومايو لاندبرغ Mayo Lundberg وكورت لوين Kurt Lewin ، ويميل هذا الاتجاه إلى اعتبار الصراع بمثابة مرض اجتماعي .

- الاتجاه الثاني : يعتبر أن صراع الطبقات هو صراع وظيفي Fonctionnel ويمثله كل من أقطاب الماركسية اللينينية والماركسية المحدثه والفوضوية النقابية Anarcho-syndicalisme ، ويعد هذا الاتجاه تيارا ثوريا تاريخيا ، على اعتبار أن الصراعات هي ضرورة تاريخية لتجاوز الأوضاع القائمة .

- الاتجاه الثالث : يميز بين الصراعات الوظيفية والصراعات غير الوظيفية Non Fonctionnel ويمثله توماس ، مالىنوفسكي ، وورد Ward ،

سمول Small، روس Ross، فيبلين Veblen، كولي Cooley، كوزير Lewis 56 Coser، ويتم التأكيد في إطار هذا الاتجاه دوماً على الاعتراف بالفائدة العامة للصراع وأيضاً على قدرته المدمرة 57.

إن تفريع الاحتجاج إلى هذه الاتجاهات الثلاث يؤكد مرة أخرى صعوبة التصنيف وخطورته الإستيمولوجية في آن، فالفعل الاحتجاجي في معناه ومبناه هو ملمح رئيس للصراع الاجتماعي، والنظر إليه من صنفات الصراع مفيد جداً في الدرس والتحليل، لكنه في الآن ذاته لا يعد المدخل الممكن والأوحد لقراءة الممارسات الاحتجاجية داخل أكثر من نسق وسياق، فثمة مداخل أخرى لا يمكن القفز عليها في هكذا مطلب.

لكن هل يمكن الانضباط كلية إلى التصنيف الفثوي الاجتماعي لهذه الحركات، خصوصاً عندما تبدو الحركة الاحتجاجية الواحدة ممارسة من طرف حساسيات اجتماعية مختلفة؟ وهل يمكن القول بوجود احتجاج طبقي خالص؟ أم أن الاحتجاج لا طبقة له وأنه في النهاية احتجاج لفاعلين اجتماعيين من نفس النسق أو غيره؟

إن مثل هذه التساؤلات تعبر عن مأزق التصنيف الذي ينطرح بقوة في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية. فكل تصنيف، ومهما بدت موضوعيته وجدواثيته المعرفية، يبدو هشاً ومتجاوزاً بعد تغيير زوايا النظر واستحضار معطيات أخرى، إلا أنه وبالرغم من ذلك كله، فلا مناص من الأخذ بالتصنيف الفثوي، من أجل الاقتراب أكثر من حقن الاحتجاج الاجتماعي، واختبار مقولاته واكتشاف دينامياته الممكنة.

و تأسيساً عليه سنعمد في هذا المستوى من النقاش إلى التعريف بأكثر الحركات الاحتجاجية حضوراً في مسارات الأنساق المجتمعية، باعتماد

المقرب الفثوي ، منتهين إلى التأكيد على وجود حركات عمالية وفلاحية وطلابية ونسائية ودينية فضلا عن الحركات الجديدة التي صارت تبصم المشهد الاحتجاجي المغربي والدولي منذ العقود الثلاثة الأخيرة .

- الحركات العمالية : مع اتساع مجالات النشاط الصناعي وتنامي حركات الهجرة نحو المدن ، في الدول الأوروبية عشية الثورة الصناعية ، بدأت تنث في هوامش المدن ، مجموعة من الأحياء التي تقل فيها شروط العيش الكريم ، وهي الأحياء التي كانت تأوي بالدرجة الأولى عمال المصانع النارجين إلى المدن ، والذين سيجدون أنفسهم مضطرين للاحتجاج على سوء أحوالهم المعيشية والمطالبة بأوضاع أكثر عدالة وكرامة ، « فلا وعي مهني بدون صراع اجتماعي » 58 ، وهكذا ستتشكل الأنوية الأولى للحركة العمالية في القرن السابع عشر ، لتتطور هذه الأنوية وتنامي وتسجل حضورا لافتا في المشهد المجتمعي ، وتخرج من رحمها حركات نقابية وسياسية وفكرية ستمارس بعدا فائق التأثير على العالم أجمع ، فمن رحم الحركة العمالية سيتبلور الفكر الماركسي وستنطلق ثورات العمال والفلاحين في أكثر من مكان . ولقد كانت الحركة العمالية تناضل وما تزال من أجل زيادة الأجور وانقاص ساعات العمل دون تحفيض الأجر وتخصيص الحقوق وتوسيع الحريات عبر تجذير مبدأ حرية التنظيم والانتماء .

و الواقع أن الحركات العمالية ليست وليدة القرون الأخيرة فحسب ، « فهي ليست مجرد انعكاس للثورة الصناعية » 59 ، بل تؤكد العديد من الدراسات التاريخية « أن مصر والصين القديمتين والرومان لاسيما في القرن الأول من التاريخ الميلادي عرفت رفضا حماويا للعمل وقعه العمال » ، ولقد استمرت هذه الحركات في التطور موازاة مع النقاشات الفكرية التي أثارها

كل من توماس مور60 خلال القرن السادس عشر ، وكامبانيا61 في القرن السابع عشر ، وروبيرت أوين وشارل فورييه وسان سيمون خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، والذين مهدوا جميعهم ، بمقدار ما ، لظهور نظرية الحركة لعمالية ، التي ستتبلور أكثر في ظل النظرية الماركسية وتحديدًا في البيان الشيوعي الذي صاغه كارل ماركس وفريدريك إنجلز سنة 1847 . لتتوج هذه التطورات بصور قانون يسمح بالإضراب والاتحاد بفرنسا سنة 1864 ، وظهور أول نقابة عمالية سنة 1868 بإنجلترا وفرنسا .

- حركات الفلاحين : تعد حركات الفلاحين من أقدم الحركات الاحتجاجية في العالم ، على اعتبار أن النشاط الفلاحي سابق على مختلف الأنشطة الإنسانية ، وأن القرية سابقة على المدينة ، وبعد الاستغلال بكافة ألوانه محركا أساسيا لهذه الحركات التي تروم في الغالب التحرر من أنماط الاستغلال غير العادل للأرض ، ولذلك تظل أكثر ظهورا في الأنظمة الإقطاعية ، وفي الأوضاع التي تسوء فيها أحوال الفلاحة والإنتاج .

ففي الصين القديمة كان العلاحون يتفضون من حين لآخر احتجاجا على نظام الضرائب ، وقد كانت هذه الاحتجاجات تقود في كثير من الأحيان إلى قلب سلالة ووصول أخرى إلى السلطة ، لهذا يمكن القول بأن حركات الفلاحين كانت ذات أبعاد سوسيواقتصادية ، ترمي إلى تحسين شروط العيش وإحقاق عدالة الاستفادة من الأرض وخيراتها ، بعيدا عن الاستغلال والاضطهاد ، " لكنها ، وبالإضافة إلى مهمتها النضالية فهي تتميز بسمات موضوعية وذاتية تعطي لها البعد التأثيري في صلب المجتمع بأسره " ، ولهذا كانت المراهنة دوما على حركات الفلاحين كما الحركات العمالية في أعمال مقتضيات التغيير ومقاومة مختلف شروط التكريس

وإعادة الإنتاج . وإلى حدود الآن ما زالت هذه الحركات القادمة من أعماق الريف تخلخل معادلات الأنساق في أكثر من بلد ، ففي " المكسيك جرى الدفاع عن "الإيخيدوس" الأرض الجماعية الهندية ، وفي البرازيل توجد حركة "الفلاحين بدون أرض" من أجل إصلاح زراعي ، وفي فرنسا والدول المتقدمة نجد بشكل خاص الدفاع عن صغار الفلاحين في مواجهة فائض الإنتاج" 62 .

إن الحضور النصالي الذي باتت تسجله حركات الفلاحين في العالم أجمع أدى إلى قيام "أمية فلاحية" 63 ، تناضل ضد العولمة والنيوليبرالية ، وهو ما يؤكد أن هذه الحركات تظل الأكثر قوة وتأثيرا في صياغة الممكن ، فالنشاط الفلاحي ما زال في كثير من الدول ، نشاطا رئيسيا في اقتصادياتها ، وبالتالي فإن أي احتلال فيه ، لا بد وأن تتأثر به باقي القطاعات الأخرى - الحركات الطلابية : لعل أقوى مثال على حساسية الحركات الطلابية وقدرتها على صناعة التغيير ، سيظل بلا منازع هو ما حدث في ماي 1968 ، لما قاد الطلاب حركة احتجاجية مؤثرة شارك فيها أريد من عشرة مليون عامل ، وتأكد فيها أن هؤلاء الفاعلون الجدد بإمكانهم الإسهام بقوة في تغيير معالم النسق ، "فالتحرر والمشاركة والتعبير كانت أكبر عناوين ماي 1968 ، حين اندلعت ثورة الطلاب من أعماق المدارس ضدا في أنماط التعليم الأرثوذكسية ورفضاً أيضا للسياسة الرأسمالية الماحقة لإرادة العرد وحقوق العمال" 64 .

وبالنظر إلى النتائج الواقعية لهذه الانتفاضات والمتمثلة أساسا في تراجع الإدارة الأمريكية عن الزج بشبابها إلى أدغال فيتنام ، وكذا تكريس الحقوق المدنية والسياسية لفائدة العمال ، وإصلاح النظام التعليمي بفرنسا

تأكد باللمس بأن الحركات الشبابية الطلابية يمكن أن تساهم فعلا في تغيير مجرى التاريخ ومحو الأوضاع غير السوية⁶⁵.

فالحركات الطلابية باتت تؤكد حضورها في المشهد المجتمعي منذ أواسط القرن العشرين، وقد تمكنت في كثير من البلدان من الإسهام المباشر في تغيير معطيات الواقع أو على الأقل الدفع به نحو التغيير كما يحدث أنا في الصين وعدد من دول أمريكا اللاتينية.

- الحركات النسائية: تشير الحركات النسائية إلى تلك الجهود والرؤى الفكرية التي تهدف إلى الدفاع عن مصالح النساء وتحسين وتوسيع حقوقهن، ولقد تبلورت هذه الحركات منذ أواسط القرن التاسع عشر في الدول الصناعية الكبرى، التي وجدت فيها المرأة نفسها مهمشة⁶⁶ ومعينة بالمرّة من دوائر صنع القرار، وفي الوقت نفسه كانت مدعوة للمشاركة في العمل وتحمل الأعباء التي أنتجت الثورة الصناعية. وهكذا، وفي ظرف قصير سوف تتنامى الحركات النسائية وتنتقل "عدواها" إلى أغلب دول المعمور، في تأشير بالغ على عولة القضية النسائية، إلا أن اتساع الحركة النسائية في العالم لن يكون مجاليا فقط، بل سيكون إيديولوجيا أيضا، عن طريق تعدد المقاربات والأطروحات⁶⁷ المؤطرة لنضالات النساء، فإلى غاية السبعينات من القرن الماضي تبلور التيار النسائي الإصلاحى الليبرالي والتيار النسائي الماركسي فضلا عن التيار الراديكالي، كما عرفت ذات الفترة ظهور تيار نسائي مثلي وكذا تيار النساء السوداوات.

لقد ظهرت الحركات النسائية في تساق مع الحركات العمالية وارتفاع مؤشرات التصنيع، فخرج المرأة إلى العمل، جعلها تواجه، بشكل مباشر، فصولا أخرى من التمييز في الأجر وساعات العمل والحقوق

السياسية والثقافية . ولهذا كان من الضروري ، أن تظهر صيغ الاحتجاج ، ويتبلور الوعي بالأوضاع القائمة على الميز وعدم المساواة ، والتي ستثمر في النهاية حركات نسائية متعددة الأبعاد والاتجاهات ، إلى الدرجة التي سيصير فيها الحديث ممكنا وملحا عن النوع الاجتماعي 68 the gendre بفد الفروق الجنسية 69 في السنوات الأخيرة من القرن العشرين . والدليل على حساسية الحركات النسائية في أعمال مقتنيات التغيير ، هو الانخراط الواسع للنساء في عدد من التجارب الثورية ، فالنساء أكدن بحركاتهن في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد أنهن قادرات على صناعة واقع آخر .

- الحركات الدينية : لم يخل عصر من العصور من بروز حركات ترتكن في اشتغالها على المكون الديني ، فمنذ البدء الاحتجاجي والدين يشكل أرضية للانطلاق أو بعدا للوصول ، ولهذا يلج الكثيرون من سوسيولوجي الحركات الاجتماعية والاحتجاجية على ضرورة الانتباه إلى هذا المكون في الدرس والتفسير .

و الحركات ذات المنشأ أو المطلب الديني قديمة جدا ، ولا تقف بالمرّة عند حدود حركة المعتزلة 70 أو الخوارج في السجل الإسلامي أو الحركات البروتستانتية في السجل المسيحي أو غيرها من الحركات التي لاحت في أكثر من نسق ديني ، إلا أنه مع سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، وتحديدًا مع تنامي الحركات الاحتجاجية الدينية ستعلن هذه الحركات عن نفسها كفاعل جديد في مشهد الحركات الاجتماعية الهادفة إلى التغيير والتجاوز ، وسيؤكد مع مجّاح الكثير منها في الوصول إلى دوائر صناعة القرار ، أن الأمر يتصل بحركة احتجاجية عميقة الأثر والفعل ، قد

تفوق باقي الحركات حضورا وفعالية .

فمفهوم الحركات الدينية يتسع ليشمل كل التيارات التي تحمل مشروعا للتغيير ، وتمتلك روزنامة من الأهداف واستراتيجيات التنفيذ والاحتجاج أساسا ، وتتوفر قبلا على سند ديني ترتكن إليه وتحتكم إليه في مختلف خطواتها وإجراءاتها ، وتعد الحركات الإسلامية في الوطن العربي أنا ، وبغض النظر عن أفكارها وتوجهاتها ، أكثر تعبير عن مفهوم الحركة الدينية .

- الحركات الثقافية : الاحتجاج حاضر في كل مناحي الفاعلية الإنسانية ، لأنه بعد من أبعاد الصراع الاجتماعي ، الملازم أصلا لكل الحقوق ، والدال أصلا على حركيتها واستمراريتها ، وعليه فالحقل الثقافي ، كان دوما ميدانا ملتها للصراع والسجال المجتمعي ، ولم تخل حقبة تاريخية من بروز حركات ثقافية احتجاجية ، في شكل حالات معزولة أو اتجاهات عامة نافذة التأثير على عمق المجتمعات ، ويتخذ الاحتجاج الثقافي مسارات متنوعة تلوح أحيانا في شكل تيارات أدبية أو فنية أو لغوية ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لحركات المطالبة بحماية اللغة الأمازيغية وإعادة الاعتبار لها في البلدان المغاربية بوجه خاص .

و كثيرا ما تكون الحركات الثقافية ممهدة لميلاد حركات احتجاجية أخرى ، بالنظر إلى قدرتها التعبوية والتحريرية ، فهي تكون في مطلقها محدودة الأثر ، لكن سرعان ما تؤثر في باقي الحقول المجتمعية ، وتساهم في بلورة الوعي بالوضع القائم ووجوب تغييره ، خصوصا عندما يكون عنصر الالتزام محددًا لاختياراتها وتوجهاتها التي تحسم الانبناء والحضور .

- الحركات الجديدة : وبالرغم من حملها لصفة الجدة ، فإن لها تاريخا

طويلا ، وهي تنسحب على مختلف الديناميات الاحتجاجية التي برزت بقوة مع منتصف القرن العشرين ، كالحركات الاجتماعية الجديدة المناهضة للعملة والنيوليبرالية وحركات السلام وحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والدفاع عن حقوق الإنسان والحركات النسوية وحركات الشواذ والأقليات العنصرية أو العرقية .

فالحركات الاجتماعية الجديدة تقدم نفسها كفاعل كوني ذي مطالب مندمجة ، غير مقتنعة بالحلول الجزئية والمقاربات الاحتزالية ، فاستفادتها من نجاحات وإخفاقات الحركات الاحتجاجية الكلاسيكية ، جعلتها تركز على مبدأ الاشتغال الكوني ، على اعتبار أن العدالة والمساواة لا تعني مجتمعا دون غيره ، وإنما هي قيم كونية يتقاسمها جس الوصول إليها ، من يستقر في دول الجنوب أو من يقيم في دول الشمال ، ويدعو هذا الفهم الجمعي حاضرا بامتياز في أماط اشتغال حركات مناهضة العملة والنيوليبرالية .

إن الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز عن الأحرى القديمة بفارق الأهداف النوعية والدقيقة ، كما أنها لا تتسم كثيرا بالبعد الطبقي ، فهي حركات عابرة لحدود الطبقات الاجتماعية ، خلافا للحركات الاجتماعية القديمة التي يشار بها إلى الحركات القائمة عل الموقع والهوية الطبقية ، بحيث نجد داخل الحركة الواحدة العديد من الانتماءات والانحدارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية أيضا .

إن ما تطوي عليه الحركات الاجتماعية الجديدة من أبعاد وأنماط اشتغال ، ليعيد إلى واجهة النقاش سؤال التصنيف الذي كان منه البدء في منطلق هذا الفصل ، فهذه الحركات صارت تنفتح في تحركاتها على الفلاحين والعمال والطلاب والنساء والأقليات وجميع صنوف المحتجين ،

بعيدا عن إشهار واجب التناظر أو التماثل الطبقي أو المحالي ، فقط ما يهم هو الانتماء لصف المغبونين في الحقوق أو المهتدين بفقدانها .
فالحركات الاحتجاجية التي نعاينها اليوم باتت عصية على التصنيف الصارم ، وبالطبع فالحرص في هذا المبحث على النظر إليها من زاوية التصنيف الفئوي ، لا يراد منه إلا المزيد من الفهم والتفهم لهذه الحركات في أكثر الصيغ انطراحا عليها في الأنساق الاجتماعية . لأن مفهوم الجماعات المغلقة لا ينسحب كليا على هذه الحركات ، سواء في طبيعتها القديمة أو ملمحها الجديد ، فثمة جسور اتصال وتقاطع وإمكانات تبادل ومصالح قائمة باستمرار بينها .

كانت هذه إذن أبرز الحركات الاحتجاجية التي نقابلها في كثير من الأنساق المجتمعية ، وهي بالطبع لا تعبر إلا عن الجزء ، بسبب تعذر الرصد الشامل لمجموع أشكال الممارسة الاحتجاجية ، سواء بمقاربة أفقية تقرأ القائم والسائد أنا ، أو باعتماد قراءة عمودية تاريخية تسترجع جميع الممارسات الاحتجاجية منذ البدء الإنساني ، فثمة أشكال لم يعد لها وجود بالمرّة ، كما تمردات العبيد أو أنها في تراجع كما هي حركات الطلاب ، هذا فضلا عن الحركات الجديدة بأساليبها ومطالبها . فهل من مقارنة أخرى لتصنيف هذه الحركات؟

المبحث الثاني: الاحتجاج بين العنف واللاعنف

ثمة مدخل آخر لمقاربة تيولوجيا الحركات الاحتجاجية ، يفتح بالأساس على الممارسة والتدبير الممكن لاختبار مقولات التغيير والتجاوز وإعلان الرفض تجاه القائم من الأوضاع والسياسات ، وذلك بالارتكان إلى

أساليب اللاعنّف "كسلوك هادئ يجنح نحو التفاهم وتجنب القوة والصدّام مع الخصم"⁷¹. فالاحتجاج لا يحتمل دوماً مسارات من العنف، بل إنه يستند في روحه إلى الرفض السلمي، فاللاعنف "نوع من الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه، بهدف وضع حد للاستغلال والاحتكار والنزاع والقتال والحرب"⁷²، إنه ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمدها في حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين "انتهاج أساليب إنسانية سلمية"⁷³.

فالحركة الاحتجاجية في الأصل ممارسة سلمية، وما أعمال العنف والتخريب التي قد تحدث أحياناً في سياقاتها إلا انزلاقات ظرفية لا توجبها حصراً مبادئ وقيم هذه الحركة، ولهذا يفترض فيها دوماً أن تجنح إلى خيارات اللاعنّف وألا تصبح وسيلة لإنتاج العنف بكافة ألوانه. لأن الاحتجاج كممارسة رافضة لا تحتمل مفهوماً ولا إجراءاتاً أي نزوع نحو العنف الدموي، فالأفراد والجماعات يلجأون إلى أشكال متعددة من الاحتجاج تعبيراً عن رفض السياسات والبرامج والمواقف، خصوصاً عندما تختل موازين القوى، وتتنامى مؤشرات القهر والاستغلال والنهميش، لكن هذا الاحتجاج في حركاته الاجتماعية تحديداً لا يميل إلى العنف المسلح، بل يرتكز إلى اللاعنّف لإبداء مواقفه والدفاع عن مصالحه.

في إطار اللاعنّف كممارسة مميزة للحركات الاحتجاجية، على الأقل في مستواها النظري، يمكن التمييز بين أنواع متعددة من الاحتجاج والرفض، فقد عمل جين شارب في كتابه "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية"⁷⁴ إلى جرد 198 أسلوباً لا عنيفاً لمقاومة الأنظمة الاستبدادية وإحداث التغيير المأمول، مفرقاً بين أساليب الاحتجاج والإقناع، وأساليب

اللاتعاون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . إضافة إلى أساليب التدخل الفعال .

- أساليب الاحتجاج والإقناع : يورد جين شارب ضمن هذا الإطار مجموعة من الأشكال الاحتجاجية الرمزية ، التي يلجأ إليها المحتجون في صراعهم الاجتماعي مع من يفترض أنهم خصوم ومناوئون لمصالحهم . وتنسحب أساليب الاحتجاج والإقناع على مختلف مناحي الاحتجاج التي تقطع مع ثقافة العنف ، وترمي أساساً إلى لفت الانتباه إلى حساسية المطالب أو المشاكل والقضايا التي يمارس الاحتجاج من أجلها ، فهذه الأساليب يراد منها بدء التعبئة الشاملة والتعريف بالقضية وإقناع مختلف العرقاء بضرورة تأييدها والانتصار لها بصيغ تتنوع حسب المواقف والمواقع داخل النسق الجمعي .

و يؤكد جين شارب بأن هذه الأساليب تعد خطوة أولى في استراتيجية اللاعنف ، وأنها تتوزع على الخطابات العامة ومخاطبة الجماهير العريضة والاحتجاجات الجماعية وممارسة الضغط على المسؤولين والمسرح والموسيقى والمواكب وتكريم الموتى والضحايا والتجمعات الشعبية والانسحاب والتنصل .

- أساليب اللاتعاون : وبخصوص أساليب اللاتعاون يميز جين شارب بين مستويات اجتماعية واقتصادية وثالثة سياسية ، فالاحتجاج بأسلوب اللاتعاون يكون مفيداً جداً في تغيير الأوضاع وإعادة كتابة التاريخ كما يقول آلان تورين ، ففي الوقت الذي ينتهج فيه الأفراد والجماعات هذا الشكل الاحتجاجي ، فإنهم يؤثرون على المسارات المحتملة للنسق ، ويسببون الحرج للملكي وسائل الإنتاج والإكراه ، خصوصاً عندما تتواتر هذه الأساليب

ضديا مع سياسات الشرعنة والتكريس .

و هكذا فإن اللاتعاون الاجتماعي يتصل بنبذ الأشخاص وعدم التحاوب مع خطاباتهم وممارساتهم ، في حين يتوزع اللاتعاون الاقتصادي على أعمال يقوم بها المستهلكون أو العمال والمنتجون أو الوسطاء أو أصحاب الأملاك والتجار أو أصحاب المصادر المالية . كما يندرج ضمن قائمة أشكال الاحتجاج بواسطة أسلوب اللاتعاون الاقتصادي ، مجموع الإضرابات الزراعية والصناعية العادية والإضرابات الجزئية . أما اللاتعاون السياسي ، فيتفرع إلى أسلوب نبذ السلطة وامتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة ومقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة أو الأعمال والمبادرات التي يقوم بها موظفوها .

- أساليب التدخل الفعال : يقترح جين شارب في حرده لأساليب الاحتجاج باللاعنف مستوى آخر أسماه بأساليب التدخل الفعال ، اقنناعا منه بأنه المستوى المتقدم في إملاء الشروط وتحقيق المطالب ، فأمام استنفاد كافة الخطوات السابقة ، يعد ضروريا في سياق هذه الثقافة ، تصعيد الموقف والسلوك الاحتجاجي إلى درجة التدخل الفعال ، لتغيير اللحظة التاريخية تغييرا جذريا ، دوما سقوط في العنف والعنف المضاد ، حتى لا يبخس الصراع الاجتماعي ويحيد عن أهدافه .

و نجد ضمن هذه الأساليب أنواعا من التدخل النفسي والجسدي والاقتصادي والسياسي والتي تدفع إلى تغيير واقع أو تدعيم موقف أو التعبير عن رفضه ، فهي خاتمة التدخل النفسي نجد الإصرار عن الطعام والصيام الجماعي والمحاکمات الرمزية . ونجد على سبيل المثال ضمن أشكال التدخل النفسي الاقتحام واحتلال المؤسسات العامة ، كما يقترح

هللنا شارب في مستوى التدخل الاقتصادي الإضرابات العامة والاستعانة بأنظمة مواصلات بديلة وإقامة مؤسسات اقتصادية بديلة . وفي التدخل السياسي يحدد خيارات إرهاب الأنظمة الإدارية وكشف هويات العملاء السريين والعصيان المدني واختراق مواقع الإنترنت الحكومية .

إن الصراع عنصر مميز للأنساق الاجتماعية ، بل إنه العنصر الحاسم في صياغة الثابت والمتغير فيها ، ويجب في كل مرة أن يتم الكشف عن شروط إنتاج هذا الصراع بدل الانشغال بالتحكم المتسرع فيه ، "لأنه سيظل في الوقت نفسه نزاع دائم بين مردودات المجتمع الإنتاجية وطبيعة استخدام هذه المردودات لأغراض التدمير والاضطهاد"⁷⁵ ، وبالطبع ففي الوقت الذي تتعالى فيه مؤشرات الصراع ، وتتجه بوصلته نحو الاحتقان ، فإن الاتجاه يكون مقصيا إلى العنف أو اللاعنف تبعاً للشروط المنتجة لهذا الصراع ، وهو ما يعني أن طبيعة الصراع ومكونات النسق ، هي التي تحدد جميعها المآلات الممكنة للاحتجاج بالعنف أو اللاعنف .

"و مهما يكن من شيء ، فإن كل الحركات المناوئة للنظام الرمزي ، مهمة من زاوية ما تطرحه للتساؤل من أشياء تبدو خارج أي شك أو جدل ، فهي تحدث خللاً فيما هو جلي وباد للعيان ، وتلك حالة ماي 1968"⁷⁶ ، فدهشة السؤال حاضرة على درب التفكير والتفكير في الحركات الاحتجاجية ، لأنها تخلخل وتربك واقعا مستكينا إلى ثباته ووثوقيته وحقيقته الاجتماعية ، خصوصا وأن ذات الحقيقة "تنازعية الطابع ، فإذا وجدت ، فلن تكون إلا رهانا لصراع ما"⁷⁷ .

إن الاحتجاج باللاعنف هو "شكل معين من التحرك السياسي يتميز بغياب كل تصرف عنيف"⁷⁸ ، وهو سلوك يقطع منذ البدء مع "استخدام

للقوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة⁷⁹. لكن إلى أي حد يسهم هذا السلوك الاحتجاجي في تغيير خرائط أو قواعد اللعب؟ وهل يقود فعلا نحو كتابة التاريخ الممكن؟ وما حدود النجاح في ظل أنساق لا تؤمن إلا بالعنف بدل اللاعنف؟

من المؤكد أن الاحتجاج يختلف من مجتمع إلى آخر، بل إنه يختلف داخل نفس المجتمع، فكل حقل ينتج ويعيد إنتاج صراعاته وتناقضاته، وفي الوقت نفسه ينتج احتجاجاته، ولهذا فقد اختبر الفاعل الاجتماعي في أوضاع مختلفة عددا من الصيغ الاحتجاجية المتراوحة بين العنف واللاعنف، والهدف انتهاء هو التحكم في الصراع وإعادة تدبير معطياته. والمراوحة بين العنف واللاعنف تكشف من تلقاء نفسها درجة الاحتقان والتوتر السوسيوسياسي للحقل، بل إنها تشير إلى مآلاته المحتملة في سياق التحولات التي تبصم راهنه ومستقبله.

إن الاختلال البنيوي للنسق يفرز على التو مقاومات وتضامانات، صراعات وتنافسات عمقدار ما حول مولدات الشرعية وامتيازات المصالح والرساميل الرمزية والمادية، كما أن الاختلال ينتج في مطلق الأحوال قوى للهيمنة وأخرى مهيمن عليها، وهو ما يؤدي إلى تبشير الصراع في مستويات تكريس الهيمنة وإعادة إنتاج نفس الأوضاع القائمة، أو في صيغ الاحتجاج والمادة بالتحرر من الهيمنة وإعادة توزيع منافع الحقل من جديد. وهنا بالضبط تنكتب سيرة العنف أو اللاعنف، لأن المسألة تصير مرتبطة بشكل مباشر بتعارض المصالح وتهديدها، فكل طرف يأمل تقوية رساميله وتحصين مواقعه.

إن الجسم في استراتيجية العنف أو اللاعنف يتحدد من خلال

معطيات النسق كما سلف الذكر ، فالأفراد أو الجماعات يكتسبون السلوك العنيف أو اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع ، وتحكمه أو لا تحكمه بواسطة أدوات الضبط ومعايير السلوك 80 التي تميز النسق العام ، وهذا يدفع أيضا إلى إعادة سؤال الجدوائية والفعالية إلى واجهة المسألة ، بهدف اكتشاف أقصر الطرق وأحداها نفعا إلى التغيير والتجاوز ، فهل ينفع الاحتجاج باللاعنف؟ أم يفيد العنف في بلوغ المأمول؟

تتعدد المواقف بشأن هذه المسألة ، لكنها تصب في اتجاهين على وجه العموم ، فهناك الاتجاه المنحاز إلى العنف ، ودليله في ذلك ما انتهت إليه تحارب حرب العصابات والمقاومة المسلحة وحركات التحرر الوطني من نتائج عملية في كثير من البلدان ، وهناك الاتجاه الثاني الذي يرتكن إلى اللاعنف وحجته أيضا ما حققته الاحتجاجات باللاعنف من انتصارات في بلدان أخرى ، كحركة اللاعنف التي قادها المهاتما غاندي بالهند وحركة السود التي قادها مارتن لوتر كينغ بأمريكا .

لكن السؤال يظل دائما معلقا بشأن فعالية الاحتجاج باللاعنف ، وحدود اللاعنف أصلا في الحركة الاحتجاجية ، على اعتبار أن هذه الحركات تمارس أيضا عنفها المضاد لعنف سابق وموجب للاحتجاج ، وهو ما يجعل اللاعنف نصا غائبا في سياقات الاحتجاج . وذلك لأن العنف في بعده الرمزي والمادي يظل باصما لأسلوب أي نفس احتجاجي ، فكل عنف يستتبعه عنف مضاد . وكل فعل يليه رد فعل آخر قد يوازيه أو يفوقه في القوة ، وهو ما يعني أن الحركة الاحتجاجية تحتاج حالص لعنف سابق عليها ، لا بد وأن تكون مصطبغة بنوع من العنف ولو في بعده الرمزي . ومنه ننتهي إلى مدخل آخر لتصنيف الحركات الاحتجاجية نفرق على

إثره بين الحركات العنيفة والأخرى التي تجنب إلى خيارات اللاعننف والواقع أن الاحتجاجات العنيفة لا تكون إلا نتيجة منطقية لفشل الاحتجاجات باللاعنف في بلوغ الأهداف وتجاوز الحالات المنتجة للاحتجاج والاحتقان ، فأمام استمرار نفس أوضاع التوتر و لا احتلال ، لا يجد المتضررون في النسق من وسيلة إلا تحين الفرصة للمتمرد والرشق بالحجارة و حرق السيارات كما حدث في الأحياء الباريسية الهامشية السنة الماضية .

فأي نسق ، يكون معرضا باستمرار للاختلال والتوتر ، ولهذا فهو يحافظ بأطره الإيديولوجية تارة ، والقمعية تارة أخرى ، على مقاومة التوترات واحتوائها ، عن طريق استراتيجيات التهميش والتطبيع والتصريف ، فكثيرا ما يلجأ مالكو وسائل الإنتاج والإكراه في ذات النسق إلى تصريف التوتر وتبجيسه بمختلف الوسائل ، فرهان كل نسق هو الحفاظ على أكبر قدر من التوازن لترسيخ الاستمرارية . لكن ، ومادام الصراع من خصائص النسق ، فإن القوى الأخرى تهفو إلى تغيير قواعد اللعب وإلى صياغة إمكانات أخرى ، الشيء الذي يؤدي إلى تعارض المصالح ونشوء التوترات التي تظهر في شكل احتجاجات ، تنشأ بسيطة بمنأى عن كل خيار عنيف ، إلا أنها وأمام المعامعة المستمرة للفاعلين المركزيين في النسق ، فإنها تسلك طريق العنف لإسماع صوتها ، ولو في شكل حركات فوضوية لا تستند إلى أي سند إيديولوجي .

إن ما يحدد الاختيار العنيف أو غيره في التعبير عن الاحتجاج ، يظل متصلا إلى حد كبير بمعطيات النسق ، فكلما تامت مؤشرات التوتر والاحتقان وتفاقمت شروط إنتاجها ، في ظل التهميش المتواصل لإمكانات إعادة التوازن الإيجابية ، إلا وكان الاحتجاجات العنيفة أفقا محتملا

للحركات الاجتماعية ، ولو كانت من توقع أكثر الفئات ارتكانا إلى الخيار السلمي ، " فالحرمان النسبي الذي تعاني من الشعوب أو الجماعات يعد سببا رئيسيا لتمرّد المرء ، وهو ما ينجم عنه عنف سياسي ، فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع" 81 .

فالعنف في أبسط تعاريفه يشير إلى وسيلة أو وسائل لتحقيق أهداف معينة باستعمال القوة والإكراه ، واللجوء إليه لا يكون اعتباطا إلا في الحالات المرسية الفردية ، أما في صيغته الجمعية الاحتجاجية ، فلا يكون دالا إلا على مستوى متقدم من اختلال موازين القوى وسوء الأحوال السوسيوسياسية في السق العام .

إن الاحتجاج العنيف ضد الآخر الذي يكون متوجها لنظام سياسي أو اقتصادي في الغالب ، لا يكون اللجوء إليه إلا حين تقف فيه مبررات الدفاع المشروع عن الحقوق والمصالح ، كما أنه لا يكون بالضرورة خطوة أولية في سلم الاحتجاج ، وإنما يأتي ختاما أو عفوا بعد استنفاد العدد الكافي من وسائل الاحتجاج السلمية ، وهذا يقضي بنا إلى التأكيد على أن الاحتجاج العنيف ما هو إلا وسيلة وخطوة على درب المطالبة بالحقوق والدفاع عن المصالح ، بمعنى أنه لا يشكل هدفا لذاته في مسارات الحركات الاحتجاجية .

ثمة متغيرات عديدة تلوح أثناء تفكيك الفعل الاحتجاجي الجماعي الجانح إلى العنف ، إلا أن تيد روبرت غير Ted Robert Gur يشير في كتابه "لماذا يتمرد البشر؟" إلى أنه يمكن التمييز بين متغيرين بارزين يتصلان بالدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي ، وهي دوافع مرتبطة بمدى عمق السخط المشترك الذي يشعر به أفراد مجتمع ما ، والدوافع الكامنة

وراء العنف السياسي ، وهي مرتبطة "بمدى ما يلقي من اللوم على النظام السياسي والقائمين عليه"⁸². كما يتوجب التذكير أيضا بمتغيرين لا يقلان أهمية عن سابقيهما ، يتعلقان بحجم العنف من جهة وأشكاله من جهة ثانية⁸³ ، ففي مسألة الحجم تحضر عناصر المشاركة والقوة التدميرية وطول المدة :

- مدى المشاركة ضمن الوحدة السياسية ، ويطلق عليها النطاق .
 - القدرة التدميرية للإجراء ، ويطلق عليها شدة العنف .
 - طول المدة التي يستمر فيها العنف ، ويطلق عليها أمد العنف .
- أما مسألة الشكل فيؤكد تيد روبيرت غير أنها تتوزع على ثلاثة دعائم أساسية وهي الاضطرابات والمؤامرة والحرب الداخلية :
- الاضطرابات : وهي عنف عضوي غير منتظم يشترك فيه قسم كبير من الأفراد ، ويشمل الاضطرابات السياسية التي تتسم بالعنف وحركات الشغب والصدامات السياسية وحركات التمرد المحلية .
 - المؤامرة : وهي عنف شديد التنظيم ، يشترك فيه عدد محدود من الأفراد ، ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة والإرهاب على نطاق ضيق ، وحروب العصابات والانقلابات وحركات العصيان .
 - الحرب الداخلية : وهي عنف شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من أفراد الشعب ويرمي إلى الإطاحة بالنظام الحاكم ، أو حل الدولة ، ويقترن بعنف واسع النطاق ، بما في ذلك الإرهاب واسع النطاق ، وحروب العصابات والحروب الأهلية والثورات⁸⁴ .
- فشروط النسق هي التي تحدد اختيارات العنف أو اللاعنف في مسارات الحركات الاحتجاجية ، وهي التي تحدد أيضا الشكل والمضمون

الاحتجاجي ، بالإضافة إل درجته ومدها الممكن . وهذا ما يتوجب التأكيد عليه في نهاية هذا المبحث المفتوح على تيبولوجيا الحركات الاحتجاجية . وإن كان هناك من نتيجة أخرى يتوجب التذكير بها أيضا ، فهي مأزق التصنيف التي أثبتت في معتنح القول ، فالفعل الاحتجاجي من مداخل النمذجة والتصنيف يفضي بنا إلى صنفات متنوعة تبررها موضوعية الشكل أو المضمون أو العثة ، علما بأنها جميعا تطرح إشكالات التعميم والإطلاقية . ذلك أنه لا يمكن الاطمئنان بشكل مطلق لتصنيف دون آخر ، بل يمكن استلهم العديد من الطروح التيبولوجية ، واستدماجها أحيانا في طرح واحد ، للاقترب أكثر من ماهية الفعل الاحتجاجي في تشكله وتطوره ، خصوصا وأن هذا الفعل لا يقدم نفسه دوما بذات الوتيرة والانطراح ، وإنما يتقدم في صور مختلفة ومناقضة للسابق واللاحق تعا لمعطيات النسق وملامحه ، ولهذا فالتفكير والتساؤل حول الفعل الاحتجاجي يظل ضروريا ، لكن بعيدا عن " التوصيف الخطي الصارم " 85 .

و هذا ما يدفع إلى القول بأن لكل نسق فعله الاحتجاجي ، وأشكاله الخاصة والطبيعية لتصريف هذا الفعل ، في اتجاه فتوي طبقي محض أو ممارسات كيفية تدمن العنف أو اللاعنف ، أو بكل بساطة بالشكل والنوع الذي يقتضيه النسق المنتج قبلا لشروط الاحتجاج والخروج على ما هو قائم ومكرس من طرف النظام .

الفصل الثالث

مسارات الفعل الاحتجاجي

لكل حركة احتجاجية تاريخ معين ، بدء وامتداد ، مسار من البقاء والتحول يحسم تاريخها وحضورها في المشهد العام ، لهذا يمكن الحديث عن مسار بيولوجي للحركات الاحتجاجية تدشنه ممارسات تلقائية عفوية ، وتحركه قفلا دوافع وحاحات ملحة ، وتليه تعبئة وعمل عفوي ، فأخر منظم ومؤثر في مستويات متقدمة من الفعل والحضور . فالفعل الاحتجاجي وبالرغم من ظهوره بشكل عفوي ، فإن هياك درجة معينة من التنظيم تحكمه وتؤطره داخل الحقول التي ينتمي إليها .

وهناك من يميز بين مرحلتين من الحياة البيولوجية لأي ممارسة احتجاجية . الأولى تلقائية تتضاءل فيها إمكانيات التنظيم ووضوح الأهداف والأدوار بمقدار كاف ، ومرحلة ثانية من التنظيم وتحديد الممارسات والأهداف وبلوغها أيضا . و على طول المرحلتين معا ، تتألق وتخبو معايير وقيم وسلوكات وصيغ رمزية ومادية ، وتتواصل العديد من المعاليات المعيرة عن حياة الحركة الاحتجاجية ، وهذا كله يستوجب التساؤل عن مختلف هذه المسارات التي تتخذها الحركات الاحتجاجية في الأنساق المجتمعية .

إن شروط إنتاج الحركات الاجتماعية تظل مفتوحة في الغالب على عوامل الإقصاء والتهميش وإخفاقات التنمية . فالتوسع شرائح الفئات التي تعيش تحت عتبة الفقر أو تظل مهددة به ، فضلا عن سيادة واقع من لا تكافؤ الفرص وعدم احترام حقوق المدنية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية واللغوية ، كلها مولدات مركزية للنفس الاحتجاجي الذي يتطور إلى مستوى الحركة الاجتماعية ، التي تتخذ أكثر من صيغة وواجهة للتعبير عن مطالبها وحساسيتها .

و هذه الشروط جميعها يمكن التعبير عنها بمفهوم "الحرمان النسبي"⁸⁶ كما يقترحه تيد روبيرت غير ، فالحرمان برأيه مسؤول بشكل مباشر عن كل أشكال العنف والاحتجاج والاختلال التي تلوح في حقول النسق ، فالحرمان النسبي يشير إلى "إدراك الأطراف الفاعلة في النسق للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم حقا فيها"⁸⁷ ، فعندما يتبلور هذا الإدراك ، نكون حينئذ أمام حرمان نسبي محفز بالضرورة للعنف والاحتجاج والتمرد . فالفعل الاحتجاجي ، ومهما بدا بسيط أو محدودا في أثره ، لا يولد من فراغ ، وإنما هو نتاج خالص لعامل أو عوامل متعددة تصافرت على صنعه وتصريفه وفق صيغة من الصيغ . إلا أن هذا العامل المحفز أو العوامل المتضافرة ، لن تكون إلا من رحم الحرمان والأزمة والاختلال . فالعطب مسؤول بدرجة عالية عن بروز الاحتقان والتوتر المجتمعي ، الذي نقرأه في تفاصيل الحركات الاحتجاجية بصورة أوضح .

فماذا عن نقطة الصفر في مسار الحركات الاحتجاجية؟ كيف تولد هذه الحركات وكيف تستمر في الرمان والمكان؟ وما أقوى اللحظات في عمرها الافتراضي؟ ولماذا تتطور بعض الحركات وتدمم أطول ، وبالمقابل سرعان ما تحبو حركات أخرى؟ وما محددات الفشل أو النجاح بالنسبة لكل حركة؟ وما الذي يستج فعلا هذه الحركات في المجتمع ويجعل منها واقعا مألوفا في بعض الأنساق دون غيرها؟

إنها نماذج فقط لتساؤلات هذا الفصل من الدراسة ، والذي يتوزع على مبحثين ، أولهما يفكك الأسباب العميقة لانباء الفعل الاحتجاجي ، وثانيهما يفكر في عمره الافتراضي ومساره الحركي ، من العفوي إلى المنظم ، فالصانع فعلا لممكنات التغيير والتجاوز في حالات النجاح التام ، أو على الأقل المخلخل لقواعد اللعبة ، ولو بشكل جزئي ، في حالات الإخفاق والتعثر .

المبحث الأول : نتاج الأزمة وشرط التوازنات

هناك ما يكفي دوما من الأسباب العميقة التي تؤسس لظهور الواقعة الاجتماعية ، فليس هناك فعل بالصدفة في قارة الدرس السوسيولوجي ، فالأفعال أو ردود الأفعال هي بالضرورة إجابات موضوعية لحاجات ووضعية سابقة ، فكل واقعة اجتماعية ، ومهما تمهت نحو التوازن أو الاختلال ، إلا وكانت نتاجا حاصلا لشروط معينة تفرزها وتعصد انبائها المحتمل في سياق التفاعلات والصراعات الاجتماعية التي تتميز بها حقول المجتمع .

و عليه فالاحتجاج الاجتماعي لن يكون إلا محصلة نهائية لشروط وظروف قائمة سابقة عليه أو متساقفة معه ، فالأفراد يحتجون أساسا لصياغة أوضاع جديدة ، وتجاوز القائم منها ، بشكل يعكس الحرمان النسبي أو المطلق ، هناك المثير والاستجابة أو الحرمان والعدوان كما تقترح بعض المدارس في علم النفس ، هناك أوضاع وممارسات مفتوحة على الحرمان تثير الحق وتوقد نحو التوتر والاختلال ، وهناك استجابة تتراءى في شكل عصف واحتجاج وخروج على القائم بغية تقويضه وإعادة بنائه من جديد ،

وذلك بالمستوى الذي يتيح الحد المناسب من المشاركة في اقتسام الخيرات وصناعة القرار .

لقد انتهى كل من ريمون بودون Raymond Boudon وفرانسوا بوريكو François Bourricot إلى التأكيد على أن الحركات الاجتماعية ذات النفس الاحتجاجي تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة 88 . ففي ظل الأزمة والاختلال تتنامى إمكانيات التوتر والاحتقان ، المحفزة غالبا لمؤشرات الاحتجاج ، الذي ينتهي بالانتظام في حركة اجتماعية يكون لها الدور البين في تسريع وتيرة التغيير ، « فهذه الحركات تسهم بشكل أو بآخر في عملية التغيير وتجاوز الأزمة » 89 ، بالحركات الاجتماعية لا تفهم دوما على أنها مؤشر لاتساع هوامش الحرية والديمقراطية ، بل تدل على نوع الإفلاس المجتمعي والأزمة التي تنذر باختلال ميزان القوى وتنامي مؤشرات الاحتقان .

كما لا ينبغي النظر إلى الحركات الاحتجاجية على أنها حالات معزولة عن سياقها المجتمعي العام ، بل تتوجب قراءتها في علاقة دالة مع المعطيات الكلية لمجموع النسق الذي أفرزها قبلا ، « فتمردات الفلاحين مثلا ليست مجرد ردود أفعال ناجمة عن تراكم مشاكل محلية ، بقدر ما هي حركات محلية ناجمة عن اضطراب المجتمع برمته » 90 ، وهذا يعني ، فيما يعنيه ، أن الفعل الاحتجاجي متصل بالضرورة بكافة عناصر النسق ، بما فيها تلك التي تبدو جانبية للغاية ، وأنه أيضا ، وهذا هو المهم ، بنيوي في تركيبه وامتداده .

يؤكد سمير أمين بأن «معظم الحركات الاجتماعية تتدلع في مواجهة حكم قاس أو إفقار عام » 91 ، ففي ظل شروط سوسيوسياسية تتضاءل

فيها فرص العدالة الاجتماعية ، وتنشئ فيها بالمقابل مظاهر التفجير والتهميش ، يغلب اندلاع الحركات الاحتجاجية أمرا عاديا ، خصوصا تلك الحركات ذات المطالب السوسيواقتصادية أو السياسية بالدرجة الأولى ، ولهذا يفهم كثيرا كيف أن دول الجنوب تنتشر بها انتفاضات وثورات من أجل الحز بعكس دول الشمال التي تندلع فيها حركات المحافظة على البيئة والمطالبة بحقوق المثليين مثلا .

وفي هذا الصدد يقول إيريك هوبز باوم Erik Hobsbawm بأن احركات الاجتماعية ليست «وقائع لا يمكن التكهّن بها أو أحداثا منبئة الصلة بما قبلها وبعدها وحولها»⁹² ، إنها برأيه تمثل «احتجاجا عنيفا على القمع والفقر»⁹³ و باعتبارها كذلك «فإنها كعنف خاص ليست معطى خارج الزمان والمكان ، أو لحظة من التوتر المنفصل عن محددات بروزه وتحقيقه ، إنها ظاهرة لها منطلقاتها وأبعادها»⁹⁴ ، فاستقراء ما يعتمل داخل النسق من وقائع وتفاعلات كفيل بتخمين المآلات الاحتجاجية ، لأنه من رحم هذه الوقائع تتأسس وتنقوى ممارسات ومعايير أخرى قد تكون مساوية بالمرّة للمكرس قبالا .

ومع ذلك ففرضية الأزمة الاجتماعية لا يمكن أن تكون دائما سببا مباشرا في تحريك مؤشرات الاحتجاج ، وإنما توجد عوامل أخرى قد لا تتصل بالمرّة بالملح السوسيواقتصادي المتعلق بالفاقة والاحتياج ، ففي كثير من الدول حيث الرفاه الاجتماعي والحد المطلوب من العدالة الاجتماعية ، نلاحظ أن الحركات الاحتجاجية ما تنفك تتسامى وتعبّر عن مطالبها بكثير من الصيغ والوسائل ، ودون أن يكون الهاجس السوسيواقتصادي دافعا لها ، وهو ما يعني أن الاحتجاج هو نتاج للأزمة المحلية فقط ، ودون التنصيص

على أن هذه الأزمة مختزلة بالضرورة في الفقر حصريا ، فهو نتاج خالص لأزمة واختلال محليين ، لهما فائق الاتصال بمعطيات النسق لا غير . «فكل التنظيمات والهيئات التي تبدو في حالة احتجاج ونضال لسبب من الأسباب تكون بدورها في وضعية أزمة»⁹⁵ ، لكن ما الذي تعنيه الأزمة المنتجة للاحتجاج؟ وما المفهوم الذي تنطوي عليه في سياق الاختلال وتعارض المصالح؟

لقد «ارتبط مفهوم الأزمة في الفكر المعاصر بالتحولات والثورات الكبرى التي قادت العالم نحو المجتمع الصناعي»⁹⁶ ، لهذا بات هذا المفهوم لصيقا بالتوتر والاختلال ، ودالا على اللاسوي والمرضي بشكل أكبر ، فالأزمة تشير إلى حالة من العسر والاختناق التي تنتجها جملة من شروط الفائق والراهن ، وهي حالة متقدمة من «الاختلال المؤقت في النظام تتولد عنه في سياق التطور والتحول مكنات تعيد صياغة نظام للعلاقات ضمن زمانية مفتوحة على التحول المتواصل»⁹⁷ .

فعندما تعتري النسق أزمة عامة أو جزئية ، تنشأ من اختلال بنيوي عميق ، وتعارض مصالح العاعلين الاجتماعيين . يلج حينئذ كل طرف على تحصين مصالحه وتقوية رساميله الرمزية والمادية ، وفي سياق هذا السعي الحثيث إلى الحفاظ على الحال أو الجنوح إلى صياغة المآل ، يبدو النسق مكونا من حقول من الصراع والتنافس حول اقتسام الخيرات . ومن هنا يبدأ كل طرف في استثمار ما يحوزه من وسائل وتقنيات وممارسات لتوجيه نهايات اللعبة نحو ما تقتضيه مصالحه الأولية ، ليتواصل الصراع الاجتماعي بصيغ سلمية أو دموية ، وذلك بالنظر إلى حدة الاحتقان ومدى التعارض بين المصالح .

في هذا الإطار يلحأ الفاعل الاجتماعي الأقل امتلاكاً للرسميات الرمزية والمادية ، والمبعد قليلاً أو كثيراً من دوائر صياغة اللعب إصنع القرار ، يلجأ إلى التعبير عن مطالبه الملحة ، عبر سلم احتجاجي يتحد منحى تصاعدياً في الغالب . في حين ينطلق الفاعل الأقوى المالك بالضرورة لإمكانات العنف المشروع والمتحكم بالتالي في موازين القوى ، ينطلق في الرد على مساوئيه ومنافسيه ، بما يتوفر لديه من أجهزة إيديولوجية وقمعية . إن الأمر وفقاً لهذا التفسير يبدو كما استراتيجية العنف والعنف المضاد ، «فهو عند القوى وسيلة لتثبيت واقع عدم التكافؤ وتشريع المقتضيات الصامنة لاستمراريتها ، وهو لدى الضعيف واحدة من الوسائل الكفيلة باسترداد مكانته وصيانة قيمه»⁹⁸ . وهكذا ففي سياق الفعل ورد الفعل ، تتطور الصيغ الاحتجاجية وتتقوى إمكانات التغيير أو التكريس تبعاً للمآلات التنافس والصراع بين هذين الفاعلين .

إن مناخ الأزمة والاختلال يساهم بشكل واضح في ميلاد الحركات الاحتجاجية ، ويساهم أيضاً في تقوية مؤشرات الصراع والتنافس بين الفاعلين الاجتماعيين ، لأن الأزمة تعبر عن نوع من الاختناق النيوبي الذي لا تستمر معه التبادلات الاجتماعية بشكل عاد ، مثلما يعبر الاختلال عن حالة من اللاتوازن في شأن الاستفادة من خيارات النسق ، «فسساد الحكم يؤدي إلى سوء توزيع الثروة ، وبالتالي تزايد فاحش في الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي إلى صراع طبقي نتيجة عجز النخب الحاكمة عن إقامة عدالة اجتماعية»⁹⁹ ، وهذا الاختناق واللاتوازن معا يؤديان إلى احتقان مجتمعي ، يجد ترجمته الصريحة في أشكال الاحتجاج الاجتماعي التي تلوح في أكثر من مناسبة ، وعلى أكثر من

صعيد ، في دلالة قصوى على أن الصراع فاقت حرارته حدود المحتمل .
وبالطبع فالهدف المركزي لأي فعل احتجاجي يظل هو تغيير القائم من
الأوضاع ، فالاحتجاج ممارسة تنشئ التغيير قبلا وبعدا ، من أجل صياغة
واقع آخر وسن تقعيد جديد للإفادة من مصالح النسق وخيراته ، إنها ممارسة
منهحسة بالتغيير «الذي تحاول من خلاله الذات أن تتبدل في خاصية أو
مجموعة من خصائصها»¹⁰⁰ ، ولهذا تجنح إلى التعبير عن مطالبها بوسائل
تتوزع على أفعال موعلة في السلمية أو أخرى مدمنة للعنف المثير . وهذا
التأرجح بين الاحتجاج بالعنف أو اللاعنف يبدو طبيعيا في دينامية
الممارسة الاحتجاجية ، ما دام مفهوم التغيير الأكثر التصاقا بها منظويا في
مدلوله على الاضطراب والتجديد والتحويل والتبدل والانتقال . . . ، فظهور
بؤادر الاحتجاج يعبر عن الميل نحو التغيير ولو بدرجات دنيا ، ويعبر أيضا
عن احتلال ما في النسق العام ، الشيء الذي يؤدي إلى شحذ معطيات
الصراع والتنافس بين الفاعلين الاجتماعيين ، أملا في التغيير والتجاوز ،
أو من أجل تحصين المواقع وإعادة إنتاج نفس الأوضاع بالنسبة لمن يملكون
وسائل الإنتاج والإكراه .

ومهما يكن من أمر ، وسواء تعلق الأمر بانهجاس بالتجاوز وتحصين
المصالح أو ارتكان إلى عناصر التكريس وإعادة الإنتاج ، فإن التغيير واقع لا
محالة ، باعتباره فعلا طبيعيا في مسارات الأنساق وتحولاتها ، وهو ما يعني
أن الأزمة والاختلال يقودان إلى الاحتجاج ويساهمان بطريقة أو بأخرى
في تغيير خارطة اللعب ، ولو بشكل نسبي ، فالتفسير البنيوي ينطق بقوة
على الحركات الاحتجاجية ، وذلك بالنظر إلى أن كل حركة احتجاجية ،
ومهما بدت بسيطة وهامشية ، إلا وكان لها بالغ الأثر على مجموع النسق

الذي تنشأ وتلوح فيه .

إن الفعل الاحتجاجي بهذا المعنى يسعى إلى تدبير صراعات النسق وفق خطاطات أخرى مغايرة ، عبر إبداع حلول ممكنة تؤمن شرط التوازنات الضروري لاستمرار الشريط الحضاري للمجتمع . فالثورة مثلا كفعل احتجاجي هي « ظاهرة اجتماعية تتحدد في حل التناقض الاجتماعي الذي يسود في مجتمع معين ، في مرحلة تاريخية معينة ، لصالح الأطراف الشعبية الصاعدة ضد القوى المسيطرة والمهيمنة المحافظة »¹⁰¹ . هناك إذن مطلب غير معلن في عمق كل حركة احتجاجية ، إنه مطلب التوازن ، فالحركة الاحتجاجية قد تكون من أجل المطالبة بخفض الأسعار أو بحافطة على البيئة أو تكريس الحقوق السياسية أو غير ذلك من المطالب التي تشتغل عليها ، لكنها في العمق ترمي إلى محو علامات اللاتوازن الذي يتراءى في هدر هذه المطالب .

فاللاتوازن في المصالح والحاجات هو الذي يخلق نوعا من التوتر والفوضى الجزئية أو العامة في حقول النسق ، وهو الذي ينتج في النهاية ثنائية الاستفادة والحرمان ، مما يقوي من إمكانيات المسألة والبحث عن إحدى السبل لإعادة التوازن وشرعنة الواقع ، وهذا ما يجعل من مطلب التوازن مطلباً ملازماً لكل الحركات الاحتجاجية ، وبعداً رئيسياً من أبعادها العميقة . لهذا لا يتوجب فهم هذه الحركات على أنها ممارسات فوضوية ، وإن بدت كذلك ، لأن محركها الأصلي يهدف إلى تكريس التوازن المجتمعي ، وتجاوز حالات التفاوت والاختلال .

لكن كيف يتم تدبير هذا الانتقال من التوازن إلى اللاتوازن؟ وكيف تولد الحركة الاحتجاجية وتتطور في ظل رهائتها ومحفزاتها؟ وكيف يتطور

السلوك الاحتجاجي في نسق ما؟ وهل ثمة خطاطة عامة تنسحب على كل الحركات الاحتجاجية؟ أم أن عامل الخصوصية والمحلية يظل فيصلا بينها؟

«إن الحركات الاحتجاجية والإضرابات ليست إلا تقنية للمطالبة ، يهيمو من خلالها منظموها إلى تحقيق مقاصد معينة ، وهي تعد مؤشرا هاما لاكتشاف العلاقات المهزوزة بين الفاعلين الاجتماعيين ، وبالضبط بين المستفيدين من خيارات المجتمع والمحرومين منها»¹⁰² ، وهذا التوصيف الصدامي للحركة الاحتجاجية يدفع إلى الاعتقاد في انضباطها لمقترَب الصراع أكثر من أي مقترَب آخر ، «فتاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ النضالات الطبقية ، الرجل الحر والعبد ، النبيل ورجل العامة ، السيد والفقن ، رئيس الطائفة المهنية والعامل المياوم ، وبعبارة واحدة المضطهد والمضطهد»¹⁰³ .

ثمة صراع مستمر بين يقيد من حيرت النسق ومن لا يعيد منها ، إبهما «يقفان في تعارض دائم ، آخذين في نزاع مستمر ، مرة خفيا ومرة مكشوبا ، نزاع ينتهي في كل مرة بإعادة بناء ثورية للمجتمع»¹⁰⁴ . إن الأمر أشبه ما يكون بصراع تاريخي لا تزيده الأوضاع والأجيال إلا اطرادا وتجذرا في مشهد العلاقات القائمة بالفعل وبالقوة بين من يملكون ومن لا يملكون . ويجب أد ننته في كل حين إلى مسحنيات هذا الصراع ومعطياته ، لقراءة حدوده ومساراته ، عبر مساءلة الأشكال الاحتجاجية وموضعيتها في سياقاتها الخاصة والعامة .

و منه نقول بأن اللاتوازن الاجتماعي ينشأ بسبب انبناء أوضاع غير عادلة تتعارض فيها المصالح ، أو بالأحرى تنتهك فيها مصالح البعض ،

وهو ما يقود إلى بروز مضطهدين ومضطهدين ، أي مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه ، وغير مالكين أصلاً لهذه الوسائل ، والنتيجة تعارض في الرؤى والمواقف واختلال بنيوي مأزوم ، يجعل كل طرف يشحذ إمكانياته وقواه لتدبير الصراع وتحصين الموقع . وهنا بالضبط يبدأ الاحتجاج من أجل إعادة توزيع منافع النسق وتجاوز حالات العسر والاضطهاد واللاتوازن .

و إذا حاز أن نستعير من محمد عابد الجابري نقده لصدام الحضارات والحاحه على توصيفه بصراع المصالح ، كصدام أشبه ما يكون بالصراع الطبقي على المستوى العالمي¹⁰⁵ ، أمكن القول بأن الاحتجاج هو تعبير بالغ عن صراع المصالح وتعارضها في ظل شروط تاريخية مجتمعية معينة . وإذا كان صراع المصالح هذا بمثابة « علاقة عدوانية في الغالب ، فإنه ليس من الحتم وقوع الصدام والانفجار ، لأنه من الممكن جداً إقرار التوازنات الضرورية التي من شأنها أن تخفف من تناقض المصالح¹⁰⁶ ، والتوازن هو المطلب الخفي والمعلن في آن لكل ممارسة احتجاجية

فالفعل الاحتجاجي سواء كان مرتهنا إلى خيارات العنف أو اللاعنف ، فإنه يبدو غنياً في تصورات وإجراءاته ومطالباته ، لكنه في عمقه يظل سلمياً إلى أقصى الحدود ، ”هناك إذا جدلية حادة بين منزعين جامحين : بين النزوع إلى التعبير عن السياسة والمصالح بالعنف المادي والرمزي ، وبين النزوع إلى ترجمتها في مشروع سلمي يشدد على فكرة توازن المصالح“¹⁰⁷ ، فالاحتجاج ومهما كان منخرطاً في أتون اللاتوازن والقوضى العامة ، فإن مبعثه الرئيس هو التوازن الاجتماعي ، فالثورة مثلاً ”يكون هدفها شيئاً آخر غير ذاتها“¹⁰⁸ ، لأن الاحتجاج يصير غير ذي معنى في حالة انتفاء مولداته ومسبباته .

لكن الفعل الاحتجاجي لا يمكنه دائما وبالضرورة ، أن يقود إلى تحقيق أهدافه المعلنة والخفية ، إنه يربك قواعد اللعب ، يطرح وضعيات جديدة ويساهم في تسريع مسارات التغيير ، لكنه ليس من الختمي أن يجني الثمار التي يهمو إليها . فالفاعل الأقوى في النسق لا يسلم بسهولة ، بل يبدي معارضة واضحة تجاه أي مطالب تعمل على تحجيم أداء وفعالية مصالحه ، فالثورة مثلا ” لا تحل تماما وكلها المشاكل والقضايا التي تواجهها ، بل تصنع الإنسان في موقع يستطيع منه أن يختار كيف يمكن له أو يجب عليه حلها“¹⁰⁹ ، فالإخفاق محتمل الحدوث كما النجاح في كل تجربة احتجاجية ، لأنه ليس من السهل إعادة التوازن وتجاوز العطب بطريقة آلية .

فالحركة الاحتجاجية تولد وتتطور في ظل رهانات ومحفزات شديدة التركيب والتعقيد ، وهذا ما يجعل منها بالتعبية ظاهرة بنوية منضبطة بالدرجة الأولى إلى محيطها الذي أفرزها وأنتج مسلكياتها ومعاييرها ، وهو ما يزيد من صعوبة نحت خطاطة عامة تنسحب على كل الحركات الاحتجاجية . فلكل حركة خصوصيتها ومحليتها التي تمنح منها ، ولعل هذه المواصفات كلها ، والتي تتوزع على التركيب البنوي والفراة التمييزية هي التي تجعل الحسم في الإخفاق أو النجاح نسبيا في سيورة الفعل الاحتجاجي .

إن الانتفاضات والتمردات وكثير من ألوان الاحتجاج الاجتماعي لا يمكن تفسيرها بعامل واحد ، وإنما ترد إلى ”مجموعة من العوامل التي تعد بمثابة اختلالات وتناقضات كامنة في المجتمع ، تؤدي إلى انفجار أعمال العنف الظاهري ، وتعتبر هذه التناقضات والاختلالات عن نوع من العنف

الكامن¹¹⁰ ، وهذا ما يؤكد الملمح البيوي للممارسة الاحتجاجية .
لقد بدا جلياً من خلال تفاصيل هذا المبحث أن مسارات الفعل الاحتجاجي محكومة في الغالب بعنصري الأزمة والاختلال وشرط التوازنات العامة للنسق ، ذلك أن الاحتجاج يظل في مختلف أشكاله وتصريفاته ممارسة غير عادية تنشأ في ظروف غير عادية بالمرّة ، ينتجها واقع من العسر والعطب ، لتلوح كرد فعل عنيف أو لا عنيف ضداً في فعل آخر سابق عليها ، قد يكون بدوره موعلاً في العنف أو تعارض المصالح ، وبالطبع فالمطمح الرئيس لهذه الممارسة لا ينأى في العال عن شرط التوازنات التي تضمن للنسق خصوصيته وتحدد استمراريته .

المبحث الثاني : سيورة الفعل الاحتجاجي

إذا كان الفعل الاحتجاجي بهذا المستوى من التعقيد والتركيب ، فكيف يتأتى لنا فك شفراته؟ وكيف يمكن تتبع خطواته التصعيدية؟ وهل بالمقدور التحكم في سيورته في ظل النسق الذي يشأ فيه؟ وماذا ، بالضبط ، بعد الأزمة وشرط التوازنات؟

لقد تم التأكيد سلفاً على أن تاريخ الأنساق المجتمعية هو تاريخ من الصراعات والتنافسات ، التي تترجم في شكل تمردات وانتفاضات وثورات ، إنه تاريخ مستمر من السيطرة والهيمنة والتحرر والرفض . «تاريخ الكون لم يكن إلا سلسلة من تمرد الآلهة على الآلهة ، والأبناء على الآباء والمظلومين على الظالمين والفقراء على الأغنياء والصغار على الكبار والسودين على السادة»¹¹¹ . فالفعل الاحتجاجي باصم باستمرار لمسارات الحياة الإنسانية ، إنه الثابت والمتغير في آن ، عبر أجيال وأوضاع مستمرة

ومنتهية ، نكاد نعاينه في مختلف الأنماط والاتجاهات ، فهو من مكونات المبني المحتمل للفاعلية الاجتماعية ومن محددات معناها العميق .

إن الحضورية المستمرة للفعل الاحتجاجي تجعل منه سيرورة اجتماعية لها قانونها الخاص أو على الأقل خطواتها وقواعدها التي تنضبط إليها وتعمل بمصاميتها ، وهذه السيرورة المميزة للاحتجاج تفرص من جهة أخرى وجود قنوات وحطوات عملية لتصرف ما تنادي به الحركة الاحتجاجية ، وذلك في صورة «دورة كاملة من شكل إلى شكل آخر جديد كما يوضح ألبير كامي»¹¹² بالنسبة لسيرورة الثورة . فالفعل الاحتجاجي بحاجة دوماً إلى أسلوب ومسار خاصين ، مثلما يحتاج إلى أسس موضوعية تضمن له مريداً من شرعية الانوجاد والاستمرار .

فما يجعل من الحركة الاحتجاجية ممارسة نوعية ، بمقدورها الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية المستمرة في الزمان ، والمحدثه فعلاً لتغييرات عميقة في بنية النسق ، ما يجعل هذا الأمر ممكناً وإلى حد بعيد ، عصراً مترابطاً وهما ” الإيديولوجية المتناسكة التي تحدد الأهداف والمرامي القريبة والبعيدة ، ثم التنظيم المترابط الذي يضم أطراف الحركة ويحدد مسؤوليات الأعضاء فيها ودرجات انتمائهم وأساليب عملهم “¹¹³ ، فالسند الإيديولوجي النظري مضافاً إليه الأفق التنظيمي الصلب يمهّدان لتشكيل الحركة الاجتماعية ويضمنان لها إمكانات النجاح والتغيير .

فكل ممارسة احتجاجية بحاجة إلى أرضية انطلاق تضم الأدبيات المؤطرة للاشتغال ومسوغات الفعل ودلالاته ، كما أنها بحاجة أيضاً إلى الأدوات الضرورية للفعل والمبادرة والمناورة ، ما دام الأمر مفتوحاً على الصراع والتنافس ، فلا يمكن تصور حركة احتجاجية مهما بدت بسيطة وعشوائية

بدون سند فكري محفز لها وداعم لها ، ولو كان هذا السند على درجة من الهشاشة والمحدودية في الفعل والتأثير ، فثمة أفكار يتم التقاطها على وجه السرعة ، هي التي تقوي من استعدادات الخروج على ما هو قائم من لأوضاع ، فالفكري يلعب دورا بارزا ، ولو بشكل خفي ، في تشوير سؤال الرفض والاحتجاج .

من جهة ثانية فهذه الممارسة الاحتجاجية تستوجب توافر مجموعة من الأدوات الكفيلة بالتعبير عن اتجاهاتها وأهدافها ومطالبها ، لا بد من آليات اشتغال وتفاعل مع معطيات النسق في اتجاه السلب أو الإيجاب ، من أجل إعلان الحضور وتأكيد الانتماء إلى سجل الاحتجاج . فالأداة ليست مجرد وسيلة للممارسة ، بل هي علامة مميزة للفاعل الاجتماعي ، ومحددة لهوية المشترك ، وطبيعة الحقل القادم منه ، بل إنها من أجدى المداخل لقراءة الفعل الاحتجاجي وتخمين حاله ومآله .

لهذا تعتمد الكثير من الحركات الاحتجاجية إلى إيلاء فائق العناية لأدوات الاشتغال بدلا من السند الفكري ، على اعتبار أن هذه الأدوات هي التي تحدد ملامح الاحتجاج ، وهي التي تعمل على تسويقه بشكل جيد ، خصوصا وأن الاحتجاج في البدء والختام ليس إلا محاولة لتسويق موقف مصاد بهدف التغيير أو الدفع بالتغيير . فالاحتجون عندما ينزلون إلى الشارع مثلا منددين ومستنكرين ومطالبين بحق ما ، فهم لا يريدون فقط إسماع صوتهم إلى من يفترض أنه المسؤول عن ضياع حقهم ، وإنما يرغبون أيضا في كسب التأييد الجماعي وتوسيع شبكات الاهتمام والتعاطف من حولهم ، ولهذا تلزم درجة معينة من التسويق والتعريف بالقضية .

من هنا يتضح بجلاء أن سيرونة أي ممارسة احتجاجية تعرف مراحل

متعددة تقود نهاية إلى الفعل ورد الفعل اللذان يتجهان رأساً إلى العنف أو اللاعنف تبعاً لمولدات الاحتجاج وشروط صناعته وتدبيره داخل النسق، ففي حالة الاحتجاج بالعنف، تماماً كما هو الأمر بالنسبة للعنف السياسي، يقول تيدروبيرت غير بأن هذا النوع من الاحتجاج "يمر بمراحل ثلاث وهي: توليد السخط، وتسييس السخط، وإخراج السخط إلى حيز الوجود، دون وجود علاقة زمنية بالضرورة بين المراحل الثلاث"¹¹⁴. فالاحتجاج ينشأ من عدم الرضا على القائم من الأوضاع، لهذا يتحين الفرص للتعبير عن ذاته والإعراب عن مطالبه، لتأتي مرحلة أخرى من تنظيم الاحتجاج وتأطيره بالسند الفكري والأدوات المنهجية، ليتم الإعلان عنه أخيراً بصيغ وأشكال شتى.

وهكذا ففي مرحلة تسييس الرفض والسخط "تتفاوت أحجام وأشكال العنف بتفاوت توازن الدعم المؤسسي بين الأنظمة ومظمات المحتجين التي تتحدد بخصائص بنيوية، مثل: المطاق¹¹⁵ والتماسك، وبقدرة المنظمات على أن تقدم لأعضائها فرصاً للقيم وإشباعاً للحاجات ومدى وجود وسائل للإعراب عن الاحتجاج". هناك إذا ما يكفي من الخطوات والأساليب القمينة بتميز الاحتجاج وتطويره نحو ما تقتضيه أهدافه ومطالبه القصوى.

ومنه نقول بأن الممارسة الاحتجاجية في غالبيتها تظل مسبقة بمرحلة الإنتاج والتحفيز، وتستكمل نضوجها مع مرحلة التعبئة والوعي، لترسم لنفسها طريق التعبير وإعلان الحضور والمواجهة أو التجذير أو الانحياز والكمون في حالات الإخفاق، إنها أقوى اللحظات في تفاصيل المشهد الاحتجاجي، وهي اللحظات التي نقترح تفصيلها

أكثر في هذا المستوى من النقاش :

- مرحلة الإنتاج . في هذه المرحلة تكون بوادر الاحتجاج في لحظة كمون ، تنتظر ما يمهد لولادتها وانطلاق شراراتها ، وتعد هذه المرحلة أكثر تأثيرا وحسما في سيرورة الفعل الاحتجاجي وتحديد مظاهره وأفق الممارساتي . فالأزمة والاختلال وما إلى ذلك من عوامل اللاتوازن تكون مؤثرة في صناعة النفس الاحتجاجي وتصعيد مؤثراته ، وهكذا تتضافر هذه العوامل كلها في جعل النسق أو بعض من حقوله مهيئا لاحتضان الفعل الاحتجاجي ، وبذلك تتم عملية الإنتاج الأولى للاحتجاج . ويمكن اكتشاف ملامح هذه المرحلة مثلا في الحقل العمالي من خلال تدهور معدلات الرضا الوظيفي وسيادة أجواء التذمر والحنق ، وبروز حالات الاحتقان وترجع مردودية الإنتاج .

- مرحلة التعبئة : بعد استكمال شروط الولادة ، تنطلق عملية التعبئة والتوعية بحدود القضية المحتج بشأنها ، وذلك وفق أساليب متنوعة يحكمها جدل الخفاء والتجلي ، تبعا لنوعية القضية وعلاقتها بمصالح مالكي وسائل الإنتاج والإكراه ، ففي هذا المستوى من التطور الاحتجاجي يتبلور حد معين من الوعي الجمعي بالقضية/ السبب ، ويتنامى الانشغال بها ، ويبدأ تسويقها بين المعنيين بها بصفة خاصة ، من أجل تعبئة كافة الموارد والإمكانات ، قصد حشد مزيد من التأييد والأنواع ، الذين بدونهم لا يستقيم الاحتجاج ، فالتعبئة في هذا المستوى تستوجب السند الإيديولوجي وتحديد آليات الاشتغال ، بما يفيد بأن عنصري التنظيم والفكر الموجه ، يتحددان نظريا وإجرائيا على طول خط التعبئة .

- مرحلة التعبير : وهي المرحلة التي يعلن فيها الاحتجاج عن نفسه

بصيغ شتى ، كالتظاهر في الشارع أو الكتابة فوق الجدران أو إصدار البيانات وتنظيم الوقفات ... ، المهم أنه في هذا المرحلة يتحول الاحتجاج إلى مرحلة المواجهة الصريحة مع المتنازع معهم ، إذ لا يجد المحتجون حرجا في التعبير عن مطالبهم والإعلان عن توجهاتهم واختياراتهم التي قد تتعارض مطلقا مع المحتج عليهم . كما أن التعبير الاحتجاجي تتحكم فيه قبلا مسارات الإنتاج والتعبئة ، فهي التي تحدد طبيعته وانتماءاته الممكنة لسجل العنف أو اللاعنف ، وحلال هذه المرحلة الحاسمة في سيرورة الفعل الاحتجاجي ، يحدث الصراع بين الفاعلين ، وتتواتر التبادلات الرمزية والمادية بينهم ، بمهدة بذلك المرحلة لاحقة من الردود .

مرحلة الردود : هنا ينطلق مسار من الفعل ورد الفعل ، فكل طرف يرد على الآخر بما أوتي من رساميل رمزية ومادية ، فإذا كان المحتجون يعبرون عن مطالبهم النابعة أصلا من موقف رافض للقائم من الأوضاع ، فإن الطرف الآخر لا يدخر جهدا في الرد على التعبيرات الاحتجاجية ، وذلك يتوزع هذا الرد المحتمل على جملة من الممارسات التي تتوسل بالعنف أو اللاعنف ، أو تحمخ مباشرة إلى تبخيس الصراع واحتوائه سواء بالاستحانة للمطالب أو تجاهلها كليا ، وبالطبع فمسلسل الردود لا يقف بالضرورة عند خطواته الأولى ، وإنما يستمر إلى حين استنفاد احتمالاته القصوى ، فالمحتجون يردون على كل رد ووجهوا به ، والمحتج عليهم يفعلون الأمر ذاته ، إنه تاريخ من الصراع والعنف والعنف المضاد .

- مرحلة التجذير : بعد سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، أي بعد استنفاد صيغ المواجهة والصراع بين الفاعلين الاجتماعيين يدخل الفعل الاحتجاجي إلى مرحلة التجذير ، والذي يكون بمعنيين ، الأول منهما يفيد

التحول إلى حركة اجتماعية فاعلة ومؤثرة في صناعة التغيير ، وثانيهما يدل على الكمون والانمحاء النسبي من مسارات النسق بسبب الإخفاق المؤقت . فمعنى التجذر الإيجابي ينسحب على الأفعال الاحتجاجية التي تتمكن من تعزيز نواها الفوقية والتحتية وبلوغ أقصى درجات التنظيم والتماسك الفكري والهيكلية ، في حين يشير معنى التجذر السلبي إلى حالات التراجع والتفتت الذي يحقق بالمشروع الاحتجاجي ، فتتوارى من واجهة النسق إلى الخلف في صيغة كمون وانمحاء مؤقت ، على اعتبار أن الصراع ملازم لكل الحقول

إن هذه المراحل التي تبصم هذه السيرة تدل على أن الاحتجاج يولد ويتطور خطانا وممارسة بشكل متدرج مروراً بلحظات من الفعل ورد الفعل وانتهاءً باحتمالات النجاح أو الإخفاق ، لكن ما الذي يجعل ذات الفعل يتعثر عند منتصف الطريق؟ ما الذي ينخس الصراع ويحكم عليه بالانمحاء التام أو المؤقت؟ وبالمقابل ما الذي يعد احتمالات الإخفاق عن المشروع الاحتجاجي؟ وما حدود الفشل أو النجاح في سيرة الممارسة الاحتجاجية؟

إن الحرمان الذي يجعل منه مالكو وسائل الإنتاج والإكراه واقعا يلتفح به تحديداً من لا يملكون ، يقود هؤلاء إلى التعبير عن انتظاراتهم ومطالبهم الملحة ، وإلى ممارسة الاحتجاج أي الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد . وكلما تعارضت المصالح أكثر وتعاثت صيغ الاضطهاد والغبن كلما تولد مناخ يقوي من إمكانيات الاحتقان والتوتر ، فالتمرد مثلاً لا يمكن تصوره بمعزل عن السلطة التي يتمرد عليها والتي تعمل دوماً على قهره¹¹⁶ ، فلا يمكن النظر موضوعياً إلى الحركة الاحتجاجية

بمهدا عن مناخات وشروط إنتاجها ، فالسياق كفيلا دائما بإنتاج المعنى ، والسياق المنتج للاحتجاج يقود حتما نحو ترجيح إحدى كفتي الإخفاق أو النجاح .

إن أي سلوك مهما بدا سويا أو مرضيا إلا وكان نتاجا موضوعيا للسياق الذي ينشأ فيه ، والاحتجاج كعمارة تنطوي على العنف بدرجة ما تنغرس وتتقن بفعل النظام الاجتماعي 117 الذي تولد فيه ، وهذا الارتباط العضوي هو الذي يفسر حال ومآل الخطاب أو الممارسة ، فالواقع أو المستقل الاحتجاجي يحسم قبلا عبر جيئات البدء والامتداد ، ففي ظل هذه التربة الأولية تتحدد معالم السيورة والصيرورة معا .

كلما كانت معطيات النسق مائلة إلى مزيد من الضبط والتحكم في التفاصيل ، كلما كانت فرص استمرار الاحتجاج ونجاحه محصورة جدا ، ففي حالة الأنظمة الكليانية يصير من المتعذر أو على الأقل من النادر جد إنجاح الممارسة الاحتجاجية والذهاب بها بعيدا إلى غاية تحقيق الأهداف ، فالاحتجاج ممنوع بقوة القهر والقمع ، وما على الذين لا يكون إلا انتظار لحظات التراخي والضعف التي تطرأ على مشاريع الضبط لإعلان الرفض وممارسته .

كما أنه في ظل الأنساق التي تشغل فيها جيداً آليات التطبيع والإدماج والتهميش جيداً ، يكون العشل أو التوقف في منتصف الطريق ، من نصيب الحركات الاحتجاجية ، ففي ظل هذه الأنساق يواجه كل خروج محتمل عن معايير الجماعة وقواعدها بصيغ الاحتواء والتطبيع ، التي تنتهي بإدماج المحتجين وتبئيس الصراع معهم ، وتحويل مجراه نحو ما لا يتعارض صدياً مع مصالح النسق ، كما أن هذه الأنساق لا تجد حرجاً

في اللجوء إلى تقنيات الفرملة والتهميش في حالات إخفاق عمليات التدجين والاحتواء ، فالإقصاء والتهميش تكون له كامل الجدوائية في الانتهاء من شغب عارض أو عنف مضاد ناتج بالضرورة عن عنف سابق عليه .

يبدو من خلال ما سلف ذكره أن مالكي وسائل الإنتاج والإكراه يتعاملون مع السلوك الاحتجاجي بالارتهان دائما إلى أجهزةهم القمعية أو الإيديولوجية ، وبالطبع فنوعية الاحتجاج ودرجته هي التي تحسم الاختيار وترر حتمية طلب خدمات الأجهزة القمعية أو الإيديولوجية . فإذا كان الاحتجاج بسيط في المشأ والمقصد والوسيلة ، كان اللجوء إلى آليات التطبيع والاحتواء مناسبا ، خصوصا وأن أي نسق ، ومهما كانت مرجعيته يحاول دائما الاقتصاد في طلب خدمات أجهزة عنفه . أما إذا كان الاحتجاج فوق حدود المتوقع ومن الممكن أن يهدد مصالح من يملكون بشكل نسبي أو كلي ، فإن استثمار العنف المشروع وغير المشروع يكون المنهج الأقرب بالنسبة لأسباب النسق ، في سبيل تحصين وحماية مصالحهم ورساميلهم المادية والرمزية .

إلا أنه لا ينبغي بالمرة رد الفشل أو النجاح بطريقة قطعية إلى من يتوجه إليهم الاحتجاج ، فال الفعل الاحتجاجي مسؤولون بدورهم عن بلوغ الأهداف أو الإخفاق في الوصول إليها ، فصلاية الموقف الاحتجاجي وسنده الإيديولوجي وقدرته على التنظيم والاستمرار ، كلها عوامل تعمل منه ممارسة نوعية من الممكن أن تتحول إلى حركة اجتماعية منظمة ومؤثرة في مسارات التحول . ذلك أن التنظيم الفعال يمنح للاحتجاج مسافة رمزية مديدة نسبيا يتمكن على إثرها المحتجون من إسماع صوتهم ، وتأكيد

حضورهم في حقل الصراع والتنافس ، كما أن السند الفكري يساهم في توضيح الرؤية والمرجعية ، وينتقل بالتالي بالحركة الاحتجاجية من الفعل بالصدفة أو بالخطأ إلى الفعل القصدي والاحترافي ، وهو ما يمهد لتطورها وتفاعلها مع معطيات النسق ، في اتجاه التغيير والتجاوز طبعاً .

وبالمقابل ، فكلما كان الفعل الاحتجاجي مفتقدا لمقومات التنظيم والتماسك ومبتعدا عن مبدأ وضوح الأهداف والإطارات المرجعية ، كلما كان التوقف في مستهل الطريق أو منتصفه أفقا محتملا له ، مما يعني أن الإحفاق الاحتجاجي ليس بالضرورة مسألة موضوعية مرتبطة بمدى قوة أسيد النسق وخبراتهم في الاحتواء أو التهميش ، ولكنه مسألة ذاتية أيضا ، تتصل بمعطيات القوة أو القصور التي يحوزها الفعل الاحتجاجي . ثمة حضور بارز لعنصرين مفتوحين على الذاتي والموضوعي في الآن ذاته ، وهما العنصران اللذان يشغلان وفق آلية الازدواجية أو آلية الفردية ، بمعنى أنهما قد يجتمعان معا في حسم الحال والمآل الاحتجاجي أو أنهما يشغلان بطريقة فردية بعيدا عن جدل التأثير والتأثر لحسم إمكانات النجاح أو الإخفاق . لكن ما الذي يجعل من هذه الحركة أو غيرها مستقطبة لمزيد من التأييد الجماهيري؟ وما الذي يجعل الأخرى نخبوية بامتياز؟ فأي الحركات الاحتجاجية تمثل درجة عليا من الإقناع والحشد الجماهيري؟ وأيها أكثر تهيؤا للانحواء والتراخي؟

هنا يقترح علينا علم النفس الاجتماعي أكثر من جواب لفهم الظاهرة ، فأمام تنامي الاحتجاجات ذات البعد الجماهيري ، قفزت إلى واجهة النقاش المعرفي وداخل أكثر من مطبخ علمي ، أسئلة الانتقال من الاحتجاج بالمفرد على الاحتجاج بصيغة الجمع ، وفي شكل انتفاضات

ومتردات قد تنتهي بثورات تقطع مع الفائت كلياً . وعلى درب هذا التساؤل المعرفي سنتظهر مقاربات فرويد وقارد وغوستاف لوبون من خلال كتابه الموسوم بـ«سيكولوجية الجماهير» ، هذا بالإضافة إلى جان بودريار الذي نحت مفهوم الأغلبية الصامتة ، وبول أدلمان الذي أنتج إنسان الجماهير ، وسيرج موسكوفتشي الذي انتهى إلى عصر الجماهير .

لقد كانت أكثر الأسئلة التهاباً في ظل هذه المشاريع والمقاربات الفكرية ، متصلة بالسلوك الجماهيري ، وعلاقة الأفراد والجماعات بالقادة والظروف التي تصنع الواقعة الجماهيرية ، والشروط التي تحدد انبعاثها ومآلها ، ولهذا بدت انشغالات هذه المباحث العلمية الجديدة أكثر أهمية ليس فقط بالنسبة للمحتجين الذين يرون أنفسهم وسلوكياتهم في مرآتها ، ولكن بدرجة أكبر بالنسبة لمسيري حقول المجتمع ، الذين باتوا في حاجة ماسة إلى التحكم في اندلاق الحركات الجماهيرية ، خصوصاً مع شيوع الاحتجاج وسهولة انطلاق شراراته حتى من قلب التجمعات التأييدية والرياضية والاحتفائية .

يقول غوستاف لوبون بأن معدلات الانفعال عالية لدى الجماهير ، لأنها تكون «مرتتهنة في تعاطيها مع النسق ومستجداته إلى كل المحرضات التي تعكس تقلباتها المستمرة ، ذلك أن دوافع القوة والهيمنة هي التي تحدد مساراتها بعيداً عن القصصية»¹¹⁸ . فحتى الفرد لا يكاد يبين أثناء المد الجماهيري ، ثمة عملية محو تحقيق بإرادته ، ليجد نفسه منساقاً مع ما ينحته الفعل الجماهيري من ممارسات واتجاهات . فالتأثير على الجماهير لا يكون إلا بتوافر شرط «التأثير على عواطفها اللاواعية»¹¹⁹ .

وبالطبع فمن يقود الحركة الجماهيرية يتوجب عليه استثمار هذه

المعطيات باحترافية بالغة ، فالحركات الجماهيرية مستعدة قبلاً للخضوع لقائد قادر على صناعة المعتقد وتنظيم الفعل وأجرائه واقعيًا ، فمن طريق "التأكيد والتكرار والعدوى والهيبة الشخصية" 120 ، يتمكن القائد المنترض من التحكم في الجمهور لمكن هل بمقدور الآخر الذي تتوجه إليه احتجاجات الجماهير أو خروجها العفوي ، أن يتحكم في مساراتها؟ وهل يمكنه فعلاً تحجيم حركتها وتوجيهها نحو أهداف الشرعنة التكريس؟

إن الحركات الاحتجاجية الجماهيرية تندلع غالباً في لحظات الاختلال والأزمة العالية التوتر ، ففي اللحظة التي تتعارض فيها بشكل خافق مصالح المحافظة والتكريس مع رهانات التغيير والتجاوز ، ولا تصير عمليات الاحتواء أو التطبيع أو حتى التهميش مفيدة في شيء ، حينئذ يكون كل تجمع جماهيري قابلاً لممارسة الاحتجاج ، ولو كان التجمع من أجل الاحتفاء ، تماماً كما هو الأمر بالنسبة لجماهير كرة القدم أو الحفلات الغنائية . والواقع أن الأنساق التي تختزن في حقولها مؤشرات الأزمة ، لمجدها تستشعر الخطر دائماً من التجمعات الجماهيرية ، ولهذا تهرع إلى تطويقها واستعراض عضلاتها الأمنية في وجهها ، هذا في أحسن الأحوال ، إن لم تكن قد منعت انوجادها ولم ترخص لها منذ البدء .

إن الجماهير المحتجة لا تتحرك في الغالب وفق خطة معدة سلفاً ، وحتى إن وجدت هذه الخطة ، فإنه لا يتم الانضباط إليها كلية ، إنها تتحرك منهحسة بالتجاوز والانهاء من شروط اللحظة الراهنة ، أملاً في صياغة غد مختلف . وعلى طول هذا التحرك ، تطفو إلى السطح كل الخسرات المكبوتة بفعل القمع والتهميش ، والتي كانت تتحين الفرص للتعبير عن ذاتيتها ، لينطلق مسلسل من العنف المضاد بدءاً من ترديد الشعارات "المهذبة"

إلى الأخرى النابية فالتخريب وإضرار النار والنهب ، وذلك تبعاً لمولدات الاحتجاج وظروف تطوره وأشكال مواجهته من طرف مدبري الحقوق المجتمعية .

فالحركة الاحتجاجية ذات البعد الجماهيري تمهد للثورة في حالة النجاح ، إنها نقطة البدء في تنفيذ المشروع الثوري ، وبغض النظر عن معطيات الفشل والتحجيم الذاتي أو الموضوعي ، فإنها تطل من أبلغ من المؤشرات الدالة على الاختلال والأزمة العارمة التي تعترى تفاصيل النسق . كما أنه بمقدورها أن تتحول إلى حركة اجتماعية مستمرة في حالات أخرى من مجاعة التوجيه والاحتواء .

إن ما تم تحصيله في هذا الفصل من نقاش حول سيروية الفعل الاحتجاجي في ظل الأزمة وشرط التوازن ، وكذا عبر تتبع أقوى لحظاته ، ليقود مباشرة إلى طرح سؤال الانتقال من الاحتجاج العفوي إلى الحركة الاجتماعية المستمرة والمؤثرة ، فلماذا يتعثر الانتقال إلى هذا المستوى من الفعل في عدد من التجارب الاحتجاجية؟ ولماذا يكون الانتقال مشوهاً ومعطوباً في ظل تحارب أخرى؟

ربما تنتهي بنا الفصول القادمة من هذه الدراسة إلى تخمين الجواب المحتمل ، فإعمال النظر في الاحتجاج المغربي من الأمس إلى اليوم ، قد يفيد في مقارنة سؤال الأفق المغلق أو المعطوب

الفصل الرابع

الحركات الاحتجاجية بالمغرب

كيف تعبر الحركات الاحتجاجية عن ذاتها في المجتمع المغربي؟ كيف تشتغل في ظل نسق مفتوح على الأزمة والاختلال؟ وكيف تتعامل مع معطيات النسق وردود مالكي الإنتاج والإكراه فيه؟ وكيف تدبر خطاب وممارسة الانتقال من الاحتجاج العرضي إلى الحركة الاجتماعية القوية والفاعلة في مسارات صناعة التغيير؟ وما الذي حدث فعلا في مسارات الاحتجاج المغربي؟ ما الثابت والمتحول في صلب هذه الدينامية؟ وما أقوى اللحظات في تاريخ الخروج على القائم من أوضاع؟

إنها جملة من التساؤلات التي تنطرح عند إثارة كل نقاش عن الفعل الاحتجاجي بالمغرب، وخصوصا عندما يثار هذا النقاش على حدود التماس مع الانساع الكمي والكيفي للمظاهرات والاعتصامات والإصرابات وغيرها من صيغ الاحتجاج، والتي باتت تلوح بشكل يومي، وفي كثير من المجالات، بما فيها تلك التي كانت لزمن طويل معفية من الاحتجاج. فثمة مناطق كان الاحتجاج فيها وحولها محرما، صارت أكثر احتضانا له وسائرة في دروبه، فما دلالة هذا التحول؟

إن الاحتجاج مغربيا يطرح معه صعوبات عدة على مستوى التصنيف والتفكيك، إنه يتراءى حينما كمناسة لتخويف السلطة أو كمناسة لإحراجها، مثلما يلوح في وقت آخر كمناسة للتنفيس عن الغضب والاحتقان أو لتصفية الحساب، ولو بطريقة رمزية، مع من يفترض أنهم مسؤولون عن الأوضاع الموجبة للاحتجاج. وفوق ذلك كله فهو متأرجح

دوما بين العفوية والتنظيم ، والإخفاق والفشل في تحقيق المأمول .
الصعوبات التي تطرحها مقارنة الاحتجاجات المغربية تتصل من جانب آخر بطرائق الاشتغال والحضور ، والتي تتنوع وتتناقض أحيانا ، الشيء الذي يتعذر معه الحسم بدقة في مسألة النموذج المغربي الاحتجاجي ، فالاحتجاج مغربيا لا يستقيم وفق حطاطة نمطية جاهزة ، تحدد موعد الولادة وشروط اللحظة التاريخية التي ينحتها لنفسه ، ولا حتى النتائج التي يمكن أن يؤول إليها ، وهو ما يخلق مشكلة أخرى على مستوى الفاعلية والجدوائية .

فالاحتجاج بالمغرب تعرض ، وما يزال لكثير من العسف والاحتزال ، وذلك وفق ثلاث مستويات على الأقل ، أولها يتعلق بالتوظيف ، والثاني بالقراءة والآخر بالمقاربة والتعاطي . ففي أقوى لحظاته التي فاقت حدوده الخاصة إلى النسق الموسيوسياسي العام تأثيرا وتأثرا ، كان هذا الفعل موظفا بشكل أو بآخر في عمق صراعات النسق حول امتلاك سلط التدبير والتوجيه الرمزي والمادي للحقول المجتمعية ، وهذا ما راد من صعوبة الانتقال غير المعيب نحو نموذج الحركة الاجتماعية ، فبمجرد انتفاء موجبات الصراع وتطبيع العلائق ، تخبو رهانات التوظيف والتوجيه وتفقد الممارسة الاحتجاجية سندها المؤسسي ، الذي قد يتمثل في الأحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات التي تكون في لحظة تاريخية ما ، منخرطة في أتون الصراع مع السلطة الحاكمة .

المستوى الثاني من هذا العسف والاحتزال يتراءى في القراءة ، فما يثار بصدد هذا الفعل من قراءات لا يخرج عن دائرة المعرفة الانطباعية العفوية ، المسكونة بهواجس التوظيف السياسي أو الحذر الأمني ، ليظل

الشق الأعظم مما أنتج حول الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، وعلى قلته ،
قادما من قارات التاريخ والتاريخ والسياسة والإعلام بعيدا عما تقترحه القراءات
العلمية المنتمية للسؤال السوسولوجي .

أما ثلاثة الأثافي فتتعلق بأشكال المقاربة والتعاطي مع الظاهرة
الاحتجاجية بالمغرب ، ذلك أن الرد الأمني القمعي كان هو الأكثر
استعمالا ، وبشكل دموي في زمن الانتفاضات الكبرى التي عرفها المغرب
المعاصر ، والتي لم تحد فيها الدولة حرجا في إطلاق الرصاص على المحتجين
العزل واعتقالهم ومحاصرة أحيائهم بالمدرعات ، فاللجوء إلى طلب خدمات
الأجهزة القمعية ، كان الجواب الأوحده ، حتى عهد قريب ، على كثير من
احتجاجات المغاربة ، أما الردود التنموية والتفاوضية في اتجاه الاستجابة أو
التسويق ، فلم تعد تظهر إلا في السنوات الأخيرة .

المبحث الأول: زمن السيبة

هل ثمة ميل مغربي إلى الانتفاض وإبداء الرفض؟ وهل الاحتجاج
صناعة مغربية بامتياز؟ أم أن معطيات النسق المغربي بما تحتضنه من أزمات
وصراعات واختلالات ، هي التي توجج الفعل الاحتجاجي ، وتقوي من
إمكانات ظهوره وتناميته؟

مهما كان الجواب ، فقد حسم الشارع المغربي الكثير من اللحظات
التاريخية ، وتمكن من إسماع صوته وفي عز القمع والتهميش . بشكل
عفوي أو منظم قال المحتجون المغاربة كلمتهم ، وبقيت انتفاضاتهم محطات
بارزة في التحقيق السوسيوسياسي ، انبنت على إثرها أوضاع وتشكلت
عبرها رؤى ومقاربات وسياسات ما زال الارتكان إليها ساريا إلى اليوم ،

"لقد مارس المغاربة نمط الاحتجاج الصدامي ، ولم تكن نتيجته الإطاحة بالنظام السياسي ، بل الدخول في دورات سياسية مغلقة أو منفتحة" 121 ، ودون أن تطرأ على بنية النظام تغييرات جذرية ، ثم استكانوا إلى " ثقافة الاحتجاج" 122 ، ومع ذلك لم ترسم القطاعات ، ولم يحقق المحتجون " انتصارات باهرة " في جولات الصراع الدائرة بين الأطراف المستفيدة المهيمنة والأخرى المحرومة والمهيمن عليها .

إن هناك من يفسر هذا المنزع الاحتجاجي في المغرب وغيره من الدول العربية الإسلامية بثقافة الانتفاضة المستدمجة في الوعي الجمعي بذل ثقافة الطلب ، « فالمجتمعات الإسلامية تحمل بين أحشائها ثقافة الانتفاضة والاغتراب ، إذ أن عملية الاحتجاج أو الرفض تنزلق بسهولة داخل هذه المجتمعات» 123 ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى حاصية المعمار الاجتماعي والثقافي السائد محليا . فالتصريف السوي للاحتباس والاختناق يكون مستبعدا من أجندة الفاعلين الاجتماعيين ، الشيء الذي يقوي احتمالات اللجوء إلى الحلول غير الإجرائية ، والتي لا تساهم إلا في التأزيم والتعقيد ، « فمقابل النموذج الغربي لثقافة الطلب culture de la demande نجد في العالم الإسلامي ثقافة الرفض أو الانتفاضة culture de l'émeute المرتبطة بالاغتراب» 124 .

إلا أن هذا التفسير لا يصمد طويلا أمام عالمية الاحتجاج وحضوره في مختلف الأنساق المجتمعية المنتمية لدول الشمال حيث الرفاه والحد المقبول من العدالة الاجتماعية والاحتكام لدولة الحق والقانون ، أو في دول الجنوب حيث التنمية المعطوبة والتدبير الشخصي بدل المؤسساتي . ليتأكد باللموس أن ما يصمد قويا في تفسير الاحتجاجات هو الطابع الخصوصي

والمحلي لكل خطاب أو ممارسة احتجاجية ، بالرغم من كافة القواسم التي تشترك فيها مع ممارسات أخرى مغايرة لها في المجال والانتماء . والواقع أن هذا التميز والتفرد يمكن أن نقرأه بوضوح تام في تاريخ الاحتجاجات الكبرى بالمغرب ، وتحديدًا في دراسة سيروراتها وأشكالها التعاطي معها ، فضلا عن مآلاتها . فعلى طول هذه اللحظات تنكشف ملامح المجتمع المزيج وفقا للفهم الباسكوني ، وتبرز أزمة الاحتقان والجمود في آن ، والانتفاض وإعادة إنتاج الخضوع ، بلاد المخزن وبلاد السبيبة ، وما إلى ذلك من الثنائيات الباصمة للمجتمع المغربي .

لاكتشاف ملامح الاحتجاج المغربي لامناص من إنحاز نوع من الحصر الأركيولوجي على مستوى زمن الاحتجاجات الكبرى التي عرفها مغرب القرن التاسع عشر ، أملا في التقاط إشارات وتفكيك عليها السوداء الكفيلة بتقديم خلاصات موضوعية عن شكل ومضمون الاحتجاج المغربي . فعبر مسالة زمن السبيبة 125 / المخزن يمكن تحمين الكثير من الإجابات بصدد سوسيولوجيا الاحتجاج ، خصوصا وأن ذلك الزمن كان حاسما في تحديد مآلات المغرب اللاحق ، مثلما كان مفتوحا على كثير من الاضطرابات والاختلالات السياسية والاجتماعية ، بالرغم من كون «تاريخ الانتفاضة القروية تحديدا» ينتمي إلى حيز المنسي والمكبوت بالنسبة للكتابة التاريخية التقليدية 126 .

لقد عرف مغرب القرن التاسع عشر العديد من الأزمات التي كانت تنتهي بمجاعات وأوبئة وفتن عارمة ، بل إن واقع الأزمة بات مكرسا بمتواليات السنوات ، «بمعدل ثلاث سنوات من الصعوبات في كل عشرية تقريبا ، فعلى امتداد سنوات 1850 ، 1857 ، 1863 ، 1869 ، 1878 ، 1881 ، 1904 و 1911 ،

عاش المغرب على إيقاع أزمات خانقة عرفت ذروتها في سنتي 1863 و1878¹²⁷، وهذه الأزمات الناتجة بالضرورة عن الحفاف وتراجع المحاصيل الزراعية، ينجم عنها غير قليل من الاضطرابات والقلقل الاجتماعية. وهو ما يفيد بأن مغرب القرن التاسع عشر قد انتهى إلى « غاية كبيرة من الانحدار» كما يؤكد محمد المنوني¹²⁸.

فالقبايل في زمن الأزمة والعسر، لا تحدّ بدا من الإغارة على القبائل الأخرى التي تتوفر لها ظروف الرخاء، أو على المدن المجاورة¹²⁹، لضمان اللقاء ومواجهة خطر الزوال، في حين يلجأ الفاعل المركزي الذي يتمثل في السلطة المخزنية إلى عدة ممارسات وخيارات تتوزع على استراتيجيات الاحتواء والإدماج والتهميش، كخيارات أساسية في سق تدبير الأزمة والتفكير بشرط التوازنات، فكثيرا ما كانت تلجأ السلطة المخزنية إلى الرفع من قيمة الضرائب وتنظيم « حركات »¹³⁰ التطويع وتقليم الأظافر¹³¹. لكن هل كل الفاعلين في ذات النسق ينضبطون لهذه اختيارات المركزية؟ طبعا هناك خطاطات هامشية تنكتب دوما في سجل كل نسق، فالاستراتيجيات المخزنية لا تكون مقبولة ومستساغة بنفس الدرجة من قبل كل القبائل، مما يعرّض واقعا من الرفض والتمرد، ينتهي أخيرا بتكريس واقع بلاد السيبة في مقابل بلاد المخزن.

وفي هذا الصدد بالذات يؤكد البير عياش بأن «بلاد المحزن كانت تشمل السهول والهضاب الأطلسية الجنوبية والممرات والطرق الكبرى المؤدية إلى وجدة وتافيلالت، وكانت تشمل إلى جانب ذلك، أهم المدن وأكثر الأسواق روجا، وفيها يقيم الأغنياء ذوو النفوذ الأكبر وأعيان القبائل المهتمين بالمادلات التي تدر عليهم أرباحا طائلة بفضل الضرائب المتعددة

التي يجبرونها»¹³² . ففي هذا المجال يؤكد المخزن حضوريته بشكل بارز ، وهو ما لا يكون متاحا أمامه ، بنفس المستوى في بلاد السبيبة الخارجة عن طوع السلطة المخزنية .

فمجال السبيبة يحتضن الرفض والاحتجاج ، ويبدى الكثير من المقاومة في وجه عمليات الاحتواء التي يتوجه إليه بها المخزن ، وذلك في شكل وساطات زاويائية أو حركات¹³³ عسكرية أو غيرها من الأساليب . «و تمتد بلاد السبيبة على «الأطلس المتوسط وشمال الأطلس الكبير ومنطقة زمور والحدود مع الجرائر والوحدات الصحراوية»¹³⁴ ، فهذه المجالات كانت عصية على الاختراق جغرافيا وسياسيا ، «فكتلة الجبال كانت دائما عسيرة الاختراق ، وشكلت منذ القرن السادس عشر بلاد السبيبة ، حيث كانت القبائل ترفض أداء الضرائب . . . و تدافع عن نفسها حين تأتي قوات السلطات لتطالبها بالضريبة . . .»¹³⁵ ، إلا أن مجال السبيبة لم يكن ثابتا بشكل نهائي ، إنه مجال متحرك يتسع ويتقلص تبعا لمتغيرات القوة والصعف التي تطرأ على الفاعلين داخل النسق ، فالثابت هو النزوع نحو التحرر من إكراه السلطة المخزنية وجميع ألوان تصريفها والمتغير هو الخضوع أو التمرد ، «فبلاد السبيبة كانت دوما تميل إلى الاستقلال القبلي عن النظام المركزي»¹³⁶ .

ويقترح محمد حنداين توصيفا آخر لبلادي المخزن والسبيبة ، يميز بين مجال الطاعة ومجال البيعة ، «فمجال الطاعة ، هو المجال الذي يدخل ضمن دائرة الأحكام المخزنية ، وتكون ساكته خاضعة للمخزن وتجري عليها مختلف الكلف المخزنية من ضرائب وهدايا وفروض الطاعة والبيعة وتكوين المحلات والحركات ، وهو المجال الذي يطلق عليه بلاد المخزن»¹³⁷ ،

أما محال البيعة فيعني بها بلاد السبية ، مبرزاً بأنه «محال تعترف ساكنته ببيعة السلطان... لكها لا تؤدي الضرائب ولا تساهم في الحركات والمخلات السلطانية» 138 ، فالأمر يتعلق بقبائل « ذات خضوع قليل للمطالب المخزنية » 139 .

لقد كانت السلطة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر تطرح نفسها كقوة لإعادة النظام إلى الحقل الاجتماعي عبر محو علامات الفوضى والخلل ، للوصول في النهاية إلى ما يضمن لها الاستمرارية والتجذر ، ولهذا فقد كان انشغال المخزن دوماً متمحوراً حول بسط نفوذه وسيطرته على كل القبائل لتقوية مكانته ، وضمان إعادة إنتاج نفس الرموز والأوضاع ، لهذا ظلت عبارة « السلطان الذي يحكم فوق صهوة الجواد » مميزة للتدبير السياسي لمغرب تتنازع الروايات والقبائل والمخزن ، ولمغرب « أصبح عرضة للاضطرابات والفتن والأزمات والاختلالات التي كانت تسم الحياة المغربية في القرن التاسع عشر » 140 .

إن بلداً يمثل هذه المواصفات والبنيات سيكون مؤهلاً لإنتاج سلوك احتجاجي متقدم في النوع والدرجة ، و«ستعم بعض مناطقه (بلاد السبية) الفوضى وعدم التوازن في كافة المجالات ، وستكون حياته الاجتماعية ملأى بالتناقضات ، التي ستزيدها الكوارث الطبيعية والمجاعات والعلاقات اللامتكافئة بين المدينة والبادية ، ونهب أعوان المخزن للقبائل وتفقيرها وتهميشها تناقصاً وانحداراً» 141 .

لقد كان المغرب يومئذ بطعم الأزمة والاحتقان ، تتعالى في مختلف تفاصيله آهات المسحوقين وزفرات الساخطين ، لهذا كانت الحركات الاحتجاجية ، الأكثر حضوراً في مغرب القرن التاسع عشر ، فقد كانت

هناك «أحداث وفتن واضطرابات اجتماعية حمة ضد المخزن كرفض عرب الوديان مثلاً لعاملها وثورة الخرازين والدباعين والحدادين التي أطاحت بعاملتي سلا والرباط ، وقتك أزمور بنائب عاملهم أحمد المودن القرجي . وفي بداية عهد السلطان مولاي الحسن ، قام طرف من قبيلة الرحامنة على عاملهم محمد بن بلة «142 ، ففي أكثر من مدينة وقرية كان الاحتجاج والاحتقان سيد الموقف .

لقد عمل «المخزن طوال سيرورته التاريخية على تأكيد الطاعة والخضوع ، فقد كان يستخلص الضرائب ويقوم بوظيفة التحكيم في المجال العقاري ، كما كان يظهر كمقنن للملكية ، فضلاً عن فرض مبدأ الرقابة»143 ، به يحاول دوماً التكيف مع كل وارد جديد يطرأ على النسق ، شاحداً مختلف الإمكانيات لتوسيع مجال المخزن على حساب مجال السبية ، أو مطلق الطاعة على حساب ملمح التمرد ، في ظل البيعة . لهذا فقد كان الفاعل المخزني «يتابع نشاط القبائل ويعرف كيف يتخلص من عصيائها ، فكان يضعفها ويسلط بعضها على بعض»144 . وعلى امتداد هذه الممارسات التي تغلفها سلطة قهرية تقطع مع المؤسسية والتعاقد المواطني ، وتنبني بالمقابل أساسيات السلطة التحكمية فإن الجهاز المخزني يواصل تهذيب مكانته وحضوره كفاعل مركزي متحكم في موازين القوى145 ، وذلك على كافة الأصعدة ومختلف الأشكال . «فالهم الأول لكل جهاز دولة هو استخلاص أكبر قدر من الطاعة من طرف المواطن ، وحيازة مصادقته ، لكنه هم مزدوج بهم آخر ، هو إحكام القنضة على كل مناحي الحياة الاجتماعية حتى لا تنفلت الأمور من أيديها»146 ، ولهذا لم يكن أمام المخزن ، على الأقل لضمان وجوده ، إلا انتهاج أسلوب « الحركة » ، وذلك لبسط نفوذه

سواء عن طريق آليات القمع وتقليم الأظافر ، التي كان يحابه بها القبائل الرافضة لأداء الضرائب ، أو عن طريق بعض التوظيفات الدينية والسياسية والاقتصادية ، كاستثمار العلاقات مع الزوايا في مشاريع «التدجين» الاجتماعي والسياسي . فلكني «تتوصل الدولة إلى التحكم في المجتمع تلجأ إما إلى أدوات السيطرة العزائية المعروفة بالأجهزة القمعية للدولة ، أو ما يدعى بالأجهزة الإيديولوجية للدولة»¹⁴⁷ وطبعاً فاللجوء إلى هاته الوسيلة أو تلك تحكمه الظروف والاعتبارات المصالحية .

أمام تجذر واقع السبية وإعلان القبائل عدم اعترافها بالكلف المخزنية تهرع السلطة المركزية إلى التذكير عبر قوادها ومبعوثيها بضرورة إبراء الذمة بأداء ما على القبيلة من واجبات ، لكن "عددا كبيرا من الكلف كان يفوق طاقة القبائل ، فتواجهها في كثير من الأحيان بالرفض ، إذ كثيرا ما تكررت في الوثائق المخزنية عبارات " الانحراف عن الخدمة " أو " عدم الانقياد للخدمة " أو " التمتع عن أداء الكلف " ¹⁴⁸ . ومع استمرار الرفض القبلي يكون اللجوء إلى " الحركة " خيارا لا محيد عنه ، إلا أن هذا الخيار العسكري لم يكن يجدي دوما في استراتيجية التعامل مع القبائل ، وهو ما كان يوجب الارتكان إلى طرائق أخرى من الاشتغال كتوظيف الصراعات بين القبائل القوية واستعمال سلطة الزوايا والشرفاء .

"فالمستوى السياسي/السلطوي في المجتمع المغربي ، حاول أن يوظف كل المستويات الأخرى"¹⁴⁹ من أجل تدعيم وجوده ، ولهذا فقد اعتمد على العنصر الديني بشكل أهم ، "فعلاقة السياسي بالديني تتميز بنوع من الجدلية ، فالسياسي يستمد مشروعيته من الديني ، بما يتضمنه من دلالات رمزية"¹⁵⁰ ، لهذا يعتمد المخزن إلى توطيد علاقاته مع الزوايا خدمة

لمصالحه وأهدافه ، التي تنحصر بالضبط في إحكام القبضة على الجميع والغاء فكرة "السبية" من أرض الواقع .

إن السبية كظاهرة هيكلية من صميم المجتمع المغربي ، سيكون محورها هو رفض النظام المخزني ، لأن هذا الأخير يعمل على "تشويه الأمور للخدمة الشرعية بمعناها الشكلي ، وذلك عن طريق التحكم في وسائل العنف والإكراه وفي الإدارة والبنية الإنتاجية" 151 . وبذلك ستنطوي في كثير من حالاتها على ما يبصم الفعل الاحتجاجي من انهجاس بالتغيير وإعادة كتابة تاريخ الإنسان والمجال .

فالسبية «كحالة من عدم الخضوع للحاكم أو التمرد عليه» 152 تؤثر على احتجاج اجتماعي وسياسي قائم على رفض القهر المخزني ، وهو احتجاج تنحرف فيه القبائل بقوة الأشياء ، للتحرر من الالتزامات التي يفرضها الانتماء المجالي والسياسي إلى بلاد المخزن . لكن وبالرغم مما ينطوي عليه واقع السبية من نفس احتجاجي ، فإنها «لا تمثل خللا ولا تهديدا حقيقيا على النظام ، بل هي على العكس من ذلك ، تمثل انبعاثا جديدا وفرصة لإعادة ترتيب البيت الداخلي» 153 ، فالسبية تمنح المخزن فرصة لمعرفة امتداده وأعدائه ، في انتظار تدبير طرائق التعامل مع واقع السبية ، والتي قد تقترب في الغالب من آليات الإدماج والتطبيع أو الخيار القمعي الذي يتخذ صيغة «الحركة» . فالمخزن يجتهد في الرد باستراتيجيات ذكية تصبو إلى شل حركة الخارجين عن طاعته وإعادة إدماجهم لأغراض جديدة ، ولا يلجأ إلى الإقصاء إلا نادرا 154 .

إن بلاد السبية تدل على «القبائل التي لم تكن تعترف بسلطة السلطان وخاصة منها السلطة السياسية المخزنية» 155 ، فلم يكن بمستطاع المخزن

تطويع مختلف القبائل وضمها ولائها الذي يترجمه أداء الضرائب بشكل دائم دونما تلكؤ أو امتناع ، ففي لحظة التراخي والضعف الذي يطرأ على مؤسساته وتعاصيله ، خصوصا في لحظات انتقال الملك من سلطان لآخر ، تخنق هذه القبائل إلى التنصل من التزاماتها تجاه المخزن ، كما أنها تفعل الأمر ذاته مع توالي سنوات الجفاف وسيادة الأزمة .

إن «الهدف الأساسي للمخزن هو إقرار سلم نسبي والعمل على إضعاف القبائل لكي يستمر في جمع الضرائب بسهولة»¹⁵⁶ ، فجمع الضرائب كان يفيد المخزن في احتشاد قوته وتنمية موارده ، كما كان يفيد في اكتشاف درجة الولاء أو الرفض الذي تبديه القبائل . وهذا الرفض لا يفسر في حالة الإمعان فيه إلا بالانتقال إلى بلاد السببة انتماء وممارسة ، وهو ما يجلب على أصحابه "حركة" المخزن .

فالسببة لم تكن مجرد امتناع عن أداء الضرائب ، بل كانت تعبر عن رفض للانصواء تحت لواء السلطة المخزنية وإدانة مباشرة لممارساتها وتدخلاتها القمعية وسوء تدبيرها للشأن العام ، لهذا لم تكن حركة السببة ممارسة اقتصادية للتهرب الضريبي ، بل كانت احتجاجا سياسيا واجتماعيا على الأوضاع القائمة ، لهذا فالقبائل المنتمية إلى بلاد السببة ، "كما يقول ميشو بلير Michaux Bellaire ، لم تكن تعترف بالسلطة السياسية للمخزن وبجهازه السلطان الإداري ، وإن كانت تعترف فقط بسلطته الدينية وسيادته الروحية"¹⁵⁷ . إنه احتجاج على سوء التدبير وشظف العيش ، لا يصل إلى منتهى القطيعة والانفصال .

من خلال ما سبق يتضح أن الاحتجاج الاجتماعي والسياسي الذي عرفه المغرب خلال القرن التاسع عشر ، والذي لاح في واقع السببة بالنسبة

للقبائل والبدو والتمردات والثورات بالنسبة للمدنى ، كانت مسبباته متعددة الأبعاد ، إذ توزعت على ظرفية انتقال الحكم أو سوء التدبير المخزني وتوالي مواسم الجفاف وانتشار الأوبئة والجوائح ، وكلها لحظات من الأزمة والاحتلال . فالشرط المؤسس للاحتجاج في ذات الزمن المغربي هو شرط مأزوم يتصل بعسر انتقال الحكم من سلطان لآخر ، وتعذر استكمال طقس البيعة بدون إعمال لمنطق الإشراف ، كما يتصل بمجموع القمع الذي يمارسه المخزن ويمثله من القواد في حق القبائل والحرفيين ، من أجل تحصيل الضرائب وحشد الولاء والتأييد بمختلف الوسائل .

وبالنسبة للشرط السوسيواقتصادي المنتج للاحتجاج في مغرب القرن التاسع عشر ، فمن المعلوم أن الجفاف تواترت مواسمه بشكل كارثي ، مخلفة الفقر والأوبئة والمجاعات والهجرات والتطاحنات القبلية من أجل الأرض والماء . فالضعيف الرباطي في تاريخه يؤكد بأنه "في سنة 1801 ارتفعت الأسعار بسلا والرباط ، وبعد أربع سنوات عاد الجفاف ليحل مرة أخرى بالمغرب . وفي سنة 1806 تأخر المطر واشتد الأمر بالناس ، وفي سنة 1810 هاجم الجراد الجنوب المغربي" 158 ، كما يشير أحمد التوفيق إلى أن المغرب شهد "ما بين سنوات 1850 و1894 مجاعات وقحوط أنهكت الناس ، وتفشى المرض وكثر الهرج والمرج بينهم ، ودفعتهم إلى الهجرة من أجل البحث عن القوت" 159 . وهذا ما جعل محمد حنداين يميل إلى تأييد فرضية الارتباط الموضوعي بين الجفاف والاضطراب الاجتماعي ، "فلا شك أن الجفاف وما يترتب عنه من القلة والكفاف والمجاعة والأوبئة يؤثر على الأحداث ، فالثورات وحركات التمرد ضد المخزن ، تساهم فيها الظروف المناخية بشكل كبير" 160 ، وهكذا "فعندما نقوم بمقارنة بسيطة بين

سنوات الجفاف وسنوات الثورات ، فأغلب الاضطرابات تصادف ، أحيانا سنوات الشح والجفاف ، كما أن التحرك المخزني يكون أكثر في سنوات الرخاء منه في سنوات الجفاف والقلة¹⁶¹ .

فالسبب لم تكن ظاهرة سياسية معزولة عن نسق العلاقات السلطوية القائمة آنئذ ، ولا عن الظرفية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تصمم المغرب حينه ، وإنما هي ظاهرة احتجاجية بنيوية ، رافضة لمنطق النسق وجنوحه عن السواء . إنها بهذا الشكل تحتمل معنى التمرد والثورة على الأنماط السائدة ، والتي تجذرها السلطة المركزية وتسعى جاهدة إلى الحفاظ عليها .

لقد جرب مغرب القرن التاسع عشر ألوانه الاحتجاجية الخاصة بشروط عصره ، ومارس الرفض بالشكل الذي تستوجبه تلك الفترة ، عبر الإغارة على المدن والقبائل الأخرى والاقتصاص من ممثلي المخزن من عمال وأمناء ، ورفض أداء الضرائب وتموين الحركات . . . ، ذلك أن لكل زمن نمسه الاحتجاجي الذي يترجم خطأ وممارسة بدرجة ما من الخصوصية والاستثنائية . وهذا ما يدفع إلى التساؤل ، من زاوية أخرى ، عن التطور الاحتجاجي المغربي ، فماذا عن مغرب القرن العشرين؟ كيف استحال الاحتجاج الاجتماعي؟ وما الأشكال التي بات ينطرح عليها بعدئذ؟

المبحث الثاني: زمن الانتفاضات الكبرى

يشير مفهوم الاحتجاج المغربي المعاصر إلى مجموع التمردات والانتفاضات والمظاهرات ذات البعد الجماهيري التي عرفها المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى الآن ، وإن كان هناك من يدفع بالتحديد العمري

لما هو "زمن معاصر" إلى منتصف القرن العشرين ، فالضرورة المنهجية تمنع من الأخذ بهكذا تحديد . ومنه يكون الانتهاء إلى اعتبار الاحتجاج المغربي المعاصر ما لاح من احتجاجات يختلف أجناسها وأشكالها بين زمنين : هما الفئات المبتدئ في نهاية القرن التاسع عشر والممتد المفتوح على الراهن .

إن المقصد هو إنجاز نوع من التحقيق السوسيولوجي لزمن الانتفاضات الكبرى ، وهذا يؤشر على عملية إنتاج المعنى بمتواليه الأيام والسنوات ، أي إنتاج معنى دال وواقعي للحظات احتجاجية من زاوية التأريخ السوسيولوجي ، فالتحقيق ينطوي على عملية " تجزئة الزمن وتقسيمه . . و إن كان من الصعب تحديد حقبة بتاريخ معين لنزوع الأحداث إلى الامتداد إلى اللاحق والسابق" 162 ، فإن هذا لا يمنع من الانخراط في هكذا مغامرة ، على الأقل من أجل موضوعة الاحتجاج المغربي في سياقاته السوسيوسياسية المفترضة .

إن التحقيق بهذا المعنى يدل على القراءة الواعية لتحولات الأنساق في الزمن المنطلق نحو ما تصنعه الوقائع الاجتماعية ، " فالزمن السوسيولوجي ينقسم إلى مراحل تاريخية ، ويعتمد على أن هناك طبقات وفوارق بين الأجيال" 163 . كما أن "الزمن بذاته ليس شيئا ولا وجود له إلا بالنسبة للأحداث التي تجري فيه" 164 ، وعليه تصير الانتفاضات الكبرى لحظات تاريخية لها من المميزات والقواسم المشتركة ما يجعل كل واحد منها عنوانا على تحولات وحركيات وفعاليات مجتمعية ، بل تصير أيضا وثائق اجتماعية عميقة الدلالة على الجاري بلا انقطاع من صراعات النسق وتوافقاته ، " فما يهم هو القدرة على إخضاع عدد هائل من الوقائع المتنافرة في مظهرها ، لمبدأ تصنيفي" 165 .

من هذا المطلق نقترح في هذا المستوى من النقاش معانقة أقوى الانتفاضات التي عرفها المغرب ، بدءا من انتفاضة الدباغين بفاس في العام 1873 ، وانتهاء بانتفاضة فاس أيضا سنة 1990

* انتفاضة الدباغين بفاس : يعتبر عبد الطيف المنوني هذه الحركة الاحتجاجية بمثابة أول ثورة عمالية بالمغرب 106 ، ففي بحر سنة 1873 شهدت مدينة فاس انتفاضة كبرى ، كانت من توقيع الدباغين الذين رفضوا مبايعة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلا بشرط إعفائهم من المكوس 167 التي أثقلت كاهلهم . ومن أجل استكمال طقوس البيعة ، فقد تم الاتفاق مع الدباغين بأنهم معفيون من أداء هذه المكوس ، لكن العكس هو الذي حدث ، " فلما تمت البيعة أصبح الأمين الحاج محمد بن المدني بنيس 168 غاديا على عمله من ترتيب وكلائه لقبض الوظيفة في الأسواق والأبواب وغيرها ... فثار به العامة وهدموا داره وانتهبوا أثاثه واستصفوا موجوده ... و كانت فتنة عظيمة " 169 .

لقد دامت انتفاضة الدباغين بفاس لأزيد من سنة ، «فما بين 1873 و 1874 شهدت المدينة والبوادي المجاورة لها أحداثا ، ما تزال تشكل معلمة يؤرخ لها بـ«عيطه بنيس» 170 ، امتنع خلالها الحرفيون عن أداء المكوس والضرائب ، ومصعدين من النفس الاحتجاجي إلى حد اشتراط البيعة بإزالة المكس ، وهو ما يعتبر نوعا من العصيان المدني . ولم تستعد فاس هدوءها النسبي إلا بعدما وعد السلطان بالاستجابة لهذا المطلب ، لكن مع وقوع البيعة بأشر المكلف بتحصيل الضرائب عمله وكأن الاتفاق السالف لم يكن بالمره ، لهذا اندلعت الانتفاضة بشكل أكثر ضراوة .

* حركة الجيلالي الزرهوني 171 : على طريق التقاط إشارات وملامح

الاحتجاج المغربي ، يتوجب التوقف عند تمرد الجيلالي الزرهوني ، الذي «ثار ضد السلطان عبد العزيز في خريف 1902» 1728 وتحديدا ضد ممارسات الخاحب أحمد بن موسى المعروف بباحمد ، وكذا احتجاجا على التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، «فمعظم المصادر التي تتحدث عن فترته تشير إلى استفحال التعسف الذي ساد السادية والحاضرة على السواء» 1738 ، لهذا من الطبيعي أن تظهر حركات احتجاجية منتمية لروح عصرها ، تجد في التمرد والخروج على السلطان أجدى الطرق للتعبير عن الامتعاض والرفض .

ففي هذا السياق لاحت حركة الجيلالي الزرهوني الذي اختار التمرد إلى غاية الإعلان عن تأسيس مملكة خاصة 1744 به بمنطقتي الريف والمغرب الشرقي بعدما حظي بتأييد من قبائل غيثة ، «وقد اتخذت السلطنة الجديدة محورا لنشاطها مدينة تازة ثم وجدة وأخيرا قصبه سلوان قرب الناظور» 1758 . فتمرد الجيلالي الزرهوني يظل فعلا احتجاجيا متساوقا مع واقع السببة الذي يبنني على رفض الممارسة المخزنية ، ويعمر عن نوع من التحول في مسار الفعل الاحتجاجي ، عبر دخوله إلى سجل المطالبة واتخاذ القرار بدل الرفض المقرون بالانتظارية ، وعلى الرغم من كل التخيس والتحقيق 1766 الذي تعرضت له هذه الحركة ، فإنها تؤثر على احتجاج سياسي متقدم في كرونولوجيا الاحتجاج المغربي .

* انتفاضة الإسكافيين بمراكش : خلال سنة 1904 بدأت السلطة المخزنية في ترويج عملة نحاسية جديدة إثر إبرامها لاتفاق مع البنك الألماني ، وفي ذات السنة لم تجد السلطة لثلافي العجز المالي من حل غير الرفع من قيمة الضرائب ، وبمدينة مراكش تحديدا ، وقبل أيام من حلول عيد

الأضحى ، لم يستسغ الحرفيون والتجار هذه العملة النقدية الجديدة ، ولا استطاعوا تحمل التهاب المكوس وفساد الباشا والمحاسب ، لهذا قرروا تنظيم سوق خاص بهم بعيدا عن السلطة المخزنية 177 ، فما كان من ممثلي هذه الأخيرة إلا الإقدام على إغلاق هذا السوق .

كان قرار الإغلاق بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس ، فقد عمت الفوضى في مختلف أنحاء مراكش وانطلقت المظاهرات في الأزقة والساحات مطالبة بوضع حد للتعامل بهذه النقود وتخفيض الضرائب ومحاربة الفساد . وكان الحرفيون ، وفي مقدمتهم الإسكافيون ، من أبرز متزعمي هذه الانتفاضة التي فرضت على مولاي حفيظ حليفة السلطان مولاي عبد العزيز حينئذ ، أن يستقبل الإسكافي علال لحسن أحد قادة الانتفاضة بمشور مراكش ويتفاوض 178 معه بشأن مطالب المحتجين التي وجدت غالبيتها الطريق إلى الحل والتنفيذ 179 ، وهكذا كانت انتفاضة مراكش فجر القرن العشرين محطة بارزة في تاريخ الاحتجاج المغربي .

* انتفاضة الدار البيضاء 1952 : عشية اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد وجدت مدينة الدار البيضاء نفسها وسط حالة من التوتر والاحتقان ، زاد من حدته إقدام سلطات الحماية الفرنسية على اعتقال عدد من الوجوه النقابية المغربية من أمثال الطيب بن بوعزة والمحجوب بن الصديق ومحمد التيباري 180 ، الذين دعوا إلى إضراب عام في السابع من دجنبر 1952 للتنديد بهذا الاغتيال . إثر ذلك اندلعت الانتفاضة من كاريان سنطرال لتعم أغلب أحياء المدينة ، وتنتقل من مستوى التنديد بالاغتيال إلى المطالبة بالاستقلال والجلء عن البلاد .

ولعل هذا التحول في المطلب هو الذي جعل سلطات الحماية تحد

كافة أجهزتها العسكرية لقمع هذه الانتفاضة والانهاء منها ، ففي العاشر من دجنبر من نفس السنة باشرت سلطات الحماية حملة اعتقالات واسعة همت نحو 400 شخص من حزب الاستقلال والحزب الشيوعي واتحاد النقابات الموحدة بالمغرب ، كما تم وضع 112 آخرين تحت الإقامة الجبرية باجنوب¹⁸¹ . لقد كانت هذه الانتفاضة نقطة تحول أخرى في مسار الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، سواء بالنظر إلى شروط إنتاجها أو أشكال تصرفها أو ردود الفعل التي واجهتها .

* تمرد عدي أويهي : في السنوات الأولى من الاستقلال طفت على سطح الأحداث الإرهابات الأولى للصراع الذي سيرتهن إليه المغرب طويلا ، ما بين القصر والأحزاب ، وسيبدو جليا أن حزب الاستقلال يشكل قوة سياسية لا غنى عنها في تدبير الزمن السياسي لفجر الاستقلال . ففي ظل هكذا وضع موسوم باستعراض عضلات القوة من قبل جميع الفرقاء السياسيين وإبداء الرغبة في التحكم في تدبير الزمن المغربي ، سيعلم عدي أويهي عامل إقليم قصر السوق¹⁸² يوم 17 يناير 1957 تمرد ضد ممارسات حزب الاستقلال وتدخلات وزير الداخلية حينئذ إدريس المحمدي .

و بالرغم من الإجهاز السريع على تمرد عدي أويهي¹⁸³ من طرف السلطة المركزية وبتعاون تام مع المؤسسات الحزبية والعسكرية ، فإن هذا التمرد يشكل استعادة ممكنة لتلك التمردات التي وقعت في الأزمنة الفاتنة كثورة بوعزة الهبري والجيلالي الزرهوني وأحمد الريسوني ، خصوصا وأن عدي أويهي سار تقريبا على درب إعلان العصيان وإبداء رغبة الاستقلال ، إنها «سببة» بشكل ومضمون جديدين في السنوات الأولى من فخر الاستقلال .

* انتفاضة الريف 1958 : تهميش المناطق الريفية وتحييدها من أجندة التنمية ، كان سببا مباشرا في اندلاع انتفاضة 1958 بالمناطق التي أعلن فيها محمد بن عبد الكريم الخطابي قيام جمهورية الريف ، فقد دعا الحاج سلام أمزيان الريفيين الذين كانت منطقته حينها تحت نفوذ جيش التحرير إلى الاعتصام بالجبال وعدم التعامل مع المخزن ، وبذلك تشكلت «حركة التحرير والإصلاح الريفية» التي أصدرت ميثاقها يوم 7 أكتوبر 1958 ، وقد قدمت 17 مطلباً من أهمها : العمل على تسيير الريف من طرف الريفيين 184 .

لقد نحتت هذه الانتفاضة لنفسها مساراً جديداً في أسلوب اشتغال الفعل الاحتجاجي بالمغرب من خلال الانتقال إلى حيار العنف المسلح والمنظم في آن بدل الاكتفاء بالانطراح العفوي في تفاصيل المشهد المجتمعي . إلا أن الرد الدولي كان أكثر عفاً في التعاطي مع هذه الانتفاضة ، وبذلك فقد استمرت هذه الانتفاضة في كتابة تاريخ الريف المغربي وإلى الآن ، فعام «إقبارن» تواصلت آثاره بمختلف تفاصيل المجتمع الريفي ، متخذاً صور تهميش وإقصاء ، امتدت إلى المجال والإنسان .

* انتفاضة 23 مارس 1965 : تعد هذه الانتفاضة أول حركة احتجاجية تتجاوز مجال انطلاقها ، لتتواصل بمجالات أخرى ، فالانتفاضة انطلقت بالدار البيضاء بسبب مذكرة صادرة بتاريخ 19 فبراير 1965 عن وزارة التربية والتعليم ترفض إعادة تسجيل التلاميذ الذين فاقت أعمارهم 17 سنة في السنة الثانية من التعليم الثانوي ، ليتوسع مداها إلى العديد من المدن كالباط وفاقس ومكناس ومراكش .

كانت مذكرة وزارة التعليم مجرد نقطة مفیضة لكأس ملأى عن آخرها

بالاحتقان والتوتر، الذي كان أبرز عنوان لمغرب الستيات، ليخرج التلاميذ احتجاجا على هذه المذكرة بدءا من 22 مارس 1965، ويلتحق بهم العمال والعاطلون، خصوصا وأن «الثامن عشر من فبراير عرف تسريحات جماعية للعمال في قطاعات عدة من الصناعة والتجارة» 185، لتعرف الانتفاضة اندلاعها المباشر والعنيف في 23 مارس بالضبط في شكل مواجهة بين الدولة والمواطنين. ولقد كانت هذه الانتفاضة من أكبر الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفها المغرب، وذلك بالنظر إلى مجموع العنف الذي تم تصريفه من خلالها. فقد كانت «الحصيلة عددا هاما من القتلى. و.و. ظلت البيضاء وعدة مدن أخرى تعيش تحت حالة الطوارئ. و. النتيجة أيضا مئات الجرحى وآلاف الاعتقالات وانعدام الأمن» 186، بما يفيد بأن حركة 1965 كانت الأكثر دموية في مسار الفعل الاحتجاجي المغربي، علما بأن الرواية الرسمية حددت عدد القتلى في سعة أشخاص فقط 187.

* انتفاضة 20 يونيو 1981: مرة أخرى سيكون البدء الاحتجاجي من هوامش الدار البيضاء، فأمام قرار الحكومة القاضي بالريادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ستنفذ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إضرابا عاما يوم 20 يونيو 1981، لتنتطلق المظاهرات بكل من البيضاء والرباط، والتي ستواجه بكثير من العنف من قبل أجهزة الأمن، لتتواصل في باقي المدن والقرى احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وسوء التدبير السياسي للملفات الوطنية. وبذلك فلم تكن هذه الانتفاضة إلا «تويجا لمسلسل من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الساحة النقابية خلال الثلاث سنوات التي سبقت الأحداث» 188، كما أنها نتاج موضوعي لماض وراهن سياسي موسوم بالجفاء والتوتر بين فاعليه المركزيين،

فقد كانت هذه الانتفاضة ترجمة واقعية لعلاقة الدولة بالمجتمع في فجر الثمانينات . ففي هذه الانتفاضة ستستطيع النقابة تحاوز ملفاتها المطلية المرتبطة بتحسين شروط العمل واحترام الحريات النقابية إلى « طرح مطلب جوهري واحد ومحدد بدقة ووضوح ، وذو طابع سياسي : الإلغاء الكلي والفوري لكل الزيادات التي عرفتھا المواد الاستهلاكية الأساسية » 189 .

وقدر عدد القتلى في هذه الانتفاضة بالمئات ، ووصف الراحلون بـ « شهداء الكوميرة » على حد تعبير وزير الداخلية الأسبق الراحل إدريس المصري ، فيما طالت الاعتقالات آلاف المواطنين من حساسيات سياسية مختلفة فضلا عن مواطنين آخرين بدون أي انتماء سياسي ، وبدا واضحا من تداعيات هذه الحركة أن شروط إنتاجها أزموية وردود الفعل والتعاطي معها كانت قمعية .

* انتفاضة يناير 1984 : بعد أقل من أربع سنوات ستندلع انتفاضة شعبية بعدد من المدن والقرى المغربية ، في دلالة قصوى على مجمل الاحتقان والتوتر الذي باتت تعيش على إيقاعه البلاد ، فقد نفذت الإضرابات ونظمت المظاهرات على امتداد شهر يناير تقريبا بأزيد من 50 جماعة محلية ، احتجاجا على غلاء المعيشة وسوء الأحوال السياسية والسوسيواقتصادية .

و كما العادة في مثل هذه الانتفاضات لم تتردد الدولة في الاستعانة بخدمات أجهزتها العسكرية 190 ، ليسقط مئات القتلى ويعتقل الآلاف ، وتتخذ في أعقاب ذلك مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحجيم المد الحركي الإسلامي ، على اعتبار أن توقيت الانتفاضة كان مترامنا مع احتضان المغرب لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع ، وأيضا لكون « حجم الحركات

الإسلامية كان أقوى وأكثر وقعا من حجم ووزن الحركة الماركسية اللينينية المغربية، كما أن الأحزاب والنقابات لم تتبن هذه الحركة ولم تساندها¹⁹¹. ولهذا فقد اتجهت حينها مجموعة من التنظيمات السياسية إلى تأكيد «انفصالها» عن هذه الانتفاضة وعدم مساهمتها¹⁹² في إنضاج شروطها، خصوصا وأن الملك الراحل الحسن الثاني بدا غاضبا جدا في خطاب ألقاه مساء يوم 22 يناير 1984، لم يتردد خلاله في تلاوة مقاطع من البيان الصادر من باريس عن منظمة «إلى الأمام» بهذه المناسبة، مشيرا إلى صنع هذه الانتفاضة المتوزعين بدرجات متفاوتة بين «الشيوعيين» و«الإسلاميين»، وواصفا آل الشمال ممن خرجوا منتفضين «بالأوباش»¹⁹³.

إن انتفاضة يناير 1984 ستدشن دخول فراق جديد إلى مشهد الصراع الدائر بغير انقطاع، وستؤكد أن الحقل مؤهل دوما لاحتضان عناصر جديدة تعمر عن مطالبها واحتياجاتها، بالشكل الذي يدل على أن تحجيم الصراع والانهاء منه بعيدا جدا عن متناول مالكي وسائل الإنتاج والإكراه، ولو ارتهنوا قويا إلى التدبير الأشد قمعا وشراسة في التعاطي مع الاحتجاج الاجتماعي والسياسي.

* انتفاضة 14 دجنبر 1990: هذه المرة سيكون الحدث الاحتجاجي موقعا بقوة من طرف هوامش مدينة فاس بدل انطلاقه شبه المستمر من البيضاء، فانتصالا بالإضراب العام الذي دعت إليه مركزتان نقابيتان، وهما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين، ونتيجة لواقع الاختلال الذي نصح نهاية العقد الثمانيني، سيخرج الطلبة والعمال والمعلولون متظاهرين بمختلف أحياء مدينة فاس ليتم تطويق المدينة بالأسلحة الثقيلة للجيش ويسقط مئات القتلى بالرصاص.

مدن أخرى كطنجة والبيضاء ومراكش والرباط عرفت هوامشها اندلاع حركات احتجاجية عفوية قوبلت بعنف شديد من قبل الأجهزة الأمنية ، مختلفة بذلك آلاف الضحايا ، لقد خرجوا جميعا احتجاجا على التهميش والإقصاء ، مطالبين بالعدالة الاجتماعية ومقتضين في ذات الوقت من « الدولة » المسؤولة عن تهميشهم ، بواسطة التخريب والنهب وإضرام النار في عدد من المنشآت الاقتصادية الكبرى كما حدث بفاس . فقد عمد المتظاهرون إلى تخريب بعض مراكز الشرطة والبريد والأبنك إضرام النار في السيارات وبعض الفنادق ومحطات البنزين والمحافلات .

إن حركة 1990 ستؤكد الملمح الشبابي للفعل الاحتجاجي بالمغرب ، كما ستؤكد ملحاحية المسألة الاجتماعية اتصالا بالتشغيل وإعادة إدماج هوامش المدن ، « فقد أعادت هذه الأحداث إلى الواجهة القضايا الاجتماعية التي ظلت مغيبة » 194 ، وهو ما سيجعل الملك الراحل الحسن الثاني يعلن في أعقاب هذه الأحداث عن تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقل واعتبار التشغيل « أولوية وطنية » .

إنها أقوى الانتفاصات التي عرفها المغرب المعاصر ، والأكثر إثارة للجدل وبصمها لكثير من محاولات النسق ، فيها نقرأ تاريخية الحركات الاحتجاجية ، وفيها نقرأ أيضا تطوراتها الممكنة ، ونكتشف ثوابتها ومتغيراتها في الشكل والمضمون ، هذا بالإضافة إلى إمكان رصد التحول في شروط إنتاج الفعل الاحتجاجي المغربي ومقاربة نقطة الصفر في اندلاعه ، كما تفيد مختلف هذه الحركات في التفكير الموضوعي في الإخفاق أو النجاح المؤقت للموقف الاحتجاجي بالمغرب ، عبر مسالة شرط الانتهاء المبكر في مقابل التحدر والاستمرارية .

لكنها بالرغم من ذلك ، فهي لا تشكل الكل الاحتجاجي بالمغرب ، فثمة حركات أخرى كان للمغرب موعد معها في أكثر من مدينة وقربة في لحظات متفرقة من عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، فمثلا في الخامس والعشرين من يونيو 1993 ستعرف مدن بوزنيقة وابن احمد وتيفلت احتجاجات اجتماعية كبرى عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية ، وفي الرابع عشر من يوليو 1996 سيخرج سكان الأحياء العشوائية بالهراوين بالدار البيضاء محتجين على إقدام السلطات المحلية على هدم مساكنهم ، وفي 18 دجنبر من نفس السنة سيتظاهر سكان مدينة شيشاوة احتجاجا على مشروع النهيئة الجديد للمدينة .

لن يتوقف مسار الاحتجاجات الحضرية والقروية عند هذا الحد ، بل سيمتد إلى العديد من المجالات ناهتا لأسلوبه ومعناه مسارات جديدة في الرفض المغربي ، فحتى تلك المناطق التي بدت أكثر خصوعا وابتعادا عن فكرة الرفض والاحتجاج في أوقات سابقة ، صارت تنخرط بشكل واضح في مظاهرات ومسيرات مطالبة بالتغيير ، وهكذا سيخرج سكان مركز سيدي بطاش بإقليم بن سليمان في الثالث عشر من يونيو 1997 احتجاجا على المناخ الموبوء الذي رافق تدبير الانتخابات الجماعية ، مثلما خرج سكان مدينة جرادة في الثالث عشر من نونبر 1997 ، للتظاهر تضامنا مع عمال مناجم جرادة الذين خاضوا اعتصاما مفتوحا احتجاجا على عدم صرف الأجور في وقتها .

وفي المغرب العميق وتحديدا بأيت بلال بإقليم أزيلال سيقدر سكان تلك المنطقة النائية تنظيم مسيرة في اتجاه مراكش ، لعرض مشاكلهم التنموية أمام الملك ، ما دامت السلطات المحلية بالإقليم قد عجزت عن تدبير وحل

مشاكلهم ، وهي المسيرة التي شارك فيها أزيد من ألف متظاهر وقوبلت بغير قليل من العنف الرسمي . وفي الثالث عشر من نونبر 1999 ستعرف مدينة العيون حركة احتجاجية ، انطلقت في البدء بمطالب اجتماعية ، تتمثل في تمكين الطلبة من تخفيضات على مستوى النقل وتوفير مناصب الشغل ، لتصير بعد استعمال العنف إلى حركة سياسية تطالب بالانفصال وتقرير المصير .

السنوات الأولى من هذه الألفية الثالثة ستعرف تناميا للسلوك الاحتجاجي في العديد من المناطق المغربية ، بل إن الاحتجاج سيغدو الطريق الأنح للتعبير عن المطالب وتسريع مقتضيات الاستجابة لها ، ففي الثاني من فبراير 2000 ستندلع حركة احتجاجية بقرية تارميلات بإقليم الخميسات ، وفي التاسع من أبريل من نفس السنة سيعتصم سكان سيدي الطيبي بالطريق الرئيسية الرابطة بين القنيطرة والرباط ، وإقليم الحسيمة ، عشية الزلزال الذي ضربها سنة 2003 ستتشكل حركة احتجاجية أكثر تنظيما وتأثيرا ستتظم أضخم مسيرة عرفتها منطقة الريف في أبريل 2005 بتماسينت .

و على امتداد السنوات الأخيرة ستكون عدة مدن وقرى مغربية على موعد مستمر مع الاحتجاج بأشكال ومضامين ومطالب متنوعة ، ففي أيت أورير سيحتج السكان ضد الفلثان الأمني وتفشي الرشوة والمحسوبية ، وفي ورزازات سيتضامن السكان مع عمال منحهم إيميني الذي أغلق غير مبرر معقول ، وبفاس سيحتج السكان ضد محاولة تفويت فضاء عمومي (حسان مولاي كامل) .

«ارتفاع الطلب الاجتماعي وتنامي السلوك الاحتجاجي» هذا هو

العنوان البارز للمغرب الاجتماعي في السنوات الأولى من هذه الألفية ،
 فنور التوتر والاختلال لاحت في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد ،
 في تأثير ذال وقوي على التهاب الاحتقان المجتمعي ، وفي أعماق الريف
 المغربي استمر الاحتجاج الاجتماعي من أجل استفادة عادلة من الإعانات
 المخصصة لصحايا الزلزال الذي دمر الحسيمة ونواحيها ، وفي المغرب العميق
 وتحديدا بالعالم القروي نظم الفلاحون ، الذين اعتبرهم ذات مرة الراحل
 الفرنسي ريمى لوفو بأنهم مدافعون عن العرش ، مسيرات العطش من أجل
 حقهم في الماء الشروب ونصيبهم من العدالة الاجتماعية ، وقبالة البرلمان
 بأرقى شوارع الرباط استمرت المواجهة اليومية بين قوات الأمن وفئات
 المعطلين من أصحاب الشهادات العليا والمحازين المكفوفين وحملة الرسائل
 الملكية ، الذين أعييتهم الاجتماعات التي عقدها طيلة خمس سنوات مع
 كبار مسؤولي الدولة ، دون أن تترجم الوعود إلى ماصب شغل تعفي من
 البطالة والإهدار العلني للطاقات ، الشيء الذي جعل البعض منهم يحتار
 أسلوب الموت احترقا لإثارة انتباه الذين هم فوق من مالكي وسائل الإنتاج
 والإكراه 195 . إنها أقوى اللحظات الاحتجاجية بالمغرب ، والتي تكشف
 عمق الأزمة البنيوية وهداية الموقف التنموي ، فالاحتجاج في البدء والختام
 هو إدانة صريحة وصارخة للتنمية المعطوبة والمشوهة . لكن ما الذي يجعل
 من الحركات الاحتجاجية بالمغرب خصوصا في زمن الانتفاضات الكبرى
 مجرد ممارسات عفوية عصية على التحول إلى حركة اجتماعية منظمة ؟
 ولماذا تكون الثقافة الصدمية مؤطرة لهذه الحركات في أقوى لحظاتها ؟ وما
 الذي تغير في أسلوب الاحتجاج على طول هذه السنوات ؟ وبالمقابل ما
 الذي حافظ على ثباته وألقه وفق هذا المسار ؟

إنها الأسئلة الكبرى والعميقة التي يتهجس بها الفصل القادم من هذه الدراسة ، وذلك في محاولة لاستجلاء خصوصيات وطقوس وثقافة الاحتجاج المغربي .

الفصل الخامس

ملامح الاحتجاج المغربي

كيف يقدم الاحتجاج المغربي ذاته؟ وكيف يسوق مشروعه ومطالبه؟ من يوجهه ويتحكم في خطته وتحركاته؟ ولماذا يفشل في التحول إلى حركة اجتماعية أو تجربة ثورية؟ بل لماذا يعجز حتى في الوصول إلى تحقيق مطالبه وأهدافه؟

إنها جملة من التساؤلات التي تنطرح، كما في مختتم الفصل الفأث، وحادثة أكثر، جراء تتبع مسارات الفعل الاحتجاجي بالمغرب، إنها تدفع بالفكرة إلى أقاصيها الممكنة، في محاولات مستمرة لاكتشاف حقيقة هذه الوقائع الاحتجاجية التي رهنت الزمن المغربي، في ماضيه وحاضره ومستقبله، فمنذ زمن السيبة والمخزن، ومرورا بالتمردات والانتفاضات الكبرى وانتهاء بجو الاحتقان الاجتماعي وتنوع أشكال التصريف الاحتجاجي، من خلال ذلك كله تبدو ثقافة الاحتجاج حاضرة في أعماق المجتمع المغربي، ومؤثرة في دينامياته وارتكائاته، فالشرط الاحتجاجي فاعل في صياغة اللحظة التاريخية.

ثمة رأي شائع في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية متعلق بكونية الاحتجاج واشتغاله بمنطق عام لا يكاد يختلف من نسق لآخر، ففي كل المجتمعات نجد ثقافة احتجاجية تسمها بالشكل والمضمون المناسب، لكن بالرغم من هذه العالمية والعمومية التي تسم الاحتجاج، خصوصا في انبثائه على موقف الرفض ومطلب التغيير، فإن للاحتجاج في هذا النسق أو غيره ثقافة خاصة به، تحتمل طقوسا وممارسات نوعية

واستثنائية قد لا تتوفر بذات الشروط والملامح في أنساق أخرى مغايرة .
و منه نقول بأن الاحتجاج المغربي يؤسس ثقافته وطقوسه الحدية به ناحتا لذاتيته بمكاناته وتفصيله التي تجعل منه ممارسة مختلفة عما هو سائد في أنساق أخرى ، قريبة أو بعيدة مجاليا واجتماعيا ، وهذه الثقافة الخصوصية تلوح بشكل بارز في شروط الانبعاث والتصريف ، فضلا عن مسوغات الإنتاج وإعادة الإنتاج .

فمن خلال تأمل زمن السببية وزمن الانتفاضات الكبرى والصغرى تتأكد هذه الخصوصية ، وتحديدًا في إشكال العفوية والإخفاق ، فأغلب الحركات الاحتجاجية بالمغرب تنطلق بشكل عموي ، ولا تمحج إلى التنظيم إلا في وقت متأخر ، إن لم تخب وتنتهي في شرط البدء والامتداد . كما أنها لا تقود نهاية نحو تغيير جذري لما يعتمل في أعماق النسق ، ولا تحقق في الغالب «انتصارا» كليا على موجبات الاحتجاج ، فكيف نفسر هذا الإشكال البنيوي المؤطر لاشتغال النفس الاحتجاجي بالمغرب ؟

إن أغلب الحركات الاحتجاجية بالمغرب وأكثرها حضورا في الذاكرة الجمعية لم تستمر طويلا ، ولم تتحول بالتالي إلى حركة اجتماعية منظمة ومستمرة ، بل على العكس من ذلك ، فإنها سرعان ما انتهت وانتمت إلى سجل الفائت وصارت مجرد مادة للقراءة والاعتبار ، فهل للأمر علاقة بقوة مالكي وسائل الإنتاج والإكراه في هذا المجتمع ؟ أم أن له علاقة بالانقسامية كملح ناصم لهذا المجتمع ؟ ذلك أنه ، وبالرغم من كل عوامل التوتر والعنف والتعارض بين قسومات المجتمع ، فإن هذه العوامل ذاتها هي التي تؤمن للنسق استمراريته وإعادة إنتاج ذاته .

إن شروط إنتاج زمن الانتفاضات الكبرى والصغرى ، وقبلها زمن

السبية ، تتنوع وتتناقض ، لكنها في مجموع اختلافها وتمايزها ، تكشف عن الملمح الانقسامى كمكون بنيوي للمجتمع المغربى ، «فإذا كانت هذه السبية تتمكن من ضمان استمرار وجودها والمحافظة على توازن نسبي بين مكوناتها ، فإنها تحقق ذلك بفعل ما تشتمل عليه من دينامية مردوجة تتجه أحيانا إلى الانشطار وأحيانا إلى الاندماج والتكتل» 196 . وهذا ما لاح بجلاء في كثير من لحظات الزمن المغربى ، فتارة تهتز العلاقات بين القبائل فيما بينها أو بينها وبين المخزن ، وتارة أخرى تتحالف في إطار اتحادات قبيلة أو علاقات مصالحية مع السلطة المركزية ، دونما إغفال لدور الزوايا والصلحاء في ترتيب التحالفات ومحو النزاعات أو على الأقل التخفيف من حدتها . وإذا التعارض بين مكونات المجتمع الانقسامى هو سر الاستمرارية ، فهل يمكن القول بأن الاحتجاج كتمارسه تعارضية تفيد النسق كثيرا في مسارات إعادة الإنتاج ، وتفيد صناع القرار أساسا في تقوية رساميلهم المادية والرمزية وإبطاء مفعول التغير والتجاوز؟ فأى الأدوار صلابة تلعبه الحركات الاحتجاجية بلا وعى من منفذيتها؟

المبحث الأول: الانبناء والتصريف

إن التأمل النقدي لمسارات انبناء احتجاجات مغرب القرنين التاسع عشر والعشرين فضلا عن الموجات الجديدة من الاحتجاج في فجر هذه الألفية ، سينتهي لا محالة إلى مأزق تصنيفي آخر ، على غرار مأزق التصنيف الفتوى الذى اختبرناه في الفصل الثانى من هذه الدراسة ، فالشروط المولدة للاحتجاج تظل مرتبطة بلحظتها التاريخية ، ونقطة الصفر في اندلاع الموقف الاحتجاجي ، تظل بدورها مختلفة من زمن لآخر ، ومن

ممارسة لأخرى . ذلك أنه لا توجد حطاطة جاهزة ونمطية لسوسيولوجيا الاحتجاج المغربي ، فحينما يكون الاحتجاج بجينيات سوسيواقتصادية وحينما آخر يكون بلبوس سياسية ، وفي مناسبات أخرى يكون خارجا من رحم السعد الثقافي أو الديني ، وفي أوقات أخرى يندلع بشكل عفوي ، وبغير سبب واضح المعالم .

لكن وبالرغم من تعذر بناء تلك الحطاطة ، فإن ذلك لا يمنع من استقراء أقوى لحظات الاحتجاج المغربي واكتشاف شروط إنتاجها ، ففي زمن السببية والانتفاضات يمكن تخمين الإجابات المحتملة لانبثاق الحركات الاحتجاجية وأشكال تصريفها لمفعولها ومضمونها في النسق المجتمعي ، وعلى درب هذه المتابعة يمكن توزيع شروط إنتاج الحركة الاحتجاجية بالمغرب إلى العوامل التالية :

الأزمة البنوية : تسجل الاحتجاجات أقوى حضور لها في ظل أزمات بنيوية تعترى النسق المجتمعي ، " فالحركات الاحتجاجية عادة ما تتزامن مع وجود احتلالات داخل المجتمع وأزمات حادة " 197 ، فثمة علاقة واضحة بين ظهور الحركات الاحتجاجية وبين " وعي عام بأن المجتمع يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وأوضاعا سلبية كبيرة ، ولكن دون كفاءة على حلها " 198 . وهو ما يعبر عن الأزمة البنوية . فانتفاضة مارس 1965 ، ما هي إلا نتيجة موضوعية لأزمة بنيوية انخرط فيها حينئذ النظام السياسي المغربي ، وعجز عن تدبيرها والتحكم في مخارجاتها ومدخلاتها بأقل الحسائر الممكنة وأكثر وسائل الاحتواء فاعلية .

فالصراع الدائر بين القصر والجيش والأحزاب ، والبحث المستمر لكل طرف عن مزيد من المشروعية للتحكم في صناعة القرار ، أفرز تباينا في

الرؤى والاستراتيجيات ، مثلما أنتج صراعا حاول فيه كل طرف أن ينتهي من الآخر باستثمار مختلف آليات العنف والعنف المضاد ، وهو ما أدى بهاية إلى تعميق الأزمة وتجذيرها في مختلف مناحي وحقول النسق ، الشيء الذي ساهم في تأجيج التوتر وتقوية عناصر الصراع ، بحيث كانت مذكرة وزارية كافية لإشعال فتيل التمرد والاحتجاج . خصوصا وأن «الصراع يتجه أكثر فأكثر نحو الاحتدام والتفجر» 199 .

إن النظام السياسي المغربي خلال زمن الستينات بدا مأزوما للغاية ، ولعل هذا ما جعل الاحتجاج يظهر بشكل عنيف وعفوي ، ويقابل أيضا من طرف صناع القرار بردود أكثر عنفا وضراوة . فالحركات الاحتجاجية هي نتاج موضوعي لمناخ من الأزمة البنيوية ، تتكشف على إثرها الأحداث وترسب عبرها السلوكات والخطابات التي تمهد لانبناء علاقات معطوبة بين الفاعلين في النسق ، تنتهي ختاما بالتعارض والعنف والعنف المضاد . فالحركات الاحتجاجية في عمومها «تتطلب وجود سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي يتسم بدرجة كبيرة من الظلم والتفاوت الذي يخلق الإحساس بعدم الرضا وتوفر الشعور بالتوتر والسخط العام» 200 .

إن الأزمة البنيوية تعبر عن درجة متقدمة من العطب والاختلال ، يعسر معها الضبط التام لكافة تفاصيل الحياة المجتمعية ، مما يقوي من احتمالات الخروج عن طوع السائد ، ويؤسس بالتالي لاحتتمالات التوتر والاحتقان ، فالانساق التي يعتمورها العطب القديم ، تكون مرشحة للاختلال واللاتوازن ، ولهذا يفهم كيف يرتبط واقع السببة بفترات الأزمة التي تكون انتقالاتا معييا للحكم أو تراخيا لمؤسسات الضبط أو اختلالا مباشرا في تدبيرها لحقول النسق .

الصراع السياسي : في مستوى آخر من القراءة تظهر القرارات المخزنية كمعصر حاسم في إنتاج السلوك الاحتجاجي ، ففي أعقاب أي قرار مهور من طرف السلطة المركزية أو تمثيلها ، ويكون متعارضا مع مصالح الفاعلين في النسق ، يجد المتضررون من ذات القرار أنفسهم محتجين ومتظاهرين ومفتصين لمصالحهم ، وهو ما تكرر كثيرا في مغرب القرن التاسع عشر ، فعيلة بنيس بمدينة فاس كانت ردا مباشرا على تراجع المخزن عن إلغاء المكس الذي أرهق كاهل الدباغين ، فبمجرد حدوث البيعة خرج أمين الأمانة بنيس يبغى جمع المكس ، وهو ما اعتبر نقضا لسابق اتفاق وتعاقد رمزي بين المخزن والدباغين ، فما كان من خيار أمام المتضررين إلا الاحتجاج ونهب دار بنيس ومحاولة قتله .

كما أن القرار المخزني القاضي بإلغاء السوق الجديد الذي أقامه حرفيو مراکش ، كان سببا مباشرا في اندلاع ثورتهم التي لم تنته إلا بالتفاوض مع متزعمها الإسكافي لحسن سلام وتصفيته بعدئذ ، مثلما كانت قرارات أخرى مساهمة بدرجة معينة في تقوية مؤشرات السلوك الاحتجاجي وتصريفه في أشكال متعددة تحتل عنفا مضادا لعنف سابق عليه . « فعادة ما تندلع الانتفاضة كرد فعل على نوع من الاستفزاز الواقعي أو الوهمي » 201 ، مما يعني أن الفعل الاحتجاجي هو رد فعل مباشر على فعل سابق عليه ، يوازيه أو يفوقه في درجة العنف المضمّر والمعلن ، « فالاحتجاج يندلع عادة في جو مشحون ، وعادة ما يكون مصاحبا لأحواء الإعلان عن إضراب عام ، بحيث نجد الناس ينتظرون تلك اللحظة والمضربون يعبثون من جهتهم ورجال السلطة يقومون بتعبئة مضادة ، وكل هذه العوامل تزيد من حدة التوتر » 202 ، والنتيجة أفعال وردود أفعال تنكشف في قرارات

مالكي وسائل الإنتاج والإكراه المنتجة للحق والموجبة للرفض من جهة ، والسلوكات الاحتجاجية التي ينخرط فيها الأفراد والجماعات أملا في التغيير والتجاوز ، ليستمر الفعل بالضرورة في إنتاج رد فعله الممكن ، هذه الاستمرارية الاحتجاجية «دليل على استمرارية التوتر بين الدولة والمجتمع»²⁰³ . ولهذا يفهم جيدا كيف أن « إطار التوتر بين المدينة والبادية ، يدل على أن المدينة هي صاحبة الهيمنة الفعلية في القرن الماضي ، وأن عصف سلوك القبائل إزاءها ، إنما هورد فعل المهيمن عليه »²⁰⁴ .

كما أن الحركات الاحتجاجية تنتج في الزمن المغربي بفعل التوظيفات السياسية في إطار صراعات النسق ، فثمة حركات بعينها ، ما كان لها أن تندلع لولا رهان التوظيف السياسي ، كعنصر حاسم في سيرورة الانشاء والإنتاج ، فانفاضة مارس 1965 ما هي إلا نتيجة موضوعية لسلسلة من الإخفاقات والصراعات السياسية²⁰⁵ التي بصمت علاقة القصر بأحزاب المعارضة وحيش التحرير ، فيكفي أن نعرف أنها جاءت في أعقاب الإقالة المفاجئة لحكومة عبد الله إبراهيم وإنهاء حركة شيخ العرب فضلا عن وصول التوتر والقمع إلى أقصى درجاته ، ولهذا «كانت انتفاضة 1965 استمرارا للتمرد ضد نظام يبدو استبداديا»²⁰⁶ ، إنها بهذا المعنى انتفاضة تتمتع من الصراع الدائر بين القصر والمعارضة ، وتعد « تعبيراً عن رفض حالة الاستثناء (التي ستعلن في يونيو 1965) ، وهي بذلك محركة من طرف القوى السياسية التي تم على حسابها الإعلان عن حالة الاستثناء»²⁰⁷ . فالاحتجاجات تنامي في المجالات التي يحتدم فيها الصراع والاحتقان ، ولا يجد الطريق الأنسب والسوي لتصريف حمولاته وشحناته ، فمع تزايد أعمال العنف والقهر الحكومي ، تزايد أعمال العنف والاحتجاج غير

الرسمي «2008 .

في حركة 14 دجنبر 1990 أيضا ، يلاحظ أن عامل الصراع السياسي كان محركا لهذه الحركة التي جاءت في عز الجفاء السياسي الذي كان عنوانا ، لزمن طويل ، لعلاقة القصر بالأحزاب اليسارية وبعض المراكز النقيية التي كانت قد عبرت عن نيتها في تنفيذ إضراب عام ، وهو ما تم تسويقه على نطاق واسع بواسطة جرائد المعارضة . فالاحتجاج يكون انعكاسا وامتدادا لصراعات الحقل السياسي ، بل إنه يصير الأسلوب الأكثر فعالية بالنسبة لأطراف الصراع ، من غير صناع القرار طبعا ، للتعبير عن مضمون صراعاتهم ومعارضتهم ، ولعل هذا ما يجعل الأحزاب والنقابات تسعى دوما لاحتضان الفعل الاحتجاجي واستعماله كإسما رمزي في تقوية الحضور داخل النسق .

العامل الاجتماعي : ويظل هذا العامل من أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب ، كانت بسبب وطأة الظروف المعيشية وعسر التكيف معها ، فمن أعماق الهامش المقصي تنطلق الشرارات الأولى للسلوك الاحتجاجي ، «فمن هوامش المدن أو من الضواحي الحمراء 2009 كما يقول شامبر دو لوي Chombart De Lauwe ، تنطلق هذه الاحتجاجات ، باعتبارها المحالات التي تأوي من لا يملكون وسائل الإنتاج والإكراه .

فالزيادة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية 210 ، كانت عنصرا حاسما في صاعقة انتفاضات 1981 و 1984 و 1990 ، وقبلها حركات التمرد والسيية ، فأمام توالي سنوات الجفاف وتعذر الوفاء بالكلف المخزنية تخرج القبائل من محال الطاعة إلى مجال البيعة ، خصوصا في لحظات الضعف

التي تطلّأ على السلطة المحزنية جراء انتقال في الحكم أو صراع حول إدارة دفته .

فأغلب حركات التمرد والاحتجاج كانت تقع في زمن العسر والجفاف ، فالاحتجاج المغربي يكون في كثير من ظواهره بقوة الفقر والتهميش ، بل إن أكثر الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العالم العربي كانت من أجل الخبر 211 ، ومن أجل تحسين ظروف المعيشة وإقرار العدالة الاجتماعية ، » ولذلك يظهر أن هناك ارتباط مزدوج بين انفجار الانتفاضات وإعادة النظر في سياسة دعم القدرة الشرائية الشعبية» 212 .

ويجد العامل السوسيواقتصادي وجاهته أكثر في الانحدارات الاجتماعية للمشاركين في أقوى الانتفاضات والتمردات ، وكذا أماكن اندلاعها ، فهم في الغالب يتحدرون من هوامش المدن أو من القرى ، وينتمون إلى أقل الفئات دحلا وأكثرها فقرا ، « فلقد برهنت اضطرابات مارس 1965 أن هناك علاقة بين مشاكل الشباب العاطل والركود الاقتصادي» 213 ، كما أن المجال البنائي للانتفاضة يكون في الغالب من أحياء الصفيح والسكن العشوائي أو بصفوة القول من المجالات التي أخطأتها مشاريع التنمية .

يمكن التعبير عن هذا الملمح بإعادة طرح سؤال البدء من جديد ، فلماذا يحتج المغاربة؟ وما الدافع المركزي الذي يجعلهم يخرجون متظاهرين ومطالبين بالتغيير؟ هناك أكثر من سبب وجيه يحضر في تفسير شرط انشاء الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، لكن بالرغم من ذلك يظل الشرط الاجتماعي من أكثر الشروط قوة في إنتاج الاحتجاج . فعندما تصرب القدرة الشرائية وترتفع أسعار المواد الأساسية ، ويتعذر الوصول إلى الماء الشروب ويتأكد باللموس أن التنمية البشرية أخطأت طريقها إليهم ، حينئذ يخرج المغاربة

محتجين بمختلف الأشكال والممارسات معبرين عن امتعاضهم ومطالبين بالتغيير. « فكلما زادت درجة التنمية الاقتصادية ، كلما انخفض معدل العنف السياسي والعكس صحيح ، فالعنف السياسي ينخفض في النظم الديمقراطية ، نظرا لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي»²¹⁴ أو على الأقل تقلل من عنفه وتحد من مداه .

ولهذا يفهم كيف أن السؤال الاجتماعي كان ، وسيظل ، من أكبر الأسئلة التي تتركّز حول الفاعل السياسي ، إنه سؤال مفتوح على كل الرهانات ، ومفتاح لكل الاحتمالات ، واعتباره رقما أساسيا في معادلات التحرك والاشتغال أمر لا مندوحة عنه ، فكل مكونات النسق السياسي تراهن على « الاجتماعي » ، وتجعله الهدف الأقصى لممارساتها وخطاباتها . خصوصا وأن الذاكرة الاحتجاجية في العالم العربي أساسا تؤكد أن أكثر الأحداث عنفا ومواجهة بين السلطة الحاكمة والجماهير ، كانت على خلفية دواع اجتماعية ، « فمن الملاحظ أن أحداث العنف الجماهيري التي اتخذت شكل مظاهرات أو أحداث شغب عامة ، والتي عرفتها الأقطار العربية مثل مصر سنة 1977 وتونس خلال سنتي 1981 و1984 ، والمغرب سنة 1984 والسودان خلال سنتي 1981 و1985 ، كانت نتيجة قيام حكومات هذه الأقطار برفع أسعار بعض السلع الأساسية وتخفيض الدعم ، وذلك تنفيذا لبعض توصيات صندوق النقد الدولي»²¹⁵ .

ومن مقترح آخر يمكن تمثيل السلوك الاحتجاجي بالمغرب كمناسبة لتفريغ المكبوت السياسي ، والاقتصاص من المسؤولين عن تفاقم المشكلة الموجبة للاحتجاج ، ولو بصيغة رمزية ، « فالقوى التي لم تستفد من عوائد

التنمية ، أو تلك التي تستشعر أنها استفادت ، أقل مما كانت تتوقع أو أقل من حجم تضحياتها ومساهماتها في هذه العملية ، قد تلجأ إلى ممارسة العنف للاحتجاج على النظام القائم باعتباره المسؤول عن عملية التوزيع» 216 ، إن الأمر أشبه ما يكون بانتقام من التقسيم غير الطبيعي للعوائد التنموية ، على اعتبار أن « الحركات الاجتماعية تتحرك وفقا لتطور خطي من الشعور بالغضب إلى فعل احتجاجي للجماهير» 217 ، ولو بهدف التفرغ والتعويض الرمزي عن المقتد والمغتصب خطأ وكرها . «فالتجمع يولد إحساسا بالقوة والعنف واللامسؤولية ، فالتجمع يجعل عنوانية بعض الأفراد المقموعة عادة ، تنفلت من قيودها ، إنه يخلق ويحرر ، في نفس الوقت ، التوترات المتراكمة الناتجة عن خنق الطاقات الفردية والجماعية» 218 .

و لهذا يلاحظ كيف تتحول شعارات مسيرة للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي إلى انتقادات لاذعة لعمل الحكومة ، وكيف تتحول التشجيعات أثناء متابعة مسارة رياضية إلى التعبير عن الغضب الشعبي من انسداد آفاق الشغل وعسر الحال . إن الاحتجاج المغربي بهذا المعنى يعد فرصة لتفريغ المكبوت السياسي ، فالانضواء في الجماعة يساعد الفرد على امتلاك مزيد من الجرأة كما يؤكد غوستاف لوبون في سيكولوجية الجماهير ، وهذه الجرأة الزائدة تمكن من تصريف الشحنات المكبوتة بفعل القمع أو الخوف ، خصوصا في ظل الأنظمة الاستبدادية ، ومنه يتحول الموقف الاحتجاجي في كثير من الأحيان إلى فضاء للتفريغ السيكولوجي أكثر من فضاء للمطالبة بالتغيير .

وما أن الدين مكون للحركة الاجتماعية ، فإن الفعل الاحتجاجي يكون أحيانا بسبب الاختيارات والقناعات أو حتى الصراعات الدينية التي

تميز النسق ، يكون نابعا من رحم الحقل الديني كما حدث في حركة « اللطيف » 219 مديية فاس احتجاجا على المستعمر الفرنسي ومطالبته بالجلاء ، أو خلال مسيرة الدار البيضاء المناهضة لخطوة إدماج المرأة في التنمية ، أو في الحركات التي عرفها العالم الإسلامي وعدد من الدول الغربية في بحر سنة 2006 احتجاجا على الرسوم المسيئة لشخص الرسول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

لقد ارتبط الاحتجاج مغربيا ، ولسنوات طوال بالفضاء الديني ، إذ كانت الحركات الاحتجاجية تخرج من المساجد ، كما في حركة اللطيف بفاس ، أو أنها ترتبط بمؤسسة دينية ، كما كان يحدث في مغرب القرن التاسع عشر ، حيث كانت الزوايا ، تلعب أدوارا سياسية ، سواء في تدبير الصراعات بين السلطة المخزنية ولاد السمية عن طريق الوساطة والتحكيم والصلح ، أو لما تتحول بدورها إلى مجال السبية ، لتمارس الاحتجاج وتقلب معادلات النسق . فضلا عن عاملي الفضاء والمؤسسة المتمثلين في المسجد كمنطلق والزاوية كموجه ، نجد الاحتجاج بالمغرب يتولد بفضل الانتماء الديني الموجب للدفاع عن القيم المميزة للممارسة الدينية ، « ففي أيام السلطان مولاي سليمان (1792-1822) ، نشبت فتنة بفاس ووقع القتل والسرقه ، والسبب ، أن عامل المديية الحاج محمد الصغار استباح نساء المدينة هو وأصحابه ومد يده إلى الحرم » ، للمساءلة اتصال وثيق بالدين والعرض ، وهو ما يدفع إلى القول بأن الاحتجاجات كنزاعات اجتماعية أو سياسية ، تتأسس معطياتها وجيناتها الأولية في ظل هذه الشروط المؤطرة لثقافة الدين والعرض والشرف أيضا . ففي هذه الحركات جميعها يغدو العامل الديني محركا مركزيا لصناعة الفعل الاحتجاجي ، وذلك بما ينطوي

عليه من قدرة تأثيرية نابعة من معطى القداسة والإقناع .
 هذه أبرز الأسباب الثابتة وراء اندلاع الحركات الاحتجاجية في المتن
 المغربي ، وهي عوامل لا تشتغل دوما في انفصال تام عن بعضها البعض ،
 بل تحضر بشكل جمعي أو جزئي ، لتساهم في عمليات الإنتاج وإعادة
 الإنتاج . والواقع أن المسألة المستمرة للفعل الاحتجاجي بالمغرب تكشف
 هذا التآرجح بين الحضور الجزئي أو الجمعي لهذه العوامل ، «ففي لحظات
 يصعب أحيانا تحديد جميع معالمها ، يخرج الناس إلى الساحات العمومية
 للمتظاهر والاحتجاج» 220 ، فإذا كان هناك من انتفاضات وتمردات وثورات قد
 نتجت عن سبب واحد مباشر ، فثمة حركات أخرى تضافرت عدة عوامل
 في إنتاجها وتجذيرها ، بل إن فرصة السبب الوحيد تظل الأقل بروزا في
 تفسير السلوك الاحتجاجي المغربي .

المبحث الثاني : سؤال الثابت والمتغير

و إذا كانت هذه الأسباب بهذا الشكل ، فماذا ~~عن~~ عن الخصائص المميزة
 للسلوك الاحتجاجي المغربي؟ ما هي ملامحه أو سوى؟ وكيف يلوح
 وينطرح في مجموع النسق؟ وما الذي تغير فيه من الأمس إلى اليوم؟
 وبالمقابل ما الذي حافظ على ثباته بين زمنين هما الفئات والآن؟ وبعد ما
 المآلات الممكنة للممارسة الاحتجاجية في بلد "يعيش فيه 6 مليون نسمة
 تحت عتبة الفقر (بأقل من 8 دراهم في اليوم) و 12 مليون لا يتوفرون على
 تغطية صحية و 4 مليون في سكن حاط بالكرامة؟" 221 .
 وفي سياق البحث عن أبرز خصائص السلوك الاحتجاجي بالمغرب
 ينطرح سؤال الثابت والمتغير ، ويتأكد بأن هناك خصائص حافظت على

استمراريتها وثباتها، في مقابل أخرى تغيرت بفعل الزمن ومعطياته، فالثابت في إطار هذا الجدل الخاص هو الإخفاق الجزئي وعسر الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية، أما المتغير فيمكن تلمسه في التوجه السلمي والانتقال من الثقافة الصدامية إلى المطالبة السلمية، ثم الإبداعية في الشكل والمضمون، فضلا عن تعدد الفاعلين وبراء الثقافة المطالبة.

فهل يسهل دوما اكتشاف الثابت والمتغير في أن؟ هل تكون هذه العملية يسيرة للغاية بالنظر إلى خصائص التركيب التي تبصم المجتمع المغربي؟ خصوصا إذا علمنا أن "الحاضر يشهد مظاهر التحول، وفي الوقت ذاته يحمل بين ثناياه عناصر الاستمرارية والتواصل التي تتحلى معالمها في بعض المؤسسات والرموز" 222. فكيف يمكن استقصاء هذه الخصائص في ظل غياب تقليد ثابت للاحتجاج بالمغرب؟ "فليس ثمة تقليد في المغرب للاحتجاجات المنظمة". فالمتكرر هو الاحتجاج العموي 223، فهل من ملمح العفوية يمكن اكتشاف المداخل المؤدية إلى باقي الملامح المميزة للاحتجاج المغربي؟

من خلال تأمل العديد من الحركات الاحتجاجية يمكن القول بوجود خصائص مميزة للسلوك الاحتجاجي بالمغرب، وهي الخصائص التي تحدد معناه ومبناه في ارتباط تام مع شروط إنتاجه وإعادة إنتاجه في النسق المجتمعي، كما أنها تحدد بمقدار ما درجة التغير والثبات في الخطاب الاحتجاجي وممارسته. فأهم الانتفاصات والتمردات التي عرفها المغرب المعاصر لم تكن عن سابق تنظيم وتوجيه، لقد اندلعت بشكل عموي، ولم تكن نتاجا موضوعيا لعمل تنظيمي مؤطر ومسلح بإمكانيات مادية وإيديولوجية معينة، ولعل هذه الخصيصة المميزة للسلوك الاحتجاجي

بالمغرب هي التي تجعل مالكي وسائل الإنتاج والإكراه يتخوفون دوما من كل التجمعات الجماهيرية ، بما فيها تلك التي تكون مؤيدة لهم ، لهذا يهرعون دوما إلى الرفع من درجة الاستنفار الأمني تحسبا لأي انفلات محتمل ، فالسلوك الاحتجاجي يتحين الفرصة دوما للإعلان عن نفسه ولو في غير سياقها الطبيعي .

فالاتفاضات التي عرفها المغرب يمكن اعتبارها "عفوية ، عمياء ودون تنظيم" 224 ، ذلك أن " الحركات الاجتماعية في العالم العربي ما هي إلا تحركات واحتجاجات متباعدة تتسم بالتشتت وطابع رد الفعل الوقتي والعفوي ، مما يحرمها فرص التطور إلى فعل مقوم قوي" 225 . فالملمح العفوي يظل ثابتا بمقدار ما في كثير من الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، وهو ما لا يساعد على التجذر الاجتماعي لها ، ويحول دون تحولها إلى قوة تغييرية بدل الارتباط دوما بموقع القوة المطلية أو الاقتراحية . إلا أن هذه العفوية لا تكون دوما على طول الخط ، وفي مختلف أشكال الاحتجاج الاجتماعي ، إنها تمحضر بالأساس في الحركات الجماهيرية بخلاف الحركات الصغرى والمحدودة التي تكون أكثر انضباطا للبعد التنظيمي ، وإن كان التنظيم يظل مؤقتا في الممارسة الاحتجاجية بشكل عام ، بسبب صعوبة التحكم في مجريات الفعل الاحتجاجي ، وهو ما يدفع مجددا إلى التأكيد على أن الحركة الاحتجاجية هي ممارسة مشاغبة وعفوية تنتزع من مبدأ التنظيم ولو في أقصى رهانات الضبط والتوجيه .

من جهة ثانية يلاحظ كثيرا أن جل الحركات الاحتجاجية تتسم بطابع راديكالي وتنحو يسارا" 226 ، فالممارسة الاحتجاجية في أصلها ممارسة ضد نظامية ، لأنها تنهjus قبلا وبعدا بتغيير القائم من الأوضاع ،

ولهذا من الطبيعي أن يكون ولاؤها لليسار، وإلى كل ما له علاقة بالتعبير الجذري، فالتيارات اليسارية تعتبر كل حركة احتجاجية وليدة شرعية لنضالها وصراعها السياسي، لهذا تهرع إلى احتضانها ودعمها رمزيا وماديا، "فالحركات الاجتماعية هي سلوكات تنازعية موجهة ثقافيا" 227 وسياسيا، في اتجاه التغيير والخروج على ما هو قائم ومكرس من الأوضاع، فالحركة الاحتجاجية وفقا لأسط فهم هي "جهود تهدف إلى تغيير أو مقاومة تغيير" 228، وسواء في حالات مطلب التغيير أو مقاومة التغيير، فإن هذه الحركات تظل دوما مصطفة بالتوجه الراديكالي الذي يتعارض ضديا مع مصالح وأهداف مالكي وسائل الإنتاج والإكراه، فالاحتجاج في جميع هذه الحالات يتأسس على الرفض والمعارضة الصريحة لما هو مكرس أو غير مكرس من أوضاع، إنه فعل للمطالبة بالتغيير أو مقاومة التغيير، الشيء الذي يجعله ممارسة ضد نظامية ترمي إلى إعادة كتابة تاريخ النسق وعلاقاته السوسيوسياسية وفق خطاطة مغايرة قد لا تكون في صالح من يملك أكثر. وهذا البعد المضاد هو ما يعطي لفكرة الصراع السياسي معنى واقعا "يكشف بداته عن ضرورة التغيير في العلاقات الاجتماعية" 229 والسياسية التي تعتمل داخل النسق، فليس غريبا أن تكون أكثر الحركات الاحتجاجية قادمة من دنيا اليسار إن فكرا أو ممارسة، وبتوجيه قبلي أو احتضان بعدي.

وفي مستوى آخر نلاحظ أن النخب بالمغرب تظل أكثر ابتعادا عن الاحتجاجات الاجتماعية، ولا تسجل حضورها في الفضاء العمومي تعبيرا عن الاحتجاج إلا في اللحظات التي تفترض ذلك، ولا اعتبارات مصالحية بالأساس، لا تنأى عن تقوية الرأسمال الرمزي وتدعيم أسهم

المشروعية ، ولهذا يمكن ملاحظة محدودية ، إن لم نقل ، انعدام اللحظات التي تكون فيها النخب السياسية في واجهة الاحتجاج ، مما يؤكد أن الممارسة الاحتجاجية بالمغرب هي ممارسة جماهيرية مرتبطة بالقاع الاجتماعي في أكثر مظهراتها ، بحيث تظل الاحتجاجات النخبوية محدودة جدا ، ومقتصرة على اللحظات التاريخية المرتبطة بهواجس تقوية الرأسمال الرمزي وشرعنة الوجود والانتماء إلى صف الدفاع عن مصالح الذين هم تحت . فقليلة هي اللحظات التي تحتج فيها النخب وتنزل إلى الشارع تضامنا مع حركات المعطلين أو مناهضي علاء المعيشة ، وقليلة هي النخب السياسية التي تسجل حضورها في مثل هذه المناسبات ، في حين تكتفي الغالبية العظمى من قادة الأحزاب والتقابات في الظل تنتظر مناسبات أخرى لا يحتمل فيها اللجوء إلى طلب خدمات الأجهزة الأمنية ولا تكون متعارضة مع مصالح الدولة ، للخروج وتصدر الصفوف الأولى ، ثمة طلاق بائن إذا بالمغرب بين قسم كبير من النخب والاحتجاج الاجتماعي المنتصر للهامش أولا وأخيرا .

وبحثا عن الثابت والمتغير في الفعل الاحتجاجي المغربي ، يمكن بداية ، التمييز في عنصر الثابت الاحتجاجي بين عدة ملامح حافظت على استمراريتهما في صناعة وتصريف الشكل أو المضمون الاحتجاجي ، على الأقل في الزمن المغربي المعاصر . فالإخفاق مثلا والخفوت السريع للحركات الاحتجاجية ظل ملازما لكثير من التجارب الرافضة للأوضاع القائمة ، وقليلة هي المناسبات التي استطاعت فيها هذه الحركات أن تغير مجريات الأحداث وتصوغها لصالح مطالبها ، فهل الأمر يتعلق بقوة الطرف الآخر الذي يتوجه إليه الاحتجاج؟ أم أن الأمر متصل ببساطة بالضعف

الإيديولوجي والتنظيمي للاحتجاج نفسه ، على اعتبار أنه خارج من رحم العفوية ومرتبطة بالتفريغ السيكولوجي أكثر من مطلب التغيير والتجاوز؟ إن سؤال الإخفاق واخبطو السريع يظل من أكثر الملامح ثباتا في اشتعال الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، فما أن تندلع الانتفاضة ، حتى تنتهي سريعا ، ومن غير الوصول إلى الهدف المنشود ، وما أن تنظم الوقفة الاحتجاجية أو يتم قطع الكيلومترات الأولى من مسيرة المشي على الأقدام حتى تنتهي الحركة الاحتجاجية وتصبح منتمية إلى الفئات والمفتقد ، ودون أن يتم تحقيق المأمول والمحتج بشأنه . ذلك أن القنوات التفاوضية أو القمعية أو التنموية سرعان ما يتم العمل بها في مواجهة أي خروج جماهيري ، وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت اتساعا في الاعتماد على أسلوب التفاوض والجواب التنموي ، ولو بشكل تكتيكي ، فإن العقود السابقة كانت تضمن للدولة استعمالا سعيًا لخدمات الأجهزة الأمنية بما فيها الجيش ومدرعاته وذخيرته الحية لا المطاطية .

إن هذا الخفوت السريع للحركة الاحتجاجية هو ما يعيق مسألة الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية كممارسة قادرة على تدبير أعطابها واتساقاتها وفق منظور زمني طويل موسوم بالتنظيم ووضوح الرؤية والأهداف ، ثمة عسر ذاتي وموضوعي يجعل من الحركات الاحتجاجية مجرد ممارسة محدودة في الزمان والمكان ، لا ينكتب لها دوما الانتشار المجالي أو الزمني ، " فالاضطرابات والانتفاضات الثورية تستنزف طاقتها بسرعة" 230 ، فعالبا ما يتم تطويق الانتفاضة وإبطال مفعولها ، إما باللجوء إلى خدمات الأجهزة الأمنية أو باستثمار الأدوات الإيديولوجية التي تتمثل في فتح قنوات التفاوض والحوار والاستحاة الجزئية لبعض المطالب .

ثمة ثابت آخر يمكن تلمسه في جغرافيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب مفتوح على الصراع السياسي الباصم باستمرار لتحولات النسق ، ففي مختلف هذه الحركات يكشف الصراع وتلوح تحدياته في الشعارات ومختلف أشكال التعبير عن الاحتجاج ، فعلى امتداد الخط الاحتجاجي يظهر الصراع بين المواطن والدولة ، ولو كانت المظاهرة الاحتجاجية لا علاقة لها بالدولة ، وغير منشغلة بمواجهتها ورفض اختياراتها وسياساتها ، فإن المحتجين لا يفوتون الفرصة لإظهار ملامح الصراع ، فالصراع مؤشر مركزي على حركية النسق وتعارض مصالح الفاعلين فيه ، إنه علامة مميزة للاحتجاج الاجتماعي ، فحتى في التجمعات التأييدية²³¹ وليس الاحتجاجية يظهر الصراع وتتواصل فصوله ومساراته ، لفرض تنازلات على السلطة القائمة²³² ، لأن الاحتجاج كنزاع أو صراع اجتماعي لا يمكن أن يقدم نفسه بعيدا عن هذا الثابت الدال عليه .

و بحثا عن المتغير ، لا بد من التأكيد في البدء على أنه من الطبيعي جدا أن تطرأ على الاحتجاج المغربي ، شكلا ومضمونا ، مجموعة من التغيرات التي يفرزها التحول العام الذي يعرفه النسق ، وإن كانت هذه التغيرات تعبر عن نوع من التحول داخل نمط الاستمرارية ، فإن ذلك لا يمنع من اكتشاف جملة من التحولات التي عرفها المشهد الاحتجاجي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بدرجة عالية . ولعل أهم متغير في سجل الاحتجاجات المغربية هو الاتساع الكمي والنوعي ، فالنفس الاحتجاجي لم يعد حكرا على الهزات الاجتماعية الكبرى ولا على المناطق الحضرية وعلى المناسبات العالمية كفاتح ماي مثلا ، بل صار ملحوظا بقوة في مختلف تفاصيل المشهد المجتمعي ، وحتى في تلك المجالات التي

كانت مجموعة من تصريف فعلها الرافض لمنطق النسق ، إذ نجده في المغرب العميق ، كما نجده ممارسا من قبل الجنود . فلم يعد عسيرا جدا أن "نلاحظ شمول المطالبة الاجتماعية للمجتمع برمته . و انتشار الإضرابات حتى في المراكز النائية من البادية ، وهذا التطور في النزاعات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة مثقل بالدلالات" 233 .

إن الأمر متعلق في هذا المستوى باتساع كمي يسجله ارتفاع الطلب الاجتماعي وشساعة الحركة الاحتجاجية وانتقالها إلى مختلف المحالات والجماعات والأفراد ، ومتعلق أيضا باتساع نوعي يتمثل في ثراء الثقافة المطلوبة وتنوعها ، وخروجها في لحظات دالة عن المطلب السوسيواقتصادي . فثمة حركات احتجاجية تطالب أنا بالحق في الإعلام التلفزيوني ، وأخرى بالحق في الجنسية المثلية ، فضلا عن التنوع المطالب التسموي . فلم تعد الاحتجاجات مرتبطة حصريا بالزيادة في الأسعار ، وإنما عدت مطالبة بتحسين الخدمات الصحية ومحو علامات التهميش الاجتماعي والسياسي كما حدث ببطاطا سنة 2005 ، أو تطالب بالضبط الأمني وحماية المجال من ارتفاع الإجرام كما حدث بأيث أورير من ذات السنة .

وعلى درب هذا التعبير يمكن القول بأن الاحتجاج المغربي سائر نحو التخصص في مطالبه ، فبدل العمل بمنطق الاحتجاج على كل شيء ، صارت حركاته تتجه رأسا نحو التخصص بالاستغلال على قضايا جزئية ومتابعتها ، وهذا ما يفسر تبلور احتجاجات محدودة زميا ومكانيا ، ويفسر أيضا تراجع الحركات الكبرى واتساع مجالات وتحركات الاحتجاجات الصغرى . ففي السنوات الأخيرة صار "الاحتجاج يتخذ صبغ الطلب (الإنصاف والحقيقة) والمتابعة (حماية المال العام) والمرافعة والصغطة

(من أجل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية) والمراقبة (بخصوص التزوير)²³⁴، وهو بذلك بات ينحت لذاته مسارات جديدة وآليات اشتغال مختلفة بعيدا عن الثقافة الصدامية التي ميزته في العقود السابقة .

فالاحتجاج المغربي صار مرتكنا لثقافة اللاعنف، ولم يعد مقترنا بتخريب المنشآت العامة وضرار النار والنهب والسرقة كما حدث في العديد من الهزات الاجتماعية، بل صار يتوسل في اشتغاله بالخيارات السلمية بعيدا عن المواجهات التي تحسم فيها النهاية دوما لصالح الأجهزة الأمنية، فالوقوفات تكتفي بالاحتجاج وترديد الشعارات المطالبة دون الانتقال إلى ممارسة العنف، بل إن الكثير منها يصير على حمل الأعلام الوطنية وصور الملك محمد السادس اتقاء لعنف الأجهزة الأمنية، خصوصا وأن هذه الأخيرة ما زالت تتسرع في استعمال العنف لتفريق المحتجين . فالمتغير هنا مرتبط بالمحتجين، لا بالمحتج عليهم الذين لا يترددون في اللجوء إلى العنف متى توارت ضرورات التلميع والضغط الخارجي .

ومن حملة المتغيرات في جغرافيا الاحتجاج المغربي نجد تحولا في الثقافة الصدامية من العنف المادي والجسدي إلى عنف لفظي بالدرجة الأولى، نقرأ في الشعارات التي يتم ترديدها واللافتات والصور والمجسمات الكاريكاتورية التي يتم التلويع بها أثناء الوقفة أو المظاهرة، وفي هذا الاستعراض للعنف الرمزي تنكشف إبداعية الاحتجاج وتطوره في التعبير عن قضاياها وانشغالاته بالتهكم حيناً والتحقيق حيناً آخر . وهذه الإبداعية سترتبط أيضا بمتغير الشكل الذي لم يعد، كما السابق، مقتصر على الهزات الكبرى، فالاحتجاج لم يعد مرتبطا بشكل بنيوي بالإعلان عن

إضراب عام أو بالزيادة في أسعار المواد الأساسية ، ولا يعني خروجاً منتهياً بالتخريب والتراشق بالحجارة وإضرار النار . فأشكال " أجرائته العمومية لم تعد تقتصر على الإضراب والمقاطعة والتظاهر ، بل احتضنت إلى جانب هذا وقفات الشموع والرحلات والمؤتمرات والحملات الإعلامية " 235 ، ومسيرات المشي على الأقدام في اتجاه العاصمة ووضع الكمامات على الأفواه والخروج إلى الشارع بدون ملابس 236 .

ثمة تطورات على مستوى الشكل والمضمون في دنيا الاحتجاج المغربي ، يظل أكثرها بروزاً هو احتلال الفضاء العمومي ، فحتى عهد قريب لم يكن عقدور الشباب المعطلين ، ولا غيرهم ، رفع عقيرتهم بالصراخ في وجه "النظام" ، بل بالضبط قبالة مقر البرلمان ، وبالتالي فمشهد الحيام البلاستيكية المنصوبة في عمق شارع محمد الخامس بالرباط ، والتي سكنها الدكاترة المعطلون لشهور عدة ، كان يدحل في خانة المستحيل في السنوات الفائتة ، فما دلالة هذا التحول؟ وإلى ماذا تشير هذه الحركات الاحتجاجية وفقاً لأشكالها وصيغها وأبنيتها الزمكانية؟ 237 .

فحتى عهد قريب لم يكن الاحتجاج مسموحاً في الشارع إلا في مناسبات فاتح ماي من كل سنة ، فالدولة تهيب من كل تجمع بشري ، ولو كان مؤيداً لها ويأيعاز منها ، فذكريات 1965 وما تلاها من انتفاضات كبرى ، جعلها دوماً تنظر بعين الريبة لكل خروج جماهيري ، ولو كان من أجل الاحتفاء بانتصار المنتخب الوطني لكرة القدم كما حدث سنة 1986 . وهكذا وبدل أن يتم تصريف الاحتجاج في الشارع ، خلال الزمن الفائت ، كان الراضون للأوضاع يعمدون إلى أكثر من وسيلة لإعلان التذمر والحق على القائم من أوضاع موجبة للتغيير .

"ففي هذه المراحل كان الاحتجاج المعلن يباشر في فصاءات الأحزاب السياسية المعارضة آنذاك أو على صفحات جرائدها وأحيانا داخل الساحات والقاعات العمومية ، أما الاحتجاج السري فكثيرا ما مورس على جذران بعض المؤسسات العمومية خاصة المدارس والثانويات والكليات ، بل داخل مرافقها التي كانت تقدم فضاء حرا لتدوين المطالب الاحتجاجية" 238 .

لقد تجاوز الاحتجاج المغربي في جزء كبير منه هذه المجالات إلى التعبير عن مطالبه في الفضاء العمومي باحتلاله أحيانا ، كما حدث مع حركة حملة الشهادات العليا المعطلين الذين بادروا إلى الاعتصام بأسطح بعض الورارات ، أو من سبقهم من المعتصمين في خيام بلاستيكية قبالة البرلمان لمدة تفوق ثلاثة أشهر ، وهي في مجموعها ممارسات وحالات كثيفة المعنى ومتعددة القراءات .

وبحثا عن أبرز ملامح الاحتجاج المغربي يمكن التوكيد على طابع التركيب الذي ييصمه في الاشتغال والحضور ، فالحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة صارت مفتوحة على العديد من القواسم المشتركة التي تميزها وتجعل منها ممارسة ودية لمتنها المغربي ، كمجتمع مركب ، تتوزعه العديد من الرهانات والصراعات والأنماط الإنتاجية ، فهذه الحركات في جانب منها تبدو منفصلة عن المؤسسة الحزبية والنقابية ، ومرتبطة بالإمكانات المحلية ، لكنها تلوح في مناسبات أخرى خارجة من رحم التوجيه والدعم الحزبي والنقابي .

كما أنها من جهة ثانية لا تكون دائما بهدف تغيير الواقع كما يحدث في الوقفات والمسيرات المطالبة بمجانية التطبيب وفك العزلة والعاء عقوبة الإعدام مثلا ، بل تكون أيضا من أجل الحفاظ على الواقع كما هو ، ومقاومة

تدخل الدولة في تغيير نمط الحياة ، كما حدث في منطقة بوعادل بإقليم تاونات لما رفض السكان تدخل الدولة لتغيير أنظمة الري التقليدية ، أو في منطقة بكارا بإقليم العرائش دفاعا عن الأرض .

ملمح آخر بدأت تصطبغ به الممارسة الاحتجاجية المحلية بالمغرب ، يتعلق بالانزياح على مستوى الأهداف ، فغالما ما يكون الاحتجاج بدافع تنموي خالص ، ليتحول مع مرور الوقت ، خصوصا في المناسبات التي لا يواجه فيها لا بالحلل التفاوضية أو التنموية ، إلى ممارسة بمكة سياسية ، تصل إلى حد المطالبة بتغيير المسؤولين عن تدبير الشأن المحلي كما حدث بأيت أورير . كما تتسم الحركات الاحتجاجية المغربية في طبعها الراهنة بمحدودية التأطير والدعم الحزبي ، خصوصا مع تحمل عدد من الأحزاب ، التي مارست لزمنا طويل المعارضة ، لحقائب وزارية في الحكومة ، مما جعلها تبرم من أفراد صفحات جرائدها للحركات الاحتجاجية ، وتفقد بالتالي مجالا استراتيجيا لتدعيم المشروع وتقوية الرساميل الرمزية ، وهو ما ستلتقطه على وجه السرعة الجمعيات التنموية التي استحوذت مع مرور الوقت إلى محتضن رمزي ومادي ، بل ومنتج فعلي للعديد من الحركات الاحتجاجية ذات المطالب التنموية ، لتظل الأحزاب الأكثر يسارية لوحدها في المشهد الحزبي هي التي تستمر في دعم وتأطير هذه الحركات بمعية الجمعيات التنموية والفعاليات المحلية .

وبحادثائنا عن الملامح المحددة للسلوك الاحتجاجي بالمغرب يمكن القول بتراجع العدوى الاحتجاجية التي ظهرت في زمن الانتفاضات الكبرى ، فإذا كان هذا الزمن يجعل الانتفاضة تتجاوز مجالها الجغرافي ، لتتطلع في مدن أخرى بعيدة عنها ، كما حدث في انتفاضة مارس 1965 التي تواصلت آثارها

في مراكش والرباط وفاس وعدد من المدن والقرى الأخرى ، فإن الحركات الراهنة لا تراوح مكان انبثائها ، ولا تجد امتدادا لها حتى في الحلي أو الدوار المجاور لها . إنها تشتغل في انفصال تام عما حولها من احتجاجات ، وقليلة هي المناسبات 239 التي استطاع فيها المحتجون في مناطق متفرقة أن يوحدوا مطالبهم واشتغالهم ، ليظل التشتت من أبرز الأعطاب التي تحول دون تطور الممارسة الاحتجاجية وانتقالها إلى مستوى الحركة الاجتماعية . لكن ما المضمون السياسي والفكري للفعل الاحتجاجي بالمغرب؟ وكيف يتعامل مالكو وسائل الإكراه والإنتاج مع الاحتجاج بالمغرب؟ وبعدا كيف يحتج المغاربة؟ وعلام يحتجون؟ هذه أسئلة من أخرى تتردد دوما في سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية أملا في الفهم والتفسير ، إنها أسئلة مربكة لكثير من الحسابات ، ومنتجة أيضا لكثير من المقاربات والإجابات المحتملة ، إنها تحاول فهم وتفهم الاحتجاج خطابا وممارسة في المتن المغربي ، وهو ما لا يكون متاحا إلا بالنزول إلى الميدان ، لاختبار مقولات الدرس النظري ، وتخمين باقي الإجابات الممكنة . إن الشق الثاني من هذه الدراسة سيكون مناسبة أخرى لتعميق النظر في الفهم النظري عبر الاختبار الميداني للواقعة والدرس معا ، فالسوسيولوجيا ممارسة ميدانية بامتياز تفكك الأسئلة وتعيد اختبار مقولاتها من رحم الواقع ، ودوغما انفصال تعسفي أو اختزالي عن المتن النظري الموجه والمحدد للخطاطات الأولية . فالفصل بين النظرية والميدان لا يكون ممكنا وإجرائيا في أتون التحليل السوسيولوجي ، وعليه فالباب الثاني سيعرف حركة ذهاب وإياب بين العدة النظرية والمعطيات الميدانية ، وكل ذلك من أجل مزيد من الفهم والاحتواء لجغرافيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب

الفصل السادس

خطاب في المنهج

يتحدد المسعى المعرفي لهذه الدراسة في فهم وتحليل الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، ومساءلة الثابت والمتغير في أشكالها ومضاميتها ، وملاحظة شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها في النسق المغربي ، ولأجل الوصول إلى ذلك ، فقد استوجبت منا هذه الدراسة الارتكان إلى منهج المسح الوصفي الميداني واعتماد تقنيتي المقابلة والملاحظة ، فضلا عن تحليل الوثائق لتحصيل وتجميع البيانات الكفيلة بإيجاز قراءة علمية للمتن الاحتجاجي .

والواقع أن النزول إلى الميدان في العلوم الإنسانية عموما ، يكتسي أهمية قصوى ، لكونه يفصل بين المعرفة العفوية الانطباعية والمعرفة العلمية الواقعية ، ذلك أن إحضار ظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى " محك المناهج وفحص المنهج على ضوء فعاليته في التعاطي مع هذه الظواهر ، وفحص الظواهر ذاتها في قدرتها على الاستجابة للمنهج ، ذلك هو التعبير المباشر عن هم المتطلع للعلوم الإنسانية " 240 . فالحاجة إلى الدراسة الميدانية وإلى البحث العلمي في جغرافيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، لا توجبها حصرا الهواجس العلمية الراغبة في الإجابة عن الأسئلة والتحقق من الفرضيات ، ولكن تعرضها بقوة الارتباطات الموضوعية للاحتجاج بإحفاقات التنمية المجتمعية ، فضلا عن الحاجة الأكيدة إلى صوت العلم للتجاوز والانتقال نحو الأفضل . فالمجتمع العربي عموما هو بدون تاريخ مكشوف وكاشف لنا ولحاضرنا ، بدون علم للإحصاء حول مختلف أرقاما السرية ، المفروض إعلانها والممنوع الإقرار بها ، وبدون طب مجهري

ومحبري لأمراضنا ، وبدون علم اقتصادي لشرواتنا وخساراتنا ، وبدون علم سياسي لثورياتنا وإحباطاتنا . أما أن لنا أن نهم باستطلاعه؟ 241 أو ليس بمقدورنا أن لمجتاحه بمزيد من السؤال النقدي ، وأن نتوجه إلى حقوقه المعتمدة والمسكوت عنها بأكثر الأسئلة إرباكا وخلخلة للبنىات؟

يظل البحث عن أفضل الطرق المؤدية إلى المعلومة ، انشغالا مركزيا في قارة السوسيولوجيا ، فأدوات الاشتغال السوسيولوجي يفترض فيها أن تكون وظيفية وعملية في الآن ذاته ، وأن تقود الباحث نحو عمق الأشياء التي تكتنز المعنى وتؤثر على شروط إنتاج الفعل الاجتماعي ، ولهذا يتوجب دوما العمل على الشحذ المستمر لهذه الأدوات ، أملا في تحذير السوسيولوجيا العلمية والتمكن من الظاهرة الاجتماعية .

لقد ألح عوي روشي Guy rocher على أن الإشكالات الرئيسية التي تتوجه إليها السوسيولوجيا بالسؤال والتفكيك تتوزع على ثلاث مستويات ، وهي فهم الجماعات الإنسانية في صيغ الوجود والتشكل وصيغ ارتباط الفرد بها ، ثم التنظيم والتبني الممكن للأطر الاجتماعية للحياة الإنسانية ، وأخيرا تفهم وتحليل إنتاج تغير وغو المجتمعات 242 . وللتمكن أكثر من هذه الخطاطات الانجهاية للسوسيولوجيا ، يكون الاختبار الميداني هو الأجدى والأكثر إجرائية في إنتاج المعرفة وتثوير الأسئلة ، التي تعبد طريق الفهم والتفسير .

المبحث الأول: كيف بدل الكم

و اقتناعا بجدوى المقاربة الميدانية وبهدف الوصول إلى تفكيك واع وموضوعي لشروط إنتاج وإعادة إنتاج الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، كان

اللجوء إلى الميدان من خلال ثلاث نماذج تتوزع بين القروي والشبه حضري والحضري ، ضرورة علمية وشرطا وجوديا لاشتغالنا على أسئلة الدراسة . فطريقة المسح الميداني من أكثر المناهج دقة وموضوعية . . . لاعتمادها المتزايد على الواقع الاجتماعي والتفاعل معه ، وجمع المعلومات عنه ، وعكس طبيعته وسماته الأساسية بجميع إيجابياته وسلبياته ، اتساقه وتناقضاته ، اعتداله ونظرفه 243 . فما يتيح المسح الميداني من إمكانيات مهمة للربط بين المتغيرات وتحليل المعطيات وما ينطوي عليه أيضا من ممارسات ميدانية ، كلها عوامل أساسية كانت وراء اختياره منهجا ملائما لهذه الدراسة .

إذن فالالتكاء على هذا المنهج دون سواه لم يأت عبثا ، وإنما فرضته خصوصيات الموضوع المتناول وأهدافه المركزية ، فالبحوث الرامية إلى قياس وتخمين آراء ومواقف وانطباعات وميول واتجاهات الأفراد والجماعات تستعمل طريقة المسح الميداني 244 . ومن جهة ثانية فالمسح الميداني يتيح للباحث الفرصة لاستخدام عدد كبير من المتغيرات والجمع بين أنواع مختلفة منها 245 . وفقا لذلك كله تم الاعتماد على أداتين كفلتين يجمع المعطيات من مجتمع الدراسة ، وهما المقابلة والملاحظة الميدانية ، «فالمناهج الكيفية توفر من المعلومات والتفاصيل حول المواضيع المدروسة ما لا توفره المناهج الكمية» 246 .

المقابلة : لقد تم اللجوء إلى بحث ميداني بالرباط وسيدي الطيبي وأيت بلال ، خلال شهور أبريل وماي ويونيو 2007 ، وظفت فيه أسلوب المقابلة التي تم إجراؤها مع عينة قصدية تتكون من 50 صحوفا ولقد تم الاعتماد في اختيار العينة على الانتماء قسرا إلى الحركة الاحتجاجية والمشاركة فيها كمقياس ضابط لباقي المتغيرات التي انبثقت عن تحديد هذا

العصر ، بهدف جعل العينة أكثر تمثيلية لمجتمع الدراسة .
 « فالمناهج الكيفية تستعمل في محاولة فهم الكيفية التي ينظم بها الشر حياتهم ومجالهم الخارجي . ويضفون بها معاني ودلالات على محيطهم ، عبر ما يعتمدونه من رموز وطقوس ومعتقدات وإيديولوجيات وتمثلات وآراء وأدوار اجتماعية»²⁴⁷ ، فالبحث عن المعنى ، بل وإنتاج ذات المعنى ، يظل هدفا مركزيا في قارة البحث السوسيولوجي ، ولبلوغه يتوجب اختبار أكثر من طريق وتجريب أكثر من خطاطة . وعندما يتعلق الأمر بحركات احتجاجية لها من الرموز والتمثلات التي يعسر اكتشافها من مدخل المناهج الكمية ، نصير الحاجة إلى المقابلة ملحة جدا ، خصوصا وأن «فضاء المقابلة هو فضاء التبادلات والتفاعلات المباشرة «وجها لوجه» ، والمنظم وفق منهجية دقيقة وأسلوب مرن ومحكم الآليات»²⁴⁸ . فهناك أكثر من مبرر موضوعي للارتكان إلى هذه الأداة . فهناك من جهة الغياب الكلي للبيانات الدقيقة²⁴⁹ عن الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، وتحديدًا عن الخصائص الديموغرافية والسوسيواقتصادية للمحتجين ، وهناك من جهة ثانية أهمية المقابلة في الوصول إلى أوصاف دقيقة عن صيغ الاحتجاج وطرائقه وخطواته ، هذا فضلا عن التمثلات والمواقف التي تقود إلى اكتشافها» الصياغات التساؤلية المفتوحة التي تقوم أساسا على منهجية الإنصات اليقظ والودي والحماد ، وإعادة الصياغة والاستفسارات الهادفة ، حسب تداعيات الحوار وأهداف المقابلة»²⁵⁰ ، لهذه الاعتبارات جميعها ، كان صرويا على الباحث أن يعتمد المقابلة أداة مركزية في جمع المعطيات من مجتمع الدراسة . وبالطبع فإن التعامل مع حاصل المقابلات لن يكون مفيدا من الناحية المنهجية ، إلا بتفكيك وتشفير خطابه العميق ، وهذا

بدوره لا يكون ممكناً إلا بالارتكان إلى منهجية تحليل المحتوى .

الملاحظة : ومن بين الأدوات العلمية التي أفادتنا كثيراً في هذه الدراسة ، والتي كثيراً ما ألح عليها العديد من الباحثين من مختلف المشارب العلمية ، هناك الملاحظة كأداة علمية للفهم والمقاربة ، فقد ساعدنا التأمل النقدي والملاحظة المباشرة لما يحبل به الواقع الاحتجاجي ، على الوصول إلى مجموعة من الخلاصات التي تأكدت واقعيًا من خلال العمل الميداني . وبالطبع فإن اللجوء إلى هذه التقنية أو تلك تفرضه الحاجة العلمية التي تملئها قبلاً نوعية الموضوع المدروس ، وهكذا فإن التعاطي مع الاحتجاج وممارساته تحديدًا يفترض إعمال وشحذ كل تقنيات الملاحظة من أجل الوصول إلى عمق الأشياء وكنهها ، ومن أجل التمكن من الربط بين المتغيرات والعوامل الثابتة وراء إنتاج السلوكات الاحتجاجية وتقوية الاستعدادات الاجتماعية الراضية بالرغم من كل إمكانيات الاحتواء بإعمال المقاربات التفاوضية أو الترميمية أو القمعية ، وهذا كله يجعلنا نعي جيداً منذ البدء أن إنتاج وإعادة إنتاج الحركات الاحتجاجية هو محصلة لمجموعة من العوامل والظواهر الفرعية الأخرى التي تستوجب الرصد والملاحظة بكل ظاهرة هي محصلة لكل المحددات المتشابكة ، وفي هذا الصدد يقول ماركس بأن «الملموس هو ملموس لأنه توليفة لمحددات عديدة ، إنه توحد من المتنوعات»²⁵¹ ، وهو ما يتوجب الانتباه إليه بقوة أثناء التمكيبك الموضوعي لسؤال الاحتجاج هنا والآن .

فالسوسيولوجيا كما يقول آلان تورين «لا يمكن أن تفكر إلا انطلاقاً من الميدان الذي تدرسه»²⁵² ، مما يجعل الملاحظة تسعف كثيراً في مقارنة الحركات الاحتجاجية التي ما زال البحث فيها مفتوحاً على كثير من

العوائق والصعوبات بسبب طغيان الهاجس الأمني في التعامل معها .
فالملاحظة الميدانية وفقا لهذا الفهم لا تعد مجرد ترف منهجي يفترض في السائح أن يرتكن إليه على درب البحث والسؤال ، بل تعتبر درجة متقدمة في الاشتغال السوسيولوجي وفي الوفاء أيضا لشروطه و«أخلاقياته» ، فالبحث السوسيولوجي النوعي لا يستقيم بعيدا عن الملاحظة الثاقبة المتقطعة للتفاصيل الدقيقة ، أليس علماء الاجتماع هم علماء تفاصيل التفاصيل ؟ وأنى لهم وهذه التفاصيل بعير العين السوسيولوجية ؟

لقد شكل شارع محمد الخامس بالرباط ، ومقهى باليما بالضبط ، المكان الأثير لممارسة فعل الملاحظة ، بحكم احتضان الساحة المقابلة لمقر البرلمان ، لأغلب الاحتجاجات التي تجري بالعاصمة ، فمن ذات المقهى كنا نمارس لعبة العين الثالثة ، ونترصد حركات المحتجين وشعاراتهم وكذا تدخلات الأجهزة الأمنية وردود فعل المارة وجلساء المقهى ، ومن أبرز ساحات هذا الشارع كنا نمارس ذات الفعل في أوقات أخرى .

و بما أن قراءة الحركات الاحتجاجية لا تكون دوما متاحة عبر المقابلة والملاحظة ، فمنه مدخل آخر لا يخلو من أهمية ، يمكن اللجوء إليه لقراءة الفعل الاحتجاجي ، إنه المنهج البيوغرافي الذي يدفع باتجاه الحديث عن التحارب الساقفة ، حيث تم الحرص على إجراء المقابلات مع أشخاص متقدمين في السن نوعا ما ، «الشيء الذي يسمح بمعاينة ذاكرة بعيدة المدى»²⁵³ ، تمنح الباحث إمكانات جديدة للقراءة والفهم ، خصوصا وأن الاحتجاجات موضوع الدراسة هي متباعدة زمنيا ، وتنتمي بقوة الأشياء إلى الفئات ، هذا بالإضافة إلى المدخل الوثائقي ، الذي يتعلق بأدبيات هذه الحركات ، والمتصل بالملاغات والتقارير والمراسلات والصور

واللافئات والشعارات والملصقات التي يعبر بواسطتها المحتجون عن مواقفهم ومطالبهم ، فهذه المعطيات كلها تعد وثيقة علمية تفيد في تحليل مضمون الحركة الاحتجاجية وشكلها ، وهو ما يبرر موضوعيا درجة الانتباه إليها أثناء صياغة وبناء السؤال السوسيولوجي الموجه إليها .

والواقع أن الانتصار للتقنيات الكيفية بدل الكمية في هذه الدراسة يمكن إرجاعه إلى أكثر من سبب وجيه ، فطبيعة الموضوع تستلزم تواسلا مباشرا مع الباحثين ، كما أن الاحتجاج كممارسة في الزمن والمكان تتطلب استثمار لخدمات العين السوسيولوجية ، بهدف القراءة والفهم ، فضلا عن الضرورة المهيجية التي يفرضها بناء الموضوع في قارة السوسيولوجيا . فالبناء المفترض يتطلب منهجا مواتيا وتقنيات ملائمة ، كقيلة في النهاية بإلحاز قراءة واعية للمتن والسجل الاجتماعي المتوجه إليه درسا وتحليلا . فهذه التقنيات الكيفية « تظل أكثر ملائمة لدراسة ظواهر ومظاهر التغير الاجتماعي ، وللتعرف على ديناميكية الفاعلين الاجتماعيين داخل مختلف الفضاءات المجتمعية الدالة ، حسب نوعية مواقفهم وقناعاتهم ومشاريعهم وأشكال ممارساتهم وتفاعلاتهم . . . » 254 . كما أن هذا الاعتماد الموسع على عدد من المعارف في قراءة النتائج وتفسيرها ، لا يمكن تبريره إلا بتعدد الظاهرة ذاتها ، « فالتعدد في مصادر المعرفة ، قبل أن يكون إغناء أو تشتيتا في الجهود ، هو ضرورة معرفية أساسا ، نظرا لتعدد الواقع وتداخله » 255 ، لهذا تستند هذه الدراسة في قراءتها للاحتجاج المغربي على جملة من المتون والسجلات الكفيلة بتدبير شرط الفهم والتفكيك .

يشير بول باسكون إلى أن «عالم الاجتماع هو ، وينبغي أن يكون ، ذاك الذي تأتي الفضيحة عن طريقه» 256 ، فالسوسيولوجي وفقا للطرح

الباسكوبي لن يكون غير مناضل علمي يفكك ويحلل ويدرس كافة التفاصيل المجتمعية من أحل فهم الظواهر والأنساق ، بما يعني ذلك من قطع مباشر مع التواطؤ والتلاعب ، وما يعنيه أيضا من مراعاة أكيدة على الكشف والفضح المستمر لما يعتمل في العمق من حالات اختلال أو انساق . فموضوع السوسيولوجيا كما يقول آلان تورين " ليس ما هو ماثل أمام أعيننا ، بل ما هو مخفي باستمرار " 257 . وبذلك نصير السوسيولوجيا أداة علمية للقراءة والفضح في آن ، نقرأ التحولات الاجتماعية ، ونموضعها في سياقها الخاص قبل العام ، وفي ذلك كله فضح وتعرية لشروط الابداء والابتناء ، أليست السوسيولوجيا مجرد علم يبحث في شروط إنتاج وإعادة إنتاج الاجتماعي ؟

إن العمل السوسيولوجي لا يفترض الصدفة والمجانية ، إنه عمل غائي له مبرراته الموضوعية ، إنه يهدف إلى إنتاج المعنى la production du sens الذي يستوجب مهارات خاصة لبلوغه واستقرائه ، لكن عندما «نفقد السيطرة على عملية إنتاج المعنى ، فهذا يعني السقوط في فخ الذاتية» 258 . وهذا ما يتوجب الانتباه إليه جيدا في خارطة التحليل السوسيولوجي ، فدور السوسيولوجيا المفترض هو اكتشاف شروط إنتاج وإعادة إنتاج «الاجتماعي» ، أي التمكن من منطق العلاقات والأدوار والمؤسسات المجتمعية ، وإضفاء معنى منطقي على حركاتها وسكناتها ، وهكذا مطمح علمي لا يكون إلا ناستدماج واستلهاهم فهم خاص للممارسة السوسيولوجية ، فالبحث عن منطق «الاجتماعي» لا ينكتب إلا بتفجير الأسئلة ، ألم يقل بيير بورديو أن مهمة السوسيولوجي هي تفجير السؤال النقدي ؟

وبالطبع «فهناك ثمن للمعرفة والفهم ينبغي أن يدفع قبل أن ينبجس الفهم وتتمخصص المعرفة ، ذلك أن الفهم في أحد معانيه ربما لم يكن إلا احتيالا على الواقع واغتصانا له ، أو احتراقا لطبقاته الجيولوجية والأركيولوجية ، إنه عنف يمارس على الواقع وضد الواقع لكي ينكشف الواقع على حقيقته» 259 . فعندما يتوجه السوسيولوجي بأسئلته إلى الفعل الاجتماعي ، فهو لا يتغيا من وراء فعلته هاته غير الفهم والتعرية ، إنه ينهجس فقط بالموضوعة العلمية للظاهرة الاجتماعية ، فعالم الاجتماع ليس بالضرورة مصلحا اجتماعيا ، إنه لا يحمل في أعماقه أي نزوع إصلاحي أو إشراقي ، فقط يريد أن يشرح ويفكك النسق العام ويقرأ بعيدا عن لغة الحس المشترك . ولأنه يرتكن دوما إلى طرح الأسئلة الموسوعة من التداول ، وبحرك المياه الآسنة ، وبعثر الأوراق والحسابات ، فإنه يهدد مصالح مالكي وسائل الإنتاج والإكراه بأسئلته الشقية ، « فعلماء الاجتماع يزعمون فعلا» 260 .

إن الثابت والمتغير في المشهد المجتمعي عموما يصير أكثر انجلاء باعتماد المقتربات السوسيولوجية ، التي تعتمد إلى إنتاج المعنى وكشف المنطق الداخلي الذي يحركها ، وإذا كان الحس المشترك يطمش لكثير من التحولات في إطار لعبة أحكام القيمة ، فإنه في قارة السوسيولوجيا يتم التعامل بحياد بارد مع هذه التحولات ، بحيث لا يتم الانتصار لها أو التبرم منها ، وإنما يتم تشريحها وفضحها فقط .

«إن آليات البحث السوسيولوجي تقتضي توزيع اهتمامات الباحث حسب مقارنة فكرية تقتضي الفصل والتمييز ، بين ما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ، بينما يفكر المبحوث ويتصرف داخل المجتمع العربي في القضايا نفسها بمنطق مغاير» 261 . وهذا ما يزيد من

صعوبة البحث السوسولوجي، فعلاوة على إصاخة السمع واستثمار العين السوسولوجية والتقاط تفاصيل التفاصيل، يتوجب أيضا إنجاز التصنيف والتوبيخ الموضوعي للمعلومات، بهدف قراءتها وتمحيصها وفقا لسجلات انبنائها وانطراحها، وهذا ما يدفع الباحث باستمرار إلى الاشتغال بشائية الهدم والبناء، في محاولة لاختبار أجدى المسالك نحو المعرفة العلمية بدل الانطباعية. فالباحث السوسولوجي تفرض عليه العوائق التي تسبب البحث العلمي» إعادة ترتيب أولوياته، والنظر في مناهجه بكيفية تسمح في الوقت نفسه بالمحافظة على الصرامة والدقة العلميتين، دون التغافل عن خصوصية الواقع» 262. إنه رهان مزدوج يحاول التوفيق بين صرامة المنهج وتركيبية الواقع، فالسوسولوجيا مشروع معرفي غير مكتمل، يعمل باستمرار على تفسير ذاته وإعادة بنائه من جديد، باعتماد حركة ذهاب وإياب بين أسس البراديغم السوسولوجي و«خارجات» الظاهرة الاجتماعية المفتوحة والمنغلقة دوما على كل الاحتمالات.

المبحث الثاني: إنهم يحتاجون

بعد الفراغ من مسألة المسهج وأدواته كان ضروريا من الناحية المنهجية، أن نحدد عينة تمثيلية للدراسة ونؤطر أيضا حدودها الرمانية والمكانية. فالعينة «هي مجموعة من الأفراد يشملهم بحث من الأبحاث العلمية، ويمثلون في خصائصهم ومميزاتهم المشتركة مجموعة أكبر، لكونهم يتمون في الأصل إليها، ويتم اختيارهم أساسا لتمثيلها تمثيلا صادقا» 263 ووفاء لهذا الطرح حاولنا أن نجعل العينة أكثر تمثيلية لمجتمع الدراسة الذي نتوجه إليه بالبحث والتحليل، وهو ما استوجب منا في البداية رصد مجتمع

الدراسة هذا أملا في الفهم والتفسير .

طبعا لن تكون المهمة سهلة ، فمجتمع الدراسة غير واضح المعالم ، وغير منتم لمجال جغرافي محدد ، فالحركات الاحتجاجية لم تعد حكرا على العمال والطلاب والمعتقلين ، ولم تعد تظهر في مناسبات محددة كفتح ماي مثلا أو ترتبط بحركات معروفة كالحركة النسائية أو الحقوقية أو النقابية ، ثمة مساحات جديدة ، و ثمة فاعلون جدد ، فكيف يمكن التأطير المجالي على الأقل لمجتمع يظهر وينتفي؟ أي أنه لا يحافظ على استمراريته في شرط الزمان والمكان ، مجتمع كما نهر أوقليدس «لا نستحم فيه مرتين» . فالحركات الاحتجاجية تلوح في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد ، وفق أشكال وصيغ مختلفة ، وهذا ما يطرح صعوبة التمثيلية ، فمن يمثل من؟ وأي المقتربات أجدى لباء الواقعة الاختبارية في الزمن الاحتجاجي؟

بعد طول تفكير استقر الرأي أخيرا على الاشتغال على ثلاث نماذج من الحركات الاحتجاجية ، بالانضباط إلى خلفية التقسيم المجالي الذي يتوزع المناطق الحضرية والشبه حضرية والقروية ، أملا في الاقتراب من مختلف مرجعيات الاحتجاج المغربي . وبذلك فقد تم إجراء 50 مقابلة مع أشخاص ، شاركوا في حركات احتجاجية بهذه المناطق ما بين أبريل ويونيو من سنة 2007 ، نواقع 30 مبحوثا بالرباط و10 مبحوثين بسيدي الطيبي و10 مبحوثين بأيت ملال ، وكانت تستغرق مدة إنجاز المقابلة الواحدة من ساعة إلى ساعة ونصف في المتوسط . في حين همت تقنية الملاحظة 23 حركة احتجاجية شهدها شارع محمد الخامس بالرباط .

شارع محمد الخامس : يقع شارع محمد الخامس بوسط العاصمة الرباط ، ويعود إحداثه إلى الحقبة الاستعمارية ، التي عرفت ميلاد «المدينة

الجديدة» خارج النمط المعماري المحلي الذي يوصف بالمدينة القديمة ويتحدد بالأسوار ، وقد كان هذا الشارع يضم بين ظهرانيه فيلا المقيم العام ليوطي ، الشيء الذي كان يفرض على الراغب في المرور منه الخضوع لعملية تفتيش صارمة ، «و يبدأ شارع محمد الخامس من باب لوبيرة محج لعلو ، لينتهي في مستوى المقر القديم لسفارة فرنسا ، ويطلق لإسم الشارع اليوم على عدة أزقة وشوارع ، وهي زقة الجزاء ، باب الجديد ، باب التين ، شارع دار المحزن ، ساحة ليوطي ، وشارع تواركة» 264 . ويضم هذا الشارع اليوم مقر البرلمان وسك المغرب والبريد المركزي فضلا عن عدد من المؤسسات العمومية والخدمات والخاصة ، ويمتد على مسافة تقدر بأربع كيلومترات تبعد عن باب زعير إلى باب الجزاء من شارع لعلو ، عبر ساحة مسجد السنة وساحة مليلية وساحة البريد ومدخل السويقة . وتعد الساحة المقابلة لفندق باليما ومبنى البرلمان 265 ، من أكثر مساحات الشارع حساسية ، بحكم ما تحتضنه من حركات احتجاجية ، فقد نصت فيها ، وبشكل غير مسبوق ، في بهاية التسعينات من القرن الماضي ، خيام بلاستيكية لحملة الشهادات العليا المعطلين الذين أثروا الاعتصام بها مطالبين بالحق في التوظيف ، لتستمر هذه الساحة منذئذ في استقبال عشرات الأشكال الاحتجاجية ، وتشهد في غير قليل من المناسبات تدخلات عنيفة للأجهزة الأمنية في حق المحتجين .

ففي شارع محمد الخامس تمت ملاحظة 23 حركة احتجاجية خلال مدة الدراسة ومن مقهى باليما تأت الملاحظة حيناً ، وفي ساحة الريد وملتقى التقاطع مع شارع الحسن الثاني أو قبالة محطة القطار الرباط المدينة في أحيان أخرى ، تم استثمار خدمات العيى الثالثة لقراءة تفاصيل هذه

الحركات الاحتجاجية .

سيدي الطيبي : تقع جماعة سيدي الطيبي بأحواز إقليم القنيطرة جنوبا في اتجاه مدينة الرباط بحو 15 كيلومترا ، يصل عدد سكانها حسب الإحصاء العام الأخير ، إلى 25034 سمة ، وتعد سيدي الطيبي موثلا لبطون من قبيلة عامر الحوزية إحدى كبرى قبائل أولاد علون المكونة مع أولاد سكير لقبيلة بني أحسن 266 . وقبل أن تتحول هذه الجماعة إلى قطب سكني ، فقد كانت منطقة فلاحية بامتياز ، تشتهر بإنتاج الخضروات والخوامض فضلا عن مشاتل النباتات ، التي ما زالت تحافظ على نشاطها على الطريق المؤدية إلى القنيطرة وكذا المهدية . وتعود تسمية المنطقة إلى دفينها الولي الصالح سيدي الطيبي .

وبدأ من أوائل التسعينات عرفت منطقة سيدي الطيبي تاما في البناء العشوائي ، فقد استعاض بعض الفلاحين عن حرث الأرض بتجزئتها إلى قطع تتراوح بين 60 و 100 متر مربع ، وبيعها لمن تعذر عليهم الاستقرار بالرباط وسلا والقنيطرة ، أو بكل بساطة لمن وجدوا فيها خير سبل لتملك الفضاء ، فسعر المتر المربع حينها لم يكن يتجاوز ثلاثين درهما ، وهو سعر مفر ومناسب في ظل التهاب أسعار العقار بالمدن المجاورة . لهذا ستنشط بسيدي الطيبي حركة البناء العشوائي تحت أنظار السلطة المحلية وبمباركة منها ، لكن مع قرب انتهاء عقد التسعينات ، وأمام ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة الحفاظ على القرشة المائية لسيدي الطيبي ، ستجد السلطات المحلية نفسها مدعوة لهدم عدد من المنازل بدعوى اندراجها ضمن صنف السكن العشوائي المبني خارج قوانين التعمير .

ففي شهر أكتوبر 1999 خرج سكان سيدي الطيبي المتصررين من

عملية الهدم محتجين ، ليتوقف هدم المنازل بأمر من والي جهة العرب الشراة بني حسن ، وتتواصل في المقابل عملية البناء وتعالى أسعار المتر مربع الواحد إلى أكثر من 300 درهم ، " لينتشر " التعمير " على جنبات الطريق وفي المناطق المتاخمة ، وليمتد إلى حدود الشاطئ وعلى مقربة من المحمية الطبيعية لسيدي بوعابة" 267 . وبالنظر إلى ارتفاع وتيرة البناء العشوائي بسيدي الطيبي ، فإن السلطات المحلية ستهرع ، وبعد أن رخصت قبلا لهذا البناء أو غضت الطرف عنه ، إلى هدم عدد من المنازل ، وهو ما سيدفع السكان إلى الاحتجاج في التاسع من أبريل 2000 ، مما سيسفر عن مواجهات عنيفة بين السكان والسلطات المحلية التي استعانت بقوات الدرك والتدخل السريع والقوات المساعدة . كما سيلجأ حوالي خمسمائة شخص من السكان المتضررين ، في اليوم الموالي إلى تنظيم اعتصام بالطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الرباط والقنيطرة ، بوضع الأحجار بوسط الطريق وعرقلة السير بها لمدة تقارب الست ساعات . وعلى إثر ذلك ستنبش مواجهات عنيفة بين الأجهزة الأمنية والمحتجين الذين اعتقل منهم 56 شخصا قدموا للمحاكمة يوم 24 أبريل 2000 ، بتهم ممارسة الشغب والإخلال بالأمن .

إلى ذلك سينتظر سكان سيدي الطيبي أحداث السادس عشر من ماي ، ليطفوا إسم منطقتهم على سطح الأحداث ، على خلفية اعتقال بعض المتورطين في دعم وتأطير بعض منفذي التمجيرات ، ويتأكد لصناع القرار أن المنطقة ، وبسبب تهميشها ، صارت تأوي مفاقر وحلايا نائمة للانتحارين ، حينئذ ستتحرك من جديد مشاريع التأهيل الحضري لسيدي الطيبي ، وسيشرف الملك محمد السادس في يونيو 2005 على إعطاء انطلاقة برنامج التأهيل العمراني لسيدي الطيبي .

آيت بلال : تقع جماعة آيت بلال بإقليم أزيلال ، وتحديدًا بالنفوذ التراي لدائرة دمنات التي تبعد عنها بحوالي 45 كيلومترا ، وتنتمي محاليا لسلسلة الأطلس الكبير المعروف بمرتفعاته وصيق مساحاته الزراعية ، الشيء الذي يجعل المنطقة تعيش على الرعي وزراعة الكفاف ، وتعد آيت بلال وفقا لخريطة الفقر الوطنية من أفقر الجماعات القروية بالمغرب ، فمؤشرات الهشاشة الاجتماعية تلوح في ندرة البنيات التحتية الاجتماعية والصحية وتدني نسبة التمدرس ومشكل العزلة الذي تعاني منه المنطقة بسبب وعورة التضاريس وغياب الطرق المعبدة ، ففي الوقت الذي يفيض فيه وادي إيواربضن 268 تصير آيت بلال معزولة عن العالم .

لقد حاول سكان آيت بلال مواجهة هذه العزلة المفروضة عليهم بشتى الوسائل ، فعبر ما مرة راسلوا السلطات المحلية لتعبيد الطريق المؤدية إلى جماعتهم ، وفي اللحظة التي بدا لهم أن المراسلات لا تحدي نغما خرحوا في مسيرة احتجاجية باتجاه عمالة قلعة السراغنة 269 يوم 26 أبريل 1997 ، وذلك بمشاركة زهاء ألف شخص ، مطالبين بتعبيد الطريق وإنشاء مستوصف صحي وتجهيز السوق الأسبوعي . حينها سيستقلهم عامل الإقليم واعداء إياهم بأن مشاكلهم ستجد طريقها إلى الحل في القريب العاجل .

بعد مرور سنتين على لقاء عامل إقليم قلعة السراغنة ، ومع استمرار مشاكل السكان في التفاقم ، سيقدر آل آيت بلال تنظيم مسيرة احتجاجية باتجاه مقام الملك ، لعرض مشاكلهم أمام أنظاره بمراكش 270 ، وذلك في الرابع من أبريل 1999 ، حينها لم تجدد السلطات المحلية بدا من طلب خدمات الأجهزة الأمنية لمنع زهاء 1400 شخص من التقدم باتجاه مراكش باستعمال القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وباقي أدوات القمع 271 ، وقد تم

اعتقال 41 فردا مثل منهم 13 فردا يوم 14 أبريل 1999 أمام المحكمة الابتدائية بأزيلال 272. والتي أصدرت في حقهم أحكاما تراوحت ما بين 5 سنوات موقوفة التنفيذ وغرامة 1000 درهم و6 أشهر نافذة وغرامة ألف درهم، وفي محكمة الاستئناف خفضت الأحكام إلى 3 أشهر نافذة وغرامات.

وتفيد المعطيات المتحصلة من المقابلات أن أفراد العينة البالغ عددهم 50 مبحوثا يتوزعون حسب متغير الجنس على 38 مبحوثا من الذكور بنسبة 76% من مجموع المبحوثين و12 من الإناث بنسبة تصل إلى 24% منهم. فالذكور هم الأكثر احتجاجا من الإناث، وهو ما يمكن تفسيره بوضع المرأة في المجتمع العربي، حيث تتعالى قيم الذكورة، التي تمنعها من الخروج إلى الشارع حتى لا توصم بـ «عرري الدوار»، فمكانها الطبيعي هو البيت، «فالأشياء يحري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية، فهو، أي الذكر، كسب للعائلة، وهي عبء عليها، والبنت منذ نعومة أظفارها تدفعها العائلة إلى الشعور بأنها غير ضرورية، وغير مرغوب فيها، وتعلمها على قبول وضعها كأنتى» 273، ونتاجا لمسار من التنميط الاجتماعي، فإن المرأة في النهاية تستدمج وتقبل بوضعها كأنتى في خدمة الرجل، وتقتنع جذريا بأن الشارع هو فضاء من يمتلكات الرجل، فما بالنسبة للاحتجاج، الذي يتوجب أن يكون شأننا رחاليا دامتياز

إن هذه النظرة الاختزالية لأدوار المرأة، كثيرا ما أطرت محاولة النساء للتعبير عن جاهريتهن للمشاركة في تدبير الحقل المجتمعية، وفي الدفاع عن مصالحهن، بل إن هذه النظرة ما زالت حاضرة في كثير من تفاصيل الحركات الاحتجاجية، فقليلة هي المناسبات التي تكون فيها النساء وراء الفعل الاحتجاجي، خصوصا في المجالين القروي والشبه حضري، وحتى

في المجال الحضري ، فخارج فعاليات ثامن مارس أو فاتح ماي من كل عام واحتجاجات المعطلين من حملة الشهادات العليا ، لا نكاد نصادف حضورا وازنا للمرأة في المشهد الاحتجاجي المغربي .

إلا أن الحضور الباهت للمشاركة النسائية في صناعة وتدبير الاحتجاج خصوصا في المجالين القروي والشبه حضري ، لا ينبغي اعتباره معطى ثابتا ، فالملحوظ أن الدينامية الداخلية للمجتمع المغربي تعرف تحولات عميقة ، إنه مجتمع يشهد تغيرات مهمة على مستوى البنية الأسرية والمساهمة النسائية²⁷⁴ ، كما أنه مجتمع يطور قنوات جديدة للتعبير ، ويعرف بروز فاعلين جدد²⁷⁵ قد يكونون مختلفين كلية عن الفاعلين التقليديين . أما من ناحية متغير السن فإن نتائج الدراسة تشير في اتجاه تأكيد الملح الشبابي للمشاركين في الحركات الاحتجاجية ، ف 66% من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 38 سنة ، و 20% منهم ينتمون إلى الفئة العمرية (من 39 إلى 45) ، فيما تصل نسبة البالغين من العمر 46 سنة فما فوق ، إلى 14% . فهل يمكن القول بأن الشباب هم الأكثر احتجاجا مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى؟

«الشباب اليوم من البالغين دون سن الثلاثين يمثلون أزيد من 60% من الساكنة ، في حين يمثل البالغون ما بين 15 و 34 سنة نسبة 40%»²⁷⁶ ، فهذا الحضور الديموغرافي الوزن للشباب في الهرم السكاني المغربي ، يبرر ما تم تسجيله من ارتفاع في نسبة الشباب الممارسين للاحتجاج من محوئي هذه الدراسة ، كما أن الخصائص النفسية والاجتماعية للشباب ، تجعلهم مائلين أكثر إلى التغيير والبحث عن الذات وتأكيداتها في إطار صراعات وتنافسات الأنساق التي ينتمون إليها ، فهذه الخصائص تبرر أيضا هذا

الملح الشبابي للممارسة الاحتجاجية . وهذا ما انتهت إليه دراسة أخرى همت 200 شخص تم تقديمهم للقضاء على خلفية المشاركة في أحداث 14 دجنبر 1990 في كل من فاس وطبجة والرباط ، فقد تبين من خلال نتائجها أن « 70% منهم لا يتجاوزون الثلاثين سنة » 276 .

ومن حيث الانحدارات المحلية لأفراد العينة تفيد نتائج الدراسة بأن 48% منهم ينحدرون من مجال حضري ، و30% من مجال قروي ، فيما ينحدر 20% منهم من مجال شبه حضري و2% ازدادوا خارج الوطن . أما من حيث الحالة العائلية للمبحوثين ، فإن النتائج تدل على أن 58% من أفراد العينة هم عازبون ، و15% منهم متزوجون ، و10% مطلوقون و2% هن أرمال .

المستوى التعليمي للمبحوثين يختلف من مجال لآخر ، فإذا كان المجال الحضري يعرف تقدما في مستوى التعليم بالنسبة للمبحوثين ، فإن المجالين شبه حضري والقروي يعرفان على التوالي تدنيا في هذا المستوى ، وهو ما يتمازج نسبيا مع النتائج العامة لعدد من الإحصاءات والدراسات التي أجريت مؤخرا حول المجتمع المغربي ، والتي يتأكد من خلالها انتشار الأمية وارتفاع نسب الهدر المدرسي بالمناطق القروية . «فما زال المغرب يجتري واحدا من أكثر معدلات الأمية ارتفاعا في العالم ، في حين يسير معدل محاربة هذه الآفة بوتيرة بطيئة ، ينضاف إلى ذلك أن التراجع النسبي لهذا المعدل ينحفي واقعا محبطا ، حيث انتقلت هذه الأعداد ما بين 1960 و2004 من 6 ملايين إلى 12.8 مليون فرد» 277 .

وبالرغم من استقرار نسبة تعميم التمدرس بالنسبة للأطفال في حدود 95% ، فإنه يلاحظ بالمقابل ارتفاعا مهولا لنسبة الهدر المدرسي مباشرة

بعد السنة الأولى من الالتحاق بالنظام التعليمي ، أو في أحسن الأحوال ، خلال إنهاء المرحلة الابتدائية ، حيث يتعذر على القرويين إرسال بناتهم تحديدا إلى المراكز التي توحد بها مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي ، وهو ما يبرر موضوعيا تواضع المستويات التعليمية لدى مبحوثي الدراسة من آل المجالين القروي والشبه حضري .

لقد خلصت الدراسة إلى أن 28% من المبحوثين هم ذوو مستوى جامعي ، وهم ينحدرون بنسبة 26% من المجال الحضري و2% فقط من المجال الشبه حضري ، أما الذين بلغوا مرحلة التعليم الثانوي فتصل نسبتهم إلى 22% بواقع 14% للمجال الحضري و4% ، على التوالي ، للمجالين الشبه حضري والقروي . وتصل نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم بلغوا مستوى التعليم الإعدادي ، إلى 16% من مجموع أفراد العينة يتوزعون على 6% ، على التوالي ، للمجالين الحضري والشبه حضري ، و ، فضلا عن 8% بالمجال القروي ، أما أصحاب التعليم القرآني الابتدائي فتنحدر نسبتهم إلى 2% بالمجال الحضري وترتفع إلى 4% بالمجال الشبه حضري وإلى 6% وكذا 5% في المجال القروي .

ونستخلص من هذه النتائج أن مواصفات المحتجين من الناحية السوسيوثقافية يميزها ارتفاع المستوى التعليمي ، خصوصا في المجال الحضري ، ذلك أن 50% من مبحوثي الدراسة هم ذوو تعليم ثانوي وجامعي ، فهل يعني هذا أن التقدم في المسار التعليمي يفضي إلى ممارسة الاحتجاج؟

يستفاد من نتائج الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل تصل إلى 56% من أفراد العينة ، يتوزعون على 32% بالمجال الحضري و14% بالمجال

الشبه حضري و10% بالمجال القروي ، «فالملاحظ أن المعدل المتوسط للبطالة يخفي تفاوتات كبرى ، بالنظر إلى مكان الإقامة أو بالمقارنة بين الذكور والإناث وبين مستويات التعليم ، ويمكن القول بأن البطالة بالمغرب ظاهرة حضرية تمس النساء أكثر من الرجال والشباب أكثر من الراشدين وحاملي الشهادات أكثر من غيرهم» 278 ، فيما تبلغ نسبة الموظفين 14% من المبحوثين ، و10% بالتتابع لكل من الحرفيين والفلاحين و8% للتقنيين و2% للأطر العليا ، وهو ما يعني أن الاحتجاج يظل من اختصاص العاطلين عن العمل أو من يعيشون في أوضاع الهشاشة الاجتماعية . «المأجورون واليؤساء وصغار الملاكين هم الذين يكونون ، في الغالب ، سببا في اندلاع الحركات الاحتجاجية واتساعها» 279 .

الهشاشة التي تلوح على المستوى السوسيومهني ، تنكشف أيضا من خلال سكن الأسرة ، فقد صرح 26% من المبحوثين أنهم يقطنون في سكن صفيحي ، و16% منهم قالوا بأن توصيف مأواهم هو السكن القروي ، كما أوضح 16% منهم آخرون أنهم يسكنون في شقة بعمارة ، فيما صرح 20% من أفراد العينة بأنهم يقطنون إما في دار مغربية حديثة أو تقليدية أما 20% منهم فقد كشفوا أنواع أخرى للسكن العائلي ، كغرفة مع الجيران أو فندق بالمدينة القديمة أو سكن عشوائي أو دار مهددة بالانهيار ، ولم يؤكد إلا مبحثا واحدا إقامته بفيلا .

و ارتباطا بمتغير السكن ، فإن معطيات الدراسة تشير إلى أن 32% من المبحوثين تمتلك أسرهم المسكن الذي تقيم به ، و22% منهم تنضبط مساكنهم لقانون الملكية المشتركة ، فيما صرح 22% منهم أنهم يكترون المسكن ، أو يستفيدون منه بشكل مجاني حسب 12% منهم أو في إطار

السكن الوظيفي برأي 2% ، كما أوضح 10% من المبحوثين أنهم يقيمون في المسكن عن طريق وضع اليد أو غياب المالك الأصلي .

لقد انتهت العديد من الدراسات التي جعلت من الانتفاضات الكبرى التي عرفها المغرب أفقا للتحليل والقراءة ، وجود علاقة سببية بين هشاشة الوضع السكني واندلاع الاحتجاج ، وفي هذا السياق فقد انتهت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن أحداث 14 دجنبر 1990 إلى التأكيد على أن «وجود قاسم مشترك بين المتظاهرين في فاس وطنجة ، يكمن في كونهم نازحين من مناطق السكن العشوائي ، وأوساط تعاني من الفقر والعطالة ، تستقبل المهاجرين القرويين باستمرار وتعرف كثافة سكانية ضخمة» 280 .

«فقد لوحظ ، مثلا عند الاطلاع على أحد الملفات القضائية المتعلقة بمجموعة من معتقلي أحداث 20 يونيو 1981 (عدد 82 معتقلا) أن سبعة وثلاثين متهما (أي 45.12% من مجموع هؤلاء المتهمين) ، كانوا يقطنون في حي يعقوب المنصور وحده . وأن تسعة متهمين كانوا يقيمون خارج مدينة الرباط في دواوير هامشية ، بينما لم يكن يتوفر خمسة متهمين على أي سكن قار» 281 .

وعن التحارب الاحتجاجية لمحتوي الدراسة ، فقد كشفت النتائج أن 32% من المبحوثين شاركوا في أزيد من ست احتجاجات ، وكلهم ينتمون مجاليا إلى مدينة الرباط ، فيما أوضح 30% من أفراد العينة أنهم شاركوا في من أربع إلى ست احتجاجات ، بنسبة تصل إلى 24% من مبحوثي الرباط ، فيما سجل مبحوثو المجالين الشبه حضري والقروي أعلى النسب فيما يخص المصرحين بالمشاركة المتراوحة ما بين واحد إلى ثلاث احتجاجات ، وذلك بنسبة 18% للمجال القروي و16% للمجال الشبه حضري .

وإذا كانت الظاهرة الاحتجاجية تلوح من خلال هذه النتائج كظاهرة حضرية ، فهذا يبدو طبيعياً بالنظر إلى الواقع الذي تعرفه القرى ، والتي تجعل منها مجرد «مشهد جمود ترعاه النخب الحاكمة» ، فكل محاولة للتحرر وإعلان الرفض تقابل بغير قليل من الوسائل القمعية والتدجينية ، كما أغلب حالات الاحتجاج لا تكاد تصل إلى مستوى التداول الجماهيري العام ، بل تظل تراوح مكان ابنائها ، فأغلب الاحتجاجات التي عرفها المغرب المعاصر كانت حضرية بخلاف مغرب القرن التاسع عشر ، الذي كانت تأتي أغلب حركاته وتمرداته من القرى .

إن التباين على مستوى الاحتجاج ، ما بين الوسط القروي والحضري ، لا يمكن تبريره فقط بطرح ريمي لوفو المؤكد على أن «الفلاح المغربي مدافع عن العرش» ، وأن مجموع الضغط المسلط عليه يمنعه من الاحتجاج خارج الشكوى والالتماس واستثمار العلاقات الزبونية والعشائرية ، بل يمكن إرجاعه أيضا إلى التحولات الديموغرافية التي عرفها المغرب من متى القرن التاسع عشر على اليوم ، فسكان البوادي الذي كانوا يشكلون الفئة الأكثر وزنا والأكثر تأثيرا في قانون النسق ، من مدخل العلاقات المفترضة بين القبائل والمحزن والزوايا ، صار عددهم يتناقض وتأثيرهم ينتقل إلى مجالات جديدة .

لكن ، وبالرغم من مختلف هذه التحولات الديموغرافية والمجالية ، فإن الظاهرة الاحتجاجية تعلن عن نفسها في المجالات الحضرية والشبه حضرية والقروية ، بتفاوتات في الدرجة والنوع ، تعبر في مجموعها عن درجة الاختلال والتوتر التي انتهى إليها النسق المجتمعي ، بسبب عجزه عن تدبير المسألة الاجتماعية والصراع السياسي . ففي القرى كما في المدن

يتواصل الاحتجاج ، تبعا لخصوصيات الوسط ، تعبيرا عن الحق والرفض ، وإدانة للتنمية المعطوبة وسوء تدبير الملفات من طرف المسؤولين عن انبناء الأوضاع الموجبة للاحتجاج .

أما الأشكال الاحتجاجية التي حاربها المبحوثون فقد توزعت على الوقفات والمسيرات والاعتصامات المفتوحة والإضراب عن الطعام ، فضلا عن اقتحام البنايات العمومية ومحاولة الانتحار الجماعي بتناول مواد سامة أو بإضرام النار في الذات بنسبة 6.06% من أفراد العينة المنتمين للمحال الحضري فيما أوضح 22.72% منهم أنهم مارسوا الوقفة الاحتجاجية و15.15% أضربوا عن الطعام و13.63% دخلوا في اعتصام مفتوح و7.57% منهم شاركوا في مسيرة احتجاجية .

أما مبحوثو المجالين القروي والشبه حضري فقد أوضحوا بأن المسيرة الاحتجاجية كانت هي شكلهم النضالي الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم ، وذلك بنسبة تصل إلى 32.60% من مجموع إجابات المبحوثين فالملاحظ بشدة هو أن المسيرة الاحتجاجية تظل الشكل النضالي الأكثر استعمالا في مساحات المغرب القروي ، حيث يقدم سكان القرى النائية تحديدا على تنظيم مسيرات باتجاه عاصمة الإقليم الذي ينتمون إليه ، أو باتجاه العاصمة الرباط أو المدينة التي يوجد بها الملك ، اقتناعا منهم بألا تغيير يأتي إلا من جانب الملك .

و الواقع أن المسيرة الاحتجاجية في العالمين القروي والشبه حضري تمتلك نوعا من الفعالية على مستوى إسماع الصوت وإعلان المطالب ، فما أن تتحرك جموع المحتجين باتجاه الرباط حتى تستنفر السلطات المحلية كل إمكانياتها لتطوير الاحتجاج وإنهاء مفعوله ، سواء عن طريق استثمار

آليات التعاوض وتقديم أنصاف الحلول أو باللجوء مباشرة إلى طلب خدمات الأجهزة الأمنية .

إن الانخراط في المسيرة بدل الأشكال الأخرى يتأسس على الاقتناع الجذري بأن الحلول لا توجد بالمرّة في المجال القروي ، ففي ذاك الهناك الذي يستدل عليه بالرباط أو «موالين الرباط» ، يمكن أن يحدث التغيير وتنتهي فصول المعاناة ، فالمركز هو الذي يحوز كل إمكانيات التدبير والتوجيه ، وهو الذي ينبغي السير نحوه مشيا على الأقدام ولثبات الكيلومترات ، مع ضرورة رفع الأعلام الوطنية وصور الملك ، تحصينا للمسيرة من قمع محتمل ، لهذا تظل المسيرة الشكل النضالي الأكثر استعمالا في المغرب العميق في حين تظل التنويعات الاحتجاجية الأخرى أكثر تجريبا في المحالات الحضرية ، بحكم صعوبة احتلال حيز أكبر من الفضاء العمومي من جهة ، ونزوع المحتجين الحضريين إلى الارتكان إلى أكثر من أسلوب احتجاجي على درب التصعيد والبحث عن مكنات إنهاء الصراع القائم ، كما أن يومية الاحتجاج واستمرارته تدفع إلى إبداع أشكال أكثر إحراجا للدولة كمحاولات الانتحار عبر تناول مواد سامة أو بإضرار السار أو تكبيل الأجساد بسلاسل إلى جانب السياج الحديدي المحيط ببناية البرلمان أو احتلال أسطح بعض المؤسسات العمومية والحزبية أيضا 282 .

الفصل السابع الاحتجاج المغربي . . . إمكانات القراءة

كيف نقرأ الاحتجاج المغربي في أكثر من مجال؟ كيف نقاربه بدءاً من انطراحه الحضري ومروراً بشكله الشبه الحضري وانتهاء بملحه القروي؟ ما القراءات الممكنة وما التحديات الأكثر بروزاً في ممارسة الاحتجاج مغربياً؟ إنها أقوى انهجاسات هذا الفصل من مقرب التحصيل الميداني لما اهتدت إليه المقالات والملاحظات المنجزة بهذه المجالات، إنها خلاصات العين والأذن على درب التفكيك الواعي للمقولات والإشارات التي يحبل بها فضاء الاحتجاج، إلا أنه لا بد من التأكيد على وجوب ثقافة خاصة للإنصات والتأمل باستعمال عين وأذن سوسولوجيتين، وفي هذا الصدد يوضح عبد السلام بنعبد العالي الحاجة القصوى إلى ثقافة العين والأذن معا، إذ يقول: «فلا بد للعين من مسافة تفصلها عن موضوع رؤيتها، فإذا التصق الموضوع بالعين فهي لن تتمكن من رؤيته، أما الأذن فعلى العكس من ذلك تستلزم القرب، وكلما ازداد الصوت اقترانا، كان سمعها أرفع، العين حاسة المسافة والانتعاد والانفصال، أما الأذن فحاسة المباشرة والقرب والاتصال، لا عجب أن تقتزن الرؤية بالانعكاس والتفكير والبصر والبصيرة والنظرة بالنظر والعين بالعقل وأن تقتزن الأذن بالنقل والحفظ والذاكرة» 283 .

فالحاجة إلى ثقافة العين والأذن تظل ملحة في مقرب «الكيف بدل الكم» المؤطر لاستراتيجيات الدرس والتحليل، فالأذن تختزل مسارا من الحكمي عن التجربة الاحتجاجية، إنها تصيخ السمع للدواعي والمصائر

والنتائج والمآلات الممكنة لهذه التجربة ، أذن تستوعب المحكي وعين تلتقط تفاصيل التفاصيل ، وتقرأ المسكوت عنه وغير المحكي أصلا .

إنها ممارسة مزدوجة تراهن على التفكير في أسئلة تقابل بعناد باد من طرف المبحوثين ، بل بالتبرم والمدارة في أحسن الأحوال ، فالحديث عن التجربة الاحتجاجية لا يقابل دوما بالترحيب من قبل الدين عاينوه أو شاركوا فيه ، إنه الهاجس الأمني الذي يمنع من اندلاق الحكي وسرد المكتنز في الأعماق من مواقف وتصورات تجاه الاحتجاج ودواعيه ومآلاته .

فالباحث يستحيل وفقا لهذا الهاجس المتجذر في مجتمع لم تتجذر فيه بالمقابل ثقافة البحث العلمي ، يستحيل مخبرا تابعا لجهاز الأمن السري يتوجب التعامل معه بمزيد من التوجس والحذر ، فكل مقابلة أو استمارة تطل في هذا السق مجرد « لعبة استخفاء » لممارسة أمنية عتيقة ، فكيف والحالة هاته ، يمكن إقناع المبحوثين بالتجاوب أكثر مع أسئلة مزعجة ومربكة لكثير من التوقعات ؟

في المحال الحضري والشبه حضري ، كما في المحال القروي ، كانت الحاجة إلى مساعدين يعملون على « إذابة الجليد » بين الباحث ومبحوثيه وشرعنة وجوده العلمي ، فالحديث عن الاحتجاج لم يكن ممكنا بدون استثمار آلية « المعارف » في مجتمع يمر فيه كل شيء عن طريق الآخر . « فالآخر هو خالق فرديتنا ، وذاتيتنا لا وجود لها إلا بوجود الآخر في إدراكه لها » 284 .

و بالطبع فالهدف الأساس هو إنجاز قراءة أو قراءات ممكنة للاحتجاج مغربيا ، ومن متحصل العين والأذن ، أي من خلاصات الإنصات والتأمل ، التي قادت إليها المقابلة والملاحظة في سجلات متباينة قاسمها المشترك

هو الانتماء فعلا إلى الرمن الاحتجاجي . فالفهم هو المأمول من استثمار ثقافة العين والأذن في مقترَب «الكيف بدل الكم» ، لفهم وتفهم مجتمع في محك التحول ، تتنازع قوى الثبات والتغير في أن ، ولاختبار حقيقة الممارسة الاحتجاجية بعيدا عن المعرفة الانطباعية العفوية ، فمن رحم الواقع ينشأ الموضوع السوسيولوجي وتتأسس إمكانات المساءلة والتفكير .

ففي هذا الفصل الثاني من مقاربتنا الحقلية نتوجه إلى مضمون الإجابات التي قدمها مبحوثو الدراسة قصد قراءة تفكيكها ، في ضوء ما تم الاهتمام إليه قبلا في المقارنة النظرية ، باعتبار التداخل القائم بين النظرية والميدان ، فالحدود المعرفية التي تقام خطأ بين النظري والميداني ما هي إلا حدود تعسفية لا تفيد في بلورة خطاب سوسيولوجي متفتح ونقدي . فوفاء لهذا الفهم النظري/ الميداني نتناول هنا والآن إمكانات القراءة ومحتديات الممارسة في واقع الاحتجاج المغربي ، بذات النفس التحليلي الذي يقيم حركة ذهاب وإياب بين النظرية والميدان .

المبحث الأول : الاحتجاج . . قول وفعل

ينطلق الحكي وتتواتر الأسئلة والإجابات ، لكن نقطة البدء تظل الأقوى في تبشير إمكانات القراءة والتأويل ، فالقاسم المشترك بين مختلف المبحوثين عند بداية الحديث عن تجربتهم الاحتجاجية هو «شاركت في المظاهرة» نأش نقول اللهم هذا منكر ، فما الذي يعنيه بدء بهذا الشكل والمضمون؟

«ينبغي إذن وبمنهجية أن نفرز الكلمة عن أطيافها ، وأن نميز ما بين الأثر وبديله ، داخل النص الصائر»²⁸⁵ فالكشف والتعريف ضروريان لقراءة المتن ،

علما بأن «التأمل السوسولوجي للظواهر الاجتماعية لا يتغيا كشف حجب الحقيقة الاجتماعية فقط ، بل يصبو بالضرورة إلى التفسير الذي يسمح به البحث العلمي»²⁸⁶ . ولهذا يمكن تشطير هذا الجواب إلى ثلاث أجزاء على الأقل ، فهناك المكون الدلالي الذي يفسر تمثل الاحتجاج ، وهماك في درجة ثانية المكون التعبيري الذي يحدد الغاية من الممارسة وأدائها العملي ، ثم أخيرا المكون الديني الذي يحدد الإطار المرجعي للمفعل الاحتجاجي .

فمن الناحية الدلالية لحد أن الاحتجاج بالمغرب يتم تمثله في الغالب كتظاهر أو إضراب ، فحتى عهد قريب كانت المظاهرة أو الإضراب هما الأكثر تعبيرا عن مختلف الأشكال الاحتجاجية ، ونادرا ما نجد استعمالا لتعبيرات من قبيل «وقفة احتجاجية» أو «اعتصام مفتوح» أو «مسيرة سلمية» ، لقد كانت هذه الأشكال غريبة عن المشهد الاحتجاجي المغربي . فالشارع العمومي لم يتم احتلاله واستعماله في تسويق الفعل الاحتجاجي إلا في السنوات الأخيرة لعقد الثمانينات ، وإن كان هذا الاستعمال ، حينئذ حكرًا على التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي أو في إطار استعراضات فاتح ماي .

ولهذا لا يبدو غريبا أن تظل كلمة التظاهر أو الإضراب أكثر حضورا في تمثيلات المبحوثين للحركات الاحتجاجية التي شاركوا فيها ، فكل شكل احتجاجي هو مظاهرة في البدء والمنتهى ، فما يهم هو المضمون الذي ينطوي عليه هذا الشكل ، أما التوصيف والتصنيف الدقيق فأمر ثانوي ، «فالجماعة البشرية لا تحيي حياتها إلا على نحو متخيل ومتوهم ، أي على نحو رمزي»²⁸⁷ .

من حيث مكون التعبير نجد تنصيبا على معطى القول «باش نقول» ،

فالاحتجاج هو قول يقرأ كلغة وخطاب حابل بالإشارات والرموز ، إنه تعبير لغوي وجسدي يرسله أفراد نحو جهة ما ، يفترض أن تكون على خلاف مع هؤلاء الأفراد في شأن توزيع منافع ومصالح الحقل الذي ينتمون إليه جميعا . والفرد يحتج ليقول قولا ما ، ليعبر عن رأي آخر غير الذي تظمن إليه القوى المالكة لوسائل الإكراه والإنتاج . «فالكلمة لا تفهم إلا في لغة ما ، فاللغة هي التي تعطي الخطاب مفهوما يدرك من خلاله مكوناته» 288 ، فأرادية القول تمنح المعنى المحتمل للاحتجاج كلغة فاعلة في سياق التبادلات الرمزية بين أطراف الصراع والتنافس المجتمعي ، ومنه يتحول الاحتجاج من مستوى القول الصرف إلى مستوى الموقف .

وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين بأن « الاحتجاج هو وسيلة للتعبير عن السخط على الوضع العام » ، إنه قول تعبيرى ، لا يكتفى بالقول فقط ، بل بتسجيل موقف من وضع ما ، فالقول يتجاوز وظيفة القول إلى إحداث الفعل وبناء الموقف والاتجاه . والحركة الاحتجاجية لا تقف عند حدود التعبير والقول الحالي من رسائل مشفرة أو واضحة ، وإنما تنحت لنفسها مسارا من الكتابة التاريخية للواقعة والمعنى في الآن ذاته . ذلك أن حدود المعنى هي حدود الواقعة ، وحدود الواقعة هي ما يسمح به امتداد المعنى عبر العناصر المشكلة للواقعة 289 ، فواقعة الاحتجاج لا تكاد تنفصل في انطراحها عن معنى الموقف والقضية ، ولهذا تأتي كممارسة للقول المعبر عن موقف .

المكون الثالث في هذا الجواب يتعلق بسؤال الإطار والمرجع ، «باشر نقول اللهم هذا منك» ، فالقول هنا يكون بإطار مرجعي ، يحتمل التعبير القصدي عن موقف يتأسس على معطى ديني بالضرورة ، فالمكون الديني

حاصر بقوة في السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، ألم ترتبط الاحتجاجات الأولى على تدخلات المستعمر بقراءة اللطيف في المساجد؟ إن كثيرا من اللحظات الاحتجاجية بالمغرب لم تخرج عن دوائر الإسلام الشعبي ، ولهذا يفهم كثيرا كيف استحال الكثير من الزوايا إلى حركات احتجاجية ترفض القائم من الأوضاع ، قد تستمر في إنتاج الاحتجاج واحتضانه ، أو قد تستحيل إلى حليف استراتيجي للمحزن في حالات الاحتواء والتدجين . فالأصل هو الاحتجاج والمآل هو الذي يحدد هوية الراوية وعلاقتها تحديدا مع السلطة المخزنية ، «فالدين ليس هو مفتاح فهم المجتمع ، بل العكس ، إن المجتمع هو مفتاح فهم الدين» 290 ، وعليه فما يطرحه معطى «باش نقول اللهم هذا منكر» أو «ندعهم لله» أو «الله يخلص» ، يدفع إلى التأكيد على تجذر وحساسية المكون الديني في دينامية الحركات الاحتجاجية .

لكن الممارسة الاحتجاجية لا تكون دوما وفق هذا التقعيد ، فهي في نظر بعض المبحوثين تلوح كوسيلة « للصعط من أجل التغيير » وبناء أوضاع بديلة للتجاوز ، إنها ممارسة قصدية للتأثير على مجريات الأحداث والسياسات والمواقف ، بغية تكييفها وتوجيهها نحو المصالح الأساسية لممارسي الفعل الاحتجاجي . ثمة صراع وتنافس قائم بين عناصر النسق ، والرهان الأقصى لكل عصر هو الهيمنة على مجموع النسق ، وعليه فإن كل عنصر يضطر لإشهار رساميله الرمزية والمادية وأسلحته الخفية والعننية التي يمارس من خلالها ضغطا ما في اتجاه صناعة ما يفيد منه أكثر .

واعتبار هذا الصراع الذي يسيج العلاقة بين المحتجين والمحتج عليهم فإن تمثل ال الاحتجاج لأنفسهم لا يخرج عن البعد الصراعى العلن والمضمّر .

فالتمثل لا تنتج الذات ، بل تعيد صياغته أسئلة الواقع ورهانات الانتماء إلى الجمعي ، «فداخل المشترك يدرك كل فرد ذاته وينفتح عليها ، إنها توجد وسط عالم محيط بها» 291 ، وهذا ما يجعل التمثل الذاتي للممارسة الاحتجاجية لا ينحصر لنفسه خطاطة مختلفة عن التمثل الجمعي ، فقد اعتبر غير قليل من الباحثين أن من يمارس الاحتجاج هو «شخص فوضوي ومشاغب وغير واقعي» كما أنه «مناضل وملتزم يحارب طواحين الهواء» ، فهل هو الاقناع بلا جدوائية الاحتجاج أم باستحالة التغيير ما دام النسق مضبوطا لثقافة التعبير داخل منطق الاستمرارية وإعادة الإنتاج؟

فالتمثل هنا يتجاوز فيه الفردي والجمعي ، بل هو الجمعي في البدء والمنتهى ، بالنظر إلى خروج الفردي من رحم الجمعي وارتباطه العضوي بامتداداته ورهاناته ، فالجمعي يؤسس تمثلا معيبا عن كل من يخرج على «قوانين» الجماعة ، ولو كان خروجه حائزا على قدر عال من الصواب ، فإنه يصير فوضويا ومشاغبا وطوباويا في ممارساته وتوجهاته . إنه شخص يريد أن « يغير منطق الأشياء» التي لا تتغير إلا لتعيد إنتاج ذاتها من جديد ، فما السر وراء إنتاج مثل هذه التمثل السلبي عن الشخص الذي يمارس الاحتجاج؟

يبدو الأمر مثيرا للغاية ، عندما يتم ترديد هذا التمثل ليس فقط من طرف أشخاص بعيدين عن الممارسة الاحتجاجية ، وإنما من طرف من حبروها وعانقوا مدارحها في أكثر من مناسبة . فهل الوعي باستحالة التغيير هو ما يؤسس التمثل السالب بدل الموجب؟ أم هو ثقل الجمعي الذي يجعل الفردي متجها نحو ما ينتجه العقل الجمعي بامتياز؟

فتماما كما أن التأويل « لا يعني مجرد عملية الفهم لشيء معطى

محدد سلفا ، له وجود خارجي محايد عن المتلقي الذي يحاول أن يفهم هذا الشيء أو النص» 292 ، فإن التمثل الذاتي ، الذي يحتمل منطق التأويل ، لا يكون منفصلا عن الجمعي في إنتاج وإعادة إنتاج التصور والفهم الخاص بما يعتمل في رحاب النسق . « فالاشتراك في الجماعة بما هو كذلك ، هو في ذاته المضمون الحقيقي ، والغاية الحقيقية . . كلها في هذا الفعل الجوهري والكلبي ، ما يشبه نقطة الانطلاق والنتيجة » 293 .

إنه ليس مطلوبا من الفرد في المجتمع المغربي إلا أن يكون منصاعا لما ترضيه الجماعة ، وأن يكون مرددا ، ولو بشكل ببغاوي ، لتعاليمها وأفكارها ، ولهذا فما أن يصدر أولى زفرات السخط وأهات الانسحاق ، حتى يوصم بالفوضى والشغب . وعليه تغدو الممارسة الاحتجاجية في نظر المحتجين أنفسهم فعلا أجوف لا يقود إلا إلى المتاعب وسوء العلاقة مع مالكي وسائل الإنتاج والإكراه الذين تحسم النتائج لصالحهم في مطلق الأحوال .

فالوعي المحدد لتدبير الفرد في الإطار الجمعي هو حصا د وجوده الموضوعي ، فثمة مؤثرات تنتجها الطبقات المسيطرة 294 ، وتنتج على صوئها تمثلات مفتوحة على تبخيس الاحتجاج الاجتماعي أو على الأقل تسييجها بالخطوط الحمراء ، ليغدو مجرد عمل فوضوي غير مقص إلى نتيجة مهمة ، شبيهة بحرب طواحين الهواء . وبذلك فإن أحد الباحثين قال بأنه لا يمكن التعويل بالرة على الممارسات الاحتجاجية في إحداث التغيير المأمول ، « فلو كانت الوقفات الاحتجاجية مفيدة لما استمر المعطلون والمكفوفون وحاملو الرسائل الملكية في احتلال الشارع الرئيسي للمملكة لأزيد من سبع سنوات دون نتيجة تذكر » ، يقول هذا الباحث الذي تأكد له باللموس

أن الاحتجاج لا يعدو أن يكون «مجرد تفريغ سيكولوجي لشحنات انفعالية لا تسفر عن منصب شغل أو تحقيق أي مطلب آخر» .

«فالوعي هو مجموعة أشكال متخيلة هي بمثابة إعادة إنتاج للواقع»²⁹⁵ ، تعيد صياغته بناء على القوائم قبلا من ممارسات واستراتيجيات للفعل والانفعال ، وعندما يتبلور الوعي بحدوثية الاحتجاج ومآلاته على هذه الشاكلة ، يظهر أن الواقع القبلي لا يؤمن بمشروعية الاحتجاج ولا ينتبه إليه إلا كممارسة ضد نظامية ، وليس كنفس مطلبية يدين سياسة ما وأسلوب اشتغال ما . فعندما يخرج المرء إلى الشارع محتجا فإنه يخترع إمكانات قول اللاءات ، وإدانة المنتهج من قبل مسيري الحقوق المجتمعية ، فالمشاركة في الحركات الاحتجاجية تؤثر على «السخط والغضب» كما تدل على الرغبة في «الدفاع عن المصالح المهددة باستمرار من قبل آليات الهيمنة» .

لكن القول أو الفعل الاحتجاجي لا يصادف نصيبا من القبول الاجتماعي حتى من قبل المدعويين أصلا لممارسته بسبب الضغط والهيمنة ، فمجموع القمع المسلط على الأفراد والجماعات لا ينتج ثقافة الخضوع فقط ، بل ينتج أيضا ثقافة الإجماع والتواطؤ ، ليسأ القبول الاجتماعي بكل ما يصدر عن مالكي الإنتاج والإكراه ، ويتكلف المهيمن عليهم أيضا بثقافة التبرير ، فالدولة في الوطن العربي عموما «تمارس أقصى قوتها على المواطن ، وتلجأ إلى إبراز هذه القوة ، ولكن عرض القوة المستمر على المواطنين يحفي ضعفا متزايدا»²⁹⁶ .

و استعراض القوة أثناء أدنى حركة احتجاجية أو أي تجمع بشري ، ولو كان من أجل تأييد خيارات الدولة ، يغرس في الأعماق صورة الدولة العنيفة ، التي لا تتردد في ممارسة العنف ضد المحتجين أو المؤيدين أيضا

تكفي شرارة واحدة، لتتخلى الدولة عن خطابات دولة الحق والقانون وتكشف عن سر احتكارها للعنف، «فالدولة تقوم على علاقة سيادة للإنسان على الإنسان مبنية على وسيلة العنف المشروع»²⁹⁷. وإن هذا المنغرس في الأعماق يجعل كثيرا من أسر المبحوثين، يحذرون أبناءهم من ممارسة الاحتجاج، ف«المخزن صعب وواعر» و«اللي قالها المخزن هي اللي كايئة» ولهذا يتوجب عدم الدخول في أي صراع مع المخزن.

وليس من الصدفة أن يتم التطابق في تصورات القرويين بين المخزن والسلطة المطلقة للدولة القادرة على إنجاز كل شيء، وغالبا ما كان القرويون يرددون أن المخزن «قاد بشغالو» أو أن «المخزن كبير» أو «المخزن ما يقدر عليه حد»²⁹⁸، لهذا لا تتردد عائلات المحتجين في إلقاء اللوم عليهم جراء ممارستهم للاحتجاج الذي يظل بنظرهم مجرد سلوك متهور غير مأمون العواقب.

فلك العزلة أو توفير العلاج والماء والشغل وما إلى ذلك من المطالب الملحة في العالم القروي، كما في العالمين الحضري والشبه الحضري، برأي عائلات المحتجين، لا يمكن أن تصير واقعا معاشيا، بواسطة الانحراط في عدد من الأشكال الاحتجاجية، «فلا أحد يستطيع لوي ذراع المخزن»، فقط يتوجب «انتظار الفرج وطرق أبواب المعارف» لتحقيق المطلوب.

«فالدولة ذاتها خلقت لنفسها صورة الدولة المعطاء، واستسلمت لهذه الصورة التي تبرز قدرتها وسلطتها الرمزية»²⁹⁹، ولهذا فالشغل والبنيات التحتية وكل مشاريع التنمية لا يمكن أن تأتي إلا من الرباط. فالدولة بتدخلاتها العنيفة والساعمة أيضا، تجذر لصالحها صورة غمطية، تسوق على إثرها نموذج الفاعل السياسي الأوحده والأقدر على صياغة تاريخ الأشياء

ضدًا في كل التوقعات والاعتقادات .

فهل يمكن الاحتجاج على هذا النموذج الدولتي العنيف والناعم في آن؟ هل يمكن الخروج على من يعمل بمنطق العصا والجزرة ؟ وألم تنته قبلا إلى أن الهيمنة تقود إلى إنتاج الخضوع وبعدا إلى ثقافة الإجماع والتواطؤ ثم التبرير في نهاية المطاف؟ فكيف والحالة هاته يمكن أن نتوقع من عائلات المحتجين خصوصا في العالم القروي أن تكون أكثر انتصارا للممارسة الاحتجاجية وأكثر تشجيعا للمنتسبين لها على الانخراط فيها؟

إن الاقتناع بخطورة الاحتجاج ضد رموز الدولة دفع أم أحد المحوثين إلى تخييره بين السخط والرضا الوالدي ، إذا ما شارك في المسيرة الاحتجاجية التي كانت متوجهة نحو الرباط ، مثلما لجأت زوجة أحد المحوثين إلى استثمار آلية «العار» لحث زوجها على عدم المشاركة في ذات الاحتجاج . إنه الخوف الغائر في الأعماق من «المخزن الذي لا يلوي ذراعه أحد» ، وإنه الاعتبار بما اختزنته الذاكرة الجمعية طويلا عن تدخلات الأجهزة الأمنية خلال سنوات 1965 و1981 و1984 و1990 وغيرها من المناسبات التي كشرت فيها الأجهزة الأمنية عن أنيابها وتوجهت فيها للمحتجين بالهراوات والغازات المسيلة للدموع وكلاب الحراسة والذخيرة الحية والمطاطية ... «الدولة العربية ، مازالت لا عقلانية ، واهنة ، وبالتالي عنيفة ومركزة على بنية عتيقة» 300 .

ولعل الميل الدائم لتلافي عنف الدولة واتقاء شرورها هو ما يجعل الممارين بمحاذاة الحركة الاحتجاجية «لا يلقون بالا لأمر المحتجين» أو «يعلنون التضامن ويقولون سرا لا جهر اللهم هذا منك» ثم يكملون مشوارهم ، كما يحدث باستمرار في الشارع الرئيسي بالرباط ، ففي الوقت الذي يرفع فيه

المحتجون عقيرتهم بالصراخ مطالبين بالشغل أو محتجين على الحروقات الحقوقية وعلاء المعيشة ، يكتفي المارة ، وكما أثبتت الملاحظة الميدانية ، بالتأمل للحظات ، قبل الانصراف إلى أحوال السبل ، إما بشكل تلقائي أو توجيه من رجال الأمن الذين يأمرهم بالتحرك «زيد التحرك» .

إن رجال الأمن المكلفين بتدبير ومراقبة الزمن الاحتجاجي يحرصون على عدم السماح بالتجمهر ، والدولة تتهيب التجمعات الكبرى ولو كانت تأييدية ، لهذا تهرع إلى تطوير الحركة الاحتجاجية بالحوافز الحديدية وإعلان حالة الطوارئ وحظر التجول بكل الطرق المؤدية إلى زمن الاحتجاج ، وذلك من أجل عزل المحتجين ومنع الاتصال بهم . وتفادي إمكانات التضامن معهم ، فالتجمهر يخلق الحدث ويؤجج الانفعال والتفاعل مع ذات الحدث . إن التضامن مع المحتجين يظل بمثابة النص الغائب في المشهد المغربي ، «فإذا كان جان بول سارتر خلال انتفاضات الشباب التي اجتاحت العالم سنة 68 من القرن الفائت ، يخطب بالطلاب في ساحة السوربون ، وميشيل فوكو يوزع المناشير عند مدخل مصانع سيتروين للسيارات ، وإذا كان ، حتى قبل وفاته بقليل ، عالم الاجتماع بيير بورديو يشارك في المظاهرات ويساند الحركات الاحتجاجية ، مقدما بذلك النموذج الأمثل للمثقف العضوي»³⁰¹ . إذا كان الأمر كذلك ، فإنه لا نكاد نعثر إلا على قليل من المناسبات التي يخرج فيها قياديو الأحزاب والنقابات وباقي هيئات المجتمع المدني وآل الثقافة والفن إلى جانب عموم المحتجين ، علما بأن هذا الخروج يكون متساوقا مع خيارات الدولة أو مرتبطا بالتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي ، أو في إطار صراعات النسق السياسي كما حدث في مسيرتي الرباط والدار البيضاء بشأن الموقف من

الخطوة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ، بمعنى أن خروج «الكبار» التضامسي يكون محسوباً بدقة متناهية وسائراً على درب حطاطات الشرعنة والتجذير الرمزي والمادي للمكانة السياسية .

فمن خلال متابعة 23 حركة احتجاجية شهدتها شارع محمد الخامس بالرباط خلال مدة الدراسة ، لم يتم تسجيل أي تحرك تضامني من قبل المارة في اتجاه مضمون وشكل هذه الحركات ، فقط يكتفي المارة بالتأمل ، يطمون شفاههم ويمضون إلى حيث هم ذاهبون . فهل يمكن القول بانتفاء مقولة الشارع؟ وهل استحال الشارع إلى فضاء مخصي من الفعل والانفعال؟ فالفرق بالشارع إياه يعاين التدخل العنيف ويعاين الاحتجاج الذي يكون من أجل مصلحته ، منددا بغلاء المعيشة وجمادية الأجور ، يعن النظر ومضني مسرعاً مستجيباً لأوامر رجل الأمن «زيد التحرك» ، «ففي صميم الحياة الجماعية يقبع الخوف»³⁰² الذي يؤسسه الاستعراض المتواصل لوسائل القوة والعنف ، والذي يفسر إلى حد بعيد بالضعف الناجم عن افتقاد الشرعية ، «فضعف الدولة يقوم أساساً في انعدام شرعيتها»³⁰³ .

المبحث الثاني : جذور الممارسة

لكن كيف يولد الاحتجاج؟ وكيف يكون الانخراط الأولي في تجريب أشكاله ومساراته؟ هل الصدفة تحكم النشأة والامتداد؟ أم أن الغائية والقصدية القبلية تصنع الحدث وتؤسس الانتماء؟ أم الشرط الموضوعي المتصل بالظرفين العام والخاص هو الذي ينتج الفعل الاحتجاجي ويحركه نحو ما تؤول إليه احتمالات الصراع بين المحتجين والمحتج عليهم؟ لقد كانت إجابة أحد الباحثين الذي قامت السلطة المحلية بسيدي

الطبيبي بهدم منزله ، حول السؤال : ما الداعي إلى الدخول في حركة احتجاجية؟ كالتالي : « بغيت ندافع على راسي ، بهضر على راسي ، ناخذ حقي بيدي ، بغيت نقول ليهم أنا موجود ومظلوم » . في حين أوضح مباحث آخر ينتمي إلى إحدى مجموعات الأطر العليا المعطلة بأن الداعي إلى انخراطه في الحركة الاحتجاجية هو « اليأس من الانتظار ، فالحقوق تؤخذ ولا تعطى ، والشغل حق دستوري يجب أن أناضل من أجله » . أما أحد مبحوثي أيت بلال فقد صرح بأنه شارك في المسيرة الاحتجاجية من أجل أن يلتمس من الملك وأهل الرباط أن يرفعوا عنهم التهميش « باش يطلبوا سيدنا الله ينصرو يشوف من حالنا ، والناس د الرباط يدبروا لنا شي تاويل » .

هذه الإجابات تضعنا أمام ثلاث تصورات لجذور الممارسة وغاياتها القصوى ، كما أنها تكشف الإطار المرجعي لكل فعل احتجاجي ، إنها تكشف الهوية المفترضة لهذا الفعل ، وتحدد حاله وماله أيضا . « من هنا يبرز مشروع وصف الأحداث الخطابية ، وهو وصف يتميز بكيفية واضحة عن تحليل اللغة »³⁰⁴ . فكل خطاب يشكل حقيقة اجتماعية ويؤشر بالتالي على تاريخ ووضع سوسيوسياسي يرهن الفرد والمجال ، « فالخطاب هو ممارسة معقدة ومتميزة تخضع لقواعد وتحويلات قابلة للتحليل »³⁰⁵ .

استشعار الظلم والرغبة في الدفاع عن المصالح الذاتية كان دافعا للاحتجاج بالنسبة لمبحوث سيدي الطبيبي ، والتأكيد على الهدفية ، ولمرات متعددة ، لا يكشف فقط عن سبق الإصرار على الاحتجاج ، بل يدل على حجم العنف الذي تعرض له المبحوث ، إنه يردد عبارات "ندافع ، نهضر ، ناخذ ، نقول" ، ليكشف لنا نهاية أنه "موجود ومظلوم" ، فالسلطة

المحلية التي رخصت له بالبناء ومنحته شهادة السكنى واعترفت به مقيما بمسكنه ، هي التي نهزع بعد سنتين لهدم ذات المسكن بدعوى أنه سكن عشوائي يؤثر بشكل سلبي على الفرشة المائية لسيدي الطيبي ، لهذا سيحرج محتجا مستشعرا الظلم وباحثا عن معنى للوجود ، يدافع عن مسكنه / حقه / وجوده ، ويتحدث باسمه ويقول للسلطة المحلية " إنه الظلم بعينه " .

حامل الشهادة العليا المعطل يعتبر أن ممارسة الفعل الاحتجاجي ما هو إلا نتيجة نهائية لانتظار طويل ، فبعد أن تأكد له المكوث في غرفة الانتظار لا يجدي نفعا ، انضم إلى زملائه المعطلين وانخرط في عدد من الأشكال الاحتجاجية التي وصلت إلى حد التهديد بالانتحار³⁰⁶ ، أملا في الحصول على منصب شغل وفق ما ينص عليه الدستور . إنه يؤكد على أن الحقوق تنتزع ولا تمنح ، وهذا ما يبرر النضال وتحريك أقصى الأشكال التصعيدية³⁰⁷ على درب الاحتجاج و" إسماع الصوت " . فالدولة ، بضيف المحوث المعطل ، تخشى على صورتها الديمقراطية ، لهذا لا مناص من إحراجها بالوقوفات والمسيرات ومحاولات الانتحار الجماعي حتى تقدم على تشغيل المعطلين من حملة الشهادات العليا . وهنا نكتشف أن الاحتجاج يكون بسبب الحرمان من حق ما ، مع استشعار صعوبة بلوغه من خارج مقتررب المواجهة العلنية مع المسؤولين عن وضع العطالة .

أما في حالة الاحتجاج القروي بأيت بلال ، فيمكن تسجيل ذلك الحضور البارز لثنائية المركز والمحيط ، إلى الدرجة التي يتخذ فيها الاحتجاج صيغة الطلب وليس المطالبة ، أي الالتماس بدل الانتزاع ، فممارسو الاحتجاج في العالم القروي لا يخرجون في مسيرة احتجاجية بهدف

طرح مشاكلهم على الصعيد المحلي ، إنهم مقتنعون بأن التغيير يأتي من الرباط وتحديدًا من القصر الملكي³⁰⁸ ، لهذا يتخذ الاحتجاج في مستوى آخر طابع الشكوى ، يشكو فيه القرويون الجفاف والعزلة ، ويلتمسون من "موالين الرباط" أن يشفقوا لحالهم ويخرجوهم مما هم غارقين فيه . فأول ما فكر فيه المحتجون في هذا المجال القروي هو تدبير رسالة/ شكوى إلى الملك ، ولما تأخر الجواب ، وتأكدوا بأن الرسالة لم تصل بالمرّة بدعوى أن "العامل أو القايد أو حتى رئيس الجماعة اعترضوا سبيلها عند مكتب البريد" ، يقول أحد المبحوثين ، "فكروا في الذهاب مباشرة إلى حيث يقيم الملك أو إلى الرباط لعرض مشاكلهم مباشرة والتماس الحل المنصف من "موالين الرباط" .

إنه "الإحساس بالظلم والرغبة في التغيير" ما يدفع الناس إلى الانخراط في الحركة الاحتجاجية التي "تقوم بفضل منظومة من الأفكار ، صيغت في ظروف محددة ، وهي تترجم مطالب الجماعة ، وعدم رضاها ، وآماله ، وتعبر عن ردود أفعالها ضد وضع جائر"³⁰⁹ . فالمرء لا يخرج محتجاً إلا بعد استنفاد أكثر من وسيلة تعبيرية عن الموقف والاحتياز ، فقد يلجأ إلى رسائل الاستعطاف أو مذكرات التوجيه أو اللقاءات المباشرة ، وعندما لا تثمر هذه الوسائل تغييراً ملموساً ، ينتقل إلى استغلال الفضاء العمومي والإعلان عن مطالبه وهويته الاحتجاجية التي تسير وفق سلم تصاعدي في حال انتفاء الحلول واستمرار منطق الستاتيكو .

لكن علام يؤشر هذا التنامي³¹⁰ الملحوظ للحركات الاحتجاجية بالمغرب؟ ما الذي تعنيه هذه الوقفات والمسيرات والإضرابات وباقي الألوان الاحتجاجية التي صارت من توقيع مختلف الحساسيات والمشارب؟ فحتى

الجنود ورجال الأمن المتقاعدون والذين هم في الخدمة باتوا يحتجون³¹¹ ، وحتى عمال الأقاليم³¹² صار يحتج عليهم ، فعلام يدل هذا التحول في منطق الاحتجاج المغربي؟ هل للأمر علاقة باتساع هوامش الحرية والانفتاح ؟ أم للأمر اتصال وثيق بالأزمة الاجتماعية ؟ أم ثمة أسباب حفية لها علاقة بتلميع وجه الدولة وإتاحة فرص التفريغ المراقب؟

الذين حازوا درجة عليا من التعليم ، من بين مبحوثي الدراسة يتجهون إلى التأكيد على أن تنامي الاحتجاجات هو مؤشر دال على "غياب الديمقراطية وسيادة واقع التهميش والإقصاء" ، فيما يعتبره ذوو المستويات التعليمية الأدنى دليلا أقوى على أن "البلاد تغيرت ومابقاش داك الشئ ديال زمان" ، بمعنى أن الدولة قد قطعت مع ممارساتها السابقة المفتوحة على العنف والقمع ، وأنها اختارت توسيع هوامش الحرية والانفتاح ، وهو ما يبرر خروج الناس إلى الشارع ومطالبتهم بالتغيير . فأي الطرحين أصدق أناء من الآخر؟ وأيها أكثر تعبيرا عن خصوصية المرحلة؟

ربما يبدو من المتعذر جدا جعل صدقية الجواب حكرا على أحد التفسيرين دون الآخر ، ذلك أنه لا يمكن بالمرة نفي اتساع بعض هوامش الحرية والانفتاح ، كما لا يمكن بالمقابل التغاضي عن سوء الأحوال الاجتماعية ، التي تجعل المغرب محتلا للمراتب الأخيرة على الصعيد الدولي في تقارير التنمية البشرية³¹³ . فالسنوات الأخيرة عرفت انجها نحو توسيع مجالات الحريات العامة عن طريق آلية التقعيد القانوني أو بواسطة إطلاق الإشارات السياسية ، بما يفيد أن الدولة تتجه نحو إحداث القطيعة مع الماضي ، لكن في الوقت ذاته تلوح من حين لآخر بعض الانشدادات إلى الماضي نفسه ، وتظهر من جديد مؤشرات الانتكاس والارتكاس إلى

سنوات القمع ، وهو ما يدل على زمن اللاقطعية واللااستمرارية . وما بين الاتصال والانفصال بين زمنين ينتميان إلى سجلين متناقضين ، هما دولة الحق والقانون في مقابل دولة القمع ، فإن المغرب الاجتماعي يظل مفتوحا على الهشاشة الإقصاء الاجتماعي .

فالاحتجاجات تؤثر من جهة على الديمقراطية المعيبة والفشل الدولي في تدبير الملف الاجتماعي ، ما دامت أغلب الاحتجاجات هي احتجاجات سوسيواقتصادية 314 تهجس بالزيادة في الأجور ومقاومة الغلاء وترسيم المياومين والمطالبة بتوفير فرص الشغل وتخفيض الرسوم والضرائب وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية . فالمسألة الاجتماعية تقف وراء العديد من الاحتجاجات وتعد سببا وجيها لانتشارها ، كما أن هوامش الانفتاح التي انخرطت فيها الدولة إما بسبب الاختيار الذاتي أو بسبب ضرورات التلميع الخارجي تعد مسؤولة عن تنامي هذه الاحتجاجات في أكثر من مكان ، بل وحتى في المناطق والمؤسسات التي لا تعرف واقعة الاحتجاج .

و على صعيد آخر فما يبرر هذا الارتفاع الملحوظ للفعل الاحتجاجي ، محده في إجابات بعض المبحوثين التي تتجه نحو نوع من الاقتناع ، بآلا تغيير يحدث في هذا البلد إلا من مقترب " كبرها تصغار " . ففي هذا المثل الشعبي الدارج القائم على اقتصاد اللغة وشساعة المعنى ، ما يؤسس لتمثل جمعي حول أجدى الطرق لبلوغ المرامي . فالوصول إلى منصب شغل ما ، لم يعد ممكنا عن طريق المباريات في زمن أوصدت فيها الوظيفة العمومية أبوابها تنفيذا لتعليمات البنك الدولي ، ولم يعد ممكنا الوصول إلى ذات المنصب ، إلا بنسب ضئيلة جدا ، عن طريق شبكات الزبونية والقرابة . فكيف يتأتى لمن لا يملكون رساميل علائقية الحصول على منصب شغل .

يجيب أغلب المبحوثين بأن الاحتجاج هو الذي يحل المشكل ولو بعد حين ، علما بأن هذا الحين قد يستحيل إلى سنوات عديدة ، ففي الاعتصام والتهديد بالانتحار واقتحام البنايات العمومية والحزبية إحراج مباشر للدولة وتبخيس لكل شعاراتها التي تروج فيها "لمغرب الخير والنماء والعدالة الاجتماعية ، لهذا نحتج ، يقول أحد المعطلين ، فكبرها تصغار فهاد البلاد" .

ولأن الدولة ، أية دولة ، أو أية مؤسسة يتوجه إليها بالاحتجاج في حاجة دائمة إلى تلميع صورتها داخليا وخارجيا ، فإنها تسعى دائما إلى احتواء التوترات والاختلالات ، عن طريق إنتاج الحلول الأنية والعملية التي ترضي الطرف المحتج وتمنع عن الدولة أو المؤسسة بعض الإحراج ، أو عن طريق حلول التسويات التي تسمح بكسب مزيد من الوقت الإضافي ، من أجل تأجيل مقتضيات الصراع أو القضاء كليا على الحركة الاحتجاجية باستعمال منطق العصا والجزرة ، "فما يتطلب إصفاء المشروعية عليه هو الحفاظ على النظام نفسه وتنميته" 315 ، ولهذا لا تجد الدولة مضاضة في طلب خدمات الأجهزة الأمنية أو تقريب قادة الاحتجاج وتدجينهم .

فعبر آليات الإدماح والتطبيع وكذا التهميش يستمر التعاطي مع السلوك الاحتجاجي هنا والآن ، وإنه الدرس الأكثر تفسيراً لحس الحركات الاحتجاجية وعسر تحولها إلى حركات اجتماعية منظمة ومستمرة في الزمان والمكان . فما أن يندلع الاحتجاج حتى تتحرك في الخفاء والعلن كل إمكانيات الاحتواء والتطوير . "فلا يمكن للدولة أو المؤسسة أن توجد إلا بشرط خضوع الناس السودين للسلطة التي يطالب بها ويمتلكها السائدون" 316 ، وضمن استمرارية الخضوع مرتبط إلى حد بعيد بانتفاء

حالات الاحتجاج وسيادة ثقافة الإجماع والتواطؤ، فالأمر يتحدد في رهانات الانوجداد الذي لا يتأكد إلا بالانعدام، فلكني يستمر المشروع الدولي أو المؤسسي عموماً، فإنه لا بد من قدر عال من الطاعة والانصياع، وهو ما لا يستقيم مع الاحتجاج.

تنطلق الحركة الاحتجاجية في الغالب بملف مطلي ذي سقف عال، وتستمر في المواجهة إلى حين، لكنها في المنتهى تقبل بتنفيذ أقل المطالب، مع استمرار الحالة الموحية للاحتجاج. فالذين خرجوا محتجين في سيدي الطيبي كانوا يطالبون بالطرق وشبكة التطهير والماء والكهرباء، وأساساً بالكف عن هدم المنازل، لكنهم لم يحصلوا كلية على ما طالبوا به، وبالرغم من تدشين الملك لبرنامج التأهيل الحضري خلال يونيو 2005، فإن الوضع الذي أوجب الاحتجاج ما زال قائماً إلى حدود إجراء الدراسة.

معطو شارح محمد الخامس بالرباط من حاملي الرسائل الملكية 317 والمكفوفين حاملي الإجازة وحملة الشهادات العليا، يطالبون دوماً بالإدماج الفوري في الوظيفة العمومية منذ أزيد من سبع سنوات، الجهات المسؤولة تجيب دوماً بضرورة العمل في إطار التشغيل الذاتي أو عقود التأهيل، وأن الوظيفة العمومية ما عادت تقدر على استقبال موظفين جدد، وفي الأخير يكون القبول بأقل مطلب.

سكان دوار أنفكو بأقاصي إقليم خنيفرة الذين قضى أطفالهم جراء البرد وسوء الأحوال الاجتماعية، انخرطوا في مسيرة احتجاجية لملاقة ملك البلاد والمطالبة بفك العزلة والتعويض عن الإقامة في المناطق النائية، لكن مسيرتهم توقفت في أول الطريق وانتهت بتوزيع مساعدات غذائية وطبية لن تساعد كثيراً على إلغاء معطى التهميش.

لا بد للدولة أو المؤسسة أن تضمن انبناء السيطرة والتفاوت ، ولهذا تكون الاستجابة للمطالب بمقدار ما ، أو لا تكون بالمرة ، ولا بد أيضا من "إضفاء المشروعية على علاقات السيطرة والتفاوت" 318 ، حتى تتواصل مشاريع إعادة الانتاج في اتجاه الهيمنة والإخضاع ، فالعطاء بحساب هو خيار منهجي ضمن آليات الإدماج والتطبيع والتهميش ، "إن هناك حاجة دائمة لإيديولوجيا ما لإضفاء المشروعية على السلطة" 319 .

يقول عدد مهم من مبحوثي الدراسة بأن الأسباب التي أوجبت الاحتجاج ما زالت مستمرة ، بل "إنها تفاقمت بشكل مقلق" ، ومع ذلك لم تستجب المؤسسات المحتج عليها للمطالب الملحة للمحتجين ، فقط هناك مقاربات بطعم أنصاف الحلول أو خيارات التسويف والإرجاء ، فذلك ما يضمن الخضوع ويؤسس الانوجداد ، على الأقل بالنسبة للملكي وسائل الإنتاج والإكراه .

فكل طرف يستمر في حياكة زمنه الخاص ، يهفو إلى إسماع صوته ، وتأكيد فاعليته ، ويؤسس حضوره وفعله الاحتجاجي على أنقاض وضع اجتماعي موغل في الهشاشة والتهميش ، أو على هوامش انفتاح متأرجح بين اللاقطعية واللا استمرارية ، والنتيجة في النهاية حركات احتجاجية متوزعة المعنى والمبنى تتنامى في أكثر من مجال وعلى أكثر من مستوى ، لكنها في الغالب تكون منتمية إلى سجل المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية أكثر من أي سجل آخر ، ومفتوحة على المحلي والآنبي أكثر من تعلقها المفترض بالحركات الاحتجاجية الكونية . هذا بالإضافة إلى مأزق التأثير المحدود الذي ينكشف في قاعدة العمل بأقل المطالب ونجاح صيغ الاحتواء والتدجين .

إنها جنود ممارسة احتجاجية تتوزع على مجالات قروية وحضرية وشبه حضرية ، تعكس واقعا سوسيوسياسيا قائما على الاختلال والتنافس والصراع بين المستفيدين وغيرهم ممن لا يفيدون شيئا من خيارات السوق ، ويطلب منهم ألا يحتجوا وألا يطالبوا بإعادة كتابة تاريخ النسق بغير القائم والمكسر واقعا من طرف المستفيدين .

فالحركات الاحتجاجية بالمغرب لا يمكن قراءتها بعين الاطمئنان التي تعتبرها من حسنات وعطايا العهد الجديد ، ولا يمكن النظر إليها فقط من زاوية الأزمة الاجتماعية ، إنها نتاج مفارق لكل الشائيات التي تبصم مغرب الاستمرارية والقطيعة في آن ، إنها ملمح آخر من ملامح "مجتمع مغربي في محك التحولات" 320 . ولعل هذا التوصيف الملتبس الذي تشيره هذه الحركات هو ما يدفع إلى مساءلة السلوك الاحتجاجي في تفاصيل تفاصيله أملا في مزيد من الفهم والتفسير . وهو ما يشكل الغاية من انبهجاسات الفصل القادم من هذه الدراسة .

الفصل الثامن

السلوك الاحتجاجي بالمغرب

كيف يحتج المغاربة؟ إن سؤال الكيف يدرج في إطار كشف واكتشاف مضمهر السلوك الاحتجاجي المغربي ، إنه سؤال تاريخي وممارساتي في الآن ذاته ، عن طريقه يمكن قراءة تاريخ من التحولات التي عرفها السلوك الاحتجاجي ، كما أنه يفيد في إبراز خصوصية الممارسة الاحتجاجية في ضوء الراهن .

سؤال الكيف هذا يدفع إلى التساؤل مرة أخرى عن "السياق الذي ينتج معنى الأشياء" ، والذي يبرر انبناء السلوك على جمعة من الأشكال والصيغ التي يحضر فيها القطع والامتداد ، وهذا ما يعيد إلى واجهة النقاش سؤال الثابت والمتغير في الاحتجاج المغربي .

فثمة انتقال باد من دائرة الثقافة الصدمية التي تصف أي احتجاج ، وكيفما كان لونه ، "بالإضراب" الذي لا يحيل على الانقطاع عن العمل بقدر ما يتم تمثله كعصف متبادل بين طرفي الصراع . فمن هذه الدائرة ينحت الحس المشترك مفهوما جديدا للاحتجاج قائما على التظاهر السلمي وتوصيف الشكل الاحتجاجي ، بدل تسمية الكل بالإضراب .

ثقافة العين والأذن التي نرتكن إليها في هذه الدراسة ، قادتنا غير مرة إلى التقاط توصيفات محددة لأشخاص متعددي الانحدارات الاجتماعية والثقافية ، والتي قد تنكشف من الملابس والسن والكلام . . . ، "فعندما نقدم المعطيات المتحصلة من البحث ، فإننا نقدم أيضا معطيات أخرى عن كيفية انبناء الوقائع وإنتاجها ، فالعين السوسيولوجية تنقل الأشياء والأشخاص

كما هم" 321 . و كل ذلك أملا في الفهم المتقدم لوقائع تتناسل الأسئلة المقلقة بشأنها دوما .

"راهم دايرين الإضراب" ، إنه التوصيف الأكثر انتشارا بين صفوف المارين من شارع محمد الخامس بالرباط ، للتعبير عن مختلف الأشكال الاحتجاجية التي يشهدها الشارع إياه ، والتي لا تكون بالضرورة ممتحة من شكل الإضراب ، فكل احتجاج هو إضراب ، وقليلة هي التوصيفات التي تذهب إلى تسمية الأشياء بمسمياتها ، وبالطبع فهذا الخلط في النمذجة والتوصيف عائد بالضرورة إلى حداثة استغلال الفضاء العمومي في ممارسة الاحتجاج خارج الانتفاضات العفوية الكبرى أو مناسبات فاتح ماي أو التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي .

إن الاحتجاج يشكل اليوم واقعا متجذرا في المشهد المجتمعي ، إنه ينطرح حتى في الأماكن التي كانت محصنة جدا ضده ، ولعل هذا التامي والاتساع في الدرجة والنوع ، هو ما يدفع إلى التساؤل مجددا عن خصائص السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، أي عن الديناميات والملامح التي توطر هذا السلوك وتجعل منه سلوكا مغربيا خالصا ، يمارس من خلاله المغاربة غضبهم وسخطهم ورفضهم للقائم من الأوضاع . لكن هل يمكن الحديث عن سلوك احتجاجي مغربي حالص ؟ أم أن الاحتجاج هو خيار كوني لا ينضبط لثقافات فرعية أو خطاطات غطية ؟ وهل يمكن اختبار مقولات محددة لإنتاج هذا السلوك وإعادة إنتاجه اتصالا بإمكانات العنف والعنف المضاد ؟

إن السلوك في أسط مفاهيمه يعبر عن اتجاه من الفعل والانفعال والتفاعل أيضا مع خصائص الذات ومعطيات الآخر ، إنه نمط حياة مبر

لصاحبه ، يمكن من خلاله أن نقرأ المردي والجمعي فيه ، فهل بالمقدور اكتشاف الاحتجاج تبعاً لهذا الفهم السلوكي؟
على درب الإجابة نهرع إلى القول بأن هذا الفصل ينصرف بالأساس إلى تحديد ملامح السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، من خلال محاوره السياق والأسلوب وتتبع مسارات العنف والعنف المضاد التي تميز الحركة الاحتجاجية ، باعتبارها صراعاً مفتوحاً على كل الاحتمالات . "وهدف السوسيولوجيا هو دراسة الفعل الاجتماعي ، أي الفعل الإنساني في مختلف الأوساط الاجتماعية" 322 ، وهذا ما ينبغي الانتباه إليه بدرجته أعلى في سياقات التفكير والقراءة الواعية لمنطق الحقل وصراعاتها وتنافساتها وتضاماناتها المستمرة ، إنه ليس هناك من علم إلا بالفهم والتفكير ، وهذا ما يطرح ضرورات الملاحقة المستمرة ، عن طريق العين السوسيولوجية تحديداً ، للتصرفات والتعبيرات والأشكال الاحتجاجية ، وكل ذلك في سبيل تقديم بعض من جواب على طبيعة وخاصة السلوك الاحتجاجي المغربي .

المبحث الأول: الأسلوب والسياق

كل حركة احتجاجية ، ومهما تأرجحت بين العفوية والتنظيم ، إلا وحازت قدراً من التوجيه والإنتاج المستمر لخطابها وممارساتها ، فالاحتجاج يعبر عن موقف من مجريات الصراع داخل الحقل المجتمعي . إنه مطالبة ، بشكل ما ، بإعادة تصريف السلط وتوزيع منافع الحقل ، وأنه محاولة لإعادة التركيب والنماء ، « ففي الحقل نجد دوماً أن الأشخاص والمؤسسات هم في صراع ومواجهة ضد قوى مختلفة ، ووفقاً لقواعد اللعب المؤسسة لفضاء

اللعب هذا ، فإن الرهان الأقصى يدور حول امتلاك المصالح الخاصة التي هي موضع لعب في إطار هذا اللعب» 323 .

هذا الانهجاس الأقصى بإعادة كتابة تاريخ الحقوق المجتمعية هو ما يسمح بإنتاج الأسلوب الخاص بتوقيع الحضور وإعلان الانسحاب ، فكل كتابة جديدة تختمل محو للسابق وكتابة لللاحق ، وما بين المحو والكتابة أو الانكسار يتمحض الأسلوب وتكشف هويته واختياراته وأسلحته ، ما دام الأمر دائرا دائما تحت يافطة الصراع والتنافس حول منافع الحقل . «فالذين يهيمنون على الحقل تتوفر لهم إمكانيات توظيف منافعهم لصالحهم ، لكن يتوجب عليهم الانتباه إلى مقاومات المهيمن عليهم» 324 ، فهذه المقاومات والاحتجاجات هي التي تؤسس لاستمرار الحقل من مقترب الصراع والتنافس ، وهي التي تعبر عن الأسلوب والسياق وتحتل كذلك مسارات من العنف والعنف والمضاد .

فالحركة الاحتجاجية «هي بنية من الأفكار ونظام معين من الممارسات والرموز» 325 ، على الرغم من العفوية أو المحدودية الزمنية التي قد تبصمها أثناء الاشتغال ، وهذا الكل المادي والرمزي هو الذي يجيز الحديث عن الأسلوب والسياق وما يستتبع ذلك من أفعال وردود أفعال في إطار الصراعات المفتوحة التي تشكل أهم خصائص الحقل المجتمعي .

على سبيل الجواب عن سؤال الكيف «كيف يحتج المغاربة ؟» ، يمكن بداية تسجيل ملاحظة أولى تتعلق بهشاشة البعد التنظيمي ، وملاحظة أخرى متمحورة حول محدودية العلاقة مع المؤسسات التي يفترض فيها أن تكون مدعومة لكل احتجاج رام إلى إعادة الكتابة التاريخية للحقل ، خصوصا عندما تتصل ذات الكتابة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية .

إن أغلب الحركات الاحتجاجية التي شارك فيها مبحوثو الدراسة ، ويرأي غالبيتهم ، تفتقد إلى التنظيم الفعال الذي يقود نهاية إلى تحقيق المطالب ، « حنا ما منظمينش ، وما عمرنا ما ننتظمو » . بهكذا قول يفسر أحد المعطلين من حملة الشهادات العليا سبب فشل مجموعات 326 الأطر العليا المعطلة في إحراج الحكومة وتحقيق المطالب ، ويسرد معطل آخر رؤيته لبعده التنظيم قائلًا : « لقد شاركت في العديد من المحطات النضالية ، دءا من مشاركتي مع الجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين ، وإلى غاية المجموعات الخمس للأطر العليا المعطلة ، ولقد خرجت بقناعة مؤكدة ، وهي أن من يمتلك الحس التنظيمي أكثرهم أعضاء جماعة العدل والإحسان ، الذين اعتبرهم أول تنظيم سياسي بالمغرب » .

بالعودة إلى حرب الشواطئ 327 التي حاضتها جماعة العدل والإحسان سنة 2000 ثم مشاركتها في المسيرة الوطنية لمساندة الشعبين الفلسطيني والعراقي سنة 2001 ، يتأكد أن التنظيم الحكم والحضور الجماهيري القوي ، كان من توقيع العدل والإحسان وشهادة مختلف ألوان الطيف السياسي ، طبعًا تتعدد القراءات المحتملة لهذا الحضور ، لكن ما يهم في هذا المقام هو معقولية شهادة المبحوث المعطل ، الذي يستمر قائلًا بأن « لو كنا منظمين ومتحدين لحصلنا على مناصب الشغل منذ زمن بعيد » .

هناك اقتناع سائد بأن الفعل الاحتجاجي الذي يمارس المعطلون من حملة الشهادات العليا غير منظم أو على الأقل يفتقد إلى الحد الأدنى من التنظيم ، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن محتوى هذه الثقافة الاحتجاجية التنظيمية ، وعن المتوفر منها في أدبيات الاحتجاج المغربي .

إن بعض ممارسي الاحتجاجات بالمغرب لم يسمعوها عن جين شارب المنظر الأول لتقنيات الاحتجاج باللاعنف، ولا يعرفون بالضبط مسار الفعل الاحتجاجي الذي ينتحونه لممارستهم، فالاحتجاج لديهم يتأسس على رد الفعل الناعم من قبل الدولة، بحيث يظل أدنى تدخل أمني أو أدنى إشارة بحل المشكل، ولو عن طريق التسوية سببا في انتفاء الاحتجاج. فسؤال الخطوة القادمة لا يتم الحديث عنه إلا بتحديد الشكل الاحتجاجي الأول، طبعا من طرف الدولة أو المؤسسة المحتج عليها، فالعديد من المحتجين في العالمين الشبه حصري والقروي، وحتى في عمق الشارع الرئيسي بالرباط، لا يعرفون درجات السلم الاحتجاجي لحركتهم، ولا يعرفون بالضبط طبيعة وتوقيت «الخطوة القادمة».

لقد قام جين شارب «بجرد 198 أسلوبا احتجاجيا تم استخدامها في أعمال النضال بلا عنف عبر التاريخ» 328، إلا أن عددا هاما من الباحثين لا يكاد يستطيع جرد أكثر من عشر أشكال احتجاجية في أحسن الأحوال 329. فالمغاربة لم يختبروا ألوانا عديدة من الاحتجاج، إنهم في طور تجريب البعض منها، وبحذر شديد، تبعا لما ينحته العقل الجمعي عن «الصواب» الذي يتوجب الانضباط إليه في كل حين، فإذا كان جين شارب يؤكد بأن التعري تعبيرا عن الاحتجاج يعد من بين الأعمال الرمزية العامة الكفيلة بإحراج المسؤولين وتسريع وتيرة تحقيق المطالب، فإن هذا النمط الاحتجاجي لم يتم تجريبه إلا مؤحرا في شهر ماي 2007، وباحتشام بين، من قبل مهنيي المجازر البلدية بالدار البيضاء 330، احتجاجا على الشركة الإسبانية التي تشرف على تسيير المجازر، علما بأن هذا الاحتجاج قوبل بامتعاض شديد حتى من طرف المتضررين من الوضع.

فالجسد لا يمكن أن يكون موضع نقاش في مجتمع يسيج الجسد بالحرم ، ويجعل منه في الآن ذاته أس الصراعات والتنافسات ، وهذا ما يجعل اعتبار عدد من الأشكال الاحتجاجية المخرجة للجسد أولا أمرا مستبعد الحدوث بالمغرب . هذا بالإضافة إلى حداثة احتلال الفضاء العمومي من قبل المحتجين ، مما يجعل إمكانيات التجريب محفوفة بإكراهات القبول والرفض الخارجي . فلما جرب أنصار العدل والإحسان «إقامة الصلاة في الشواطئ» احتجاجا على منع السلطات لمخيماتهم الصيفية ، بدا الأمر غريبا ، مع العلم أن إقامة الصلاة والعبادة تعد أيضا من الأعمال الرمزية العامة التي جربت على مدى التاريخ ضمن أساليب الاحتجاج باللاعنف .

إن هناك ارتكانا بنا إلى الاحتجاج بالأشكال التقليدية المتوزعة على الوقفات والمسيرات بدرجة أعلى ، إنه مشهد احتجاجي في طور التحول والاختمار ، يبحث عن ذاته من خلال تكسير ذاته وإعادة إنتاجها وفق الثابت والمتغير محليا . فثمة اليوم حركة للشواذ جنسيا بالمغرب تنكشف من خلال مواقع الإنترنت وتسريبات الصحافة 331 ، وهناك احتجاج صامت من أجل تمكين هؤلاء الشواذ من حق تأسيس جمعية وتنظيم فعالياتهم بالواضح لا المضمّر ، لكن هل يمكن تجاوز معطيات ومقررات "الصواب" الجمعي للسماح لهؤلاء الشواذ بالإعلان عن مشاريعهم وهوياتهم في الشارع العمومي ، عاما كما يفعل باقي اعتججين؟

لهذا يظل الاحتجاج بالمغرب يمتح من قوة الأشياء التي تثير العقل الجمعي وتحدد ملامحه واستراتيجياته ، فلا كتابة بدون حقل ، تكتب فيه وحوله الوقائع والتمثيلات والتفاعلات ، وكتابة النفس الاحتجاجي لا تخرج بالتالي عن هذه المميّزة بالرغم من جنوحها المستمر إلى إعادة كتابة

الأشياء وبناء الأحداث بهاجس توزيع المنافع وتجنب الأضرار .
ومنه نقول بأن البعد التنظيمي يظل هشا في الممارسة الاحتجاجية بالمغرب ، وهو ما يفسر بعض الشيء معطى الخبو والخفوت وعسر الانتقال من الحركة الاحتجاجية إلى الحركة الاجتماعية الأكثر تنظيما وفاعلية ، لكن ماذا عن البعد التأطيري؟ فالتأطير لا يختلف أهمية عن التنظيم ، فهو الذي يمنح الحركة الاحتجاجية نفسا آخر للاستمرار ، وهو الذي يوجهها نحو ما تقتضيه طبيعة العلاقات الممكنة مع هذه المؤسسات التي يفترض فيها أن تكون أكثر انتصارا للاحتجاج ، حتى تتمكن هي الأخرى من إعمال مقتضيات التغيير وبناء لحظتها التاريخية .

من أصل 50 مبحوثا تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة ، أوضح 14 مبحوثا فقط أن حركتهم الاحتجاجية كانت مؤطرة من طرف حزب أو نقابة أو جمعية ما ، أما 36 مبحوثا فقد صرحوا بانتفاء التأطير والتوجيه ، مؤكدين على استقلالية حركتهم عن أي تنظيم سياسي أو نقابي أو ديني ، كما تبين من خلال التساؤل عن هوية هذه المؤسسات المؤطرة للفعل الاحتجاجي أو المساهمة فيه ، بالنسبة لمصرحوا بذلك ، تبين أن ، الأمر يتعلق بنقابات للموظفين أو العمال وأحزاب تتحدر منها هذه النقابات أو الجمعيات التي دخلت على خط عمليات التأطير والتوجيه .

فاعتجاجات الموظفين أو العمال غالبا ما تكون مؤطرة بفعل نقابي ومساعدة مؤسسة حزبية تنشر بياناتها وخطوات احتجاجها على أعمدة جرائدها ، أما اعتجاجات المعطلين والأخرى التي تتم في المجالين الشبه حضري والقروي ، فغالبا ما تكون بلا غطاء سياسي أو نقابي . فالسياسي بالمغرب لا يتعامل مع معطيات الحقل الاحتجاجي إلا بمنطق الربح والخسارة .

فلا مجال للمصداقة أو المجانية في احتضان الاحتجاج وتأطيره سياسيا أو نقابيا ، لهذا يلاحظ بأن الأحزاب مثلا تفرد مساحات مهمة من صفحات جرائدها لأخبار الاحتجاجات خارج الزمن الحكومي ، لكنها حينما نصير مساهمة في تدبير الشأن العام ومسؤولة عن الأعطاب والاحتجاجات ، حينئذ تنتهي من الدعم الإعلامي 332 للحركات الاحتجاجية ، وتردد أكثر من مرة في نشر ولو خبر صغير عن حركة احتجاجية ما ، بل وتلحأ إلى التعتيم أو تقديم الرواية المضادة في حالة توجه الاحتجاج إلى أحد وزرائها .

ففي حالة تعارض المصالح وانتفاء الاستفادة ، فإن جرائد الأحزاب تبدو بلا مذاق احتجاجي ، بل إنها تتحول إلى وظيفة التبرير للتدخل الأمني في حق المعطلين الذي يصير مجرد "انزلاق أمني" ، أو الدفء عن المؤسسة بما أوتيت من مبررات ذرائعية تعمل على إفراغ الصراع من محتواه . أما في حالات الحاجة إلى الحركة الاحتجاجية من أجل شرعة الوجود وتقوية أسهم المشروع وتأكيد الانتصار للمحتجين ، فإن هذه المؤسسات لا تتلأأ في التعبير صراحة عن "تضامنها المطلق واللامشروط" مع هذه الحركات . "عندما يشعر الإنسان بالحكرة ، يخرج محتجا دون انتظار صوء أخضر من أحد" ، هكذا يلخص أحد المبحوثين من سيدي الطيبي سؤال الاستقلالية عن مؤسسة التنظيم والتأطير ، فالمتضررون من هدم المنازل بهذه المنطقة لم ينتظروا قرار حزبيا أو نقابيا للخروج في التاسع من أبريل من سنة 2000 ، إلى الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الرباط والقنيطرة ، ومع المرور بها بعد وضع الحجارة فيها ، فقط هو الإحساس بالظلم والتهميش ما دفعهم إلى احتلال الطريق الوطنية رقم 1 عند المقطع المحاذي لحماعتهم

القروية ، ”ولا يمكن لأي حزب ، يضيف المبحوث قائلا ، أن يدعي دعمه أو احتضانه لهذه الحركة الاحتجاجية“ .

بمراة واضحة يتذكر أحد المعطلين الذي خبر النضال في أحضان الجمعية المغربية لحملة الشهادات ، ثم جربه لسنوات في إطار إحدى مجموعات الأطر العليا المعطلة ، يتذكر كيف ”كانت الأحزاب كلها ، تقريبا ، تهتم بأخبار المعطلين وتقدم لهم عن طريق شببياتها الحزبية منحا مالية ، وعن طريق نقاباتها المقرات والوسائل اللوجيستكية الأخرى“ ، لكن في لحظات انتفاء الحاجة إلى احتضان الفعل الاحتجاجي لخطب ود المحتجين ، فإن ”رفض نشر مقاطع من البيانات التنديدية يكون جوابا قاطعا على علاقة الأحزاب بالاحتجاجات في المغرب الراهن“ .

إن العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والمؤسسات الحزبية والنقابية والجمعية ، لا تخضع لمنطق خطي ثابت المعالم ، إنها خاضعة بالضرورة لتغيرات المشهد السياسي ، وبالضبط لطبيعة التوقعات التي تجود بها تقسيمات تدبير الشأن العام ، إلا أن هذا لا ينفي الارتباط التاريخي بين أحزاب اليسار الراديكالي والحركات الاحتجاجية ، فعزب النهج الديمقراطي يظل أكثر انتصارا للفعل الاحتجاجي ، تماما كما هو الأمر بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان . إلا أنه ، وبالرغم من ذلك ، فإن هذا الارتباط ما زال محدودا ومقتصرا على حركات احتجاجية بعينها ، دون أن يمتد في تأثيره العلائقي إلى مجموع الاحتجاجات المغربية .

يستفاد من نتائج الملاحظة الميدانية وكذا من حاصل المقابلات أن السلوك الاحتجاجي بالمغرب يظل متأسسا في الغالب على القضايا السوسيواقتصادية ، فمن أصل 66 حركة احتجاجية شارك فيها المبحوثون

ومن أصل 23 حركة أخرى تمت ملاحظتها بشارع محمد الخامس تبن أن المطالب السوسيواقتصادية هي التي الأكثر حضورا ، فالمطالبة بالسكن اللائق والعمل ومناهضة غلاء المعيشة وتحسين الأجور وفك العزلة والمطالبة بالماء والكهرباء . هو ما يطالب به جل المحتجين ، في حين تظل المطالب المتعلقة بإلغاء حكم الإعدام أو ضمان الحق في الإعلام العمومي أو مناهضة استغلال الأطفال محدودة جدا ومقتصرة على زمن مناسباتي لا يخرج عن حدث دولي أو محلي ، بمعنى أن المغاربة يحتجون بسبب المسألة الاجتماعية بالدرجة الأولى .

لكن هل يخرج كل المغاربة المتضررين من المسألة الاجتماعية إلى الشارع محتجين؟ أم أن السلوك الاحتجاجي يظل ممارسة نخبوية لا تتأني إلا لأكثر المتضررين فعلا؟ أو لمن تأكد لهم ألا حل يأتي إلا من شعارات الاحتجاج وحركات الكرو والفر مع قوات حفظ النظام؟

فمن أصل 2768 معطلا مسجلا في لوائح المجموعات الخمس للأطر العليا المعطلة ، لا يشارك في الوقفات الاحتجاجية إلا زهاء ربع هذا العدد ، وذلك في أفضل الأحوال ، فكيف ومتى يحتج الآخرون من المسجلين ومن غيرهم ممن لم يسجلوا أصلا؟ أو لماذا لا ينخرطون في السلوك الاحتجاجي من أجل تغيير أوضاعهم أو على الأقل الدفع باتجاه تغييرها ؟

يمكن القول بأن الحركات الاحتجاجية بالمغرب تظل متواضعة من حيث حجم المشاركة فيها ، فنخرج زمن احتجاجات المعطلين التي يتراوح عدد المشاركين فيها ما بين 300 و500 فرد ، فإن أغلب الحركات الاحتجاجية الأخرى 333 التي يشهدها شارع محمد الخامس بالرباط لا تصل في أحسن الأحوال إلى مائة مشارك .

إن ثقل التاريخ يجثم باستمرار على الحاضر وخيارات المستقبل ، فما من فعل ممارسة إلا ويحضر فيه التاريخ بثقله الرمزي والمادي ، "فكل فرد ، هو في نفس الوقت محور إكراه ممارسة عليه من طرف الآخرين ، وعنصر إكراه ممارسة على غيره" 334 ، فهناك ازدواجية في العلاقة مع مالكي وسائل الإكراه "حيث يتذبذب الفاعل بين الخضوع والثورة ، بين إجلال النظام وكرهه" 335 . ولهذا يبدو طبيعياً أن تكون علاقة المغامرة بالسياسة والمعارضة والاحتجاج مشوبة بمزيد من الحذر والخوف ، وأن يكون التبرم من قول "لا" للجاري من الأوضاع أكثر شيوعاً في مقابل الاحتجاج والنضال من أجل تحقيق المطالب . فالسنوات الماضية لم تساهم في إنتاج صورة سليمة عن مآل ممارسة الاحتجاج ، كما أن التدخل العنيف الذي رافق عدداً من الانتفاضات الشعبية ، ساهم في تجذير تمثل مرعب عن المغامرة الاحتجاجية أو عن الإضراب وفقاً للتصور العام .

فعندما تحتفظ الذاكرة الجمعية بصور من القمع الذي رافق هذه الاحتجاجات ، والذي وصل إلى حد الرمي بالرصاص وتطويق الأحياء بالمدرعات 336 ، فإنها تنتج واقعا مجتمعياً يتهيب من الدخول في أية ممارسة احتجاجية بدعوى أنها فعل أجوف ، لا ينجم عنه سوى غضب "المخزن" الذي لا ثقة فيه كما البحر والنار . كما أن ذات الذاكرة أيضاً تحتفظ بعدد من المحاكمات التي أعقبت بعض الاحتجاجات والتي وصلت الأحكام فيها إلى درجة الحكم بالسجن لسنوات طويلة ، "فطرائق التصرف والتفكير والإحساس تمارس نوعاً من الإكراه ، لأنها تنطرح كأشكال لقواعد ومعايير وغاذج يتوجب استمداجها لتدبير وتوجيه الفعل" 337 ، فهل ينتظر بعدئذ ميل واضح لتجريب الاحتجاج من قبل الجميع لبلوغ المأمول .

الإقبال المتواضع للمغاربة على الاحتجاج لا يمكن تفسيره فقط بالنقل الرمزي لتاريخ القمع ، بل يمكن رده أيضا إلى الاقتناع بجدوائية الزبونية والعلاقات العشائرية في حل المشاكل وتيسير سبل الاستفادة من صافع الحقل ، إلا أن محددات الإقبال من عدمه أو تواضعه تظل أكثر ارتباطا بصورة الدولة التي تعمل بمنطق العصا والحزرة ، والتي يتوجب تلافي الاحتكاك بها ، طلبا لراحة البال ، ”فمصدر استمرار النظام المغربي المقرون باستقراره ، هو إلغاء أو تقليص جذرية الإصلاحات“³³⁸ ، والاكتفاء باستدماح فعاليات بديلة للتغيير داخل الزمن المغلق والسقف المعلوم قبلا .

إن الفلاحين في العالم القروي يعيشون على خشية المخزن وعلى التقرب منه في نفس الآن ، لهذا يؤكد مبحوثو هذا المجال على أنهم لا يريدون أن يحقق بهم غضب المخزن جراء الدخول في ممارسات احتجاجية ، وأهم خرجوا فقط محتجين لأنها ”وصلات للعظم“ ، ولم يعد بمستطاعهم المزيد من الجلد ، لكنهم في الوقت نفسه يجمعون على القول بأن الاحتجاج على المخزن أمر غير محمود العواقب ، لهذا يوجز أحد المبحوثين خطورة الفعل الاحتجاجي بتقديم هذا المثال الدارج . ”واش ممكن يقول شي واحد للسع راه فمك خانز“

وعلى ذكر الإقبال على الممارسة الاحتجاجية يمكن القول بأن الذكور هم الأكثر إقبالا على الاحتجاج من الإناث ، وأن الاحتجاج مغربا يظل بميسم الشباب في أجزاء عريضة منه ، وهو ما يبدو طبيعيا بالنظر إلى الخصائص الديموغرافية للمجتمع المغربي ، حيث يحتل الشباب مساحة هامة داخل الهرم السكاني ، هذا بالإضافة إلى المقاومة التي ما زال يبديها الأفراد والجماعات بشأن مشاركة المرأة في عدد من الفعاليات السوسيوسياسية .

فبالرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة المغربية على مستوى المشاركة في تدبير الشأن العام وصناعة القرار السياسي، فثمة مجالات ما زالت حكرا على المقاربة الذكورية، ففي مساحات الاحتجاج يبدو حضور المرأة باهتا على مستوى قيادة الاحتجاجات موضوع الدراسة، فمن أصل 23 حركة احتجاجية تمت ملاحظتها، لم تكن سوى ثلاث حركات احتجاجية التي لاح فيها بوضوح الحضور الوزن للمرأة، وقد كانت هذه الاحتجاجات ذات علاقة مباشرة بقضايا المرأة والطفولة، أما في العالمين الشبه حضري والقروي فإن الحضور النسوي يظل شبه غائب، بحيث تظل أغلب الحركات الاحتجاجية في ذلك الهناك من توقيع الذكور.

المبحث الثاني: العنف والعنف المضاد

إن الحقل، أي حقل كما يقول بيير بورديو يتأسس على الصراع والتنافس، وعندما نستعير مفهوم الحقل البورديوي ونطبقه على الزمن الاحتجاجي، فإنه يتراءى كحقل مفتوح على الصراع والعنف والعنف المصاد بين من يفيد من خيارات الحقل ومن لا يفيد. وبالطبع فإن "الحقل يتحول إلى جهاز عندما يتمكن المهيمنون من القضاء على مقاومة وردود أفعال المهيمن عليهم" 339، لكن هل القضاء على هذه المقاومة وردود الأفعال ممكنة في نسق الاحتجاج المغربي؟

إنه لا يمكن فهم العنف إلا من خلال العنف المضاد، فالفعل يستتبع رد فعل محتمل، وفي سياق الرد تنكشف هوية الفعل الأصلي واحتمالات الردود القادمة، لهذا ينصرف هذا المبحث إلى التفكير في العنف الذي تنطوي عليه الممارسة الاحتجاجية بالمغرب من خلال حاصل المقابلات

ونتائج الملاحظة الميدانية ، أملا في مزيد من الفهم والتفسير للسلوك الاحتجاجي في ملمحه المغربي .

”إن علم الاجتماع لا يختزل ما هو فردي إلى ما هو جماعي ، كما ظن ذلك غالبا ، بل يسعى إلى معرفة كيفية انبثاق المطلب الخاص أو الواقعة المفردة من ثايا النسيج الحياتي المشترك“³⁴⁰ . فهاذا البحث عن شروط إنتاج الفعل الاجتماعي وتفهم آليات إعادة إنتاج ، هو ما ينشغل به البحث السوسيولوجي . وهو ما يعد رهانا مركزيا في مقترب العنف والعنف المصاد في الممارسة الاحتجاجية ، ”فالمجتمع هو نتيجة صراعاته ، ليس المجتمع ماهية بل هو حدث“³⁴¹ ، ولهذا يتوجب إيلاء الأهمية القصوى لهذه الصراعات والأحداث التي تفيد كثيرا في قراءة الثابت والمتحول في علاقة الأفراد والجماعات بالاحتجاج .

ولهذا ”فإن مجتمعا ليس إلا مزيجا من الصراعات الكامنة والمكشوفة . . و من العنف والفوضى“³⁴² ، ومن العنف والعنف المضاد أيضا ، فالحركة الاحتجاجية لا تسير بشكل خطي في اتجاه مطالبها ، إنها تعرف مسارات من الانكسار والانعكاس والانتفاء في سياق الصراع وردود الأفعال ، فقبل الانتقال أصلا إلى درجة عليا من الاحتجاج ، فإن المطالبين بوضع مختلف يجربون طرائق أخرى أكثر سلمية في الإعراب عن مشكلاتهم .

يؤكد أحد الباحثين من موظفي وزارة العدل ، الذين أبدعوا في طرائق الاحتجاج إلى درجة استعمال أسلوب جلسات الاستماع العمومية ، يؤكد موضحا الخطوات السابقة على الوقفة الاحتجاجية بالقول بأنه «قبل الانخراط في تنظيم الوقفة الاحتجاجية يتم اللجوء في الغالب إلى تقديم طلبات وملتمسات للجهات المسؤولة عن الوضع المراد تغييره ، كما يتم

إجراء عدد من الاجتماعات التفاوضية مع هذه الجهات ، وبعد استنفاد هذه المبادرات وانتهائها إلى حالة «اللا نتيجة» ، يتم الانتقال إلى التعريف بالقضية المثارة بشأنها الخلاف إلى الجرائد في شكل رسائل مفتوحة وبيانات استنكارية ، وعندما لا يرتسم أي حل في الأفق ، ينطلق مسلسل التصعيد الاحتجاجي بدءا من الوقفة إلى أقصى ما يفترض من احتجاجات .

فالأفراد لا يخرجون في أول خطوهم الرافض إلى الفضاء العمومي منفذين لأشكال احتجاجية تتجه صعودا في الغالب ، بل يحتبرون صيفا متعددة تحيل على ما هوزبوني وعلاقي وتوسلي ، وعندما تعجز هذه الصيغ عن إعمال مقتضيات التغيير ، يطلقون نحو الاحتجاج العلي « لإخراج المسؤولين والضغط عليهم من أحل تحقيق المطالب» ، هكذا يقول موظف وزارة العدل ، فالأمر يتعلق بصراع بين طرفين يحاول الأضعف منهما إخراج الأقوى وإبراز تناقضاته ، لكتابة اللحظة التاريخية المأمولة .

الاحتجاج يصير بهذا المعنى رسالة موجهة إلى من يهمهم الأمر تنتظر جوابا يترجم عن طريق تغيير الأوضاع التي اقتضت الخروج في وجه المؤسسة ، لكن هذه الرسالة لا تحتمل دوما هكذا جواب تغيير في المغرب ، فالردود 343 لا تكون على نفس الدرجة والنوع ، فقد تنجعه رأسا نحو المأمول والمحتج من أجله ، وقد لا تجد جوابا وتطل الفكرة والممارسة الاحتجاجية كصيحة في واد ، أو أنها تجد الرد القمعي الجاهز الذي لا يتوانى في طلب خدمات الكلاب المدربة والقبائل المسيلة للدموع أيضا .

فأل آيت بلال من مبحوثي الدراسة لم يصادفوا أي جواب محلي ، لهذا اختاروا شكل المسيرة الاحتجاجية باتجاه الرباط ، بحثا عن الحل ، لكن بمجرد وصول خبر المسيرة إلى المسؤولين المحليين ، حتى تم استنفار

كل القوات المحلية التي بدت عاجزة عن منع المسيرة ، بسبب محدودية إمكانياتها البشرية ، لهذا تم طلب العون من عمالة الإقليم وباقي العمالات المجاورة ، والنتيجة طبعا قمع شرس ما زال المحتجون يتذكرون تفاصيله بألم شديد ، «ما كاين غير الهراوة ، تا تنزل على ضلوعنا بلا رحمة ولا شفقة» يقول أحد المبحوثين ، ويضيف بأن «بوطاسة اللي كان يتعدى علينا ما شي من السلا ، جابوهم من شلا مدون» .

المهم هو أن يتم الانتهاء من «شغب» المحتجين ومعههم من الاستمرار في مسيرتهم التي وضعت لنفسها سقفا مطلبيا لا يقل عن ملاقة الملك حيث يقيم ، والنتيجة طبعا تحسم لقوات حفظ النظام المدججة بأسلحة العنف المحتكر رسميا من طرفها ، لتعود المسيرة أو شتات المسيرة الأدرج باتجاه نقطة الصفر ، ليستمر الوضع الموجب للاحتجاج في التردّي والتفاقم .

فالاحتجاج مغربيا يقابل في خطواته الأولى بالتجاهل واللامبالاة من قبل المسؤولين ، ويقابل في حالة ارتفاع منسوبه النصالي بنوع من الحوار الذي لا يعني حل المشكل ، بقدر ما يدل على الرغبة في تدبير المشكل وإرجاء حله ، حفاظا على صورة المؤسسة لا غير . أما في حالة بلوغ الاحتجاج درجة الإحراج والتعارض المطلق مع رهانات تلميع الصورة ، فإن الدولة أو المؤسسة لا تحذرجا في اللجوء إلى العنف الذي يكون من توقيع قوات حفظ النظام الرسمية أو حتى بواسطة أجهزة الأمن الخصوصي³⁴⁴ . ولتتبع فصول هذا التعامل مع الفعل الاحتجاجي من مقترب العنف ، نقترح في هذا المستوى من النقاش تقديم الملاحظة الميدانية التي استمرت لأزيد من خمس ساعات متفرقة ذات «يوم عنف» من يوميات الاحتجاج المغربي .

فقتيل انطلاق أي حركة احتجاجية بشارع محمد الخامس بالرباط ، تلوح حالة من الاستنفار الأمني بجنبات الشارع ، قد ترتفع في حداثها أو تنخفض حسب نوعية المحتجين ومطالبهم ، فعندما يتعلق الأمر بوقفة احتجاجية من أجل قضايا المرأة أو الطفولة أو إلغاء الحكم بالإعدام ، فإن الاستنفار الأمني لا يتجاوز حدود المتوسط ، لكن عندما يتصل الأمر بحركات المعطلين أو المنتمين للحركات الإسلامية ، فإن الشارع يعرف حالة طوارئ ، إذ يتم منع وقوف السيارات به ، ويتم منع الترحل من جهته اليمنى صعودا والمحاذية لمبنى البرلمان ، أو يمنع المرور منها كليا من أمام محطة القطار وإلى غاية ساحة البريد .

كل هذا يحدث منذ الساعات الأولى الصباحية ، التي تعرف أيضا انتشار زمر من الأطر العليا المعطلة في محطة القطار ومقهى باليما وقبالة الأكشاك والمكتبات 345 والأزقة المتفرعة عن الشارع ، وكل ذلك في انتظار ساعة الصفر ، وبمقابل زمر المعطلين تواصل قوات الأمن بمختلف أجهزتها ، وبالزي الرسمي والمدني ، التموقع والاندساس بين زمر المعطلين وجلساء مقهى باليما ، حيث تواصل التأمل النقدي لحركات وسكنات الحقل وفاعليه .

في حدود الساعة الثالثة بعد الروال صار المعطلون كلهم (300 شخص تقريبا) ، قبالة البرلمان يرددون «الإطارها هو والتشغيل فيس هو» ، حالة من الارتباك تبدو على محيا مسؤولي الأمن الذين وقفوا قبالة المحتجين ، وهم يتحدثون إلى رؤسائهم أو مرؤوسيههم عبر الهواتف النقالة وأجهزة الاتصال اللاسلكي ، أفراد القوات المساعدة يطوقون المحتجين تنفيذا للتعليمات ، هراواتهم الطويلة بيمناهم والدروع البلاستيكية الواقية بيسراهم ، في انتظار

«ساعة صفهم» التي يؤذن فيها بالضرب وتفريق المحتجين .

الترقب يظل سيد الموقف ، المعطلون يستمرون في ترديد شعاراتهم ، وقوات الأمن تكتفي بالمراقبة ، لكن في اللحظة التي يقرر فيها المعطلون تحويل الشكل الاحتجاجي من وقفة إلى مسيرة باتجاه ساحة البريد تتحرك قوات الأمن وتنطلق في تفريقهم بما أوتيت من عنف وقمع ، لا يتم التمييز بين ذكر وأنثى في الضرب . ولا حتى بين أعضاء الجسد التي تستحمل الكدمات من غيرها التي تظل حساسة للغاية .

المعطلون يتفرون بدون اتجاه معلوم ، ينتشرون في أكثر من مكان ، يتأملون ما يحري لزملاء لهم اختاروا تشبيك الأطراف والالتصاق بالأعمدة الكهربائية المواجهة لمبنى البرلمان . أفراد القوات المساعدة يحاولون تفريقهم بالضرب ، سيارات الإسعاف تحل بالمكان لنقل المغمى عليهم ، وسيارات الشرطة تعتقل آخر من رفض منطق العصا ، المارة كما العادة يطمون شفاههم ويكتفون بالنظر لا غير ، ورجال الأمن بالزي الرسمي والمدني يتهيبون من الحشد الجماهيري ، لهذا يأمر الناس بالتحرك «ريد التحرك» .

هكذا تنتهي فصول حركة احتجاجية من يوميات شارع محمد الخامس بالرباط ، تنتهي في المستشفى ومخفر الشرطة . أو بكل بساطة أرضا جراء الضرب والهروب ، وبالطبع ثمة احتجاجات أخرى لا تنتظر هذا التعامل القمعي ، بل تقابل بمنطق الدولة الناعمة التي تكتفي قواتها الأمنية بالمراقبة من بعيد ، دوغما حاجة لاستفار عالي التوتر . ففي هذه الاحتجاجات التي تكون مرتبة ومنسقة قبلا ، وبترحيص رسمي لا تحضر الأجهزة الأمنية إلا لحماية الاحتجاج والمحتجين ، لأن مصالحهم ومطالبهم لا تتعارض صديا مع منطق الدولة ، بل تسير في اتجاه حياراتها وتوكيد شرعيتها .

«إن الهدف الرئيس للسوسيولوجيا هو النظر في الأشياء المخفية وقول ما هو مسكوت عنه ، وجعل العاقل ما بين القول والفعل واضحا» 346 ، ولهذا يتوجب الانشغال ، وإلى أقصى حد ممكن ، بكشف الحجب وتفكيك غير المسموح بتداوله وفهمه ، ففي المخفي واللامفكر فيه ، يصير للسؤال السوسيولوجي معناه المعرفي النوعي وقوته الرصدية في قراءة منطق القول وصراعاتها وتحولاتها التي تحكي تاريخا من العنف والعنف المضاد .

وفي حركة احتجاجية مناهضة للاستغلال الجنسي للأطفال لم يحدث الاستنفار الأمني الذي حدث مع حركة المعطلين ، ولم يتم إعلان حالة الطوارئ بالشارع ، لأن مطالب الاحتجاج بعيدة عن المسألة الاجتماعية التي تهيج المحتجين ، كما أن منظمي الاحتجاج ليسوا من الهامش ، بل من عليية القوم ، ومن وجدوا في الدفاع عن الطفولة مجالا جديدا للترجية الوقت وبناء علاقات في اتجاه دوائر صناعة القرار ، والأهم من ذلك وحنوا في هذا العمل الجماعي الناعم ، خير وسيلة للحراك وانتظار منصب رسمي ما .

و فوق ذلك كله فهؤلاء المحتجين لم ينظموا حركتهم الاحتجاجية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطات المحلية ، وبعدما عقدوا اجتماع عمل بمقر الولاية حول ترتيبات الوقفة الاحتجاجية ، والتأكيد على طاعتها السلمي وسقف مطالبها الذي لا يتجاوز شعار «ما تقيس ولدي» أو «ما تقيس ولادي» 347 بدون الإشارة من بعيد إلى مسؤولية الدولة في تشجيع السياحة الجنسية ، فالاتفاق القبلي ينص على أن الدولة لا تعد طرفا في الصراع وغير معنية ، فالمخزن نفسه يقوم أحيانا برعاية مجالات الحرية والتمرد المراقب» 348 .

«لا يمكن أن نتوقع تدخلا أمنيا في حقنا ، فنحن مسلمون ، ونناضل

فقط من أجل الطفولة» ، توضح إحدى المناهضات للاستغلال الجنسي للأطفال ، وهي تجيب عن سؤال متعلق بالعنف الممارس من قبل الأمن في حق المحتجين ، وتضيف قائلة بأن «المغرب يتغير» ، إننا نسير في طريق الحداثة والديموقراطية ، ولا أحد يمكن أن يردنا إلى الوراء ، فأنا أشارك دائما في الوقفات الاحتجاجية دفاعا عن حقوق المرأة والطفل ، ولم أتعرض بالمرّة لأي تدخل أمني عنيف» أي نعم إنها لم تتعرض بالمرّة لأي تدخل عنيف ، لأن مشاركتها الاحتجاجية تظل مقتصرة على قضايا لا تسب إحراجا للدولة ، «فالتمرّد لا يصبح مخرّبا ومدمرا إلا عندما يقدم نفسه كبديل سياسي للنظام القائم»³⁴⁹ ، أما عندما يلتئم الاحتجاج من أجل قضايا لا تعدّ ضد نظامية ، فهو لا يثير حقن النظام ولا يستدعي استنفارا أمنيا عالي التوتر . لكن ماذا لو شاركت صاحبة هذه الشهادة في إحدى الحركات الاحتجاجية للمعتقلين أو مسيرة احتجاجية بالعالم القروي باتجاه مقام الملك أو اعتصام بالطريق الرئيسية كما بسيدي الطيبي؟ ماذا سيكون جوابها حينئذ؟

«ملاحظة السلوك لا تكفي ، إن لم نقارنها في نفس الوقت بمعرفة الدلالات التي يعطيها الأفراد لتلك السلوكات ، ودراسة التفاعل أو الترابط بين السلوكات والدلالات»³⁵⁰ ، لهذا نطرح السؤال حول الانتقال من مستوى مناهضة الاستغلال الجنسي أو «الحقد والعنصرية» كاحتجاج على أحداث السادس عشر من ماي ، إلى مستوى الاحتجاج المطالب بمناصب الشغل وعدم الإجهاز على القدرة الشرائية . لأنه في هذين المستويين تظهر الدولة أو المؤسسة عموما مظهرين متناقضين ، فمن منطلق الأمن المراقب والدولة الناعمة إلى الأمن القامع والدولة التحكيمية ، وشتان ما بين منطلق

وآخر .

ولأن الاحتجاجات ذات المطالب السوسيواقتصادية هي الأكثر حضورا في المشهد المغربي ، فإن منطق الأمن القامع والدولة التحكيمية يظل أيضا هو الأكثر حضورا في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية ، فالتضامن مع العراق أو فلسطين والنضال من أجل المساواة بين الجنسين أو ضد الاستغلال الجنسي للأطفال .. يقتصر على مناسبات بعينها ، ولا يملأ كل مساحات الاحتجاج خصوصا في العالمين القروي والشبه حضري ، فأغلب الاحتجاجات التي تجري بهما ، وكما تبين من خلال تتبع أخبارها في الصحافة ، لم تكن منشغلة بالمرّة بمثل هذه القضايا ، بل كانت من أجل الأولويات التنموية المتصلة بالشغل والبنيات التحتية وأساسيات العيش الكريم .

ولهذا نهزع إلى القول بأن سقف المطالب هو الذي يعبر عن هوية المحتجين ، ويعبر بالتالي عن نوعية الردود الدولية التي ستكون لهم بالمرصاد ، فإما الأمن المراقب أو الأمن القامع الذي تنتج عنه الإغماءات والكسور والرضوض والجروح والإجهاض أيضا ، فإحدى المعطلات تؤكد أنها أجهضت حملها بسبب «التدخل الأمني الوحشي الذي استهدفها ورفاقها خلال وقفة احتجاجية قبالة البرلمان» . لكن ما رد الفعل المحتمل على كل هذا العنف الذي ينطلق رمزيا بالتطويق وفرض حالة الطوارئ على زمن ومكان الاحتجاج ويستهي ماديا بالضرب والرفس ؟ كيف يتعامل المحتجون مع العنف الرسمي ؟ وكيف يتوالى نسق الردود بين الطرفين ؟

في زمن الانتفاضات الكبرى كانت ردود المحتجين تتخذ مسارا مضادا من العنف الذي يصل إلى حد رشق قوات الأمن بالحجارة وتخطيم سياراتها

وأحراقها ، لكن هذه الثقافة الصدامية لم تعد مؤطرة لكثير من تفاصيل الاحتجاج المغربي ، لقد بدا المحتجون أكثر ميلا للتعبيرات السلمية ، وأكثر تلافيا للردود التي تفسر بالإخلال بالنظام والأمن العام ، وبذلك فإن الردود الصدامية غالبا ما تكون معزولة 351 ، فالاحتجاج ينحت لنفسه طريقا سلميا ولو في ظل تثبيت الأجهزة الأمنية بمنطق التدبير العنيف لكل تظاهر أو خروج إلى الشارع . لهذا يؤكد أغلب المبحوثين أنهم لا يستطيعون الرد على التدخل العنيف لقوات الأمن في حقهم ، وبذلك يتفرون هارين من التنكيل الذي قد يحيق بهم «لو خانتهم أرجلهم» ، فما أن تعطى الأوامر لقوات الأمن بالضرب ، حتى ينفص الاحتجاج ، ويصير في خبر الفاتت .

« بمقدوري أن أدفع المخزني وأرميه أرضا ، ولكن أخاف من تهمة حفظناها عن ظهر قلب ، إهانة موظف أثناء تأدية واجبه ، علما بأن هذا الواجب المهني الذي يؤديه المخزني هو ضرب إخوة له مكفوفين لا حول لهم ولا قوة» ، لكن المكفوف حامل الإجازة المعطل لا يجد سبيلا غير معاودة الكرة عشرات المرات ، وبصيف شتى ، فمرة يهدد بالانتحار وأخرى يربط جسده بالسلاسل إلى سياج البرلمان وثالثة يقتحم مقر حزب الاستقلال ، وهكذا دواليك ، وفي جميع هذه المرات وغيرها ، يتعرض للضرب ، ودون أن يكون له الحق في رد الصاع صاعين إلى معنفيه ، فتهمته إهانة موظف يختص بالعنف جاهزة لمن يرفض العنف الذي تحتكره الدولة رسميا .

تقول معطلة من مجموعات الأطر العليا المعطلة بأن «خير ما يرد به المعطلون على عنف النظام هو الاستمرار في الاحتجاج ، والاستمرارية هنا تعني إبداع الوسائل والأشكال التعبيرية الاحتجاجية التي تخرج النظام

وكذا اختيار التوقيت المناسب للاحتجاج»، وتمضي قائلة بأن «العنف الذي يمارسه علينا النظام يجب أن نرد عليه بعنف مضاد، لكنه عنف سلمي، ولا أدري إن كانت هذه التسمية صحيحة، المهم أن نخرجه بالشعارات ونكشف حقيقته للمواطنين، فعندما نقول «هذا عار هذا عار المعطل في خطر» أو نكتب فوق صدورنا «العار دكتور معطل»، فنحن نفضح النظام الذي لا يقيم أدنى اعتبار لأطره العليا المعطلة، ومع ذلك يستمر في التبجح بالتنمية البشرية ودولة الحق والقانون».

هناك اقتناع راسخ بين صفوف المحتجين باستحالة استعارة الثقافة الصدامية في الرد على التدخل العنيف للقوات الأمنية، ولهذا يتم استبدال معطى الصدام المادي بتحويلات رمزية، كهجاء الحكومة عن طريق الشعارات والشارات والقمصان الإعلانية التي نقرأ فيها مثلاً «دكتور معطل = العار»، أو «أين عود الحكومة؟» أو «الشغل = الكرامة». ففي هذه الشعارات والشارات نقرأ ردوداً محرّجة للدولة خصوصاً عندما يكون توقيت الاحتجاج متزامناً مع زيارة وفود أجنبية لمقر البرلمان.

فكل الفاعلين في الحقل يختبرون صنوفاً من الردود لمقاومة ومواجهة العنف الذي يستهدفهم، فمثلما يجد البعض في الخربشة على طاولات المدارس أو رشق القطار بالحجارة أو تمرير آلات حادة على صباغة السيارات الفارهة، ممارسة لعنف مضاد ناجم بالضرورة عن عنف سابق عليه متمثل في التهميش والحرمان وخلافه، فإن المحتجين بدورهم يختارون الشعارات واللافتات والشارات جواباً على عنف سابق أو قادم بعد تدخل الأجهزة الأمنية.

فكل طرف يسعى لقول كلمته في إطار اللعب الدائر في إطار الحقل،

وكل طرف يسعى إلى أن تكون كلمته مسموعة بأعلى صوت ممكن ، حتى يؤسس حضوره ويضمن استمراريته ، لكن جرات اللعب ، وبشكل مؤقت لا غير ، تحسم لصالح الأقوى المالك طبعا لوسائل الإكراه والإنتاج . فالمهيمنون يعملون دوما على توجيه منافع الحقل نحو ما تقتضيه مصالحهم ورهانات تحصيل استمراريتهم كأسياد في حقل اللعب .

إنه قانون اللعب الذي يبصم مسار الحقول والأنساق في اشتغالها واطراحها المجتمعي ، وهو القانون الذي يترجم نهاية بوضعية اللانتصار واللاهزيمة . فالمهيمنون والمهيمن عليهم يستمرون في إعادة إنتاج وضعياتهم وماآلاتهم الاجتماعية ، بالقدر الذي يضمن استمرار العلاقة المركزية : هيمنة / حضور . فكل انتصار أو تقدم للمحتجين لا يفسر ، على الأقل من طرف المؤرخين الرسميين ، إلا بمنطق الدولة المعطاء التي تعرف كيف تهتم بشؤون رعاياها ، ولا يفسر بأنه تنازل واستجابة لسقف المطالب الاحتجاجية فالدولة لا ترضخ ، إنها تمنح وتهب ، ولا تقف المنحة والهبة عند حدود الشغل والبنيات التحتية ، بل يصل الأمر إلى حد تجربة المشاركة في الحكم باسم التناوب السياسي ، إنها الدولة التي تأخذ دائما وتعرف بدقة متى تمنح ، وبذلك فهي «ليست الدولة التي يؤخذ منها الحق ولو كان منصوفا عليه في أسمى قوانينها» ، حسبما صرح به أحد الباحثين .

الفصل التاسع

ثقافة الاحتجاج المغربي

ما زال سؤال الكيف يمارس علينا ثقله الرمزي . لأنه من صميم مطلب المهم والتفسير ، فالكيفية التي يحتج بها المغاربة لا تتوقف عند حدود الأسلوب والسياق وإمكانات العنف والعنف المضاد ، بل مجدها ممتدة في مقتربات أخرى معبرة عن ثقافة خاصة ، لها من القيم والمعايير والرموز ما يجعل منها كلا احتجاجيا يعيد في القراءة والتفكيك .

فالاحتجاج يتحول ، عبر عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج إلى عطر ثقافي يؤسس لذاته وموضوعه في سياق التبادلات الرمزية التي يحفل بها الحقل المجتمعي ، والمهمة التاريخية للسؤال السوسيولوجي هي اكتشاف هذه التبادلات والتضامانات والتنافسات ، ولو كانت عصية على الانجلاء بفعل مقاومات الإخفاء التي يبديها بشكل قصدي وعفوي أسياد الحقل خصوصا . «فالسوسيولوجيا تقلق ، لأنها تكشف القناع عن الأشياء المخفية والمقصاة» 352 كما أنها «تكشف تلك الأشياء غير المرغوب في أن تصير مفهومة من قبل الجميع» 353 .

ولعل هذا ما جعل السوسيولوجيا معرفة شقية في المجتمع المغربي ، وتظل سوسيولوجيا الأفراد لا المؤسسات ، لا تكاد تفرح بحضور مرغوب فيه ، على الرغم من ارتفاع الطلب الرسمي عليها في السنوات الأخيرة ، فوظيفة الكشف والتعرية تمنع سادة الأنساق من إقامة علاقة طيبة ، أو على الأقل ، علاقة معقولة مع السؤال السوسيولوجي .

وعلى نفس طريق الكشف والاكتشاف نستمر في هذا الفصل في

تحديد ملامح ثقافة الاحتجاج المغربي من خلال تتبع رموزها وممارساتها ، باعتبار أن الثقافة هي مجموع الإنتاجات المادية والرمزية داخل رمن وحقل معينين ، إذا كان «كل حديث عن الثقافة المغربية هو حديث بالجمع ، باعتبار أن الثقافة المعنية تحيل على ثقافات من حيث التصنيف والتجسس ، لكن هذا التنوع والتعدد ، لا يمنع مفردتها على صعيد الأشكلة والاستفهام» 354 .

فالثقافة ، وسواء كانت عامة أو فرعية ، فإنها تختزل مساراً من التفكير والانفعال والانثناء والانونجاد ، إنها تعكس حيوات ممكنة لحقول وأنساق مجتمعية ، كما أنها تترجم التاريخ الاجتماعي والسياسي لأصحابها ، مما يجعل منها نافذة مشرعة لقراءة التحولات التي الجماعات . «الثقافة هي مجموعة مترابطة من طرائق التفكير والشعور والسلوك أكثر أو أقل تماسكا بالتقاليد والعادات ، والتي بالاستئناس بها وتقاسمها من طرف عدد من الأشخاص تعمل بكيفية موضوعية على تأليف هؤلاء الأشخاص في مجموعة خاصة ومتميزة» 355 عن غيرها من المجموعات .

إن الثقافة بهذا المعنى تؤثر على كل متداخل يميز الجماعة وأفرادها عن غيرهم ، فهي تضم « مجموعة متكاملة من القيم والمعايير والتصورات والمعتقدات والرموز والأعراف والتقاليد والإحساسات التي يتداولها الناس جماعات وتوارثها الأجيال بصفة منتظمة داخل مجموعة بشرية معينة باعتبارها تشكل رأسمالاً رمزياً ثميناً يتعين اعتماده» 356 .

فهل يتأتى تحديد ملامح ثقافة الاحتجاج المغربي وفقاً لهذا الفهم السوسيولوجي للثقافة؟ وبعداً إلى أي حد تنجح الاحتجاجات المغربية في تشكيل وتنضيد ثقافتها الخاصة؟ وإلى أي حد يجوز الحديث عن تبلور

هذه الثقافة؟ وكيف يستقيم هذا الحديث في ظل الاعتراف القبلي بجنوح الحقل إلى الإخفاء والتورية باستمرار؟
إنه لا مناص من شحذ السؤال السوسيولوجي والتفكير بمنهج قلب الطاولة، حتى في مواجهة أكثر اليقسيات بداهة، فالبراديجم السوسيولوجي يستوجب ذلك، للكتابة والمحو، والبناء والهدم. فالسوسيولوجيا مشروع تاريخي للتجاوز، وهذا ما يبرر تجريب أكثر من خطاطة والارتكان إلى أكثر معرفة في سبيل الفهم، فالواقعة الاجتماعية معقدة للغاية، ولا يمكن مجابهة التعقيد إلا بتعقيد أكثر وتداخل نوعي للمعارف والتساؤلات. فمر هذا المقترن الفهمي للسؤال السوسيولوجي تتأسس شواغل هذا الفصل، في اتجاه إبراز خصوصية ثقافة الاحتجاج ومآلاته الممكنة في ظل الصراع الدائر بين المستفيدين وغير المستفيدين من خيرات الحقول المجتمعية.

المبحث الأول: أسئلة التداول

إن مجموع الإنتاجات الرمزية والمادية، فضلا عن المكتسب والمتوارث من مكونات الثقافة تحقق أربع وظائف رئيسية حسب محمد جوسوس 357، فهي ترمي من جهة إلى توجيه سلوك الأفراد والجماعات وضبط المعاملات القائمة بينهم، كما تهدف من جهة ثانية إلى تقييم الأوضاع والآفاق المستقبلية بواسطة ما يسمى بالأنساق الإيديولوجية، وفي مستوى ثالث نجد وظيفة تحليل الواقع المعيش عن طريق التصورات العامة والنظرة إلى العالم، وفي الأخير هناك «وظيفة تعبئة الطاقات البشرية، إما للحفاظ على الوضع الراهن أو للعمل على تغييره» 358.

ومن خلال هذه الوظائف الأربع القائمة على التوجيه والتقييم والتحليل

والتعبئة نحاول أن نقرأ تضاريس الفعل الاحتجاجي في اختلافه المجالي المتوزع على الحضري والشبه حضري والقروي ، أملا في استكناه مكونات هذه الثقافة وتفصيلها الدقيقة ، إنه الارتكان مرة أخرى للحفر الأركيولوجي ولمهمة البحث عن تفاصيل التفاصيل داخل القارة السوسولوجية .

و حول انوجاد هذه الثقافة الاحتجاجية من انتفاثها بالمرّة أجاب عدد من الباحثين خصوصا من المجال الحضري ، بأن الاحتجاج بات بالمغرب يؤسس لنفسه ثقافة خاصة به ، اعتبرها البعض ثقافة مضادة تنبني في مقابل الثقافة الرسمية ، مثلما اعتبره آخرون ثقافة هامشية رافضة للقائم من الأوضاع ، وفي هي طور التشكل والانباء بالرغم من كل سياسات الهدم التي تستهدفها . «الثقافة المضادة هي ثقافة ناقدة ومشاكسة للسلطة والمواقع والمواقف السياسية المؤسسية» 359 ، تسعى إلى بناء ذاتيتها على أنقاض ثقافة مهيمنة تنتج الخضوع من حولها . أما ثقافة الهامش والهامشية فتشير إلى «الثقافة التحتية كالتعبيرات الشفوية والتعبيرات المكتوبة والمرسومة كالوشم ومختلف العلامات السيميائية في المجتمع والتواصلات غير المؤسسية كالغرافيتي graffiti» 360 .

«طبعا هناك ثقافة للاحتجاج بالمغرب تخضع لمقتضيات التغيير باستمرار ، فكل حركاتنا وسكناتنا الاحتجاجية هي ملمح من ملامح هذه الثقافة» بهكذا قول يحيب أحد مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، مضيفا بأن «هذه الثقافة الاحتجاجية ما تنفك تتنامى وتتطور شكلا ومضمونا ، فهناك قيم ومعايير وطقوس وما لا يعد من الرموز والتقاليد التي ينفذها إليها المحتجون» .

معطل من إحدى المجموعات الخمس للأطر العليا المعطلة يؤكد هو

الأحر على وجود هذه الثقافة قائلاً بأن «الخطاب الاحتجاجي ، وكذا الممارسة الاحتجاجية التي انتقلت من العنف إلى التظاهر السلمي يؤكدان وجود ثقافة للجماهير المناضلة» . والتي «تأخذ منحى مغايراً للثقافة الشعبية ، وإن كانت هناك ملامح للتقاطع والتواصل ، وهي تأخذ منحى التغير باعتبارها ثقافة صامتة لا تتشكل في متون وخطابات مجنسة أو مصنفة ، إنها عبارة عن مسلكيات تهتم العادات والتقاليد والأعراف في مختلف مناسبات الحياة اليومية» 361 .

إن وجود الجماعة دليل أقوى على وجود ثقافة مؤطرة للاجتماع والانتماء ، « فليس هناك من حقيقة لها معنى سوى في إطار وعي» 362 ، وليس هناك من اجتماع إلا بأطر مرجعية وانتظامات ومعايير ، ولو كان هذا الاجتماع في حكم المؤقت . وفي اللحظة التي يصير فيها للجماعة الحد الأدنى من الاتفاق حول المقاصد وصيغ الأعمال ، ويتحقق التفاعل والانفعال ، وتتولد عناصر الانتماء من خلال بناء الهوية الجماعية ، في شكل مجموعات كما هو الأمر بالنسبة للأطر العليا المعطلة ، أو في شكل تسميات أخرى من قبيل «ضحايا النجاة» أو «حاملو الرسائل الملكية» أو غيرها من التوصيفات الجمعية ، حينئذ يمكن الحديث عن الثقافة الفرعية أو المضادة .

فالإسم يمنح الهوية والانتماء ويجسر العبور نحو بناء الثقافة الخاصة في مقابل الثقافات الأخرى ، «فالأسماء والألقاب تسمح بالكشف عن جوانب متعددة بخصوص علاقة الفرد بالجماعة . . كما تسمح بالنفاذ إلى طبيعة القيم التي تسود المجتمع المدروس» 363 ، فاختيار الأسماء والألقاب للإعلان عن الحضور في المشهد الاحتجاجي ، يدل على الرغبة في إعلان

التميز وبناء الثقافة الخاصة ، ولهذا فالجماعة في هذا المستوى لا تظهر فقط « كمشيد بشكل مباشر للفرد » 364 ، بل كمؤسسة للثقافة التي ينتمي إليها هذا الفرد ويعيد إنتاجها باستمرار ، ما دام متصلا بالقوة والفعل لهذه الثقافة .

وكما أن « الاسم الشخصي ليس مجرد علامة تشير إلى شخص ما بقدر ما هو تجسيد لهوية الشخص ، وتمثيل لذاته في المجال الاجتماعي » 365 ، فإن التسمية التي يختارها المحتجون لقضيتهم ومطلبهم الرئيس تعبر عن ذلك الانتماء المشترك والهوية الكاشفة للامح الثقافة الخاصة في انطراحها الهامشي أو المضاد .

وإذا كان تداول الرموز الثقافية المعبرة عن هوية المشترك الجمعي شرطا ضروريا لإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة الاحتجاجية ، فإن هذا التداول يظل محصورا في زمن ومكان الاحتجاج ، ومنوعا من التداول والإشهار العمومي ، فالقنوات الكفيلة بتحقيق ذلك لا تكلف نفسها عناء إشاعة أخبار ومواقف المحتجين ، بل تعتمد في كثير من الأحيان ، وتحديدًا في الإعلام الرسمي ، إلى التعقيم وتبخيس الحركات الاحتجاجية ، فالمسيرة الوطنية ضد الغلاء 366 ، والتي شاركت فيها أزيد من 70 تنسيقية من مجموع التراب الوطني ، صارت في نظر قسم الأخبار بالقناة التلفزيونية الأولى مجرد مسيرة فاشلة بدعوى تخلف أحزاب الصف الديمقراطي عن المشاركة فيها .

فبالرغم من مرور أزيد من سبع سنوات على احتجاجات المعطلين والمكفوفين وحاملي الرسائل الملكية بشارع محمد الخامس بالرباط ، فلم يستطع صحافيو دار القناة الأولى التي لا يبتعد مقرها عن الشارع إياه ،

تقديم ولو خبر صغير عن معاناتهم ، وهو ما تنهجه بفارق بسيط وكالة المغرب العربي للأنباء التي تكتفي دوما بنشر قصاصات إخبارية مكتوبة يحذر شديد تشير إلى «عدد المحتجين وبعض الانزلاقات الأمنية» في أحسن الأحوال ، أما القناة الثانية الكائن مقرها بالبيضاء ، فما زالت ، بشكل ما ، محافظة على خطها التحريري الذي يجعلها تقدم الاحتجاجات وتعطي الكلمة لأصحابها ، وكذا للمسؤولين المحتج عليهم بناء على المهنية الإعلامية التي تقتضي الاستماع للرأي والرأي الآخر .

وإذا كان التباين في التعامل مع الحركات الاحتجاجية قائما على مستوى الإعلام السمعي البصري ، تبعا لخط التحرير ورهانات الأنباء التي تميز كل قناة ، فإن الاختلاف نفسه نكاد نلاحظه في تدبير الصحافة المكتوبة للشأن الاحتجاجي من ناحية الإعلام والتداول الجماهيري . فالحدد الطبيعي لطريقة التعامل مع الاحتجاج يكمن في الإطار المرجعي للصحيفة وعلاقاتها المؤسسية بالحزب أو الدولة أو إعلانها للاستقلالية عنهما ، كما يتحدد أسلوب التعامل من خلال الانتفاع المادي وتحقيق أعلى رقم من المبيعات ، أو بكل بساطة حسب مطالب المحتجين وهويتهم الاحتجاجية . و عليه نجد صحفا تولي بالغ الاهتمام للحركات الاحتجاجية ذات المطلب الاجتماعي المتصل بالتشغيل والبنيات التحتية والخدمات الصحية والاجتماعية ، مثلما نجد صحفا أخرى تتجاهل مثل هذه الاحتجاجات وتركز في الغالب على الاحتجاجات ذات المطالب الكونية أو تلك التي لا تتعارض مطلقا مع مصالح الحرب والدولة . فما تفيده الصحيفة من الإعلان عن الاحتجاج هو ما يحدد أسلوب التعاطي معه ، والذي يكون في الحالة الأولى مفتوحا على الإخبار والتحقيق وطرح المقاربات الكميلة

بحله ، ويكون في الحالة الثانية مقتصرًا على الإخبار المقتضب ، الذي لا يكون إلا من أجل إنقاذ ماء الوجه ، وتأكيد الانتصار لثقافة الاحتجاج ، اعتبارًا لكون الصحافة تعد حليفًا استراتيجيًا لكل الحركات التغييرية .

«إننا نجد صعوبة بالغة في نشر بياناتنا وتطورات قضيتنا» ، يقول أحد حاملي الرسائل الملكية ، الذي يحمل رسالة موقعة من ولي العهد أئند الملك محمد السادس ، والتي تنص على ضرورة تعيينه في إحدى عمالات المملكة ، «وأغلب الصحف تتبرم من نشر أخبارنا ، نقدم لها البيان تلو البيان ، ويعدنا الصحفي بالنشر في عدد الغد ، لكن لا شيء ينشر» .

نفس الأمر يشير إليه أحد المشاركين في المسيرة الاحتجاجية لأيت بلال إذ يقول : «قبل ما نقررنا تنظيم المسيرة ، رسلنا بزاف ديال المراسل للصحافة ، ولكن تا واحد ما نشر لنا شيء حاجة ، ومين جات الفاس فالراس عاد بداو يكتبو علينا» . فبعد أكثر من رسالة كتبها المعلمون من أبناء القرية ، قدمت بما يليق من عبارات الاحترام والتقدير إلى المسؤولين المحليين والجهويين ، كان عليهم أن يغيروا وجهة الإرسال ، مراهنين على الإعلام في دفع الضرر عنهم ، لكن مراسلاتهم لم تكن تصل برأي بعض المبحوثين أو أنها لم تكن تجد من يقدر حجم المأساة في هذه الصحف ، وعندما تأكد لهم باللموس أن التغيير لا يأتي إلا من عند «موالين الرباط» ، خرجوا في مسيرة احتجاجية باتجاه مراكش حيث كان يقضي الملك الراحل الحسن الثاني فترة نقاهة .

وإذا كانت احتجاجات المدن أكثر حضورًا في المشهد الإعلامي المكتوب ، فإن الاحتجاجات القروية لا يصل أغلبها إلى الصحافة المكتوبة ، بل تظل ممنوعة من التداول الجماهيري ، فإقليم أزيلال الذي اشتهر إعلاميًا

بانتفاضة أيت بلال ، لم يعرف غير هذه الحركة الاحتجاجية في السنوات الأخيرة بل عرف وما يزال ، العديد من الوقفات والمسيرات والاعتصامات في أكثر المناطق عزلة ، ومع ذلك فأخبار هذه الاحتجاجات لا تصل إلى الصحافة إلا في حالة الخروج عن المنطق الاعتيادي .

«الناس ديال تبانة وزاوية أحنصال ديما تا يحتجو على التهميش اللي تا يعانيو منو ، وتا واحد ما تيسيق ليهم لخبار» ، فثمة احتجاجات عديدة في أكثر من مكان من دنيا المغرب العميق لا تصل إلى مستوى التداول الجماهيري ، إما بواسطة تمكن السلطة المحلية من الانتهاء منها في أول خروج لها باستثمار آليات التهميش والتطبيع والإدماج ، أو أنها تخبو من تلقاء نفسها بسبب غياب عناصر التوجيه والتأطير ، «فالعالم القروي يمثل مشهد جمود تديره وترعاه النخب المحلية»³⁶⁷ ، ويتوجب في كل حين العمل على تكريس هذه الجمادية ومقاومة كل إمكانات التغيير أو المطالبة به .

فكل حركة احتجاجية في العالم القروي هي دليل على انفرط سبحة الضبط المخزني ، ودليل على ضعف القاييد والشيخ والمقدم ، الذين يفترض فيهم أن يكونوا أكثر إنصافا لكل الحركات والسكنات التي تعتمل في تراب نفوذهم ، كما أن عامل الإقليم لا يمكنه أن يرضى بهذا وضع . لهذا تشتغل بقوة آليات التهميش والتطبيع والإدماج للانتهاء من كل احتجاج محتمل ، «فقد ظل المخزن وأعيان العالم القروي يتعاونون على كبح إرهابيات الفلاحين الثورية وسحق تمرداتهم الظرفية»³⁶⁸ .

فالأعيان يدخلون على الخط ، ويصيرون مساهمين في تبخيس الاحتجاج وإلغائه أيضا ، فبحكم العلاقات التي يراكمها العين في اتجاه دوائر المخزن ، فإنه يصير ممثلا غير رسمي له في المجال الذي يمارس

فيه سلطاته ويستعرض فيه قوته ووجاهته ، « فإذا كانت الدولة ما زالت تستعمل النخبة المحلية لمراقبة العالم القروي ، فهي لا تختار شعوريا أو لا شعوريا ، بأن تجعل منهم متكأ لتنمية مقصودة ، ولا توجد أية سياسة رسمية تستهدف دعمهم ، تبقى هنا طريقة المحايطة موجودة وذلك بإعطائهم قروضا لشراء جرار ، أو منحة داخلية لأنائهم ، أو رخصة للنقل أو السماح لهم بشراء أراضي المعمرين» 369 . فالدولة ، اليوم ، كما بالأمس القريب ، تعي أن تصريف القرار بأقوى درجات الفعالية والإنجاز ، لا يكون ممكنا إلا بفضل تعاون الأعيان ، لهذا فقد « تم استقطاب الأعيان وتم إدماجهم في الأجهزة الإدارية الجديدة للدولة ، أو في إطار أجهزة بعض الأحزاب التابعة للدولة ، فتحولوا من خدام القبيلة إلى خدام المخزن» 370 .

ثمة استيعاب مسكر للدرس الكولونيالي في هذا الشأن ، فالمرآنة على الأعيان وسياسة القواد الكبار ، مكنت فرنسا من سيط نفوذها بأقل الحسائر الممكنة في العديد من المدن والقرى وبالطبع ففي أعقاب الاستقلال كان هناك ميل واضح لتطبيق هذا الدرس الكولونيالي ، الشيء الذي جعل من الأعيان صناع القرار الحقيقيين في تدبير احتمالات العالم القروي وتقرير مصائره . فالأعيان يتمكنون بفضل ما يتوفرون عليه من رساميل من الإسهام المباشر في صناعة القرار ، فحتى في قرارات «اجماعة» كمؤسسة ديمقراطية في التنظيم القبلي ، هناك ترجيح دائم لكفة الأعيان في التحكيم وتدبير المشترك الجمعي . ومنه نفهم جيدا كيف لا تصل الاحتجاجات القروية إلى مستوى التداول الجماهيري كما هو الشأن بالنسبة للاحتجاجات الحضرية .

وإذا كانت ثقافة الاحتجاج تفترض وجود ثقافة أخرى مقابلة لها ، قد

تكون ثقافة الخضوع والإجماع ، فإنه لا يمكن تصور النسق الثقافي بدون فاعلين ومؤسسات ورموز ، فالثقافة هي كل متداخل يتحاور فيه الرمزي والمادي ، وهـأنا» الاحتجاج تفترض وجود الآخر المحتج عليه ، فلا معنى للاحتجاج بدون وجود «عدو أو خصم رمزي ومادي» ، فالصراع لا يكون ممكنا إلا بوجوده في الخطاب والممارسة ، فكل حركة احتجاجية تحدد غريمتها المركزي وتطلق عليه التسميات التي تكشف منظورها للصراع والتنافس الاجتماعي حول خيرات الحقل .

فتحديد الأعداء المنافسين والاحتياطين ، وبشكل دقيق هو ما يسمح للحركة الاحتجاجية بالنضج وإمكان التحول إلى حركة اجتماعية مستمرة في الزمان والمكان ، في حين يظل الفشل في تحديد طبيعة المحتج عليه ، مؤشرا على الخبو السريع للحركة الاحتجاجية وخيانتها لمتنها النضالي الأصلي . وارتباطا بهذا السياق فإن أغلب المبحوثين لا يستطيعون تحديد المسؤول الأول عن وضعهم الذي دفعهم إلى الخروج مجربين لأشكال مختلفة من الاحتجاج . إنه «المخرن أو القايـد أو الجماعة القروية أو موالين الرباط» برأي آل العالم القروي ، وأنه « الليبرالية المتوحشة وأمريكا ، والصهيونية وكذا النظام أو المخزن العتيق أو الحكومة أو الدولة أو وزارة التشغيل أو رضال أو الوزارة . . » برأي المحتجين الحضريين ، وهو «المخزن أو الدولة أو الجماعة القروية أو السلطة أو القايـد .» بالنسبة لآل العالم الشبه حضري .

من خلال هذه الإجابات يمكن التمييز بين ثنائية الداحل والخارج ، وكذا بين عمر الانتقال من المخزن إلى الدولة ، فضلا عن الانتقال في المسألة من القطاع العام إلى الخاص . فالاحتجاج يكون ضد ممارسات بعض الدول الأجنبية وبالضبط ضد أمريكا والكيان الإسرائيلي ، كما

يستشف من خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية التي تنظم من أجل مساندة كفاح الشعبين الفلسطيني والعراقي أو التضامن مع اللبنانيين . كما يكون الاحتجاج على ممارسات داخلية مرتبطة بالتوجهات الدولية في شأن السياسات الاجتماعية بنسبة مهمة ، إلا أن ثنائية الداخل والخارج في ثقافة الاحتجاج المغربي تعرف دوما رجوحا لكفة الداخل ، ولمحا من المناسباتية في الانشغال بشؤون الخارج ، ولهذا يلاحظ أن الحركات الاحتجاجية الكونية ما زالت بعيدة عن تسجيل حضور وازن في المشهد الاحتجاجي المغربي ، فحركات الخضر المدافعين عن البيئة مثلا ، لم تستقطب إلا اهتمام قلة من المغاربة ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لكونية الاحتجاج على الرأسمالية المتوحشة والنيوليبرالية .

وهو ما يعني أن الشأن المحلي وقضايا المؤرقة ، يشكل ذلك الكل الذي يوجب الاحتجاج ويدعو إلى الخروج في شكل مظاهرات ومسيرات ووقفات طلبا للتغيير وإعادة كتابة تاريخ النحن ، فثقل الواقع المحلي وإكراهاته تمنع أحيانا حتى من تتبع الحركات الكونية ، فالأحرى المشاركة فيها والانضواء تحت لوائها . فمشروع أطاك بالمغرب مثلا ما زال يعرف نوعا من التعثر في الامتداد الجماهيري ، مستعصيا عن الامتداد الواقعي بالحضور البارز في العوالم الافتراضية من خلال صحيفته الإلكترونية التي تفرد مساحات مهمة من مسكنها الافتراضي للحركات الاجتماعية والاحتجاجية .

ولهذا يظل الاحتجاج المغربي في مقاطع كبرى منه بطعم الشأن الداخلي ، بل والخاص جدا ، فالمحتجون لا يمارسون فعلهم هذا إلا إذا كانوا أصحاب قضية معينين بها إلى درجة عالية ، أما الاحتجاج تضامنا وتعاطفا حتى وإن لم تكن هناك ارتباطات عضوية بالقضية التي أوجبت الاحتجاج

فأمر نادر الحدوث .

تمنح إجابات المبحوثين بشأن « العدو الطبقي » المفترض ، فرصة لاكتشاف عسر الانتقال من المخزن على الدولة ، فالقرويون لا يشيرون إلى رجالات ورموز الدولة إلا بتوصيف المخزن « فكل الذين يشتغلون بأجرة مع مؤسسات الدولة ينتمون إلى المخزن الذي يتمثل في رجال السلطة المحلية والشيوخ والمقدمين ، قوات رجال الأمن والدرك ، والمخازنية والجيش والقوات المساعدة بـ رجال التعليم والصحة والفلاحة والقرض الفلاحي والسريد »³⁷¹ ففي المجتمع القروي يظل المخزن هو العبارة المستعملة أكثر ، ولا نجد إلا نسبة قليلة من الفلاحين تقول الدولة أو الإدارة ، وهناك شبه اعدام كلي لكلمة الحكومة .

أما في سيدي الطيبي كمجال شبه حضري ، فنجد الحضور ذاته لتوصيف المخزن مع بعض الميل لاستعمال الوزارة والحكومة ، بخلاف الحال الحضري الذي يشير المحتجون فيه بوضوح إلى من يتوجهون إليه بالاحتجاج ، مع الإفاضة في تحديد ملامحه ومرجعياته تبعا للمنطقتات والحلفيات الإيديولوجية التي توظف وتنتج التوصيف . ولهذا نصادف "النظام" و"المخزن العتيق" في محاولة للانتقاد والتعبير عن الموقف السياسي من هذا "العدو الرمزي والمادي" .

فالاحتجاج ، ومهما تنوعت توصيفات المعني به ، فإنه يظل في مواجهة نسق ثقافي وإيديولوجي آخر ، إنه صراع مع طرف ثان يراد الاقتصاص منه أو على الأقل دفعه لإعادة توزيع منافع الحقل الاجتماعي ، وبما أن منطق الدولة التحكمية هو الغالب ، حيث الحرص باستمرار على تسجيل الوجود والمعالية في مختلف الميادين ، فإن الدولة ذاتها بمنطقها هذا تلوح كعدو

مفترض وواقعي يتم الاحتجاج عليه في حين ، وحتى ولو كان مطلب الحركة الاحتجاجية بعيدا عن اختصاصات الدولة .

فسعيها الدائم إلى الظهور بمظهر النفاذ في كل تفاصيل الحياة الاجتماعية للمواطن ، يجعله يعتقد أنها مسؤولة عن كل ما يحدث له ، ولهذا يتحين الفرص لمطالبتها بالتغيير ، وفي غير سياق تقديم هذه المطالب . فمثلا في الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها مجموعة العمل لمساندة كفاح الشعبين الفلسطيني والعراقي ، في أوائل شهر يناير 2007 بالرباط ، احتجاجا على إعدام الرئيس العراقي صدام حسين ، لم يجد المحتجون حرجا في ترديد شعارات منددة بسياسة الحكومة في المجال الاجتماعي ، وهو ما يحدث أيضا في احتجاجات أخرى قد لا تكون لمطالبها علاقة بالدولة .

ويستمر إلقاء اللائمة كلها على الدولة حتى في الاحتجاجات التي توجه إلى القطاع الخاص ، ففي استعراض الفاتح من ماي برسم كل سنة تتراءى للناس لافتات لعاملات وعمال المصانع تقرأ فيها : "عاملات وعمال معمل كذا يستنكرون صمت الحكومة تجاه إغلاق المعمل وتشريد العمال" ، كما نقرأ لافتة أخرى كتب عليها : "ما موقف الحكومة من الطرد التعسفي الذي تعرض له عمال مصنع كذا" .

فالإشارة إلى إدارة المعمل وإلى صاحبه لا يكون إلا بالجمع "الباطروا" ، ومن خلال مساءلة الدولة لا صاحب المصنع ، أو مع "البورجوازية" كما جاء في بعض توصيفات العدو الطبقي للمحتجين ، فالبروليتاريا يبدأ صراعها مع البورجوازية منذ مولدها³⁷² مما يجعل كل احتجاجاتها موجهة إلى "دوك اللي فوق" أو "صحاب الكروش الدوماليين" كما صرح بذلك بعض الباحثين .

فالدولة أنتجت لنفسها تمثلا قائما على القوة والفعالية ، فهي مصدر النعمة والنعمة في آن واحد ، ولهذا يتوجب الاحتماء بها والاحتجاج عليها ، حتى تؤمن للعمال حقوقهم المغتصبة من قبل أرباب العمل . فكل ما يعاني منه المواطن تتحمل الدولة مسؤوليته ، ولهذا تظل بمثابة عدوه الطبيعي الذي لا يعبر عنه بوضوح تام في حرائط الاحتجاج المغربي .

المبحث الثاني : أسئلة الحال

من أسئلة التداول إلى أسئلة الحال ، هذا ما تقترحه خرائط البحث عن ملامح الثقافة الاحتجاجية هنا والآن ، فمن مدخلات القراءة إلى مخرجاتها يتم التقاط إشارات المعنى التي يقدمها المبحوثون جوابا أو سؤالا على وضع ما ، فالاحتجاج عصي على التكثيف والضغط ، إنه فعل معقد لا يصنعه العامل الأوحده ، ولا يشرحه كذلك الموضع الأوحده ، لهذا تعدد المقتربات الكفيلة بصياغة منجز رؤيوي لما يحدث في أكثر من نسق ثقافي ، وما يتجذرو ويقاوم بالضغط في ذات النسق المفتوح على احتمالات الاستمرار والتغير ، مع العلم بأن "النسق الثقافي" ، إذا كان نابعا من تجربة اجتماعية وتاريخية أصيلة ومتجذرة ، فإنه يسعى لضمان توالده وإعادة إنتاجه عبر الزمن ، ولا يقع التخلي عنه في نهاية المطاف ، كأخر احتمال ، إلا بمشقة كبيرة³⁷³ .

المهم أن مآل النسق منته إلى تغير في البنية والوظيفة ، لكن بعد طول معاناة وممانعة ، فالملاحظ بشدة "و كقاعدة عامة أن الأنساق الثقافية والإيديولوجية ، خاصة إذا كانت متجذرة في مجتمع ما ، فإنها تكون من آخر المظاهر الاجتماعية التي يتناولها عامل التغيير"³⁷⁴ . وهذا ما يدفع إلى

استقصاء الحال بدل المال في هذا المستوى من التحليل ، من هنا تتأسس مشروعية وملحاحية البحث عن أجوبة الحال بعد أسئلة التداول لثقافة الاحتجاج .

انطلاقاً من أن لكل ثقافة معارفها التي تسير في اتجاه المعرفة العامة أو الشعبية ، يجوز القول بأن الممارسة الاحتجاجية ، وبحكم تشكيلها لثقافة خاصة ، فإنها تنطوي على معارف يمتلكها ويكتسبها المحتجون جراء انخراطهم المستمر في الحركات الاحتجاجية ، ونعني بهذه المعارف كل الخبرات التي تكشف تمكن الأفراد من الخطوات النصالية وطرق الاحتجاج بالعنف أو اللاعنف وتقنيات الإعداد والتدبير الاستراتيجي للزمن الاحتجاجي .

ففي العالمين القروي والشبه حضري تبدو هذه المعرفة الاحتجاجية متواضعة وهشة للغاية حتى لدى القياديين من مدبري ومسيري الاحتجاجات ، بحيث تظل العفوية أكثر بروزاً في الاشتغال بدل الاحترافية في الضمط والإحراج ، من أجل تحقيق المطالب ، ولعل هذا ما يفسر جانباً آخر من أسباب الخفوت السريع للحركات الاحتجاجية بهذه المناطق .

فقليلاً ما يتم استعمال الشعارات أو ترديد الأناشيد المنددة بسياسات الحكومة ، فهم مقتنعون بأن الدولة لا ينتزع منها الحق بل يلتبس منها ، لهذا يحرص القرويون على رفع الأعلام الوطنية وصور الملك ، ولما لا شاركات المشاركة في المسيرة الخضراء وشهادات الاكتتاب في بناء مسجد الحسن الثاني ، وكل ما من شأنه أن يؤكد "وطنية" المحتجين وولاءهم لا "معارضتهم" .

"عندما شاركت في المسيرة الاحتجاجية ، لبست الجلالة البيضاء والطربوش الوطني وثبتت فيه شارة المشاركة في المسيرة الخضراء وحملت

بيدي اليمنى كتاب الله ، وعلى صدري صورة صاحب الجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني ، كما أنني لم أنس العلم الوطني ، وورقة مسجد الدار البيضاء" ويمضي قائلا "لسنا فوضويين نحن وطنيين". فهذه شهادة يريد أن يقول صاحبها للمخزن تحديدا أنه وطني حتى النخاع ، ملتصقا من هذا المخزن الذي لا يمكن مجابته ألا يسيء فهمه ، فالاحتجاج لا يعني الفوضى أو المعارضة ، إنه مجرد صرخة لإعلان الألم ، ولطلب العون والرحمة . إن هذه الشهادة الموحية تعيدنا مرة أخرى إلى صعوبات تحديد العدو الرمزي أو الخصم السياسي ، وهذا ما انتبه إليه ألا تورين عندما قال بأن الطبقة العاملة أيضا تجد صعوبة في تحديد هويتها الذاتية ، كما تجد صعوبة بالغة في إيجاد هوية خصمها³⁷⁵ .

وبخلاف ذلك كله فإن المحتجين في العالم الحضري ، في غالبيتهم يبدون معرفة دقيقة بخطوات تنفيذ وإعمال الممارسات الاحتجاجية ، بل إنهم على دراية بعناصر ملفاتهم المطلوبة ، وتطوراتها في علاقة مع المسؤولين عنها ، ففي الاجتماعات التي تسبق تنظيم الحركة الاحتجاجية يناقشون كل التفاصيل ويستفسرون عن كل التفاعلات التي تعرفها قضيتهم ، فالواحد منهم يستطيع أن يسرد الأشكال الاحتجاجية التي تم تجربتها بيسر شديد ، فالمراس اليومى يؤسس لذاكرة الاحتجاج ، ويجعل المبحوث يتحدث بنوع من الحنين عن "المعارك النضالية التي شارك فيها" ، فالمشاركة تمنح الاعتراف الذاتي والجمعي بشرعية حمل صفة "مناضل" ، وفوق ذلك كله فالتعرض للضرب والتنكيل من قبل رجال الأمن ، يقوي من أسهم هذه الشرعية .

إن المعرفة هنا ليست ضرورية لتأكيد الانتماء إلى السجل النضالي ،

بل ضرورة للإفادة من خيارات التفاوض مع الدولة أو المؤسسة المعنية بالاحتجاج ، فعلى المعطل مثلا أن يعرف كل الخلاصات التي خرج بها المجتمعون مع لجنة الحوار 376 ، حتى يطمئن على مناصب الشغل التي قد تشرها هذه المفاوضات ، والتي تخلق دوما صراعات حول أسسقيات الاستفادة منها ، فهل تكون من نصيب كبار السن؟ أو أكثر المعطلين ارتباطا بساحة المضال؟ أو يتم الاحتكام فيها لممكنات السحب؟ أو يراعى فيها الحانئ الاجتماعي؟ أم ماذا ؟

إن هذه الشواغل تفرض على المعطل أن يكون منتبها لكل التحركات والإشارات ، وهذا ما يجعله يعمل على تنمية معرفته الاحتجاجية بالسؤال عن كل المستجدات ، تأمينا لحقه في الإخبار وحقه في الشغل . وبالطبع فالاتصال المستمر ينمي هذه المعرفة ، مما يقود نهاية إلى التمكن من خبرات احتجاجية لا قبل لتوقعات الأمن بها ، ففي الوقت الذي عملت فيه أجهزة الأمن على تطويق كل المداخل المؤدية إلى شارع محمد الخامس لمنع المعطلين من التظاهر قبالة البرلمان ، فاجأت مجموعات الأطر العليا المعطلة هذه الأجهزة ، بالتظاهر بمدخل السويقة عند ملتقى شارعي الحسن الثاني ومحمد الخامس ، الشيء الذي خلق الكثير من المتاعب لهذه الأجهزة ، إذ كان عليها أن تنتقل بهراواتها ودروعها ورؤسائها ومرووسيتها من أمام البرلمان وإلى غاية المكان البديل للاحتجاج ، وأن تجد صعوبة بالغة في تطويق أو منع هذا الاحتجاج بسبب اختلاط المعطلين بالمارة .

"إن تاريخ المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ النضالات الطبقة" 377 ، ولهذا فكل طرف يحاول دوما أن يكون في مستوى هذا الصراع التاريخي بتقوية معارفه وتأهيل ذاته للقادم من صراعات وتنافسات ،

فالمبحوثون لا يتوقعون انتهاء معاناتهم في أقرب وقت ممكن ، ولهذا يظل اكتساب المعلومة في هذا النسق دليلا على الوجود الاحتجاجي والانتماء إلى هويته المشتركة .

وإذا كانت الرموز والشعارات من مؤشرات الانتماء ، فإن نسبة مهمة من المحتجين من المعطلين وغيرهم من آل الحركات الاحتجاجية التي تنتظم بشارع محمد الخامس بالرباط ، لا يجدون صعوبة بالغة في جرد العديد من الشعارات والأناشيد المعبرة عن حركتهم الاحتجاجية ، فالشعار أو النشيد 378 يصير عنوانا للهوية والمشارك الجمعي ، إنه يعبر عن حدود الانتماء ودرجة الالتزام بالقضية .

وكما أن ثقافة الفقر "تتطور بتواتر كبير عندما ينهار النظام الاجتماعي والاقتصادي" 379 ، فإن ثقافة الاحتجاج نفسها تتطور وتتجذر بسبب استمرار الأوضاع الموجبة للاحتجاج وعدم تلقي المهيمن عليهم لأي إشارات تفيد بقرب انتهاء مشاكلهم . فالحركة الاحتجاجية التي يتم التخلص منها فقط بأجهزة القمع أو خيارات التسويات والتدجين ، وبالرغم من انتفائها من الشارع العام ، فإنها لا تنتهي ، بل تظل مستمرة في أعماق أصحابها ، في انتظار إشارات أو لحظات أخرى تذكروهم بوضعهم المستمر . فالاحتماعات التفاوضية 380 مع المحتجين أو عمليات التفريق باستعمال القوة التي تستهدف فهم ، تنهي فعلا الحركة الاحتجاجية ، لكن لا أحد يستطيع معرفة اللحظة الثانية التي قد ينفجر فيها الاحتجاج ، ولا الصيغة التي سوف يخرج بها ، ففي السادس والعشرين من أبريل 1997 نظم سكان أيت بلال مسيرة احتجاجية باتجاه مقر عمالة قلعة السراغنة ، مطالبين بتعبيد الطريق المؤدية إلى جماعتهم على مسافة تصل إلى حوالي

45 كيلومترا فقط ، وإقامة البنيات الصحية والاجتماعية الكفيلة بتحسين كرامتهم وحياتهم ، طبعاً كان العامل في استقباليهم ، مخبراً إياهم بأن الحل سيكون في أقرب فرصة ، وأن التأخر في إنجاز هذا المقطع الطرقي المؤدي إلى جماعتهم يعود فقط إلى بعض الإجراءات الإدارية ، على اعتبار أن صفقة المشروع جاهزة وتنتظر التأشير فقط .

طبعاً سينتهي الفعل الاحتجاجي عند هذا الحد ، في انتظار استكمال إجراءات الصفقة وانطلاق أورش تبليط الطريق ، لكن وبعد مضي سنتين على المسيرة الأولى ، سيتأكد لسكان أيت بلال أن الاجتماع بالسيد العامل ، لم يكن إلا من أجل وضع حد لمسيرتهم بأقل الخسائر وأكثر الوعود ، حينئذ سيقرون تغيير واجهة الاتصال مطالبين بملافة الملك بالذهاب إلى حيث يقيم ، ففي الرابع من أبريل من سنة 1999 خرج زهاء 1400 شخص من أيت بلال في اتجاه مراكش لعرض مشاكلهم على الملك ، بعدما تأكد للمسؤولين المحليين أنهم انتهوا كلية من "شغب" أيت بلال .

فاستشعار الغبن ينمي في الأعماق إمكانات الرد ، ذلك أن "مأسسة السحق والإخضاع تميل إلى تطوير شعور أعظم بالهوية والوعي الجمعي" 381 ، فالصراع بين المحتجين والمحتج عليهم لا يحسم بشار لقاء تدجيني أول أو تدخل قمعي عفيف ، حتى وإن بدا للمحتج عليهم أنهم أنهوا الجولة لصالحهم ، فإن استشعار الغبن يزيد من إمكانات التضامن والتكتل بين أصحاب القضية الواحدة ، بما يقوي لديهم الشعور بالانتماء ، وهو ما يدفعهم مستقبلاً للخروج مرات أخرى محتجين ومخرجين لمهندسي التفاوض أو القمع الذين يسرون لمسؤوليهم بأن الاحتجاج أصبح في خبر كان .

"نعلم جيداً أن الدولة تلعب معنا لعبة القط والفار ، ففس اللجنة التي

تفاوضنا معها منذ أزيد من أربع سنوات ، ووقعت معنا أكثر من محضر على التوظيف المباشر في الوظيفة العمومية ، هي التي تتفاوض معنا اليوم ، وتخبرنا من جديد بأن لوائح المعطلين من الأطر العليا سترسل إلى جميع الوزارات ، وتذكرنا بمزايا التشغيل الذاتي ، والأهم من ذلك تأمرنا أو تهددنا ، فلا فرق ، أن "نبرد الطرح" إذا أردنا الحصول على العمل ، حتى تمر استحقاقات السابع من شتنبر 2007 .

هذا ما أخبرنا به أحد المعطلين الرافضين لمضمون الاتفاق الأخير الذي وقع عليه ممثلو المعطلين مع لجنة الحوار يوم الخميس 2 غشت 2007 القاضي باعتماد مقاربة تفضيلية لتيسير تشغيل أفراد مجموعات الأطر العليا المعطلة . فالجديد في هذا الاتفاق هو "تبراد الطرح" وفق ما أفاد به المبحوث ، فالدولة ترغب في أن تمر الانتخابات بعيدا عن أشكال الاحتجاج والاحتقان ، فمن غير المعقول أن تتعالى في الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية شعارات إمكانية خلق أزيد من مليون منصب شغل ، وفي الوقت نفسه يستمر المعطلون في تأكيد هجانة هذا الشعار بالاستمرار بالمطالبة فقط بزهاء 3000 لا مليون منصب شغل . فمن أجل القضاء على كل التوترات التي من شأنها أن تبخس مقولات دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية ، يجوز اللجوء ولو في الوقت المبيت من عمر الحكومة إلى تكثيف آلية التفاوض والاحتواء ، تلافيا لكل ما من شأنه .

فالرد الذي تقابل به الحركات الاحتجاجية ، والذي يأتي من طرف من تتوجه إليهم مطالب الاحتجاج ، هو الذي يحدد المآل المحتمل لهذه الحركات ، فكلما كان الرد مائلا إلى الواقعية والعملية كلما قلت احتمالات الانبعاث من جديد لهذه الحركة ، لكن في اللحظة التي يختار فيها المسؤولون أسلوبا

التسويق أو التعنيف فإن الحركة تعود من جديد وبصيغ أكثر إخراجاً .
 إن أغلب الاحتجاجات بالمغرب يتم تدبيرها بطريقة أمنية صرفة ،
 فرجال الأمن هم الذين يباشرون التفاوض الأولي مع قادة الاحتجاج ،
 وليس المسؤولون المباشرون عن الوضع الذي أوجب الاحتجاج ، ولهذا
 فالأمن لا يتهجس في تدبيره هذا بضرورة إيجاد مخرج للمشكلة ، لأن
 همه الأول والأخير هو تفريق المحتجين وإعادة الشارع إلى سابق عهده ،
 فالاحتجاج هو بمثابة ورم سرطاني يتوجب استئصاله في أقل وقت ممكن ،
 فالدولة لا تسمح باستغلال فضائها العمومي في النيل منها وكشف
 تناقضاتها . فحالة الترقب والاستنفار التي يكون عليها رجال الأمن أثناء
 قيام الحركات الاحتجاجية لا تبرر إلا بالخوف من انفراط حبات الضبط ،
 فالخوف الذي ينتاب الشرطي يكون أكثر في نوعه ودرجته من ذاك الذي
 ينتاب المحتج ، فالأول يدافع عن ضرورات حفظ النظام ، والثاني يدافع عن
 الحق في العيش الكريم ، الذي يحتاجه ذات "المخزني" الذي يقل أجره
 عن الحد الأدنى للأجور بكثير .

"غداة الوقفة الاحتجاجية التي قبلت بتدخل أمني عنيف التقيت
 بالمخزني الذي هوى على أم رأسي بهراوته ، صافحني بحرارة ، وطلب مني
 أن أسامحه ، مخبراً إياي بأنه متضامن معنا" يقول أحد المعطلين مبدياً
 تضامنه أيضاً مع رجال القوات المساعدة الذين يفعلون ما يؤمرون . إن سيادة
 مطلق الدولة الأمنية التحكمية ، وتغلبه في تدبير الاحتجاج السلمي ،
 يعود بالأساس إلى الشعور باقتتاد الشرعية ، وسوء العلاقة مع المواطنين ،
 فأغلب المحوئين أكدوا بأن التدخل الأمني يكون جواباً محتملاً على كل
 خروج جماهيري ، وأن تحقيق المطالب يظل آخر الاحتمالات التي نقرأ فيها

أيضا مسارات من الإحباط والتسليم بالأمر الواقع ، والانهازمية والانتهاه من مجابهة الدولة أو المؤسسة ، باعتماد مقولة " للرجوع للعقل " الذي يرتضيه المنطق الأمني والانتهاه من الشعب أو " سخونية الراس " التي تعود " بما لا يحمد عقباه " .

إذا كانت أسئلة الحال تدفع بالفكرة إلى سؤال العقل الاحتجاجي ، أملا في تشريح مكونات هذه الثقافة الاحتجاجية ، فماذا عن العقل السياسي المؤطر لهذه الحركات؟ وماذا عن السند الإيديولوجي الذي تتكئ عليه في الاشتغال والتعاطي مع المستجدات والتطورات التي يفرضها التقابل والتضاد مع مشاريع الاحتواء والتدجين؟ ماذا عن الفكرة قبل الممارسة؟

" لا علاقة لنا بأي حزب " هكذا يجيب بعض المحتجين من سيدي الطيبي وأيت بلال وكذلك من شارع محمد الخامس بالرباط ، فالقلة فقط هي التي تعلن انتماء فعلها الاحتجاجي لمقولات اليسار الجزائري ورهانات التغيير وفق خطاطات ماركسية أصيلة ، في حين يظل افتقاد السند الإيديولوجي معطى باصما لممارسي الاحتجاج وأشكاله في أغلب مساحات المغرب . فالأحزاب المغربية ، وفي أجزاء كبيرة من اشتغالها وحضورها ، لم تستطع بلورة إطار فكري للتغيير عبر نضالية الجماهير ، ولم تتمكن من إنتاج " ثورتها " الخاصة بالاعتماد على جدل الصراع الدائر بين الحاكمين والمُسودين ، فالتغيير بالنسبة إلى هذه الأحزاب ينجح كما التناوب ، ويصنع من صناديق الاقتراع بشكل شفاف أو مزور ، المهم أن التاريخ السياسي لا تصنعه شعارات الاحتجاج ، ربما يكون الدرس المهم الذي استخلصته هذه الأحزاب جراء صراعها الطويل مع السلطة ، والذي خبرت فيها السجون والمنافي القسرية وكل ما يكتنزه توصيف " سنوات

الجمهر والرصاص".

وما دام العقل الحزبي بدوره صار بلا بوصلة سياسية ولا أطر مرجعية واضحة ولا مفكرين بارزين 382 ، فليس غريبا أن يكون العقل الاحتجاجي في غالبته مفتقدا لهذا السند الفكري الذي يؤطر الممارسة ويثري الخطاب ، وينتقل بالفكرة إلى أقاصي حدودها ، بما ينفع في التأثير على قواعد اللعب والإفادة من التقسيم الجديد لمنافع الحقل ، فالحركة الاحتجاجية القوية ، والتي بمقدورها التحول إلى حركة اجتماعية ، هي التي تستطيع التنظير لنفسها وتحصين ممارستها بالفكر المرجعي والاستراتيجي .

لكن في مقابل الغياب الحزبي والنقابي يقر المبحوثون بانحدار قادة الاحتجاج من جمعيات محلية تعنى بالتنمية والثقافة والبيئة ، "الناس ديال الجمعيات الله يرضي عليهم هوما اللي تا ينظمونا وتا يشوفوا لينا فين كاينة مصلحتنا" يوضح أحد سكان بلال³⁸³ ، لقد احتل الفاعل الجمعي موقع الفاعل الحزبي والنقابي ، وتحولت الجمعية من إطار للمساهمة في التنشيط الاجتماعي في غالب الأحيان إلى مؤسسة مطالبة بالتغيير ومحتضنة لرموزه وفعالياته .

نفس الوضع نجده في سيدي الطيبي حيث الجمعيات المحلية تؤطر السكان وتقود الاحتجاجات وتواجه السلطات حتى في حالة الانتقال إلى ردهات المحاكم ، ألم يقل سارتر بأنه "لكي يكون لك حق التأثير في المناضلين يجب عليك أولا أن تشاركهم نضالهم"³⁸³ ، وهذا ما يدعمه الجليل الجديد من العمل الجمعي التنموي القاعدي ، فالمشاركة لا تعد شعارا لتجذير الحضور في مقاربات التنمية المحلية ، بل فعل يتم اكتشافه واختباره على طول عمليات صياغة المشاريع وتدبيرها وتقييمها . فمن هدفية التنمية

إلى الدفاع عن ضرورتها ، والانتزاع بالتالي كفاعل جديد ضدا في الفراغ الذي خلفته الأحزاب الوطنية ، التي التحقت بدوائر صناعة القرار ، والتي انتهت أيضا من إفراغ صفحات جرائدها ومقراتها لدعم وتأطير الحركات الاحتجاجية وتبنيها ، فأمام هذا الفراغ لاح الفاعل الجماعي كحليف استراتيجي للحركات الاحتجاجية وكموجه وحاضن لها ، خصوصا في العالم القروي .

فالجمعيات التنموية تلوح اليوم كمنافس قوي للفاعل الحزبي ، والذي لم يعد يسجل حضورا وازنا في ساحات الاحتجاجات خارج الزمن الدولتي ، الذي يؤشر في الغالب على مسيرة من أجل نصرة العراق وفلسطين ولبنان أو لمواجهة الحقد والكرهية ، فانخراط ثلثة من أحزاب المعارضة التقليدية في دفعة التدبير الحكومي ، لم يعد يسمح لها بالتزول إلى ساحات الاحتجاج أو تبني ممارسيه واحتضانهم إعلاميا ورمزيا ، فانتفاء الحاجة إلى استثمار الاحتجاجات في صراعات النسق يبرر إلى حد كبير هذا التبرم من الانفتاح على هذه الحركات ، لأن الرهان اليوم هو تأكيد الولاء والامتناع عن أي فعل يعكس صفو العلاقة الجديدة مع صناعة القرار ، لهذا فإن هذه الأحزاب سوف تتخلى عن انتصارها لهذه الحركات الاحتجاجية ، مع احتفاظها الدائم بالحق في استثمار نفسها الاحتجاجي متى دعت الضرورة لذلك ، سواء في إطار مجابهة غريم سياسي آخر كما حدث في مسيرتي البيضاء والرباط حول خطة إدماج المرأة في التنمية وكذا في الوقفة الاحتجاجية أمام مقر جريدة التجديد المقربة من حزب العدالة والتنمية علاقة بقضية "تسونامي الفساد" 384 . أو فقط لتأمين منافع الحقل وتجذير المكانة السياسية كما حدث لحظة البيان الغاضب الذي يتحدث عن الخروج عن المنهجية الديمقراطية ،

عشية تعيين إدريس جطو وزيرا أول بدلا من إعادة الثقة في عبد الرحمن اليوسفي ، في أعقاب انتخابات 2002 . فالأحزاب فرطت في قوتها التعبوية التي تفيدها من خلال احتضان الحركات الاحتجاجية ، والنتيجة طمعا عزوف عن المشاركة السياسية واتساع بين لحالات الجفاء بين السياسي والمحتجين الذين ينهجسون في ممارساتهم النضالية بتحسين شروط العيش الكريم والمطالبة بالعمل والتنمية المحلية .

فالانتصار للاحتجاجات المتمحورة حول سوء الأحوال الاجتماعية والسياسية ومناهضة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار على درب تحطيم القدرة الشرائية للمواطن وتكريس التفاوتات الطبقية الصارخة ، وكذا الدفاع عن حق المعطلين في الشغل بدل التفرج عليهم وهم يجربون محاولات الانتحار بإضرام النار في أجسادهم وانتلاع مواد سامة ، والتعرض بعدا لعنف ممنهج من قبل قوات الأمن ، لا تهتم له كثيرا الأحزاب السياسية التي دخلت في معطف السلطة الناعم لأنه يتعارض ضديا مع الموقف الذي تتطلب منها موازين القوى الجديدة الارتكان إليه ، ضمانا لاستمرار استفادتها من مافع الحقل ، ولهذا فإن الحركات الاحتجاجية التي باتت تخرج الدولة باتجاهها التصعيدي نحو الانتحار واحتلال أسطح البنيات العمومية ، صار يقابل في جرائد بعض أحزاب الأغلبية الحكومية بالاستنكار والتبرير الديني الذي يجعل من السلوك الاحتجاجي الانتحاري كفرا يتوجب ثني المكفوفين وغيرهم عن ممارسته ولو باستعمال القوة ، كما تلجأ جرائد أخرى للتعتميم على هذا السلوك واعتباره كفعل معزول لا يعبر عن الأزمة والاحتقاد . فمتغير الانتقال إلى دفة الحكم جعل أحزاب المعارضة التقليدية في غالبيتها لا تهتم للفعل الاحتجاجي ، ولا توليه بالغ اهتمام في ظل سعيها

الحديث لتطبيع العلاقة مع الدولة ، بما يضمن لها الاستفادة الممكنة من التقسيمات القادمة لمنافع التدبير الحكومي للحقول المجتمعية . فالكمل ، تقريبا ، راغب في المشاركة في الحكم ، وبالطبع فتحقيق هذه الرغبة يقتضي الانتهاء من التضامن مع كل ما لا يستقيم وخيارات ومصالح الدولة .

وهو ما يجعل الحركات الاحتجاجية تتحرك في غياب بوصلة سياسية أو فكر مؤطر يضمن لها التجذر والفعالية ، ويحول بالتالي ضد تحولها إلى حركات اجتماعية صانعة للتغيير العميق ، إنه سؤال الحال المتفرع عن سؤال التداول ، والمنتج في المنتهى لثقافة هشة تشتغل على المؤقت داخل نسق مغلق لا ينفصل عن منطق التسويق أو التعنيف المنتج بامتياز من قبل الدولة التحكمية .

الفصل العاشر

محاولة في التركيب

في البدء كانت ممكنات التساؤل ، وقريبا من المنتهى تلوح مرة أخرى أحواز التساؤل ، اقتناعا بأن الحسم يظل مسألة نسبية في قارة السوسولوجيا ، فلا علم إلا بالنسبي وغير المكتمل ، فالسوسولوجيا مشروع غير مكتمل ، تهفو بأسئلتها دوما إلى التفكير والتفكيرك دوما اقتناع بداياتي بوجوب الوصول إلى أحواز الإجابة ، فكل جواب حديد ما هو إلا سؤال ملغز وملغم ، يقتضي التساؤل من زوايا ومقتربات أخرى ، إن ما ذهب إليه ألبير كامي بشأن سيزيف ، وهو يقول بأن " الصراع صعودا إلى القمم كاف وحده ليملأ قلب الإنسان ، لذا حري أن نتصور سيريف سعيدا" 385 ، ليصدق كثيرا على آل السوسولوجيا في انشغالهم بالتساؤل أولا وأخيرا .

إن الانتقال من ممكنات التساؤل إلى أحواز التساؤل مرة أخرى يفترض محاولة في التركيب ، تمارس فعلها التفكيركي على المسكوت عنه قبل المصرح به ، فدلالات الفكرة/ الشهادة/ الرأي تحتلف من سجل لآخر ، ومن قراءة لأخرى ، "فمكانة نظام الدلالات الاجتماعي وأهميته تحتلف تبعا لاختلاف المراحل التاريخية والمستويات الثقافية" 386 . ويجب في كل حين الانتباه لهذه المراحل والمستويات ، التي تفيد في القراءة والمذجة فهل في الإمكان رسم الخطاطات المحتملة للحركات الاحتجاجية بالمعرب؟ هل بالمقدور تخمين مآلات الفعل والتجاوز أو التكريس؟ وهل يصير ذلك كله ممكنا في ظل التعقد والتركيب الباصم باستمرار لمنطق الحقوق المجتمعية ووقائعها وتنافساتها وصراعاتها؟

إنه بالإضافة إلى التركيز على زوايا التنديد أو الرفض أو المكون الذاتي في المشروع الاحتجاجي ، يبدو ضرورياً عدد مستوى التركيب ، الاهتمام أكثر "براوية" تشریح المشروع وتفكيك آلياته وضبط التأثيرات التي بدأ يطبع بها وعي ولاوعي مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية³⁸⁷ ، فالفعل الاحتجاجي لا ينفصل عن باقي الحركات التي يعرفها مجموع النسق العام ، بل إنه يبدو كترجمة ممكنة لتفاعلاته وتناقضاته ، فشرط الانتماء حاضر في ثقافة الاحتجاج ، على اعتبار أنه مجرد ممارسة انعكاسية لشروط الواقع الاجتماعي التي تؤطر أفعال وردود أفعال المهيمنين أو المهيمن عليهم .

فإذا كانت السياسة كما يعتقد فوكو هي "القدرة على تحديد سلوك الآخرين والتحكم به"³⁸⁸ ، فإن الرهان الأقصى لمسيري الحقول السلطوية يظل هو إنتاج سلوكات من الخضوع والإجماع ، والعمل بالتالي ، على تحييد مختلف السلوكات الاحتجاجية ، كسلوكات غير مرغوب فيه ، بسبب عدم استحبابها لثقافة الإخضاع والتدجين ، فالسلوك الاحتجاجي وفقاً لهذا الطرح يظل مرفوضاً وغير مخطوب الود من قبل المتحكمين في وسائل الإنتاج والإكراه ، خصوصاً عندما ينطوي هذا السلوك على ثقافة ضد نظامية ، لا تعيد إنتاج سلوك الطاعة والانقياد السلس .

وهذه "الحرب" الرمزية والمادية التي تستهدف الحركات الاحتجاجية ، هي التي تجعلها ممنوعة من التداول والانتماء ، فهناك مراهنات خفية وعلمية على إلغاء الاحتجاج من الفضاء العمومي ، وتحديدًا بالفضاءات التي اعتسرت على الدوام منتجة لثقافة الطاعة والإجماع ، على الأقل في تمثيلات الفاعل السياسي . فاحتجاجات العالم القروي تجابه بالتعتيم أو

بالحلول التدرجية السريعة أو التدخلات العنيفة ، فالهدف هو المنع من التداول وإلغاء فعل الانتماء إليها أو التصامن معها ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لحالة الطوارئ التي تفرض على أماكن الاحتجاج بالمدن والمجالات الشبه حضرية .

إن هذا الإلغاء الأمني للممارسة الاحتجاجية يمتح من فهم سلطوي وتسلطي لعلاقة الدولة بالمواطن الصالح ، الذي لا يقترن صلاحه إلا بالطاعة العمياء ، "فكل نظام سلطوي مؤسس على بنيات اجتماعية وسياسية ذات معنى واحد ، أي أنها تتحدر من الأعلى إلى الأسفل ، ولا تسمح بأية حركة في الاتجاه المعاكس" 389 . فالاحتجاج يطرح في مستواه التنافسي كصراع حول الحقيقة ، فمن يمتلك حقيقة الأمور؟ ومن يمتلك شرعية تدبيرها؟ لكن الفاعل السياسي لا يرغب أبدا في الإجابة عن سؤال الحقيقة ، "فالخطاب السلطوي هو خطاب نهائي وشامل ، يكشف ، عن طبيعته ذات المرجع الذاتي" 390 ، فالحقيقة تسطع من شمس الدولة وحياراتها "الحكيمة" ، ولهذا فالحقيقة لا يمتلكها غير المشروع الدولي ، الذي لا يسمح بالخروج عليه احتجاجا ومطالبة بالتغيير .

المبحث الأول : من الحال إلى المآل

في ظل ثقافة مفتقدة لسندها الإيديولوجي ، ومفتقدة بالتالي لوصلتها السياسية ، يكون الحال مشابها للمآل ، فالهشاشة مميزة للانطراح والمحدودية ناصمة للاشتغال ، فالأمر يتعلق بحركات احتجاجية محدودة في الزمان والمكان ، ضدا في طموحات ومطالب أصحابها . فكيف نقرأ المآل في سياق محاولة التركيب؟ وكيف ننتقل من الحال إلى المآل؟ وما الشروط

الضرورة لتجاوز المآل المغلق وإعادة كتابة اللحظة التاريخية وإعادة توزيع منافع الحقل؟

يصرح عدد هام من مبحوثي الدراسة بأن الحركات الاحتجاجية التي شاركوا فيها لم تقد إلى نتيجة إيجابية ذات أهمية تذكر، "استقبالات وجلسات حوار وتفاوض لا غير"، يقول أحد المحتجين بالرباط، مضيفا بأن "العنف غالبا ما يتخلل هذه الاستقبالات والجلسات"، فيما يقول محتج آخر من سيدي الطيبي بأن "التغيير متعثر بطبيعته، والاحتجاجات لا يمكن أن تسرع من وتيرته. فقد كان مفروضا على سكان سيدي الطيبي أن ينتظروا مرور خمس سنوات على تنفيذ اعتصامهم بالطريق الرئيسية لكي يزورهم ملك البلاد ويعطي الانطلاقة لبرنامج التأهيل الحضري لجماعتهم"، إلا أن مبحثا آخر من سيدي الطيبي قال بأنه "كان عليهم أن ينتظروا أحداث السادس عشر من ماي، ليتأكد للسلطات بأن سيدي الطيبي تعد مفقسا خلميا وخفيا للانتحارين، لينطلق الاهتمام بها".

فما هو باد من هذه الشهادات أن الاحتجاج لم يقد مباشرة إلى تنفيذ المطالب، فالدولة لا تستجيب بسرعة، حتى لا يعهم من تدخلاتها أنها تخاف تهديدات المحتجين، فتمطيط زمن الأداء والفعل يكون له معنى سلطوي، يؤكد منطق الدولة المعطاء التي تمنح وتأخذ عمراجها لا تحت ضغط الاحتجاج وإحراجاته، "فلا أحد يلوي ذراع المخزن، يمكن للإنسان أن يحتج مدى الحياة، دون أن ينتزع حقه من المخزن". كما أن تدخل الدولة التنموي أو التفاوضي لحل المشاكل الموجبة للاحتجاج لا يكون بالاستجابة للمطالب الملحة للمحتجين، بقدر ما يكون مرتبطا باستراتيجيات الضبط والترتيب الأمني، التي تفرضها المتغيرات التي قد

تحمل التهديد لمشاريعها واختياراتها .

فالأذي حدث بعد انخراط سكان أيت ملال وسيدي الطيبي في حركاتهم الاحتجاجية هو تنامي المضايقات الأمنية واستكمال فصول هذه المضايقات في ردهات المحاكم أو مخافر الدرك حتى يكتمل الدرس ، ليتأكد للجميع أنه لا يمكن بالمرّة مجابهة الدولة وإخراجها بالمطالب ، فلا بد من تعلم درسين أساسيين في متن العلاقة بين الفرد والدولة و" هما : أولا كيف يقمع عدوانيته تجاه السلطة وثانيا كيف يتحاشى مواجهتها ، وهذا بالضبط ما يؤدي إلى الاتكالية والخضوع" 391 .

كما أن المعطلين من الأطر العليا والمكفوفين وكذا حاملي الرسائل الملكية ، لا يؤكّدون توصلهم إلى حلول مرضية عقب دخولهم في عدد من الأشكال الاحتجاجية ، بل يؤكّدون بأن "آلة العنف تزداد وحشية بعد كل معركة احتجاجية" ، ولا يبدو أن "هناك إرادة حقيقية من قبل المسؤولين للتعامل مع مشكل العطالة بجدية" . وهذا ما يعني أن المشكل لا يحل بل يتفاقم ويساهم في إنتاج أعطاب أكثر خطورة ، يتجاوز تأثيرها مستوى الفرد إلى مشاريع الدولة أيضا .

يقول أحد المحتجين من أيت ملال بأنه "بالرغم من مرور سنوات على مسيرتنا الاحتجاجية ، فإن مجرد التصريح في العمالة بأنك من أيت ملال حتى يختلف التعامل ، وتتحول إلى متهمين" . لقد وجد هذا المبحوث صعوبة بالغة في إنجاز جواز سفره ، فبعد أن تقدم بالملف الكامل لإعداد هذه الوثيقة في صيف 2003 ، فإنه لم يحصل عليه إلا في شهر أبريل من سنة 2007 ، وبعد أن ضاعت منه فرصة السفر إلى الضفة الأخرى .

"إن السلطة ليست شيئا متموضعا في مكان ما ، وإنما هي عبارة عن

نظام من العلاقات المتشابكة ، ومجد أن بنية العالم الاجتماعي ، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل فهم آليات الهيمنة والسيطرة³⁹² ، ففي كل حين يتوجب العمل على تفكيك هذه البنية لفهم خصائص وآليات إنتاج الخضوع واستمرارية الأوضاع المرتبطة به والمكرسة لصيغته . فالسلطة كجهاز تتوزع على حملة من المؤسسات والمجالات ، إنها تحقق نوعا من الامتداد الرمزي والمادي في عدد من الفعاليات الاجتماعية ، وهذا ما يجعلها حاضرة باستمرار ، حتى في اللحظات التي تبدو منوثة أو مستقلة عنها .

فهل بعد هذا الحضور الضامن لإنتاج الخضوع وتجزير الهيمنة يمكن الحديث عن أجدى الطرق لإنجاح الفعل المضاد للسلطة ، أية سلطة ، والمنتج لكتابة أخرى مغايرة للتوجهات والشروط القائمة في حقل الصراع؟ هل يمكن للمحتجين في الشرط المغربي أن يغيروا من قواعد اللعب أو يؤثروا فقط على شكل ومحتوى اللعب ، ولو بدرجة متواضعة؟

يجيب أغلب المبحوثين باستحالة التغيير من منطلق الاحتجاج ، على اعتبار أن المخزن لا يقبل بأسلوب الضغط ، بقدر ما يستجيب لأساليب أخرى تتأسس على استثمار آليات تقليدية كالزبونية والعشائرية وما يؤسس للشخصنة بدل المؤسساتية ، ففي استجابة الدولة أو المؤسسة المحتج عليها يكون دائما التنصيص "على تكريس مفهوم الهبة ضدا في مفهوم الانتزاع"³⁹³ ، علما بأن "الترويج لمفهوم الهبة لا يفهم منه إلا الاتساع البين لمجال التقليديانية والشخصانية بدل خيار المؤسساتية والتعاقد السياسي"³⁹⁴ . ذلك أن "الهبة تؤكد الالتزام المتبادل بالخدمة والطاعة من الجانب الأول ، وبالحماية من دوام النعمة الملكية من الجانب الآخر"³⁹⁵ . فصورة الدولة المعطاء أو الدولة / العناية état providence هو ما ينبغي

أن ينغرس في التمثيلات العامة ، أما صورة الدولة المستجيبة لمطالب المحتجين ، فلا يفيد المآلة في تطوير المشروع التحكيمي الذي يقطع مع كل تعامل مواطناتي قائم على الحوار والإنصات . «إذ يطلب من الفرد أن ينتهز كل فرصة ممكنة ليكيل الشناء والمديح للدولة التي مننت عليه بكل ما يتمتع به ، لا باعتبار ذلك حقا من حقوقه ، ولكن باعتباره هبة من السلطة» 396 ، إنها لعبة الهمة المستمرة ضدا في مطلب التعاقد والمؤسسية . لهذا يؤكد المبحوثون أن نجاح الاحتجاج رهين تتحارب المحتج عليهم ، لا بقدرة المحتجين على الاستمرار والتصعيد على مستوى أشكالهم الاحتجاجية .

فقد يكون «التنظيم والتأطير الفعال مجديا في إطالة عمر الاحتجاج» ، لكن حسم النتيجة يأتي دائما من عند من يملك وسائل الإنتاج والإكراه ، «فالدولة هي التي تقرر متى يكون إلغاء الحكم بالإعدام؟ وهي التي تقرر متى يعاد الاعتبار للمرأة من خلال مدونة الأسرة؟ ومتى يجرم التحرش الجنسي؟» ، فالدولة هي التي تستطيع تحديد توقيت الاستجابة ، حسب ما صرحت به إحدى مناضلات الحركة النسائية ، مضيفة بأن شروط نجاح الاحتجاج تظل ذاتية ومرتبطة بأفق الاحتجاج لا بمطالبه ، بمعنى أن التنظيم الفعال والتأطير الجيد لا يضمن تحقق المطالب بقدر ما يمد الحركة الاحتجاجية بجرعات استمرار أخرى . وهذا ما تأكد في أكثر من مناسبة ، فالدولة تمنح ولا ينتزع منها أي شيء ، وحتى في حالة رضوخها لمنطق الاستجابة ، فإنها تعمل على تسويق فعلها هذا على أساس الهبة والاشتغال العميق بشؤون رعاياها ، فالتراجع عن الزيادات في أسعار المواد الاستهلاكية عشية انتفاضتي 1981 و1984 تم تسويقه على أساس حماية القدرة الشرائية

للمواطن ، وليس كاستجابة لمطالب المحتجين ، إنها «هبة الدولة» !! وعن مدى فعالية التصعيد الاحتجاجي في الدفع بتحقيق المطالب يقول أحد المعطلين المكفوفين 397 الذي حاول الانتحار بتناول مادة سامة بأن «الموت نفسه لا يحرك ساكنا في المشهد المغربي ، فالحكومة تستمر في التبعج بمناصب الشغل المكددة ، والناس يواصلون حياتهم بشكل عادي جدا ، ولا شيء يتغير في هذه البلاد» ، فحتى تصعيد الشكل الاحتجاجي إلى أقصى درجاته لا يفيد في الحصول على منصب شغل ، فقد تم تجريب أكثر الأشكال غرابة وإثارة من قبل المعطلين ، ومع ذلك لم يحصلوا سوى على «اجتماعات مجاملاتية ، وهرافات بالجملة» برأي بعضهم .

فبالرغم من إدخال وتطوير علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة يبقى الجمود هو السمة الأساسية للمجتمع المغربي³⁹⁸ ، فهل حقا لا شيء يحدث في هذه البلاد خارج نسق التغيير داخل الاستمرارية وإعادة الإنتاج؟ أو التوتر والجمود في أن كما ذهب إلى ذلك جون واتربوري³⁹⁹ فهل لا شيء يحرك سكون مسيري الحقول المجتمعية اتصالا بهشاشة الوضع الاجتماعي؟

إنه مجتمع أخطأ طريقه نحو التنمية البشرية ، وأدمن طويلا مشاريع الاحتواء والإدماج لامتناس الاحتقان وتكريس المشروعية ، ففي أحزمة الفقر التي تحاصر البيضاء نكتشف اليأس المعتقد الذي يدفع إلى اختيار الموت بديلا عن الحياة المقزمة كما حدث في السادس عشر من ماي 2003 وما تلاه من انتحارات سنة 2007 ، وفي أقاصي إقليم خنيفرة نعاين رحيل البراءة ، في ظل التهاب النقاش حول التنمية الشريفة ، فقط بسبب البرد وضيق ذات اليد ، وفي الشارع الرئيسي للعاصمة ، وقبالة البرلمان تحديدا

نتأمل ، بألم باذخ ، هراوات قوات حفظ النظام وهي تهشم ضلوع المكفوفين وحملة الرسائل الملكية والشهادات العليا وضحايا النجاة 4006 . في كل هذه المجالات نكتشف ألا شيء تغير في مغرب الألفية الثالثة 401 .

وبحكم محدودية الفعل والتأثير لهذه الحركات الاحتجاجية ، على مستوى صناعة القرار السياسي أو التعجيل بإخراجه في اتجاه مطالب ومصالح المحتجين ، فإنهم لا يقولون كثيرا على هذه الاحتجاجات في إحداث تغييرات عميقة بالمغرب . فآل العالم القروي مقتنعون باستحالة التغيير الشامل من مدخل الاحتجاج ، " فموالين الرباط " هم الذين يصنعون التغيير ويحددون بوصلته ، ونفس الطرح يتبناه تقريبا آل المجال الشبه حضري الذين يعتبرون التغيير بهذه البلاد " مسألة مزاجية " ، مرتبطة بمصالح الدولة لا بمصالح المواطنين ، وأيضا بمنطق الرضا والسخط ، " فمتى رضيت عنك الدولة استهدفتك بمشاريع الخير والنماء ، ومتى سخطت عليك ، كان التهميش من نصيبك " .

" فالاضطرابات الطلابية مثلا أصبحت عنصرا اعتياديا في الحياة السياسية المغربية ، ويبدو أن الحكومة فقدت الأمل في إمكانية تجنبها ، كما أنها ليست أكثر استعدادا للاستجابة للمطالب الطلابية المتعلقة بالتغيير الجذري " 402 ، وما بين استحالة الاستجابة المرضية واستحالة التجنب النهائي يظل المسؤولون أنفسهم موزعين بين عدد من الطرق والتدابير الرامية إلى وقف المد الاحتجاجي ، فأحيانا " تستمر في مواجهة الاحتجاجات بالعنف ، وأحيانا بتننازلات بسيطة " 403 وفي مرات كثيرة بأسلوب التسويق والمماطلة .

ففي شارع محمد الخامس الرباط حيث تتعدد الانحدارات الاجتماعية

والخلفيات الفكرية والسياسية المؤطرة لكل فعل احتجاجي ، نجد تباينا في الرؤى والمواقف من حساسية الاحتجاج في مقصد التغيير المجتمعي ، فهناك اتجاه أول يؤكد أن الاحتجاجات الاجتماعية هي "خطوة أساسية على درب التغيير في أفق بناء حركة نضالية كبرى قد تنتهي بتغيير ملامح النظام" ، ولهذا يرى أصحاب هذا التوجه المقربين أكثر من اليسار الجذري ، بأن ما يلزم هو توحيد الحركات الاحتجاجية وتقويتها تأطيرا وتنظيما في أفق التمهيد لانباء الثورة الشاملة .

الاتجاه الثاني في المشهد الاحتجاجي الحضري ، لا يقلل أصحابه من شأن هذه الاحتجاجات في إحداث التغيير ، كما أنه في الآن ذاته يعترف بمحدوديتها في بلوغه ، ويتقدم أصحاب هذا الاتجاه بأكثر من مبرر لتأييد فرضيتهم المتوزعة بين الفعالية والمحدودية ، إذ يشيرون إلى أن بعض الاحتجاجات المنظمة قادت فعلا إلى تغيير الدولة لسياساتها ومواقفها خصوصا فيما يتعلق بقضايا المرأة ، كما يبرزون بأن التغيير الشامل لا يكون دوما بفعل المطالبة ، بل بواسطة المشاركة في صناعة القرار والإسهام في التنمية البشرية ، عن طريق العمل الجماعي والحزبي ، فالتغيير لا يكون دائما بالنزول إلى الشارع ، بل بالنزول إلى الميدان لمساعدة الفئات الفقيرة على التحرر من الأمية والتخلف والفقر .

أما الاتجاه الثالث فيشير إلى استحالة التغيير بواسطة الاحتجاجات ، وطيله في ذلك أن الدولة وباقي المؤسسات المعنية بالاحتجاج لا تزيد الاحتجاجات إلا إمعانا في التصرف بكل عدائية وتسويق ضد مطالب ذوي الحقوق ، "فالاحتجاج لا يجدي نفعا في ظل دول لا تعترف أصلا بحق المواطن في الاحتجاج" ، وبذلك يرى أصحاب هذا الطرح بأن ما

يحدث في المغرب من احتجاجات لا يفيد سوى الجهات الأمنية في قياس درجة الاحتقان والتوتر الاجتماعي ، ما دام منتهيا في غالبيته إلى نتيجة "اللا نتيجة" واللا تغيير .

ومع الاختلاف الواقع بين أصحاب هذه الاتجاهات الثلاث إلا أن أصحابها ، في غالبيتهم ، يتوقعون المزيد من الاحتجاجات في السنوات القادمة ، "فالوضع العام لا يبعث على الارتياح ، الوظيفة العمومية أوصدت أبوابها ، المعامل تسرح العمال بلا رقيب ولا حسيب ، غلاء المعيشة ، التراجع الحقوقي ، العودة إلى الدولة البوليسية . . . ماذا ننتظر من كل هذا غير تنامي الاحتجاجات وتدهور مقولة السلم الاجتماعي؟" ، يتساءل أحد مناضلي الاتحاد المغربي للشغل ، مستطردا بأن "هناك بوادر لتنامي الاحتجاجات وانتقالها حتى للمؤسسات والمجالات التي فرض عليها الهاجس الأمني ألا يعرف النفس الاحتجاجي إلى أفرادها طريقا" ، وهو يشير بذلك لرجال الأمن أو متقاعدي المؤسسة العسكرية أو العائدين من سجون تيندوف الذين خرجوا للشارع محتجين دفاعا عن الحق في العيش الكريم .

إن هناك من يذهب بعيدا في طرح إمكانات سؤال الأفق الاحتجاجي ، وذلك إلى حد التنظير للممارسة الاحتجاجية وفق ما يعرف برفة الفراشة أو كرة الشلج أو جبل الثلج ، تبعا لما انتهى إليه مناضلو حركة كفاية المصرية ، انطلاقا من مسالة تجربتهم الاحتجاجية التي انطلقت وفق أجندة محدودة الأثر والمطلب ، لتصير حركة فاعلة ومؤثرة حتى في دول أخرى . فرفة الفراشة مثلا تؤثر على الحركات الاحتجاجية المتفرقة التي تكون غير مؤثرة بدرجة واضحة ، إلا أنها مع استمرارها وتفاعلها مع معطيات النسق ، فإنه

تحتمل الانتقال إلى مستوى عال من التأثير ، الذي يتجاوز حدود المتوقع . إن رفة الفراشة "تفترض أن التغيير يبدأ بتحريك قد يكون رهيفا في ذاته ، ولكنه يولد سلسلة متتابعة من التطورات على نحو لا يتوقعه أحد ، وفي أماكن أبعد ما تكون عن التوقع" 404 ، بمعنى أن تلك الحركة البسيطة لمراشات التغيير وهبات الاحتجاج يمكن أن تؤثر في مجموع النسق الذي يخرج محتجا على القائم من الأوضاع في نهاية الأمر وبداية التغيير .

أما طرح كرة الثلج فمؤداه أن "المظاهرات المقصورة على المحتجين ، والتي ينذر أن ينضم إليها جمهور عادي ، ستكبر بفعل التحريض وتحدث التغيير" ، فتماما كما يحدث لكرة الثلج التي يزداد حجمها كلما استمرت في الدوران ، فإن الحركات الاحتجاجية تستمر كذلك في الامتداد والانتقال إلى مجموع النسق ، كلما استمرت الحركة الأم في الدوران ، وذلك إلى غاية المرور إلى لحظة التغيير المطلوبة . في حين نجد أن طرح جبل الثلج "يفترض أن هذه المظاهرات القزمية هي فقط الجزء الظاهر في جبل كبير صناعه ما يسميه البعض مخزون السخط المتراكم" .

فما نلاحظه من احتجاجات لا يشكل إلا الثلث البادي من جبل الجليد ، أما ثلثي الجبل الجليد العائم ، فتستمر مكوناتهما في تقوية حنفها وسخطها العام في انتظار لحظة الانفجار ، "فعدم ظهور ملامح الاحتجاج ليس دليلا على الاستقرار" 405 . ولهذا فعدد من المحوثين يرون أن المغرب القادم هو مغرب بطعم الاحتجاج الذي قد يصل إلى مستوى ما عرفته سنوات 1965 و 1981 و 1984 و 1990 ، وربما ما يفوق تلك الانتفاضات في حجم الخسائر التي قد تنتج عن الهزات الاجتماعية المتوقعة ، ودليلهم في ذلك أن المغاربة "لا يمكن ألا يخرجوا في أقل من عقد من الزمن

احتجاجا على سوء الأوضاع العامة ، وكيف لا يخرجون والأوضاع تزداد سوءا من يوم لآخر" ، حسبما يؤنده مناضل آخر من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، والذي يضيف قائلا بأن "تاريخ الاحتجاجات بالمغرب يعلمنا أن الخروج الجماهيري سيكون لا محالة في هذا العقد الأول من الألفية الثالثة ، فالمسألة مسألة وقت ، لأن شروط نضج الحركة الجماهيرية قائمة ، ولهذا نجد المخزن يحاول في كل حين امتصاص الغضب الشعبي بإطلاق مبادرات تمكنه من كسب وقت إضافي" . فلا أحد يجادل في هشاشة الوضع الاجتماعي ، فحتى الدولة تكشف عن خريطة فقرها 406 ، وتحدث عن المناطق الأكثر فقرا والتي لا يتجاوز فيها حجم الإنفاق اليومي أقل من 8 دراهم ، بما يؤكد فعلا مأزقية الوضع ومآلاته المفتوحة على مزيد من الاحتقان والتوتر .

مهما اختلفت التوقعات بشأن المغرب الاحتجاجي ، فإن التأكيد قائم على ما يحدث وما سيحدث من حركات احتجاجية ، يترجم التدهور العام للمسألة الاجتماعية و"ارتفاع حالات الظلم والحكرة وانتفاء العدالة الاجتماعية" ، كما أن الوضع يعبر عن "انسداد آفاق التشغيل" ، ولا يعبر إلا بدرجة قليلة جدا عن الاتساع النسبي لهوامش الحرية والانفتاح .

و لأن الفعل الاحتجاجي يعبر عن هذه الأوضاع والحالات ، فإنه يفيد كثيرا في التفريغ السيكولوجي لشحنات العنف والسنخط ، "فعندما يخرج المرء محتجا ، فإنه بطريقة ما ، ينفث حقه الدفين على سوء توزيع الثروة الوطنية ، وعلى سوء تدبير مملعات الوطن" ، يقول أحد المعطلين ، مؤكدا على أنه «يشعر بارتياح تام عقب مشاركته في الحركات الاحتجاجية ، ففيها يصفى حسابه مع الدولة ويشعر بأن حنجرته تحررت

من القيود التي تكبلها» .

وبالرغم من أن المشاركة في الفعل الاحتجاجي غير مأمونة العواقب كما يقول فلاح من أيت بلال ، بحيث أنها تؤدي إلى الاعتقال والمضايقات السلطوية ، فإنها بالرغم من ذلك تسمح للإنسان بأن يفرغ غضبه واستعادة توازنه النفسي ، وهو ما يذهب إلى إبرازه بائع متجول من سيدي الطيبي شارك قبلا في الاعتصام بالطريق الرئيسية ، إذ يقول «والله إيلا رتاحيت داك النهار ، واحاربوا ليا داري ، نسيت داك الشي مين دافعت على حقي مع الخوت» .

فهل يتعلق الأمر بتعويض أو تمويه سيكولوجي؟ فالمهيمن عليهم يتدعون طرائق متعددة للتحايل على قساوة المعيش ، والتكيف مع ضغوطات الهيمنة التي يمارسها عليهم من يملكون أكثر ، فالتمويه الذي يمارسه المحتج « يعني حجب حقيقة شيء ما ، أو واقع ما ، بمختلف الطرق والوسائل»⁴⁰⁷ ، فالقول الاحتجاجي ذاته يتأسس على التعويض والتمويه ، لأنه يفكر في غير القائم ويأمل انبثاء في شكل صور ذهنية في مستوى الراهن ، وأخرى متوقعة أو واقعية في أفق التغيير والتجاوز .

«إن المجتمع السلطوي ينتج شخصية ذات طبيعة مزدوجة ، فهي من ناحية تنادي باستعدادا كبيرا للخضوع والتبعية ، ومن ناحية أخرى تبدي ميلا عدوانيا واضحا»⁴⁰⁸ ، وهذا ملمح من ملامح التمويه التي تنشطها قنوات التدحين الاجتماعي التي يمر منها الفرد في المجتمعات العربية . إن هناك «رضوحا ظاهريا وعدوانية خفية»⁴⁰⁹ في الفعل الاجتماعي للمهيمن عليهم داخل الحقول المجتمعية ، فالخضوع لمنطق سادة الحقل لا نقاش فيها ، ما دام المهيمن عليهم مفتقدين للرسميل المادية والرمزية التي تؤهلهم

للخروج من وضع «مهيمن عليه» للالتحاق بدوائر وضع «مهيمن»، لهذا يكون الرضوخ تعبيرا ظاهريا عن علاقتهم بالأسياذ، إلا أنه في الفرصة التي تختل فيها قواعد اللعب، ولو بشكل نسبي، ويصير ممكنا الخروج على هذه القواعد، فإن العدوانية الخفية تلوح على سطح الأحداث، إنه السخط المتراكم في الأعماق الذي تؤسسه وتنميه سياسات الإخضاع والتهميش المتواصلة.

وبذلك يصير الاحتجاج تنفيذا محتملا للسخط المتراكم، ومحاولة بمقدار ما للرد على ما أنتج قبلا من تعنيف، وهو بذلك لا يقدم فقط خدمة حيوية للأجهزة الأمنية، لقياس درجة الاحتقان في المجتمع، بل يفيدها أيضا في تفريغ الغضب الشعبي وتلافي المواجهات الدموية التي تنتج عن الكبت والقمع المستمر، فهل هذا ما يبرر «سماح» الدولة للمعتقلين وغيرهم بالاحتجاج قبالة البرلمان؟ هل يؤشر هذا «الترخيص المنتزع» على تراخي الفعل المخزني؟ أم أنه مجرد خيار استراتيجي لتلميع وجه الدولة وتقديمها على أساس أنها الدولة الناعمة التي تسمح بالاحتجاج عليها وفي أرقى شوارعها وقبالة أهم مؤسساتها الدستورية؟ أم أنه فعل مندرج بالضرورة في سياق إتاحة فرص للتفريغ السيكولوجي، لكن بحساب، لمن لم يستطيعوا تحمل تهميش الدولة لهم؟

و ما بين السماح بحساب والمنع المباشر أصلا، فإن «المجتمع يصل بالضرورة في مرحلة من مراحل تطوره إلى العنف بعد فترة من شيوع العلاقات الاضطهادية» 410، فلا يمكن للاحتجاجات أن تظل دوما مجرد مناسبات متفرقة للتفريغ، فمع استحالة التغيير وتفاقم المشاكل الموجهة للاحتجاج، يستعيز، المحتجون، كما علمنا التاريخ، عن التعبيرات

السلمية بأكثر الأشكال عنفا وضراوة ، للانتقال من التعويض والتمويه الرمزي إلى الانتقام المباشر من يفترض أنهم مسؤولون 411 عن الوضع الذي هم غارقون فيه ، فمن يستوعب درس الاحتجاج المغربي؟

المبحث الثاني: محاولة في النقد

ما الذي يمكن الخروج به من كل هذه الإجابات التي جاءت على لسان الباحثين؟ وما الذي يمكن أن نخرج به أيضا من تلك الملاحظات التي لاحقت بالعين السوسيولوجية مستويات من الأداء الاحتجاجي؟ وبعد ما الذي يمكن قوله بصدد الحركات الاحتجاجية من محاولة أولى في التفكير إلى ثانية تعتمد التفكير ، تندرج فيها بالضرورة هذه المحاولة التركيبية؟ إن شواغل هذا الفصل الأخير تبطن الارتكان إلى التفهم والتأويل ، بغية إنجاز قراءة نافذة إلى عمق الفعل الاحتجاجي ، بما يسمح من تشريح خطاطاته واكتشاف دينامياته ، باعتماد ذات المنهج المتأسس على التساؤل من الممكنات إلى الأحواز المفترضة ، فلا سوسيولوجيا إلا بالتساؤل المرح والمربك لمنطق الأنساق التي تمنع في الغالب إلى إعادة الإنتاج وتوطيد التوازن .

من الأفضل فهم ما يحري وما تنطوي عليه الحركات الاحتجاجية باعتماد آلية النقد والتأزم ، على اعتبار أن الممارسة النقدية تحتل في أدائها بعدا تأزيميا يرمي إلى مواجهة الفعل بحقيقته ، فما يشير في اشتغال الحركات الاحتجاجية بالمغرب هو عسر الانتقال إلى مستوى الحركات الاجتماعية بضمون سياسي عميق وتجذر اجتماعي يدفع عنها إمكانات الزوال والانتفاء ، فالحركات الاجتماعية هي الأقدر من غيرها على تعبئة

الجماهير وإحداث التغيير ، وما دون ذلك يظل مجرد حركات عفوية ذات عمر افتراضي قصير ، تضع الأجهزة الأمنية حداله في أول تدخل عنيف . «الجماهير تكون في حالة قصور واضح في درجة التعبئة التي تؤهلها للرد والمقاومة ، فيبدو وكأن الاستكانة والمهانة هي الطبيعة الأزلية لهذه الجماهير ، وهذا ما تحاول قوى التسلط على كل حال عرسه في نفسها» 412 .

إن عمليات استعراض العضلات الأمنية عند اندلاع كل حركة احتجاجية ، وعدم الاكتفاء بالتطويق والاستعراض إلى ممارسة العنف 413 بكل بشاعة في حق المحتجين ، هو ما يغرس في الأعماق الشعور بلا جدوائية المجابهة والخروج ضد خيارات الدولة أو المؤسسة ، إنها الوحيدة القادرة على صوغ علاقات وحيوات الناس وتغيير معيشتهم ، فهناك رسوخ الاعتقاد باستحالة التغيير من مداخل الاحتجاج . لأن الدولة تقوي من حضورها الناعم والمعتد في كل المجالات ، كما أن طلب خدمات الأجهزة الأمنية لا يتم بدافع «الضرورة» التي تعني مكافحة الشغب ، بل يتم في كثير من الأحيان بدون مبرر معقول ، فالتظاهر السلمي الذي يكون أحيانا من أجل قضايا كونية وليس محلية الطابع يجابه بالعنف .

و بالطبع فإن تاريخ العنف الدولتي يستج تاريخه الموازي من اخضوع والانقياد والمسايرة الزائدة ، وهذا ما لا يمنح الفعل الاحتجاجي بعده الجماهيري ، ويعوق بالتالي إمكانات التحول إلى واقعة الحركة الاجتماعية . إنه يتعذر كثيرا على الحركات التي انطلقت من أيت بلال وسيدي الطيبي وتلك التي تلتهم بشارع محمد الخامس بالرباط من حين لآخر ، أن تنتقل من مستوى الأفراد المعنيين بشكل مباشر بمطالب الاحتجاج إلى دوائر أكبر من المتعاطفين والمهتمين والمعنيين بطريقة أو بأخرى بما تنطوي عليه هذه

الحركات من مطالب . فالحركات التي تمت دراستها لم تستطع الانتقال من سؤال الذات إلى التأثير على ما يحيط بها ، بالرغم من الاشتراك في المعاناة والقضية .

«فما يحدث خلال منعطفات تغيير النظام ، هو أن الناس لا يتعبأون ، ويتملكهم الخوف ، يعني الخوف من التغيير ، لأنهم لا يعرفون هل ستهب رياح التغيير بما هو أفضل أو بما هو أسوء من الوضع القائم ، وعليه فهم لا ينخرطون في مسار التغيير ويكتفون بمتابعة الفرجة» 414 .

فهذه الحركات تعجز عن اكتساب سلطة النحن بدل مشاريع الأفراد والجماعات الضيقة ، التي تنتفي بمجرد انطلاق عمليات الإدماج والتطبيع والتهميش ، وعلى درب هذا العائق البشري يحضر عائق آخر وهو التجذر الاجتماعي والالتحام بالجماهير ، فمسيرات فاتح ماي افتقدت طابعا الاحتجاجي واستحالت إلى مجرد استعراضات بهاجس المشاركة لا غير ، وضرورة الاحتفاء بالعيد الأممي للعمال فقط ، لأن التجذر الاجتماعي للنقابات العمالية لم يعد حاضرا إلا في خطابات فاتح ماي ، «فالنصال السقابي لا يظهر إلا في اللافئات التي يتم استعراضها خلال فاتح ماي ، وخارج هذه المناسبة ، فإن قادة النقابات يفضلون جلسات الحوار الاجتماعي مع الحكومة وكذا التضامن مع الباطرونا ضد مصالح العمال» ، بهكذا تعبير يلخص أحد المعطلين علاقة قادة النقابات بالاحتجاجات وبقضايا العمال .

و نتيجة لهذا اللاتحذر يتعذر تجسير العلاقات بين نضالات الطبقة العاملة والتعاطف الجماهيري ، وتحقيق الامتداد في المجتمع ، وبلوغ مطلب التغيير الشامل ، «فالمجتمع يقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الافتحام ،

وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة» 415 ، ولهذا فالحركات الاحتجاجية في مجملها لا تراوح مكان وزمان انبنائها ، ولا تستطيع الامتداد حتى إلى أقرب مجال محاذ لاشتغالها ، الشيء الذي يبرر محدوديتها التأثيرية العائدة إلى جملة من العوائق الذاتية والموضوعية التي تسبب ممارستها .

ثمة عسر آخر يصبم اشتغال هذه الحركات وانطراحها كفاعل سياسي ضد نظامي ، ولو كانت معلنة تماما للاستقلالية عن كل الإطارات والتنظيمات السياسية ، إنه عدم القدرة على التحديد الدقيق لهوية الحسم السياسي ، فالحركة الاجتماعية تحد معناها في هويتها الذاتية من جهة وهوية خصومها من جهة ثانية ، وتدبير الصراع والتنافس بين الهويتين هو ما يضمن لها الاستمرار والحضور ، وهو يقودها بالتالي نحو مطالب التغيير ، «فعندما كنا أكثر ارتباطا بالأحزاب التقدمية قبل سنوات من الآن ، كان للجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين حضور قوي ومؤثر ، لقد كانت بعض فروع الجمعية تتدخل حتى في توزيع مناصب الشغل بالجماعات القروية والحضرية» ، يقول معطل من الجمعية ، ويضيف آخر بأن «الأحزاب هي التي تخلت عنا بعدما اختارت معطف السلطة الناعم ، فلم تعد في حاجة إلى بضالاتنا لإخافة النظام ، لقد وصلت إلى مبتغاها ، فلن نحني من ورائنا غير الصداق وسوء العلاقة مع أولياء نعمتها» .

فأغلب الحركات المدروسة أعلن أصحابها واقعة «اللا علاقة» مع التنظيم وانتفاء الانحدار من صلب مشروع إيديولوجي معين ، فهذا اليتيم العلائقي والفكري هو ما يزيد من أزمة المعين والسند المرجعي ، وينتج في النهاية حركة بلا هوية . لا تكاد تصمد إلا لزم من معلوم ، تمتلك الدولة

أو المؤسسة المحتج عليها أمر تدبيره والغائه ، أكثر من المحتجين أنفسهم . «فلقد مضى الوقت الذي كانت فيها الأحزاب والنقابات تتنافس حول احتضاننا ، فهذا يقدم مقره ، والثاني يقدم منحة مالية محترمة ، وآخر يفسح صدر جرائده لحركتنا لنشر البيانات والحوارات ، اليوم الكل مشغل بتسوية علاقة طيبة مع الحكم ، فلا علاقة لنا بالأحزاب» ، يوضح أحد المبحوثين جوابا على سؤال العلاقة المفترضة بين الاحتجاجي والسياسي .

و تبعا لهذا اليتم يكون للحركات الاحتجاجية مشكل آخر مع الإبداعية والانفلات من إسار الأشكال التقليدية للاحتجاج إلى تحريب مسارات أخرى من الاحتجاج باللاعنف ، وعلى أعلى مستويات التأثير والإحراج بالنسبة لمن يتوجه إليهم بالاحتجاج والمطالب ، فبعيدا عن الوقفات والاعتصامات لا نكاد نصادف اختبارا لكثير من الخطوات النضالية التي اقترحها جين شارب مثلا ، ولا نكاد نعثر على تأطيرات نظرية صلبة للممارسة الاحتجاجية ، لكن كيف يمكن تخمين إيجاد هذا البص الغائب ، والعلاقة بين المثقف والمحتجين تبدو شبه منعدمة في المشهد المغربي؟

فالمثقف يظل من أعداء الناس انشغالا بالاحتجاجات ، فلم يصرح أي من مبحوثي الدراسة بتعرفهم إلى أحد المثقفين ، إلى جانبهم خلال معاركهم الاحتجاجية ، وفضلا عن ذلك فالملاحظة الميدانية التي تم الاعتماد عليها في قراءة 23 حركة احتجاجية بشارع محمد الخامس بالرباط ، لم تقد إلى اكتشاف أحد وحوه دنيا القلم في واجهة الاحتجاج والصراع ، فلماذا لا نصادف أحدا من حملة القلم برفقة المحتجين؟ لماذا يطلق المثقف هذه الحركات التي تجده مدافعا عنها في كتاباته ومشاريعه الفكرية؟ ولماذا يغيب

من بين ظهورنا نموذج بيبير بورديو الذي كان يشارك في المظاهرات إلى جانب العمال؟

«فقط الدكتور المهدي المنجرة هو الذي ساندنا في إحدى الوقفات الاحتجاجية وعمر عن تضامنه المطلق مع قضيتنا، مخبرا إيانا بضرورة النضال لإيقاف مد زمن الديمقراطية»، يصرح أحد المبحوثين، فيما يقول آخر بأنه «لم يشاهد نزولا للمتقنين للشارع للمشاركة في الاحتجاج، إلا في اللحظات التي يكون فيه موضوع الاحتجاج لا يسبب لهم أية مشاكل مع السلطة». فأعضاء النخبة بدلا من أن يحاولوا إذكاء الغليان الجماهيري، ينتظرون وهم في حالة من التحفظ الوقت الذي تثور فيه الجماهير لأسباب غير متوقعة تصعب السيطرة عليها، ولا يتدخلون إلا بعد ذلك للركوب على السخط الشعبي» 416.

إن أي حركة إنسانية في حاجة قصوى إلى إطار فكري يدعمها ويحضرها، ويحصنها بالتالي ضد التحوير والانتفاء، فلحاجة إلى صوت المثقف ضرورية كما الحاجة إلى السياسي والنقابي، لأنه مع استمرار هذه القطاعات بين الحركة الاحتجاجية وهذه العنات التي يباط بها التغيير تاريخيا، لا يمكن الاطمئنان على مستقبل هذا الفعل، ولا يمكن أن نأمل انتقالها إلى مستوى الحركة الاجتماعية.

فالحرركات الاحتجاجية بالمغرب لا تلوح منعزلة عن بعضها البعض فقط، وإنما تبدو منعزلة عن النخب السياسية والمثقفة، إلا أن هذا الانعزال لا يعود إلى الفعل الاحتجاجي أو ممارسيه، بل يرتبط بالمشهد العام الذي لا يستج نخبيا ملتحمة بالجماهير ومنشغلة بهمومها ومآلها. «فنحن لا نتوفر إلا على نخب هجينة تدور في فلك السلطة، ومن الطبيعي جدا ألا تخرج مع

المحتجين إلى الشارع ، فالمصالح الخاصة لهذه النخب تقتضي أن يعملوا بمبدأ المشي جنب الحائط وترك «كل ما من شأنه» أن يسيء لعلاقتهم بالسلطة ، حسب ما أفاض في تفسيره أحد أفراد مجموعات الأطر العليا المعطلة .

إن الصراع الاجتماعي مستمر في الابداء والانطراح مهما اتجه مالكو وسائل الإنتاج والإكراه إلى كبته وإلغائه ، فالصراع ينبصم بالاستمرار والامتداد علنا وخفاء في مناحي مختلفة من حقل التفاعلات والتبادلات الإنسانية ، «فالاكتظاظية تسير في خط مواز مع المناورات الدفاعية ، ولا تؤدي الظروف الموضوعية ، كيفما كانت خطورتها إلى ردود فعل ملائمة» 417 ، لهذا فإن الاحتجاج يتخذ أشكالا أخرى غير البروز في المجال العمومي ، بحيث تظهر مجموعة من الصيغ والسلوكات التي تعبر عن رفض الواقع والنسخت عليه ، بدون حاجة إلى التظاهر ، وهي ممارسات تعويضية ، يلجأ إليها الأفراد في ظل ارتفاع مؤشرات القمع والتهميش ، وارتباطا بهذا السياق يقول أحد المؤسسين لإحدى تنسيقيات مكافحة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ، بأن «الحريك إلى الضفة الأخرى لا يمكن النظر إليه خارج الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، إن المرء يفضل الموت في البحر الأبيض المتوسط ، على الاستمرار في تجرع العطالة والفقر ، إنه بفعلته هذه يمارس احتجاجا على طريقته الخاصة» .

وعلى نفس طريق اكتشاف هذه الصيغ البديلة للاحتجاج في المجال العمومي ، تقول إحدى المعطلات بأن «الارتقاء في أحضان التطرف الديني يعد احتجاجا على الواقع» ، كما أنها تعتبر «ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع ، وانخراطنا فيما يمكن توصيفه بالحرب الأهلية ، هو احتجاج اجتماعي يمارسه الأفراد مطالبين بحقوقهم في العيش الكريم» .

إن صيغ الاحتجاج تكاد تظهر في التطرف الذي يتجاوز المجالين الديني والسياسي إلى تطرف أدواقي يهم الملبس والموسيقى وأنماط العيش والسلوك ولغة التواصل والانتماء ، ففي هذه المستويات نلمس عنفا مضمرًا ومعلنًا ، ونقرأ منحنيات من السلوك الاحتجاجي . كما تبرز في مستويات الثقافة العامة في شكل رسائل مفتوحة (رسائل خالد الجامعي مثلاً) ، أو في الخط التحريري الذي نحتته لنفسها مجموعة من الصحف المستقلة (تيل كبل ، لوجورنال ، نيشان مثلاً) ، والتي صارت تملأ الفراغ الذي أحدثته انتقال المعارضة التقليدية إلى دفة التدبير الحكومي .

ففي الكتابة على الجدران والكتابة الإبداعية أيضا نكتشف جوانب أخرى من الاحتجاج غير المتظاهر في الشارع العام ، «الفراغيتيا تشد حاراتها مع اشتداد حرارة المناخ السياسي ، أي كلما تأزم الوضع السياسي وانفجر ، كثر التعبير والتواصل في الجدار وفي المدينة»⁴¹⁸ ، كما أنه في العزوف عن المشاركة⁴¹⁹ في الانتخابات ومقاطعتها بالمرّة نكتشف سلوكا احتجاجيا مختلف النوع والدرجة ، فانتفاء الصراع من الشارع العام لا يدل على انتفاء الصراع كلية ، إنه يتحين الفرص للانطراح بأشكال متعددة ، لا تحيل في قراءتها السطحية على البعد الاحتجاجي ، لكن بتعميق النظر فيها ، يتأكد أنها أشكال أخرى للاحتجاج والتعبير عن رفض القائم من الأوضاع . «فالأغلبية تقارس ، بشكل متستر وصموت ، ما يسميه جيمس سكوت «المقاومة بالخيلة»⁴²⁰

إنها فعاليات احتجاجية بديلة ينتجها التجذر العميق لمفهوم الدولة التحكمية . التي تجعل الأفراد يترددون في الخروج إلى الشارع ، والاكتفاء بالتحوير الاحتجاجي ، «فالحالة العامة في مناخ العنف ، تتخذ مظاهر

متنوعة من الاضطهاد ، بالإضافة إلى العدوانية الحركية الموجهة ضد الآخر» 421 وضد الذات أيضا ، « من خلال التعبير اللفظي والرمزي ، وكل أشكال التعبير غير المباشر الذي لا يتضمن مجابهة صريحة ، وهذا يخلق مناخا عاما من العنف يسبغ العلاقات الاجتماعية بمجملها بطابعه » 422 .

لهذا فإن الاحتجاجات تراوح أمكنتها التقليدية وتنتج لنفسها مساحات أخرى عن طريق التحوير والاستعاضة ، إنها تنتقل من أمام البرلمان ومن زمس المدرسة والجامعة ، إلى الملاعب الرياضية في إطار الشعب الرياضي ، الذي يتجاوز فعل التشجيع إلى التخريب وممارسة العنف حتى في حق قوات مكافحة الشعب . وإنها تنتقل من مجالها الحضري إلى أكثر المناطق بعدا وارتباطا بفكرة المغرب غير النافع ، وإنها تتحين الفرص للظهور على هامش كل تجمع بشري في انتظار حافلة أو قطار أو في طابور أداء فواتير الكهرباء أو طابور موعد الاستشفاء والعلاج .

« فالشارع لم يعد لنا وحدنا ، الكل أصبح يمارس الاحتجاج إلى جانبنا ، إن المغرب يعيش ثورة صامتة ، فمن كان يعتقد أن يرل الجنود المتقاعدون إلى شارع محمد الخامس للاحتجاج؟ » يتساءل أحد المبحوثين عن سر ظهور محتجين جدد في المشهد الاحتجاجي المغربي ، ومن مجالات ممنوعة ، تاريخيا ونظاميا ، من إعلان لغة الرفض والسخط ، فالقطاعات التي كانت دوما تقود الاحتجاج ، كالتعليم والصحة والمعامل ، لم تعد وحدها على الخط ، لقد انضمت إليها قطاعات العدل والمالية والنقل والفلاحة والريد والجماعات المحلية والضبيعات الفلاحية .

و في هذا الصدد يستحضر أحد المبحوثين قولة لمعين بسيسو متحدثا عن امتلاك الشارع إذ يقول « فالشارع لنا رغم ما رشوا عليه من حنود » ،

فالمجال العمومي لم يعد شأنا سلطويا بشكل إطلاقي ، فالمتحتجون يحتلونه من حين لآخر ، وحتى في اللحظات التي لا ينزلون فيها إلى الشارع لتنظيم بعض الحركات الاحتجاجية ، فإنهم يستمرون في تسجيل حضورهم الرمزي به ، ما دامت قوات الأمن مرابطة باستمرار به ، تتوقع في كل لحظة ظهور المحتجين .

إن موجة الاحتجاجات الآخذة في التنامي تطرح معها أكثر من سؤال مألوف حول شروط النشأة واحتمالات المآل ، فهل يتعلق الأمر باحتجاجات سابقة على الثورة الشاملة؟ أم بسخط شعبي عارم لن توقعه مستقبلا وسائل العنف والإكراه؟ أم يتعلق الأمر بهزات اجتماعية متفرقة ليس في مقدورها التأثير على مشاريع مالكي وسائل الإنتاج والإكراه؟

«إن المغرب ، وإذا لم يصف ديونه تجاه المسألة الاجتماعية ، فإنه لا أحد يستطيع توقع ما سيحدث ، فالاحتقان بلغ مداه ، والكل ينتظر النقطة التي قد تفيض الكأس ، لهذا نحد المسؤولين مترددين أكثر في مسألة الزيادات في المواد الأساسية ، وحتى إن لجأوا إليها فإن ذلك يكون بالتدريج والخفاء ، خوفا من تكرار تجربة الثمانينات» ، بهكذا رأي يجيب أحد المبحوثين من تنسيقية مناهضة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار على جواب مأل الاحتقان والتوتر الاجتماعي . ففي كل «إضراب يكمن تين الثورة»⁴²³ ، وفي كل سلوك احتجاجي ، ومهما لاحت بساطته ومحدوديته الفاعلية يبطن سؤال التغيير والرفض للقيام من الأوضاع ، ويكمن العنف المضاد ، الذي لا يمكن ضبط توازناته في القادم من أحداث .

لكن «فالتوتر الدائم والعنف في مستويات مختلفة من الحدة

خاصيتين من خصائص المجتمع المغربي منذ قرون . يبدو المجتمع المغربي باستمرار وكأنه وشيك الانفجار ، لكن ما يزال الجمود طابعه الأساسي»⁴²⁴ ، وبالطبع فالجمود هنا لا يعني بالمرة ذلك السكون المطلق ، بقدر ما يدل على نوع من التغير داخل نسق الاستمرارية وإعادة الإنتاج . فالتغير داخل الاستمرار كظاهرة تبصم مسار النسق المغربي ، تعد أيضا من أقوى حذور العطب المسؤولة عن هشاشة الوضع المجتمعي المنتج للاحتجاج ، فالتغير الذي يقع بالمغرب في مستويات متعددة من الحقول السوسيوسياسية ، يحيل ظاهريا على نوع من التحول الذي يقطع مع الفئات الملمرة ، لكن بالنظر إلى عمق الأشياء وأغاط الاشتغال والتعاطي ، يبدو جليا أن الأمر يتعلق بتغيرات داخل نسق الاستمرارية والتكريس والمحافظة التامة على القائم سلفا وبعدا من الأوضاع والحالات .

وبالرغم من هذه الحضورية القوية لمنطق التغير داخل نسق الاستمرارية ، ومحدودية التغير من مداخل الاحتجاج ، فإنه بات واضحا أن «المغربي الذي كان ، فيما مضى ، يواجه حالات الإحباط بالقدرية والصبر ، ويكتفي بتفويض مصيره إلى القدر ، بات الآن يعرف كيف يشخص مشاكله ، ويتفحص وضعيته ، وكيف يوجه سهام النقد نحو مدبري الشأن العام ، ونحو أصحاب الامتيازات والمصالح ، ونحو طرق توزيع الدخل الوطني»⁴²⁵ ، ليتخذ الاحتجاج صيغا جديدة تقفز على الثقافة الصدامية إلى المطالبة والكشف والمتابعة والضغط والمراقبة والتعجيل بالتغيير ليس في السياسات والبرامج بل حتى في المواقف والتمثلات .

إن الانتقال من عبارة «يدعيه الله» و«اللهم هذا منكر» ، التي

تذكر سرا في الغالب ، إلى التعبير في الشارع العمومي جهازا بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والإشارة إليهم بالإسم الصريح لا لمزا أو استعارة ، بالرغم من استمرار البعض منهم في تحمل مناصب حساسة في الدولة ، إن سلوكا كهذا لا يفسر إلا بتطور عميق الشكل والمحتوى في أداء الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، كما أنه يؤثر من جهة أخرى على تحولات عميقة يعيشها المغرب ، وإن كانت في جانب البناء السلطوي لا تخرج عن معطى التوتر والجمود في أن الذي يمتح من فكرة التغير داخل نسق الاستمرارية .

وما بين منتصر لهذه الاحتجاجات التي تقلب موازين المطلقات ، وراء لها على أساس أنها حركات محدودة الفعل والفعالية ، أو محايد في التموقف منها ، تنطرح هذه الاحتجاجات كوقائع اجتماعية فائقة التعقيد والتركيب تحتمل أكثر من قراءة وأكثر من «رواية» ، توطرها الخلفيات النظرية والتوجهات الاستراتيجية لمن يفيدون منها أو لا يفيدون منها إطلاقا ، إنها رهانات اجتماعية جديدة لبناء أوضاع واختبار مقولات ، تعبر عن أداء سياسي وثقافي للفاعلين الاجتماعيين . تكشف مجتمعا في عمق التحول الذي تختلف بصدده التأويلات ، وتعتبر عن أزمات بنيوية ووظيفية تمس اشتغال عدد من الحقوق والفعاليات والفاعلين الاجتماعيين .

إن الحركات الاحتجاجية بالمغرب في مجالاتها الحضرية والشبه حضرية والقروية تعبر عن أجزاء متفرقة من الصراع الدائر بلا انقطاع بين المهيمنين والمهيمن عليهم ، إنها لحظات اجتماعية تنوق لإعمال التعبير وإعادة كتابة تاريخ الأساق ، وهي بذلك تنطرح كممكنات

للتغيير في اتجاه الأفضل ، تتوزع بين الهزات الاجتماعية العابرة ، واحتمالات التحول إلى الحركات الاجتماعية المتينة ، شكلا ومحتوى ، وما بين الانبناء السليم والتغيير الحقيقي من تحويلاته أو انتفائه ، تظل هذه الحركات نافذة مشرعة لقراءة مجتمع في مفترق الطرق .

الخاتمة

أحوال التساؤل

في علم الاجتماع لا ندعي بلوغ الحقيقة ، بل نقترح من أحوال الحقيقة ، وفي كل مرة نحاول أن نكون جديرين بهذا الاقتراب . لهذا تصير أحوال التساؤل ممكنات مستقبلية للتفكير والتفكيك ، فكل جواب يبطن في أعماقه سؤالا جديدا حول شروط إنتاج وإعادة إنتاج «الاجتماعي» ، وهذه الخاتمة لن تكون ، وفقا لهذا الفهم ، إلا مقدمة أخرى لشواغل قادمة للكتابة والتفكيك .

و لأنها كذلك ، فأحوال التساؤل تنطوي على عسر المعنى مرة أخرى ، باعتبار أن الجسم غير نهائي في قارة السوسيولوجيا ، إنه عسر المعنى الذي يدفع إلى البحث عن « أقوى لحظات » الدرس والتحليل ، وعن أهم الخلاصات ، وإمكانات استثمارها في خطاطات الفهم والتفسير ، ولما لا البناء والتخطيط ، لمقاومة الهشاشة الاجتماعية والأعطاب السياسية التي تعد مسؤولة إلى حد كبير عن انبناء الفعل الاحتجاجي .

فما الذي يتوجب الانتهاء عنده بعد طول تفكير وتفكيك؟ وما «الحقيقة» الموعلة في السببية التي يمكن الاطمئنان لها ، ولو بشكل مؤقت ، عند أحوال التساؤل؟ وكيف يمكن استثمار ذات الحقيقة في تلميز المقتربات الكيفية والغائية المؤسسة لإشكالية الدراسة؟ وكذا في الإجابة عن المستويات الإستيمولوجية والمجتمعية والمقارباتية التي تؤطر الأهداف القصوى للدراسة؟

إن الحركات الاحتجاجية بالمغرب تحتمل أكثر من قراءة ، وتستوجب

بالتالي أكثر من زاوية للنظر العلمي ، فبقدر ما تحتاج إلى شحذ السؤال السوسيولوجي ، نجد أنها محتاجة إلى محاولات أخرى من قارات معرفية «شقيقة» و«صديقة» ، كعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلم السياسة والتاريخ . . . وذلك بهدف تشريح الفعل الاحتجاجي وتفكيك حاله ومآله بمبضع آخر يسمح باكتشاف مناطق ظل وحفاء أخرى ، باعتباره فعلا شديدا التركيب لا يمكن «هزمه» معرفيا إلا باستثمار أقصى الإمكانيات المعرفية .

ففي كل ممارسة احتجاجية نجد المعلن عنه ، وفي خطابها أيضا نقرأ ذلك المصرح به ، لكن الرهان المعرفي ، خصوصا بالنسبة لمتهمي السؤال السوسيولوجي ، هو الكشف عن المسكوت عنه ، وعن المخفي باستمرار ، وإذا كانت الظاهرة الاجتماعية عموما تواجهنا بعناد الاستخفاء والاستتارة ، فإن الأمر يكون على أشده في عوالم الحركات الاحتجاجية ، بحيث يظل التجلي والانطراح العفوي بمثابة النص الغائب ، فالسلوك يكون قصديا لتبليغ رسالة إلى من يهمهم الأمر ، والرهان في هذا المقام ، لا يتوقف عند تفسير الرسالة ، بل العمل على قراءتها في شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها الأولية ، والتفكير قولا في دواعيها وجينات البدء والامتداد .

فعلى طول عملية التبادلات الرمزية والمادية للسلوك الاحتجاجي تنطرح مجموعة من الخطابات والممارسات ، وتنبنى مجموعة من الوضعيات والمواقع ، كما تتواتر جملة من المواقف والقيم والمعايير التي تشكل ثقافة خاصة تبصم الاحتجاج بمعطيات النسق ، وتجعل منه جوابا ممكنا على تفاعلاته وصراعاته وتضامناته ، وهذا ما يدعو ، سواء في بقاء الموضوع السوسيولوجي أو أثناء تفكيكه ودرسه ، العمل على مواجهته بالأسئلة المركبة والعميقة ، أملا في الفهم والتفسير .

فالحركات الاحتجاجية تختزن مجموعة من الأزمات الوظيفية والبنوية التي تتوزع على الفعل والفعالية والاستمرارية ، ففي ضوء الثابت والمتحول نكتشف تماينا في شروط الإنتاج وإعادة الإنتاج وتنوعا في الأشكال والممارسات الاحتجاجية ، فضلا عن المجالات الجديدة والفاعلون الجدد في نسق الاحتجاج المغربي ، كما أنه على مستوى ذات الفعل نكتشف مراوحة بين الثبات والتحول ، بما يعنيه ذلك من ديناميات وانشدادات إلى المكون النيوي ، من حيث الأداء والانطراح والامتداد . فالفعل الاحتجاجي ، هنا والآن ، يشهد تحولات عميقة على مستوى الشكل والمضمون ، إلا أنه يظل مفتقدا للسند الإيديولوجي ومعتلا باليتم العلائقي واللاتجاذب الاجتماعي .

أما من ناحية أزمة الفعالية ، فإن سؤال الأفق الاحتجاجي يظل مكتسبا لدرجة عليا من الراهنية والحساسية أثناء تأمل مآلات الحركات الاحتجاجية ، فالكثير منها لا يقود إلى المأمول بدءا ، والكثير منها يتوقف في منتصف الطريق ، في أحسن الأحوال ، بما يدل على أن الخبو السريع وعسر الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية هو ما يبصم اشتغالها مغربيا ، ففي ظل مجتمع شديد التركيب ، يحتزن في أعماقه الزنونية والعشائرية ، فضلا عن الاتجاه نحو المؤسساتية والتعاقد ، لا يكون اللجوء دوما إلى الاحتجاج لتأمين الأوضاع والدفاع عن المصالح ، فثمة مقتربات أخرى أكثر فعالية في هذا المجتمع ، وهو ما يفسر تواضع الإقبال على الممارسة الاحتجاجية .

وجدير بالذكر أن أزمة الفعالية هاته تعمس أيضا بمطلق الدولة التحكيمية التي لا تتردد في طلب خدمات الأجهزة القمعية . كلما استشعرت أذى

تهديد لمصالحها ، فالتدبير الأمني هو الأكثر جاهزية وانطراحا في التعامل مع الحركات الاحتجاجية ، إلى الدرجة التي تصير فيها الحلول التفاوضية أو التنموية مجرد عمليات مؤقتة لتسكين التوتر الاجتماعي وكسب مزيد من الوقت الإضافي . فالدولة التي تتمثل أفرادها كرعايا ناقصي المواطنة ، لا تتصورهم بالتالي محتجين ومطالبين بالتغيير وإعادة كتابة تاريخ الإنسان والمجال ، فظهورها الدائم بلمحي الدولة / العناية والدولة التحكمية يجعلها ترفض وتحارب كل سلوك احتجاجي بما أوتيت من أجهزة قمعية وايدولوجية ومبادرات تنموية .

من الفعل إلى الفعلية ، فمأزق الاستمرارية ، تظهر الحركات الاحتجاجية كممارسات محدودة في الزمان والمكان ، لا يكاد يشتد عودها ، حتى تنتفي وتصير في خبر الفات ، فالاستمرارية تعني قدرا معينا من التنظيم وأساسا من وضوح هوية الخصم السياسي ، وطرائق التعامل معه . كما أن الاستمرارية تستوجب درجات من التجدر الاجتماعي والانتماء العلائقي والامتداد الجماهيري ، وهذا كله ، ما يشكل ذلك النص الغائب في المتار الاحتجاجي المغربي ، وهو ما يعيق فعل الانتقال إلى الحركة الاجتماعية الموسومة بالتنظيم والاستمرارية . وبالطبع فأزمة الاستمرارية تتصل بعناصر ذاتية مفتوحة على الشكل والمحتوى الاحتجاجيين ، كما أنها تجم عن عناصر موضوعية مرتبطة بخيارات التهميش والإدماج والتطبيع ، التي تنتهج جيدا من قبل المتوجه إليهم بالاحتجاج .

إن هذه الأزمات التي توظف الفعل الاحتجاجي بالمغرب تحفز التساؤل مجددا عن ذلك «الأخر» الذي يمارس الاحتجاج ضده ، وعن تمثلاته ومقارباته الممكنة لمطالب المحتجين ، فكيف يشتغل سق الردود الدولية

والمؤسسية على خطابات وممارسات الاحتجاج؟ وكيف يتم تدبير هذه الردود في مختلف المستويات والحالات؟

إن التأمل النقدي للحركات الاحتجاجية بالمغرب يقضي إلى تعريضها إلى عدة أنواع تبعاً لأساسيات التصنيف، فهي وفقاً للمقترح الجغرافي تتوزع على حركات حضرية وأخرى قروية، وبالرغم من حركات أكثر قوة في العالم القروي إلا أن الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب تظل حضرية في الغالب، وهذا ما يستوجب في مكنات تساؤل قادم التركيز على الحركات القروية الأكثر بعداً عن المركز، واكتشاف شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها فصلاً عن مساراتها وطرق تدبيرها محلياً ووطنياً.

كما أنه وفقاً لمقترح هوية الأداء يمكن أن نميز بين حركات الاحتجاج الناعم التي لا تتعارض ضدياً مع مصالح الدولة، وتشغل مباشرة بالمطالب التي تعفي الدولة من مسؤوليتها المباشرة، وهي حركات أثيرة لتلميع الصورة والرفع من أسهم المشروعية، بالشكل الذي يعيد في التخريب والترقي الاجتماعي لمن وجدوا في حفرافيا المجتمع المدني بديلاً عن الأحزاب، في سباق الوصول إلى قسدة المجتمع والانتفاع من دوائر صنع القرار. كما نستطيع التمييز أيضاً ارتكاناً إلى ذات المقترح بين الحركات ذات المطالب الكونية، ولتي تظل محدودة ومعزولة بسبب ثقل البعد المحلي والسوسيواقتصادي تحديداً في ترجمة الاحتجاج وصناعته، ثم هناك الحركات الاحتجاجية ذات الأبعاد السياسية التي تصل إلى المطالبة بإعادة كتابة شاملة وجذرية لتاريخ النسق.

وهناك الحركات الأكثر حضوراً التي تنتجها الهشاشة الاجتماعية والاختناق السياسية وعطوبية النسق، وهي احتجاجات بطعم الأرملة

السوسيواقتصادية، وهي التي تترجمها مطالب توفير مناصب الشغل وفك العزلة عن العالم القروي وتوفير الماء والكهرباء، والرفع من الأجور ومناهضة غلاء المعيشة...، وهي المطالب التي تتردد على نطاق واسع في المشهد الاحتجاجي المغربي.

و على درب هذه الخطاطات نكتشف صنوفا من تحوير الاحتجاج وتمويهه، في شكل ارتفاع لنسبة الجريمة والتطرف الديني والأذواقى واللفظي، وهو ما يشكل مدخلا آخر لقراءة تحولات المجتمع المغربي، فكل هذه الحساسيات الاحتجاجية تقدم نفسها كأستلة جديدة في خارطة البحث السوسولوجي، يمكن تفكيكها وقراءتها باعتماد أدوات أخرى ومن بوابات أخرى للتساؤل والفهم، فكل جواب، يبطن في أعماقه سؤالا مؤرقا. وفي الملمح الحضري أو القروي للفعل الاحتجاجي تتناسل أسئلة كبرى عن الجغرافيا البشرية وأثر المجال في تنميط السلوك وإنتاج الثقافة الفرعية، كما أنه في سياقات الاحتجاج الناعم، يتأسس سؤال النخب وعلاقتها بالاحتجاج وانتفاعها منه، وتعاطيها معه في ضوء سعيها الحثيث لتحسين رساميلها الرمزية والمادية.

كما أن تعميق النظر في جدل الكوني والمحلي في راهنية الاحتجاج المغربي يمكن أن يشكل مساحة مختلفة لإعادة صوغ أسئلة الانبناء والانطراح شكلا ومحتوى، مثلما تصير محتديات الممارسة وألوان الخطاب، المباشر أو التمويهي، مشاريع أسئلة سوسولوجية تهفو إلى إنتاج المعنى وإضافاته على طابع التعقيد الذي يسم الفعل الاجتماعي. وهذا كله يقود إلى الاعتراف بأن هذه الدراسة لا تدعي لنفسها الكمال أو الاكتمال، بل تظل مجرد خطوة أولى على طريق الفهم والتفسير، تحاول، بمقدار ما، مقارنة السلوك

الاحتجاجي واكتشاف الثابت والمتحول في حضوره وامتداده ، كما أنها خطوة لا تنتصر للوثوقية والإطلاقية ، وإنما تقدم نفسها كإجابات مؤقتة قد تصير متجاوزة في درس سوسيولوجي آخر ، فلقد علمتنا السوسيولوجيا ، أن الحسم لا يكون إلا بصيغة المؤقت ، وأن الخطاب المعرفي لا يكتسب قوته وشرعيته إلا بواسطة تنويع وتجويد زوايا النظر . فأحواز التساؤل لن تكون إلا ممكنات أخرى لانهجاسات قادمة ، تحاول أن تقرأ الفعل الاحتجاجي من زوايا ومقتربات أخرى ، لهذا لن يكون الختام إلا محاولة لصوغ تساؤلات جديدة ، تحاول أن تفكك وتشفر رمزية الانبناء الاحتجاجي في مساحات الرمن المغربي .

ببليوغرافيا
أولا - الكتب

- إبراهيم (حسن توبس) ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17) ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992
- أبو زيد (عصر حسنة) ، إشكالية القراءة وكيان التأويل ، مركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الخامسة ، 1999
- أجيون (كريستوف) ، العالم د العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية لمحاولة لها ، ترجمة طارق كامل ، دار ميريت ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005
- أدهم (سامي) ، زسيميولوجيا للمنى والوجود ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1990
- لروسون (رونالد) ، كامي وساتون ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، عدد 334 ، ديسمبر 2006
- البطار (نديم) ، التجربة الثورية بين المثال والواقع ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، سلسلة ثقافة افريقية ، رقم 2 ، الرباط الطبعة الأولى ، 1989
- البطار (نديم) ، المتفكرون والثورة ، الانتيجسيا كظاهرة تاريخية ، بيان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2001
- التوبق (أحمد) ، المجمع العربي في القرن التاسع عشر [إسطنبول] ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط الطبعة الثانية ، 1983
- فليز (مصطفى عيسى) ، مقدمة في حداث وأسس لبحث العلمي ، المدار الجماهيرية ، طرابلس الطبعة الأولى 1989
- عيسى (إحسان محمد) ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1982
- الخطيب (عبد الكبير) ، الفند لارنوج ، منشورات عكاظ ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1990
- الخويجي (محمد الصغير) ، بوحارة من الجهاد إلى التأمير للمغرب الشرقي من 1900 إلى 1909 ، دار نشر المعرفة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1993
- الرباطي (محمد فاضيل) ، تاريخ الضعيف الرباطي ، تاريخ الدولة السعدية 1165-1233 هجرية ، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد المسري ، الرباط 1986
- الزاهي (محمد) ، النص ولسند والتأويل لغويته الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2003
- الزاهي (مور الدين) ، الرواية والحرب ، الإسلام والسياسة في المجتمع العربي ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 2003
- الزاهي (مور الدين) ، الفلسفة والديني ، مطبعة صفاء ، الدار البيضاء الطبعة الأولى ، 1999
- الطوري (محمد) ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، ترجمة محمد حامي وعبد شكروني ، مراجعة عبد الرحيم بحدادة ، نشر للملك ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2001
- المروي (عبد الله) ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 1983
- المطري (عبد الرحيم) ، بدءا عن السوسيولوجيا ، بابل للطباعة والنشر ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2000
- المعطري (عبد الرحيم) ، سوسيولوجيا الشباب المغربي ، حشد الإدماج والتفتيش ، مطبوع بريس ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004
- المعطري (عبد الرحيم) ، صناعة المحبة بالمغرب بالحرر ومال والفساد والمفسد طرق الوصول إلى القمة ، منشورات دعان وجهه نظر ، الرباط ، العدد التاسع ، الطبعة الأولى 2006
- القاصي (طارق) ، تفاق تشرد فراقه نقدية في التوزيع الأوروبي والعربي الإسلامي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004
- المودد (عبد الرحيم) ، الربودي المغربية قبل الاستعمار ، قبائل إيلون بين القرن السادس عشر والثامن عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة رسائل وأطروحات ، رقم 25 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1995
- الناصري (أحمد بن خالد) ، كتاب الاستعصا لأخبار دول المغرب الأنصبي ، تحقيق أحمد الناصري ، انشرب عليه محمد حبيبي ، إبراهيم بوطاك ، أحمد التوفيق ، الجزء التاسع منشورات وزارة الثقافة والاتصال ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2001

- الهراس (المختار) ، بسعيد (إدريس) ، ثقافة والخصوبة : دراسة في السوك الإنجابي بالعرب ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى 1996
- البرزي (الهادي) ، القليلة ، الإقتصاد والمحتوى ، مقاربة سوسولوجية للمجتمع للعربي الحديث 1844-1934 ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2005
- بارث (رولان) ، المعاصرة السيميولوجية ، ترجمة - عبد الرحيم حزل ، دار ينشل للطباعة والنشر ، مراكش ، الطبعة الأولى 1993
- باوم (الريك هوب) ، عصر الثورة ، أوروبا 1789-1848 ، ترجمة - فايز الصباغ ، تقديم - مصطفى حمامنة ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الأولى 2001
- بركات (حليم) ، الدين والسلطة في المجتمع العربي المعاصر ، في كتاب الإسلام وإحداثه ، ندوة مواقف ، دار الساتي ، لندن ، الطبعة الأولى 1990
- بلقري (عبد الإله) ، العنف والديمقراطية ، منشورات فرس ، الرباط ، الطبعة الأولى 2000
- بنعيد القادر (محمد) ، حوارات : في مسائل الفكر والعير ، سلسلة شراع ، العدد 21 ، وكالة شراع ، طنجة ، الطبعة الأولى 1997
- بسند العالي (عبد السلام) ، ثقافة الأذن وثقافة العين ، دار توفال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1994
- بركرة (سعيد) ، السيميائية ، معانيها وتطبيقاتها ، منشورات فرس ، سلسلة شراع ، رقم 11 ، الرباط ، الطبعة الأولى 2003
- بوردو (بيير) ، أسئلة علم الاجتماع حول ثقافة السلطة والعنف الفردي ، ترجمة - إبراهيم فتحي ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى 1995
- بوردو (بيير) ، ج 2 - عاكوت ، أسئلة علم الاجتماع في علم الاجتماع الأمكاسي ، ترجمة عبد المجيد الكور ، إشراف ومراجعة - محمد بونودو دار توفال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1997
- بوردو (بيير) ، الهرم والسلطة ، ترجمة - عبد السلام بسند العالي ، دار توفال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1986
- بوردو (بيير) وآخرون ، يؤس العالم ، الجزء الأول ، ترجمة - محمد صبح مراجعة : فيصل حواج ، دار كندل ، دمشق ، الطبعة الأولى 2001
- بورقية (رحمة) ، الدولة والسلطة في المجتمع العربي : دراسة في كتاب والتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1991
- بورقية (رحمة) ، مواقف : قضايا للمجتمع العربي في محك التحول ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، اعمدية بالطبعة الأولى 2004
- بوشعرا (مصطفى) ، علاقة المخرج بأحوال سلا : قبلة بني حرس 1860-1912 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة دراسات وبحوث ، رقم 19 ، الرباط ، الطبعة الأولى 1996
- بومعمر (مصطفى) ، هاهنا وهناك : جدد الأثر والوصوغة ، منشورات منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، مطبوعات القدس ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1997
- بيلي (إشترلي) ، المحركات الاجتماعية (1768 - 2004) ، ترجمة وتقديم : ربيع وهبة ، المجلس الأعلى لثقافة بلغاهم ، الطبعة الأولى 2005
- حسوس (محمد) ، دهانات الفكر السوسولوجي بالعرب ، أعيد للنشر وقدم له : إدريس سعيد ، منشورات وزارة الثقافة ، الرباط ، الطبعة الأولى 2003
- حسوس (محمد) ، طروحات حول المسألة الاجتماعية ، منشورات الأحداث المغربية ، العدد 6 ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2003
- حجاجي (مصطفى) ، التنكف الاجتماعي : مدخل إلى سبكولوجية الإنسان المتهور للمركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية 2001
- حرب (علي) ، لعبة للنس ، صود في نقد الإنسان ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1991
- حميش (سليم) ، في اللعبة المغربية ، سلسلة شراع ، العدد 20 ، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال ، طنجة ، الطبعة الأولى 1997
- حموشي (عبد الله) ، فتيح والمريد : النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات المغربية الحديثة ، ترجمة - عبد المجيد

- جمعية «دور توفال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2000
- حمودي (عبد الله)، «مسير للجنة العربي» رؤية أنثروبولوجية لتعاضد الثقافة والسياسة والدين والحب، حوار وأعداد: توفيق بوعشرين ومحمد رويس، منشورات دفاتر وجهة نظر، المجلد 5، الرباط، الطبعة الأولى، 2004
 - حدايل (محمد)، «أشعر وسوس» (1672-1822) مساهمة في دراسة تاريخ علاقة المولة بالجمعة، دار أبي زمرق لصناعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، 2005.
 - خمليل (عبد العزيز)، الانتفاضات المحصورة بالعرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، أطروحة ليل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2002، جزءان، منشور
 - خمليل (عبد العزيز)، الانتفاضات المحصورة بالعرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، المعروف
 - نشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005
 - رشيد (عبد الله)، «كتفاح للعبارة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953-1973»، شركة الجديدة للطباعة
 - للتحفة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004
 - روبيس (يوسف) وأبي هابت، «في الحداثة إلى العولة» رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الأول، سلسلة علم المعرفة، المجلد 309، يونيو 2004
 - روبيس (يوسف) وأبي هابت، «في الحداثة إلى العولة» رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، سلسلة علم المعرفة، المجلد 310، ديسمبر 2004
 - ساف (عبد الله)، «تصورات عن السياسي في المغرب» ترجمة: محمد مصطفي، دار الكلام، الرباط، الطبعة الأولى، 1990
 - سيل (محمد)، المغرب في مواجهة الحداثة: منشورات الرمز، الكتاب الرابع، الرباط، الطبعة الأولى، 1999
 - شارب (جيم)، «كفاح الملاحف وسيلة لعلامة للعمل السياسي» ترجمة: أحمد العلمي، دار الجديد للطباعة الأولى، 1998
 - شارب (جيم)، «في الدكتوراة إلى الديمقراطية إطار نصيري للتحرر» ترجمة: خالد دار عمر مؤسسة كبريت
 - أيشناين، بوسطن، 2003.
 - شرب (هشام)، «مقدمات لدراسة المجتمع العربي» دار الطائفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1991
 - شراك (أحمد)، «سوسيولوجيا التواكف» منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي، فاس، الطبعة الأولى، 2004
 - شوك (أحمد)، «مسحة للتفكير: قبل وما بعد 11 سبتمبر 2001» اتصالات سبو، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006
 - صريف (محمد)، «الحركة الإسلامية: الشأ والتطور» منشورات الرمز، الكتاب الثالث، الرباط، الطبعة الأولى، يونيو 1999
 - عباس (أبي)، «المغرب والاستعمار» حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي، نور الدين سمودي، مراجعة وتقديم: إدريس سعيد، عبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة العارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1985
 - غير (تيد روبرت)، «لماذا يتعدى البشر؟» مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004
 - فوكو (ميشيل)، «حضرات المعرفة» ترجمة: سالم بلوت، مركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986
 - لوبون (مونتيف)، «بيكولوجية الجمادير» ترجمة وتقديم: هاشم صالح، دار الساقي، لندن، الطبعة الأولى، 1991
 - لوكا (جون)، «بلايا العنف» في ظاهرة العنف السياسي من منظور ملان، تحرير وتقديم عبد الحليم سعد، أعمال
 - السلطة المصرية المصرية الخامسة، القاهرة، 19-12 نوفمبر 1993، مركز البحوث السياسية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994
 - ماركو (هوبرت)، «الإنسان ذو البعد الواحد» ترجمة: جورج طرابيشي، منشورات دار الأناضول، بيروت، الطبعة
 - لتلك، 1988
 - مجموعة من الباحثين، «إنكالية للنجاح في الفكر والعلوم الإنسانية» دار توفال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987
 - مجموعة من الباحثين، «البنية المعرفية عبر التاريخ» تنسيق: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نبوت ومنظرات، رقم 77، الرباط، الطبعة الأولى، 1999

- مجموعة من الباحثين، التحولات الاجتماعية والثقافية في الولاية لغربية، تسبق، لمختار الهوارس، إدريس سعيد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة منشورات وصافرونت، رقم 102، الرباط، الطبعة الأولى، 2002
- مجموعة من الباحثين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، بتقديم سمير أمين، تحرير عزة حليل، مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للاندلس، مكتبة مدبولي، لغماره للطباعة الأولى، 2006.
- مجموعة من الباحثين، الحداثة، إعداد وترجمة محمد سيلا وعد السلام سعيد العلمي، سلسلة مفاتيح فلسفية، نصوص مختارة، عدد 6، دار توفيق للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1996.
- مجموعة من الباحثين، العلاقات بين الولاية والمدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة منشورات وصافرونت، رقم 10، الرباط، الطبعة الأولى، 1988
- مجموعة من الباحثين، المغرب، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الجمعية، دار النشر للغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006
- مجموعة من الباحثين، ضاعف الكيفية في العلوم الاجتماعية، تسبق، مختار الهوارس، منشورات كلية لأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة منشورات وصافرونت، رقم 100، الرباط، الطبعة الأولى، 2002
- مجموعة من الباحثين، حالة المغرب 2006/2005، كراسات استراتيجية رقم 2، منشورات مجلة وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى، 2006
- مجموعة من الباحثين، حالة المغرب 2006-2007، كراسات استراتيجية عدد 3، منشورات مجلة وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007
- مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معطلة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الأجزاء 5-11، الطبعة الأولى، 2002
- مجموعة من الباحثين، عاصمي صانع اللاعنف، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، بيروت، الطبعة الأولى، 1996
- مجموعة من الباحثين هي الثقافة والمطبعة، دراسات مهذبة للاستاد أحمد السطاتي، تسبق، سالم باعوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة منشورات وصافرونت، رقم 74، الطبعة الأولى، الرباط، 1997
- مجموعة من الباحثين، في تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة: محمد سيلا، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1987
- مولر (جان ماري)، استراتيجية العمل اللاعنف، حركة حقوق الإنسان، بيروت، الطبعة الأولى، 1999
- موبيت (محمد)، الظهور البربري، أكبر أكاديمية سياسية في المغرب للمعاصر، دار أبي زرقان، الرباط، الطبعة الأولى، 2002
- نور الدين (محمد عباس)، التنمية في المجتمع العربي السلطوي، قراءة نقية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر، لمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000
- هيجل، مبادئ فلسفة الحق مترجمة، تيسر شيبخ الأرحس، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى، 1974
- والتر بورج (جون)، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الصي أبو الحرم، عبد الأحد لستني، عبد الطيف الفلاني، مؤسسة فني، الرباط، الطبعة الأولى، 2004
- بخت (علي)، عصر الانتماء لاصحاب الاستغفار وتحقيق المطلب، مطبوعات البيان، أبريل 1984
- يوسي (صافي)، بدء المجال العربي، مؤسسات العلم والعمل، سلسلة دراسات المجال العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991
- ثانيا المجلات ولد دويقت
- إبراهيم (حسين توفيق)، كيف نفهم ما حدث في الجزائر، مجلة البقعة العربية، العدد الخامس، السنة الخامسة، ماي 1989
- اجازي (زكي)، امرأة وإشكالية النوع بالقرية للمعاصرة لبحوث الاتصال، العدد العاشر، ماي 1999
- الحطيطي (عبد الكبير)، حصارة تقاطع العلامة، ترجمة، عبد المجيد مولود، مجلة للتشفي، مراكش، العدد السابع والثمان، السنة الخامسة، 2001
- الساسي (محمد)، الحركات الاحتجاجية داخل الفضاء المغربي للمعاصرة، مجلة وجهة نظر، الرباط، عدد مردودج 20-19، ربيع وصيف 2003

- الرضاوي (بور الدين) ، المطالبة والاحتجاج ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف 2003 .
- الشطري (عبد الرحيم) ، أمثال والمثل في مرآة تقارير التنمية البشرية : الرباط العدد 32 ، ربيع 2007 .
- الثلاثة ، مجلة وجهة نظر ، السنة العاشرة ، الرباط العدد 32 ، ربيع 2007 .
- الشطري (عبد الرحيم) ، هيئة الإحصاء والمصاحبة ، تعريب الحقيقية واستعداد لسياسيو الاعتراف الرسمي ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، العدد 31 شتاء 2007 .
- المصلي (عبد النظيف) ، مكانة الفكرة ، مجلة الفكر ، العدد 11 ، 1984 .
- المارسليني (عبد الرحيم) ، السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في القضاء السياسي المغربي ، مجلة وجهة نظر .
- عدد مزدوج 19-20 ، ربيع وصيف 2003
- الموسي (محمد) ، صياغة في دولة : انشراح القرن التاسع عشر 9 ، مجلة المشرق ، العدد 9 ، سنة 1988 ،
- الهراسي (الحسان) ، التحليل الانساني لسلوك الاحتجاجية في المغرب العربي ، حصة نقدية ، مجلة المستنير
- العربي ، بيروت ، العدد 54 ، غشت 1983
- باسكون (بول) ، العناية من علم الاجتماع لقروي ، ترجمة : مصطفى الحناوي ، مجلة بيت الحكمه ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، أكتوبر 1986 ، الطبعة الثالثة
- بولوسي (عمر) ، لعنة والسلطة ، بيري يورديو وأعداء تعريف مفهوم اللزوم ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، السنة الثامنة ، العدد 24 شتاء 2005
- بجلي (إدريس) ، الانفتاح على السوق العالمية وانكسارها على تنظيم الحصري في القرن التاسع عشر ، ترجمه
- شير القمري ، مجلة المشرق ، العدد 9 ، سنة 1988
- بوقرة (رحمة) ، العرب ، العلماء والسلطة في القرن التاسع عشر ، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ، العدد السابع 1984
- رشيق (عبد الرحمان) ، في حوار مع مجلة وجهة نظر ، حوار ، لطيفة بوسعدن ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، عدد مزدوج 19-20 ، ربيع وصيف 2003
- رودسون (مكييم) ، عن الإيديولوجيا وعلم الاجتماع وحركة التحرر العربي والاشتراكي ، حوار حسان شاذلي ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإمام العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، السنة الأولى ، العدد الخامس ، نونبر ، دجنبر 1978
- ساحف (عبد الله) ، المجتمع المغربي بين الاستمرارية والتغير ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي لثقافة المغربية ، الرباط ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، 1985
- سيلا (محمد) ، الإيديولوجيا والحدادة ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة المغربية ، الرباط ، السنة السابعة ، العدد 75 ، دجنبر 1990
- شرف (أحمد) ، الانتفاضة الفلسطينية ، مفهومها وطبيعتها ، مجلة الوحدة ، العدد 87 ، السنة الثامنة ، دجنبر 1991
- شيعر (كن عولن) ، في سبيل خطاط لخطوي ، ترجمة : مصطفى كمال ، مجلة بيت الحكمه ، الدار البيضاء ، السنة الثانية ، العدد 5 ، أبريل 1987
- صالح (حاتم) ، الفكر المستحيل : المقدمة الإيديولوجية أو النظرية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي لثقافة المغربية ، الرباط ، السنة الثالثة ، العدد 27/26 ، دجنبر 1986
- صعدني (مصطفى) ، أزمة الفكر العربي مع مهبجاته ، مجلة الفكر العربي ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يونيو 1978
- عبد الحفيظ (عبد الباسط) ، أزمة عقلانية أم أزمة الطليقات المسيطرة أفكار أوروبية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة المغربية ، الرباط ، السنة الخامسة ، العدد 51 ، دجنبر 1988
- عقار (عبد الحميد) ، 20 يونيو ، التحول والتحولات المعاني ، مجلة الجسور ، السنة الأولى ، الدار البيضاء ، العدد الثاني ، يونيو بحث 1981
- فوكو (بشيل) ، للفرد والجموع : نحو نقد العقل السياسي ، ترجمة : عبد اللطيف تطيش ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإمام العربي ، بيروت ، السنة العاشرة ، العدد 57 ، ماي - غشت 1989
- كارمونييل (جان) ، الإيمان والقوة ، ترجمة : أيوب المراتب ، مجلة حوار ، العدد الثالث والرابع ، السنة الأولى ، دجنبر مارس 1992
- ملكي (محمد) ، العنف في العلاقات الدولية : قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي لثقافة المغربية ، الرباط ، السنة الثامنة ، العدد 67 ، أبريل 1990

- هيدم (مروان)، مفهوم الفرس، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الرابع، حريف 1988، بيروت
- تاتك المجلد
- جوسوس (محمد)، النظام المغربي وصورة الديمقراطية والتنمية، في حوار أجراه معه يونس مجاهد، الاتحاد الاشتراكي، 28 يناير 1995
- الصحفية المغربية، العدد 9، بتاريخ 11 و17 جويلية 2005
- بيشان، فلسفة ثنائية، العدد 106، بتاريخ 16-22 يونيو 2007
- يوب، الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 28 يناير 1995
- يومية الأحداث المغربية، العدد 2920، بتاريخ 27 فبراير 2007
- يومية الأحداث المغربية، بتاريخ الأربعاء 20 يونيو 2007
- يومية الصباح، العدد 2114، بتاريخ 27 يناير 2007
- يومية مساء، العدد 88، بتاريخ 2 يناير 2007
- يومية مساء، العدد 110، بتاريخ 26 يناير 2006
- يومية مساء، العدد 115، بتاريخ 27 فبراير 2007
- يومية مساء، العدد 201، السبت الأحد 12-13 ماي 2007

Bibliographie

- Dictionnaire de sociologie, sous la direction de André akoun et pierre ausart, le rebert seuil, paris 1999.
- Etienne (Jean) et autres, Dictionnaire de sociologie, Hatier, paris, 2eme edition, 1997
- Ferréol (Gilles) et autres, dictionnaire de sociologie, ed Armand Colin paris, 3eme édition, 2004
- Abou ham (Abdelghani), l'état et les quartiers populaires au maroc de la marginalisation à l'émeute, habitat spontané et mouvements sociaux série de livres du CODESKIA, Dakar 1995
- Alpe (Yves) et autres, lexique de sociologie, ed Dalloz, paris, 2005.
- Badie (Bertrand), les deux états, pouvoir et société en occ dent et en terre d'islam, librairie Arthèmes, fayard 1987.
- Badie (Bertrand) et Jacques Gerstlé, sociologie politique, puf, paris 1979
- Bellaire (Michaux), villes et tribus du maroc Tanger et sa zone, A.M.vol paris 1921.
- blumer (H), social movements, in a.m lee(ed), a new outline of the principles of sociology, new york 1946.
- Bourdieu (Pierre), Questions de sociologie, éditions Minuit, paris 1980
- Bourdieu (Pierre), Introduction à la socioanalyse, in : actes de la recherche en sciences sociales, n 90, decembre 1991.
- Bourdieu (Pierre), néolibéralisme, le monde diplomatique, decembre 1998.
- Bourdieu (Pierre), L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, mars 1999
- Bourdieu (Pierre), pour un savoir engagé, le monde diplomatique, février 2002
- Cheddadi (Abdessalam), Penser la crise, Revue Signes du présent, n 5 1989.
- Chraïbi (Mounia Bennan.), Soumis et Rebelles Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995
- Classe (Aïmin), le Makhzen Aujourd'hui, Ed CNRS, Paris, 1992.

- Cuviler(Armand), Manuel de Sociologie, PUF, paris. 1967
- De Lauwe (Chombart), Des Hommes et des villes, PAYOT paris. 1970.
 - Ens chercheurs, le Maghreb approches des mécanismes d'articulation, édité par rahma bourgia et nicholas Hopkins, éditions al kalam , rabat. 1991
 - Forsé (Michel), les théories du changement social, dans la sociologie : histoire et idées. Coordonné par Philippe cabin et jean François darter, éditions sciences humaines. Paris 2000.
 - Julien (Charles André), Le Maroc face aux impérialismes (1415-1956-), Editions Jeune Afrique, paris
 - Lahbabi (Mohamed), Positions et Propositions au fil des jours : 1960-1980-, Editions Maghrébines, Casablanca, 1982.
 - Lalande(André), Vocabulaire technique et critique de la philosophie, PUF, paris, 2eme édition, 1992.
 - Laroui (Abdellah), Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Maspero, Paris 1980
 - Leveau(Remy), le fellah marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris. 1976.
 - Malka (Jean Pierre), rabat ; hier et aujourd'hui, préface: abelaziz ben Abdellah, Edition Marssam, Rabat, 2002.
 - Menouni (Abdellatif), Le syndicalisme ouvrier au maroc, Edima , Casablanca, 1979.
 - Montagne(Robert), les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Librairie Félix Alcan, 1930.
 - Michaud (Yves), Violence Et Politique, Ed Gallimard, Paris, 1978.
 - Neveu (Eric), sociologie des mouvements sociaux, Ed la découverte, repères 207, 3eme édition. paris. 2002.
 - Placide(Rambaud), sociologie rurale, Mouton Editeur, paris 1976.
 - Pascon (Paul) et Mekki Ben Taher, ce que disent 226 jeunes ruraux , in Etudes sociologiques sur le Maroc. BESM. N° 33/1978, 34-
 - Pitirim(Sorokin), Sociology of Revolution New York, the free press, , 2 eme édition, 1983
 - Rachik (Abderrahman), la politique urbaine et l'espace des périphéries de Casablanca , cas de benmsik sidi bouthman , thèse pour l'obtention du doctorat d'état en géographie urbaine , faculté des lettres et des sciences humaines , au chok , université Hassan 2 Casablanca , 1999.
 - Rachik (Abderrahman), ville et pouvoirs au maroc, Afrique orient, casablanca. 1995.
 - Rocher (Guy), introduction à la sociologie générale l'action sociale .éditions HMH Ltée .série points 1968.
 - Rocher (Guy), introduction à la sociologie générale: le changement social Tome 2 , éd HMH , Ltée 1968
 - Rosenfalot (Pierre), la politique à l'ère de l'incertitude, interview établi par Gill ankul et François Armani , le nouvel observateur, 18 octobre 2006.
 - Rucœur (Paul), Du texte à l'action, éditions seuil et esprit. paris. 1986.

controverse sociologique, PUF 2003.

- Talha (Larbi), révoltes urbaines : dépendance alimentaire et endettement extérieure. AAN, Editions de CNRS. 1984.

- Terrasse (Henri), Histoire du maroc des origines à l'établissement du protectorat français, Ed allantides, Casablanca, 1949

- Touraine (Alain), La voix et Le regard, Editions Serial Paris. 1978.

Touraine (Alain), La conscience ouvrière, paris, seuil. 1968

Touraine (Alain), production de la société, paris, seuil, 1973.

Touraine (Alain), parole et le sang, paris, Odile Jacob, 1988.

- Touraine (Alain), pour la sociologie, éditions seuil, paris. 1974.

- Touraine (Alain), sociologie de l'action, paris, seuil, 1965

Vaillancourt (Jean Guy), mouvement ouvrier et nouveaux mouvements sociaux . l'approche de Alain Touraine note critique, cahiers de recherche sociologique, montréal département de sociologie, UQAM, n° 7, 1991.

هو مش
1 عمد سكان مدينة طنطا خلال مسيرة احتجاجية نظمت بتاريخ 11 ماي 2005 إلى حمل لوسي الطبع فوق رؤوسهم احتجاجا على نكس العلة الشرائية ومطالبين بتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة بالإقليم
2 كما حدث في الأسبوع الأول من سنة 2007 ، حيث قلم 33 شابا مغربيا يتحدون من منطقة عين الشعر بإقليم نكيت ، بالمرح نحو الجزائر احتجاجا على تزد الأوضاع الاجتماعية بمطقتهم ، ولدين تم ترحيلهم من جديد نحو المر بعد أسبوعين من نزوحهم ، وبعد إقائهم من طرف السلطات للقضائية الجزائرية بشهرين موقوفة لتسليم لارتكاب جمعة الهجرة المسيرة

- أنظر يومه المساء ، العدد 110 ، بتاريخ 26 يناير 2006 من 1

3 محمد جوس ، طروحات حول مسألة الاجتماعية ، مشورات الأحداث المغربية ، العدد 6 ، المار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2003 ، من 71 .

4 عبد الكبير الخطيبي ، النقد المزوج ، مشورات عكاظ ، الرباط ، الطبعة الأولى 1990 ، من 12

5 Michel forsé les théories du changement social dans la sociologie : histoire et idées . Op. Cit. p. 198

6 هذه نماية والمشاركة تمت على واحدتين وهي العمل الطلابي عبر المشاركة في الحركات الاحتجاجية لمطلي خريجي المعهد الملكي لتكوين أطر الشباب والرياضة ، بالانحراط في اعتصامات ووقفات وإضرابات عن الطعام ما بين 1995 و 1998 ، ثم واجه العمل الصحي من خلال المشاركة في الاحتجاجات التي دعت إليها النقابة الوطنية للصحافة المغربية عبر حمل الشارات الحمراء وتعليق الوقفات الاحتجاجية والإضرابات عن العمل ، وكذا من خلال متابعتهم الصحية لاحتجاجات المعلمين وغيرهم ، لا كان الباحث يحمل صحبا بجرمة بلقاء الوطني المتوقفة عن لصور سنة 2001

7 هيريت ماركر ، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشي ، مشورات دار الأدب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988 من 118

8 تشير العديد من أدبيات الحركة الاجتماعية إلى أن هذا النوع والباحث الألماني هو الذي سحت مصطلح الحركة الاجتماعية ، من خلال دراسته مختلف التعبيرات الاجتماعية والاشتراكية في المجتمع الفرنسي ، وهذا ما أكد جون بيلل وآخرون في ماموس علم لاجتماع

Voire Jean Elenne et autres. Dictionnaire de sociologie. Hafler, paris 2eme edition. 1997 p. 216

9 عبد الرحيم المعطي ، سوسيولوجيا شباب المغربي . جدل الإدماج والتهميش ، طوب بريس ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 من 16

10 Abderrahmane rachik, ville et pouvoirs au maroc, Op.Cit.p.102.

11 Dictionnaire de sociologie, Op.Cit. p.38.

12 H blumer, social movements, in a.m lee(ed), a new outline of the principles of sociology, new york.1946.p 199.

13 Guy Rocher, introduction a la sociologie générale: le changement social. tome 2 ed HMH , Ltée 1968.p.22

14 Yves alpe et autres, lexique de sociologie, ed Dalloz, paris 2005.p.169

15 Ibid.p.169.

16 مجموعة من الباحثين ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، مركز البحوث العربية والأفريقية . القاهرة ، الطبعة الأولى 2006. ص 61

17 Bertrand Badic et Jacques Gerslè, sociologie politique, puf.paris. 1979 p.75

18 غوستاف لوبون ، سيكولوجية الجماهير ، ترجمة وتقديم هاشم صالح ، دار الساقي ، باريس ، طبعه سنة 1997 ص 28

19 Jean Etienne et autres, Dictionnaire de sociologie, Hatier, paris, 2eme edition.1997.p.217.

20 Erik Neveu, sociologie des mouvements sociaux. Ed la découverte, reperes.207, 3eme edition.paris.2002.p41.

21 إي كتلي " الحركات الاجتماعية بأمریکا . الاحترازية ونسبة الموارد البشرية " لكارتي زالد والصادر عام 1973 م الذي دس فيلاد نظرية نمية الموارد

22 Erk Neveu, sociologie des mouvements sociaux, Op.Cit.p.52.

23 تشمل الحركات الاجتماعية الجديدة مختلف أشكال العمل السياسي التي ظهرت خلال عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، والتي تطوي على العمل في صيغة التقليدية (عمل نقابي أو حزبي) علما بالإضافة إلى الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة المرتبطة بممارسة المرأة والتبعية الجديدة وكذا الدفاع عن حقوق المرأة والبيئة وحركات الشهود

24 يكون فريق آلان توريس من فرسو ديبي François Dubet وسير هيجدوس Susza Hegdus وميشيل ميشوركا Michel Wiewiorka

Voire :

Jean Guy Vaillancourt, mouvement ouvrier et nouveaux mouvements sociaux l'approche d'Alain Touraine note critique, cahiers de recherche sociologique, montréal : département de sociologie, UQAM, n 17, 1991 p.214.

25 Erik Neveu, sociologie des mouvements sociaux. Op.Cit.p. 66

26 لند شكل كتب " منطق العمل الجماعي " La logique de l'action collective ، لانكير أولس Mancur Olson ، الصادر عام 1965 نطبعة أولى بين مستويين من المعاني حول الحركات الاجتماعية .أي بين معرري السوك الجماعي ومنطري نمية الموارد

27 Yves alpe et autres, lexique de sociologie, Op.Cit.p. 169

28 Gilles Ferréol et autres, dictionnaire de sociologie, ed Armand Colin, paris, 3eme édition, 2004.p.122.

29 Gilles Ferréol et autres, dictionnaire de sociologie, Ibid p.122.

30 Alain Touraine, production de la société, seuil, paris, 1973 p.18.

31 Alain Touraine, Ibid.p.19

32 Ibid p.19.

33Alain Touraine, sociologie de l'action, seuil, paris, 1965.

34 Alain Touraine, La conscience ouvrière, seuil, paris 1968.

35 Alain Touraine, La parole et le sang,Odile Jacob, paris. 1988.

36 Alain Touraine, production de la société, Op.Cit.p.9

37 Jean Guy Vaillancourt, mouvement ouvrier et nouveaux mouvements

- أنظر كريستوف أجيتون، لعالم لنا العولة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها، نفس المرجع السابق، ص 172
- 64 عبد الرحيم العطري، موسيولوجيا الشباب المغربي - حشد الإدماع والتمهيش، مرجع سابق، ص 15.
- 65 نفس المرجع، ص 15.
- 66 في الثاني من مارس 1857 خرجت عاملات معامل السيج في مدينة شيكاغو احتجاجا على الفهر والتمهيش، مطالبات بتحسين سقف مئة العمل اليومية في ثمان ساعات، والمساواة في الأجر والحقوق مع العمال، وتحليلا لهذا الحشد فقد أقر مؤثر النساء الاشتراكيات بالمقدسة 1910 بكونها، باقتراح من الألمانية كلارا زتكين Klara Zetkin بحرين يوم 8 مارس إلى يوم عالمي للنساء، أما منظمة الأمم المتحدة فتم تصديق على هذا المبدأ في سنة 1977
- 67 كانت وما زالت قولة الفرنسية سيمون دي بوفوار Simon de Bouvoire "لا نولد نساء، بل نصير نساء"، مؤطرة وشاحنة لكثير من الأطروحات والمقاربات التي انشعبت بالقضية النسائية
- 68 اليوم مفهوم صاغته مساهلات الحركة النسائية بالبلدان الأنجلوساكسونية وانتشر فيما بعد على نطاق كوني، هو مدد أن أوكلبي Ann Oakley أول من حدد مفهوم النوع، من وجهة نظر نسائية، وذلك سنة 1972، تالفة "لجمل كلمة جيس إلى الفرق الفيلولوجية بين المذكور والإناث، أي إلى الفرق الظاهر بين الأعضاء الخارجية وإلى ما يرتبط بها من فرق في الوظائف الإنجابية، أما النوع فهو مسألة ثقافية، ويحيل إلى التصنيف الاجتماعي إلى مدكر ومؤنث"
- 69 انشعب سالي جينيت Sally Genittie إلى القول بأن النوع هو نفس الحصار الذي يحد من حرية الجنس، فليس، فليس يمكنه حصصه وليس طبيعة، أما الجانب الطبيعي في النوع فهو المدرك الجسمي أو الفيلولوجي
- أنظر ريتي انجابر، أدلة ونشكالية النوع بالحدود المعرفية لبحوث الاتصال، العدد العاشر، ماي 1999، ص 9-10
- 70 فإن الحركة ورغم قلة ما وصلنا من أدبياتهم، فقد احتلوا صمحت ناصبه من تاريخ التمرد العربي الإسلامي في سبيل العدل، ونجحوا الطريق للتمسك والعلامة، رغم نظم الجلاء وصولة السياس
- أنظر ماروني القاضي بأنماط التمرد، قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي الإسلامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2004، ص 454
- 71 Sorokin Pitirim, Sociology of Revolution New York, the free press, 1983, 2 end edition, PP45-46
- 72 جان ماري مولر، استراتيجيات العمل اللاعلمي، حركة حقوق الإنسان، بيروت، 1999، ص 39.
- 73 جين شارب، كتاب اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي، ترجمة أحمد العمري، دار الحفيد للطباعة الأولى، 1998، ص 4.
- 74 جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحول، ترجمة. خالد دار عمر مؤسسة كيرت إيشاين. برسطن، 2003، ص 68.
- 75 هيرت ماركور، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص 70.
- 76 بيير بورديو، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والصف الرمزي، ترجمة. إبراهيم فتحي، دار العلم الثالث، الطبعة الأولى، 1995، ص 110.
- 77 بيير بورديو، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والصف الرمزي، نفس المرجع السابق، ص 110.
- 78 مجموعة من الباحثين، عاندي صانع اللاعنف، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، بيروت، الطبعة الأولى 1996.
- ص 43.
- 79 عبد الوهاب الكليفي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الأولى، 1987، ص 256.
- 80 جون لوكا كليات العنف. في ظاهرة العنف السياسي من منظور مفار، تحرير وتقديم. عبد المصم سعد، أعمال الندوة، الجمعية العربية للدراسات، القاهرة، 19-12 نوفمبر 1993، مركز الأبحاث السياسية، القاهرة الطبعة الأولى، 1994، ص 33.
- 81 نيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟، مركز التحشيج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 22.
- 82 نيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟، نفس المرجع السابق، ص 45.
- 83 نفس المرجع، ص 46.
- 84 نفس المرجع، ص 46.
- 85 Michel Wiewiorka, Mouvements et anti-mouvement sociaux de demain, Dans : Pierre Cours Salies Et Autres, Les mobilisations collectives une controverse

sociologique, PUF.2003, p. 61.

86 " تاريخياً يعود استعمال مفهوم "الحركات الشعبي" إلى أروبيات القرن الماضي، وذلك للدلالة على مشاعر الفرد الذي ينتمى إلى مركز ما أو إلى طرف يعتقد أنه يجب أن تتوفر له، وتتحدد المعايير المتعلقة بما يجب أن يكون لديه بالصفة لا يمتلكه شخص ما أو جماعة أخرى"

أنظر: بيد روبرت مير، غادا بنسرد للبشر، مرجع سابق، ص. 219

87 نفس المرجع، ص. 220

88 مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص. 302

89 مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، نفس المرجع، ص. 303

90 Rambaud Placide, sociologie rurale, Mouton Editeur, paris. 1976, p. 286.

91 مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مرجع سابق، ص. 305.

92 إريك موريلوم، عصر الثورة أوروبا 1848 1789، ترجمة: فايز الصايغ، نقدي: مطبوعات حمارنة، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2001، ص. 99

93 إريك موريلوم، عصر الثورة أوروبا 1848 1789، نفس المرجع، ص. 99.

94 أحمد ملاكي، العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، المجلس القومي لثقافة العربية، الرباط، العدد 67، أبريل 1990، ص. 6.

95 Pierre Cours Salies Et Autres, Les mobilisations collectives " une controverse sociologique, PUF.2003, p.5.

96 Abdessalam Cheddadi, Penser la crise, Revue Signes du présent, n 5 1989 pp 1317-dans,

كمال عبد الطيف في حدود الخطاب السياسي القومي، من الأزمة إلى إعادة البناء، في كتاب جماعي بعنوان: "في الثقافة والعلمنة: دراسات مهددة للأستاذ أحمد لقطاني" تنسيق: سالم دعوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة دراسات ومناقشات، رقم 74، الطبعة الأولى، الرباط، 1997، ص. 21

97 كمال عبد الطيف، في حدود الخطاب السياسي القومي من الأزمة إلى إعادة البناء، في كتاب جماعي بعنوان: "في الثقافة والعلمنة: دراسات مهددة للأستاذ أحمد لقطاني" نفس المرجع، ص. 22

98 أحمد ملاكي، العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة، مرجع سابق، ص. 6.

99 د. كميحي، الأصولية في فوضى العربي، ترجمة: عبد الوارث سعيد، دار الهماء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص. 24 ورد في: - محمد صريف، الحركة الإسلامية: البناء والتطور، منشورات الرمس، الكتاب رقم 3، الرباط، الطبعة الأولى، يونيو 1999، ص. 27

100 André Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, PUF, paris, 2eme édition, 1992, p.138.

101 أحمد شرف، الانتعاش الفلسفية: مفهوم وطبيعتها، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 87، ديسمبر 1991، ص. 6

102 عبد الرحيم المحفري، موسيولوجيا الشباب العربي: جدل الإدماج والتهميش مرجع سابق، ص. 50

103 كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي 1848، في: ج. تيمونز وروبرتس وأبي هابيت، من الحفنة إلى العولة رؤى وجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمر الششكلي، مراجعة: محمود ماجد عمر، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، العدد 309، ديسمبر 2004، ص. 46

104 كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي 1848، في: ج. تيمونز وروبرتس وأبي هابيت، من الحفنة إلى العولة رؤى وجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، نفس المرجع، ص. 46.

105 محمد عابد الجابري، بدلا من صدام الحضارات: توازن للصالح، في كتاب جماعي بعنوان: "في الثقافة والعلمنة: دراسات مهددة للأستاذ أحمد لقطاني" مرجع سابق، ص. 17

106 محمد عابد الجابري، نفس المرجع، ص. 19

107 عبد الإله بغير، العنف والديمقراطية، منشورات الرمس، الكتاب رقم 2، الرباط، الطبعة الأولى، يونيو 1999

ص. 10

- 108 جان كاردوسيل ، الإبداع والفنورة ، ترجمة : أيوب المرابط ، مجلة "اختلاف" ، العددان الثالث والرابع ، السنة الأولى ، ديسمبر مارس 1992 ، ص 35
- 109 مدح البيطار ، الفتنية الثورية بين المثال والواقع ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، سلسلة ثقافتنا القومية ، رقم 2 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 23
- 110 حسين توفيق إبراهيم ، كيف نفهم ما حدث في الجزائر ، مجلة البقعة العربية ، السنة الخامسة ، العدد الخامس ، ماي 1989 ، ص 29-30
- 111 فاروق القفاصي ، أفاق التمرد - قراءة نقدية في الخطاب الأوربي والعربي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 11
- 112 فاروق القفاصي ، نفس المروج ، ص 140
- 113 إريك هوبيرنوم ، عصر فتوة - أوروبا 1789 1848 ، مرجع سابق ، ص 37
- 114 نيد روبير غير ، لأن يتمرد الشر ، مرجع سابق ، ص 264
- 115 أنظر الصفحة 58 من هذه الدراسة .
- 116 رولاند أروسون ، كمي وسارتر ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، علة 334 ، ديسمبر 2006 ، ص 156
- 117 رولاند أروسون ، كمي وسارتر ، نفس المروج ، ص 175
- 118 غوستاف لوبون ، سيكولوجية الجمهير ، مرجع سابق ، ص 23
- 119 نفس المروج ، ص 55
- 120 نفس المروج ، ص 76
- 121 نور الدين الزاهي ، للندرة والاحتجاج ، مجلة وجهة نظر ، السنة السادسة ، الرباط عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف 2003 ، ص 11
- 122 نور الدين الزاهي ، ندرة والاحتجاج ، نفس المروج ، ص 12
- 123 Bertrand Badie, les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam, Librairie Arthèmes, Fayard 1987 p.225.
- 124 Bertrand Badie, les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam, Op Cit p.225.
- 125 " لية بالمد العربي الدارج بالمغرب هي حالة ناس خرجوا من وضع الرعية المتقاعين لأمر عو صاحب السلطة للخزينة المركزية" أنظر مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، صعدة نغرب ، الجزء الخامس عشر ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والشر ، مطابع سلا ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 5206
- 126 عبد الرحمن لودن ، القواني لمعية قبل الاستعمار ، قبائل إيبان بين القرن السادس عشر والقرن عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة رسائل والدراسات ، رقم 25 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1995 ، ص 399
- 127 Abdellah laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Maspero, Paris 1980 pp.5455-
- 128 محمد القنوي ، مساهمة في ملوة " لحدا القرن التاسع عشر " ، مجلة منشور ، العدد 9 ، ص 1988 ، ص 69
- 129 لقد عانت مدينة سلا مثالا من عارات القبائل المنتهية لأحواها مثل حصن وعامر وأعراب الرباط والوداية وبعض فرق زعيم لرسم حويل ، وهو ما كان يدفع آل سلا إلى الإسراع بإقفال أبواب مدينتهم مباشرة بعد أذان العصر ، حيث تعرف بلدية وأربابها ، في عهد الفتوح بالتحديد حركة دائية مزوجة بالتحريف والخبر ، إلى الدرجة التي جعلت ليل الشهي يحفظ لهذه الحالة بوصف ساحر يبر بأن " أهل سلا يهربون باخفق عبد أذان العصر " ، وفي هذا الصدد يؤكد صاحب الاستقصاء أنه " في سنة 1849 كانت فتنة عرب عامر بأحواز سلا وقتة عرب زعيم بأحواز رباط الفتح " و يصيف قائلا بأنه " في سنة 1866 عاد أعراب لبيادي إلى العيث في الطوقات ، فلك حاصر عرب عامر مدينة سلا وأفسدوا جانبها وسوا الدعايل إليها وأخرج منها وبشمر ذلك إلى عبد الأصمى " أنظر أحمد بن خالد الناصري ، كتاب الاستقصاء لأخير دول المغرب الأقصى ، تحقيق أحمد الناصري ، أشرف عليه محمد حجي ، إبراهيم بوطالب ، أحمد التوفيق ، الجزء التاسع ، منشورات وزارة الثقافة والاتصال ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص 60 و ص 118
- 130 هاند قصى السلطان مولاي الحسن فتوة من حياته يقول على رأس جيشه ، وقد أقيم تكات شرعية حتى يبعص

السهرل لتهدلة القبائل المضطربة - وفي سنة 1874 قام بحركة ضد آيت لومالو ، وفي سنة 1875 ، كان عليه هزيمة قبائل الرحاسمة ولولاد بوسبع ، وآيت شمرش (ريان ، بني ميكال ، آيت شحمان) وآيت اسبكرن وآيت إسري سنة 1888 و قبائل رمور وهجانة في سنة 1889 ، والرفيع ومنطقة الوغاز سنة 1894 " أنظر .

Henri Terrasse, Histoire du maroc . des origines à l'établissement du protectorat français, Ed atlantides, Casablanca, 1949 p.335.

131 " ولقد ضرب السلطان مولاي الحسن رقما قياسيا في عدد رحلاته وحركاته التي كانت تتمثل واجهة في السنة ، حتى اشتهر بأن عرشه كان هو صهوة جواده " .

أنظر . مصطفى بوشعرا ، علاقة الحزن بأحواز سلا - قبيلة بني حسن 1860- 1912 ، مرجع سابق ، ص. 62
132 أكبر عياش ، المغرب والاستعمار - حصيلة السيطرة الفرنسية ، ترجمة : عبد القادر الشاوي ، نور الدين سمودي ، مراجعة وتقديم : إدريس بسميد ، عبد الأحد البشتي ، سلسلة معرفة للممارسة ، دار الخطابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1985 ص. 58-59

133 " الحركة مصطلح محزني - يسكون المراد - وتتمني فيه العروة أو المسيرة العسكرية والمشارك فيها بحسب الحراك ، وقد احتفظت الكلمة في ذلك المأزج بمعنى يرتبط بالعرس والرقص به - وتعمي الحركات تلك العمليات العسكرية التي نظمها السلطة المركزية لإثبات سيادتها على البلاد - وكانت الحركة مثلا في عهد السلطان مولاي الحسن تصم ما بين 15 ألف إلى 170 ألف رجل ، وفي إحدى الحركات الحسية ، بعد أن عدد المشاركين بأكثر من 15 ألف و 900 شخص مورع كالاتي 8000 من العسكر و 1500 من المخرجين 1000 من رماة الحماطي البرانيين والمداخلين (للتصدي أصحاب الحرف الموجودين داخل القصر وخارجه) 400 من الحمازة و 1000 من الرابطين و 400 من أصحاب الخيل وغيرهم - ولقد كانت هذه الحركات تستهدف تأديب بعض القبائل إما لتهدئتها وتمهيد أو من أجل استخلاص العرايب ، فمن أجل قسب الأول تذكر حركة مولاي عبد الرحمان ضد بني موسى الذين قتلوا عائلتهم أحمد بن بنوع ، وحركة مولاي الحسن ضد زمو الذين قتلوا نائب عاملهم أحمد بن المودن الفرجي ، وحركته ضد بني مغير الذين هجموا على مكنتس وحركته ضد بني يونس الذين اغتروا عامل السلطان بن التمدج على أنزال لصالح بن الشرف سنة 1876 ، أما الحركات من أجل تحصيل العرايب فتذكر منها حركة على دمو سني 1843، 1843، وعلى تاياليت سنة 1854 وعلى الرحاسمة سنة 1875 وعلى سوس سنة 1886 " .

أنظر - مجموعة من البحوث تحت إشراف محمد حجي ، معطلة للمغرب ، جلد 1 - الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص 3379-3380

134 مجموعة من البحوث تحت إشراف محمد حجي ، معطلة للمغرب ، جلد 2 - الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص 3379

135 أكبر عياش ، المغرب والاستعمار : حصيلة السيطرة الفرنسية ، مرجع سابق ، ص. 58-59 .

136 المهادي الهروي ، القبيلة ، الإقطاع والمغرب - مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث، 1844- 1934 ، أفريقيا

النشر ، العدد الجديد ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص. 65

137 محمد حديد ، المغرب وسوس (1672- 1822) - مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة ، دار أبي وراق

للاطاعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الرباط ، 2005 ، ص. 184

138 محمد حديد ، المغرب وسوس (1672- 1822) - مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة ، نفس المرجع

ص. 184

139 عبد الرحمن اللواتي ، الهويدي ، التعرية قبل الاستعمار - قبائل إيلوا بين القرن السادس عشر والثامن عشر ، مرجع

سابق ، ص. 222

140 إدريس بسملي ، الامتناع على السوق العادية وإمكانياته على التنظيم الحصري في القرن التاسع عشر - ترجمه بشر

القصري ، مجلة المنروم ، العدد 9 ، سنة 1988 ، ص. 29

141 المهادي الهروي ، القبيلة ، الإقطاع والمغرب : مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث، 1844- 1934 ، مرجع

سابق ، ص. 23

142 محمد الصميف الرباضي ، تاريخ الصميف الرباطي - تاريخ الدولة السعدية 1165-1233 هجرية ، تحقيق وتعليق

وتقديم أحمد العاصري ، الرباط 1986 ، ص. 382 .

143 Alam, claisse, le Makhzen Aujourd'hui, Ed CNRS, Paris, 1992, p 286

144 مصطفى بوشعرا ، علاقة الحزن بأحواز سلا - قبيلة بني حسن 1860- 1912 ، مرجع سابق ، ص. 64

145 " من خلال إحصائية استخرجت من أعمال المؤرخين أحمد بن خالد المصري (1835- 1897) وعبد الرحمن

- بن يادى (1878-1946)، يتبين أن جود السلاطين المتعاقبين على الحكم في الفترة الممتدة من عام 1632 إلى 1892 قاموا بأزيد من 350 حملة عسكرية ضد قبائل مختلفة⁷²
- أنظر : حيد لله رشيد ، كتاب المماراة في سبيل الاستقلال والديموقراطية 1953-1973 ، الشركة الجديدة للطباعة المتحدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص. 16.
- 146 محمد سيلا ، المغرب في مواجهة الحضارة ، مشوارات الزمن ، الكتاب الرابع ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص. 72
- 147 محمد سيلا ، المغرب في مواجهة الحضارة ، نفس المرجع ، ص. 72
- 148 فاطمة العبادي ، كتاب الولاي في القرن التاسع عشر ، في كتاب البداية للمربية عبر التاريخ ، مرجع سابق ص. 144
- 149 رجمة بوقية ، العرب ، العلماء والسلطة في القرن التاسع عشر ، اللجنة المغربية للاقتصاد والاجتماع ، العدد السابع ص. 173
- 150 رجمة بوقية ، العرب ، العلماء والسلطة في القرن التاسع عشر ، نفس المرجع ، ص. 173
- 151 محمد جوس ، النظام الحزبي وضرورة الديمقراطية والتحديث ، حوار : يوس مجاهد ، يومية لاتحاد الاشتراكي ، 28 يناير 1995
- 152 مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب بالجزء الخامس عشر ، مرجع سابق ، ص. 5206
- 153 محمد الطوري ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، ترجمة محمد حاتي وعادل شكراوي ، مراجع عبد الرحيم بحداد ، نشر الفكر ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص. 53
- 154 محمد الطوري ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، نفس المرجع ، ص. 53
- 155 الهادي الهوري ، القبيلة ، الإنقطاع والحزن ، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 ، مرجع سابق ص. 21
- 156 Robert Montagne, les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Librairie Félix Allain, 1930, P 375. dans .
- الهادي الهوري ، نفس المرجع السابق ، ص. 23
- 157 الهادي الهوري ، نفس المرجع ، ص. 56
- 158 محمد الصعيف الرباطي ، تاريخ الصعيف الرباطي ، تاريخ الدولة السعدية 1165-1233 هجرية ، مرجع سابق ص. 631
- 159 أحمد التوفيق ، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (بيونتلاند) ، مشوارات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، الطبعة الثانية ، 1983 ، ص. 119
- 160 محمد حساين ، المغرب وسوس (1672-1822) ، مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة بمرجع سابق ، ص. 101
- 161 محمد حساين ، نفس المرجع ، ص. 101
- 162 سعيد علوش ، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، مطبوعات المكتبة الجامعية ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1984 ص. 41
- 163 محمد جوس ، جليلة الكم والكيف في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة ، في كتاب المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية ، تنسيق المختار الهراس ، مشوارات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة دواو ومطالعات ، رقم 100 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص. 16
- 164 مارتن هيدغر ، مفهوم الزمن ، مجلة العرب والفكر العالمي ، بيروت ، العدد الرابع ، حريف 1988 ، ص. 57
- 165 رولان بارت ، المعاصرة السيميولوجية ، ترجمة عبد الرحيم حزل ، دار تبديل للطباعة والنشر ، سراكش ، الطبعة الأولى ، 1993 ، ص. 26
- 166 Abdellatif Menouni, Le syndicalisme ouvrier au maroc, Edma, Casablanca, 1979 p.29
- 167 وسين سلمة السوق أو مستعد السوق وهي صرية تعرض على السلع والمبيعات داخل الأسواق ، وهي ما يطلق عليه أيا " هفت "
- 168 وكان أمين الأسماء بفس ، وقد أفضحه السلطان مولاي الحسن وخضة لتعديل القبطاني والمحجوب كنوعيص عن حيازته

Michaux Bellaire, villes et tribus du maroc Tanger et sa zone, A.M.vol. pans.1921p.130

169 أحمد بن حنبل الباصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء التاسع مرجع سابق، ص 129
170 عبد الرحمن المولود، البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيفاد بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، مرجع سابق، ص 20

171 " لقد أطلقت على الرجز عدة ألقاب من بينها المروكي، وهي كلمة جاءت من روك في القاموس المغربي بمعنى خرج عن طاعة السلطان، والمروكي من قبيلة روكا، تاجر حد النخون، ويوحنا أي صاحب الحزم الذي يوضع فيه البازود، كما أطلق عليه المحرر المريني اسم بوحماره لتقليل من أهميته وتحييه لأنه يترك أثل الذوب ثما " إلا أن اسمه الحقيقي " كما أثبتته بعضه فهو الجليلي بن عبد السلام بن إدريس اليوسفي الفروغوني، وهو من مواليد 1862 " أنظر محمد الصغير الخفاري، بوحماره من الجهاد إلى التأمير للمغرب الشرقي من 1900 إلى 1909، دة نشر للعرفه، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993، ص 6، 23.

172 مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معطلة المغرب بالجزء الخامس، مرجع سابق، ص 1654
173 مصطفى دتير، للمحرر ولواء البوادي، في كتاب البداية للمغربية غير التاريخية، مرجع سابق، ص 80
174 هـ لتأصيل الجليلي الفروغوني فرزام الذي أنطلق بين ملوحي عبد العزيز وأخيه المولى عبد الحفيظ حول الملك في عشت 1907، تاحكم سطرته على جل المنازل الواقعة بغير ملوية. وقد تمتعت جيوش السلطان مولاي عبد الحفيظ، إلى أن لقت عليه النص بزاوية مولاي عمران يوم 22 عشت 1909، وانتيد إلى فاس سجيا في قصص وأعلام يوم الخميس 9 شتنر 1909 "

أنظر مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معطلة المغرب بالجزء الخامس، مرجع سابق، ص 1656
175 محمد الصغير الخفاري، بوحماره من الجهاد إلى التأمير للمغرب الشرقي من 1900 إلى 1909، مرجع سابق، ص 29

176 حتى لا تقع في فخ التحقير أثرتا تسمية بالحركة باسم صاحبها بدل الاسماق وراء القلب التحقيري الذي يعطى لها أي بوحماره

177 Abdelghani abou hani, l'état et les quartiers populaires au maroc, Op.Cit p.144/145-

178 مباشرة بعد عبد الأصحى اعتقل الإسكافي خلال لحس بسجن مراكش إلى أن تم ترحيله إلى فاس، انتقطع أخباره في النهاية، ما يعيد أنه من التصفية الجسدية

179 لقد تمتعت السلطة الحربية العامة الذي كان يربطها بالملك الأمازي وقامت بحسب الفقد الجديدة وتم إعفاء تحت وإلحاشا من مهامها وتم إعدام عدد من العصر لب على الأسواق والأبواب ولطامانات

180 Abdellatif Menouni, Le syndicalisme ouvrier au maroc, Ibid p.50
181 Charles André Julien, Le Maroc face aux impérialismes (14151956-), Editions Jeune Afrique, paris, pp.257 258

182 إقليم الرشيدية حاليا
183 هجرتكم على عدي لوبسيه بالإعدام سنة 1959، لكنه مات مسجوما داخل سجنه، كما تؤكد ذلك أغلب الروايات

أنظر مجلة الصحيفة المغربية، عدد خاص بمرور 50 سنة على الاستقلال، الدار البيضاء، العدد 9، بتاريخ 11 17 نوبر 2005 ص 10

184 إثر ذلك قام القوار بتشكيل تنظيم مسلح يحمل اسم " جبهة النهضة الربيعية " (لكن في الفلاس من يناير 1959 سيطر في سجن الانتفاضة، حين وصل الملك الراحل الحسن الثاني، كان حجة وأيا للعهد، على رأس 20 ألف مقاتل، رفقة الجنرال لوفير، أثناء تلك أعطيت مهلة 48 ساعة للقرار المتضمن في الجبال لدرون والاستسلام، إلا أنهم رفضوا، وتم لهجوم على أيت بوعياش، إمرور، أليت حديدة إيقين، أربده تاوريرت وبالي للناطق، وفي شهر فبراير 1959 ستمصر في قرى العرف للصف جوي عيب طيلة أسبوع لمنح المنطقة إلى حاية 1962 منطقة عسكرية
أنظر عبد قرحم المعطوي، صناعة الفخية بالمغرب: المخزن والمال والملك والمفسد طرق الوصول إلى القمة، منشورات دةار وجهة نهر، المكنة انتشار، القرايط العلمية الأولى، 2006، ص 264.

- 185 مصطفى بوعزيز، ما هناك - جدل الالتزام والموضوعة، منشورات منظمة العمل الدولي قرطاجي، مطبوعات القنسي، الطبعة الأولى، 1997، ص. 106-107.
- 186 Mohamed Lahbabi, Positions et Propositions au fil des jours, 1960/1980, Editions Maghrébines, Casablanca, 1982, p.128.
- 187 جون واتر بوري، أمير المؤسس الملكية والتنمية السياسية المغربية، ترجمة: عبد العلي أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد الطيف العطر، مؤسسة العلي، الرباط، الطبعة الأولى، 2004، ص. 422.
- 188 عمرو خميش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، مرجع سابق، ص. 188.
- 189 عبد الحميد عدار، 20 يونيو: التحول والنحو المفاق، مجلة الحسور، السنة الأولى، قدار البيضاء، العدد الثاني، يونيو، غشت 1981، ص. 185.
- 190 "نقد ظهور نموذج العسكرية دوما كحل سياسي للقصر في مواجهة الانتفاضات الشعبية التي عرفتها منطقة الربيع سنة 1959 والدار البيضاء سنة 1965، بل إن حضور الجيش من أجل ضبط السكّ أسيا وتعميقا ظل مستمرا في مختلف لحظات المغرب المعاصرة، وفي سنوات 1981 و1984 بالبيضاء و1990 بطنجة. الجيش للتلليل تلو التلليل حتى أنه يتفادى التدخل في الوقت المناسب لإنهاء جولات الصراع لصالحه طبعاً"
- أنظر: عبد الرحيم العطري، صاعقة الحجة بالمغرب، لتخزين الملك واللب للقدس طرق الوصول إلى القمة، مرجع سابق، ص. 238.
- 191 عزيز حماني، مرجع سابق، ص. 108.
- 192 يمكن أن نجزم بأن ما وقع ليس من صنع أية قوة سياسية منظمة ومسؤولة، ذلك لأن الأحزاب السياسية جميعها، وبدون استثناء، لم تتخذ أي قرار في هذا المصير، ولم تعمل على المساهمة، كتشظيمات، في الإصرار والمظاهرات والتفانيات، بدورها، طلب بصفه من هذه الأحداث ولم تقم فيها بأي دور، بل ولم تكتفها ولم تركها"
- أنظر: علي بخت، تغيير الأنظمة، لصدور الاستقرار وتحسين للظلم، مطبوعات البيان، أبريل 1984، ص. 17.
- 193 "الأولاني للي ناعو في الحسية وتطوان والقصر الكبير والظافر، كاس ديال كشمال رايح عارفين ولي العهد، وحس ما يعرفوش احسن الثاني مهاد قباب"
- أنظر: مجلة بيشان، السنة الثانية، العدد 106، بتاريخ 16-22 يونيو 2007، ص. 28.
- 194 Mounia Bennani Chraïbi, Soumis et Rebelles Les jeunes au Maroc, Editions Le Pénec, 1995 p.284.
- 195 عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي خلال سنة 2005/2006 سنة بطعم لهشانة والاحتقان، في كتاب: حالة المغرب 2005/2006، كوليات استراتيجية رقم 2، منشورات مجلة وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى، 2006، ص. 150.
- 196 مختار الهرسي، التحليل الانتقاسي للسياقات الاجتماعية في المغرب العربي، حصيلة نقدية، مجلة للسفنين العربي، بيروت، العدد 54، غشت 1983، ص. 98.
- 197 عمرو خميش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، مرجع سابق، ص. 53.
- 198 نديم البطار، التعمق والمثورة: الاستيديجيا كظاهرة تاريخية، بيلال لشور والوريع والإعلام ببيروت، الطبعة الثانية، 2001، ص. 27.
- 199 حابر بركات، حركة الطبقة العاملة في مصر، في كتاب: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، مجموعته من الباحثين، تقديم: سمير أسن، تحرير: هزة خليل، مركز البحوث العربية والإفريقية وللتنشيط العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص. 346.
- 200 حماد عداد، الفكر الليبرالي ومستقبل الحركات الاجتماعية ذات المرجعية القبلية، في كتاب: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، نفس المرجع السابق، ص. 374.
- 201 عبد الرحمان رشيق، الانتفاضة وسؤال السببية، حوار: عمرو خميش، بتاريخ 28 فبراير 1998، في كتاب: الانتفاضات الحضرية بالمغرب، مرجع سابق، ص. 245.
- 202 عبد الرحمان رشيق، الانتفاضة وسؤال السببية، نفس المرجع، ص. 245.
- 203 عبد الحميد الدنياني، الانتفاضات بالمغرب، حوار: عمرو خميش، بتاريخ 18 فبراير 1998، نفس المرجع، ص. 242.
- 204 عبد الرحيم المود، التوتر والاندفاع في علاقات قبلية والمدينة في المغرب ما قبل الاستعمار، في كتاب: العلاقات

- بين البوادي، ولندن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناقشات، رقم 10، الرباط، الطبعة الأولى 1988، ص 43.
- 205 "في سنة 1965 انتهت مستنقير قضية اختطاف واعتقال ملهلي بن بركة من أمام مقهى لب بياريس، وسببوا وصحابة للواجهة بين الأطراف الثلاثة قد اتخذت مساراً مدوياً من غير شك، وأمام فشل هذه التجربة السياسية والارتفاع درجات الصراع بين القصر والأحزاب السياسية، وعدم فعالية الوضعية التي اقترحتها المستشار الملكي أحمد رضا كدبرة عن طريق تأسيس جبهة المدعى عن المؤسسات الدستورية بجهة مزاحمة هذه الأحزاب وتحجيم دورها واستنادها الجماعي".
- أنظر: عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، المحزن والمال والنسب والتقدس طرق الوصول إلى القمة، مرجع سابق.
- 229-230
- 206 عبد الصمد الديبالي، الانتعاشات بالمغرب، حواره: حمير حليلش، يناير 18 فبراير 1998، مرجع سابق، ص 242.
- 207 عبد الصمد الديبالي، نفس المرجع، ص 242.
- 208 حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 98.
- 209 Chombart De Lauwe, Des Hommes et des villes, PAYOT, Paris, 1970 p. 19.
- 210 "في 28 ماي 1981 قررت الحكومة رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 39% بالنسبة للسكر و40% فيما يتعلق بالخبز والبقول، و28% بالنسبة للزيوت الغذائية، و77% فيما يخص الزبدة و14% فيما يتعلق بالحليب، أي ما يقارب 40% من أثمان مجموع مواد الاستهلاك الأساسية".
- أنظر: Mohamed Lahbabi, Positions et Propositions au fil des jours - 1960/1980-, Ibid. p. 138.
- 211 انتعاشة يناير 1977 بمصر جاءت كرد فعل مباشر على الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية ورفض رسوم جمركية وصربية جديدة، وفي نفس الاتجاه يمكن قراءة انتعاشة يناير 1978 بتونس، فقد كانت بسبب ارتفاع الأسعار، وهو ما تكرر في أحداث 2 يناير 1984 لما قررت الحكومة التونسية إلغاء حسمات للنفقة والزيادة بـ 70% في أسعار الخبز. تنعاشت أخيراً مشجّل حصارها أيضاً بالمرائر لما خرج الأطفال والشباب في الرابع من أكتوبر 1988، أي مظاهرات للاحتجاج على ندرة مواد الاستهلاك الأساسية.
- 212 Larbi Talha, révoltes urbaines, dépendance alimentaire et endettement extérieure, AAN, Éditions de CNRS, 1984, p. 531.
- 213 جون والفريري، أمير مؤسسين الملكية والحقبة السياسية المغربية، مرجع سابق، ص 42.
- 214 حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 287.
- 215 حسين توفيق إبراهيم، نفس المرجع، ص 331.
- 216 نفس المرجع، ص 306.
- 217 مجموعة من الباحثين، الحركات، الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 29.
- 218 ناستو أنطونسي، العنف الإنسان أو العدوانية الجماعية، مرجع سابق، ص 70.
- 219 "لقد جاءت حركة الطيف كرد فعل احتجاجي على تطهير 16 ماي 1930 المتعلق بتبني لفساء في المناطق التي تحكمها الأعراف الأمازيغية، وهو ما يعرف، بالظهير البربري، وقد كان الناس يرددون قبل كل صلاة ربهما فضاء قتلي يا لطيف، يا لطيف، تلك المظف كلها جرت به لتفكير، ولا نعرف بيا وبين إخواننا البرابرة".
- أنظر: محمد موهب، الظهير البربري: أكبر أكتوبية سياسية في المغرب للعصر، در أي وثائق، الرباط الطبعة الأولى، 2002، ص 24.
- 220 عزيز حليلش، الانتعاشات المحصورة بالمغرب، مرجع سابق، ص 175.
- 221 عبد الرحيم العطري، أعطال المغرب الاجتماعي سنة لتكريس المعلوت وتقدير الهشاشة، في كتاب حلقه بالمغرب 2006-2007، كراسات استراتيجة عدد 3، منشورات مجلة وجهة نظر، الرباط، الطبعة الأولى، 2007، ص 228.
- 222 رحمه بوزيد، الدولة والسلطة في المجتمع المغربي، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص 11.
- 223 عبد الرحمان رشقي، تعامل الدولة مع الاحتجاجات، حوار: لطيفة بوسعد، مجلة وجهة نظر، عدد مرنوج 20-19، مرجع سابق، ص 32.
- 224 عبد الصمد الديبالي، الانتعاشات بالمغرب، مرجع سابق، ص 242.
- 225 عزة حليل، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، نظرة عامة، في كتاب: الحركات الاجتماعية في الوطن

- العربي، مرجع سابق، ص. 80
226 محمد الساسي، الحركات الاحتجاجية داخل الفضاء «العربي المغربي» بمجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20، مرجع سابق، ص. 27
227 Alain Touraine, La voix et Le regard Editions Serial Paris 1978 p.86.
228 مجموعة من الباحثين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مرجع سابق، ص. 27
229 صابر بركات، حركة الطبقة العاملة في مصر، في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، نفس المرجع، ص. 346.
230 نديم فيلطار، الشغل والتمرد، الأنتيجيا كظاهرة تاريخية، مرجع سابق، ص. 85.
231 إن الأطفال والشباب الذين يتم نقلهم من مدارسهم إلى وسط المدينة للمشاركة في الاحتفالات الوطنية أو لاستقبال صيف دولة شقيقة أو صديقة، عبر حفلات عمومية، لمجدهم يحرضون على تعريب هذه الحفلات وهم يرددون "مرسو مرسوا الحكومة تحلوا" يسمي غربا غربا، بالحكومة سوف تؤدي للشس، فالأمر يتعلق بتجميع تأييدي، لكنه يتحول، إلى مسألة لإعلان الرضا والاقتناع من الحكومة
232 Yves Michaud, Violence Et Politique, Editions Gallimard, Paris, 1978.p.80.
233 عبد الله ساهف، تصورات عن السياسي في المغرب، ترجمة، محمد معتصم، دار الكلام، الرباط، الطبعة الأولى، 1990 ص. 99
234 نور الدين الزواحي، المعارضة ولا احتجاج، مرجع سابق، ص. 12
235 نور الدين الزواحي، نفس المرجع، ص. 12.
236 بعد سلسلة من الإضرابات والاعتصامات لم يجد مهيي المجازر البلدية بالدار البيضاء من أسلوب للاحتجاج عبر الخروج إلى الشارع مرة، احتجاجا على الفكرة الإنسانية التي تشرف على تسيير المجازر
أنظر يومية نساء، العدد 201، السبت الأحد 12-13 ماي 2007
237 عبد الرحيم المطري، سوسولوجيا الشباب العربي، حقل الإدماج والتهميش، مرجع سابق، ص. 49
238 عبد الرحيم المنار سليمي، السلوك الاحتجاجي والثورات الفوضوية في الفضاء السياسي المغربي، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20، مرجع سابق، ص. 14.
239 "احتجاجا على ارتفاع فواتير الماء والكهرباء وتدني الخدمات الصحية وتدهور ظروف المعيشة وتعميم الفكرة الشرائية، وتأطير من بعض الأحزاب والنشطاء الحقوقيين تألفت تكتلات محلية لمناصرة ارتفاع الأسعار، بلغ عددها 70 تكتلة، استطاعت أن تنظم العديد من الوقفات والمسيرات والاعتصامات، وأن تخرج عليها الشكبي بسيرة شعبية يوم 24 دجنبر 2006"
أنظر عبد الرحيم المطري، أعطاب المغرب الاجتماعي، سنة تكتريس الفناوت ولجدير الهناشة، مرجع سابق، ص. 240
1 مطاع صفدي، أزمة الفكر العربي مع سبجياته، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، السنة الأولى، للعدد الأول، يونيو 1978، ص. 30
240 مطاع صفدي، أزمة الفكر العربي مع سبجياته نفس مرجع، ص. 31
241 Guy rocher, introduction à la sociologie générale: l'action sociale. éditions HMH Liée. série points. 1968.p.11.
242 إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت، دار الطبعة، الطبعة الأولى، 1982، ص. 17
243 إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي نفس المرجع، ص. 18
244 مصطفى عمر فثير، مقدمة في ميادين وأسس البحث العلمي، الدار الجماهيرية، طرابلس للطبعة الأولى 1989، ص. 65.
245 للبحار الهوراس، في كتاب المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 10
246 للبحار الهوراس، في كتاب المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، تسيق: للبحار الهوراس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ثنوت وصاقرات، رقم 100، الرباط، الطبعة الأولى، 2002، ص. 10
247 عبد الرحيم همران، العلوم الاجتماعية بالمغرب وسامها بين مرجعية الضبط ومرجعية التعبير الاجتماعي، في كتاب المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص. 68.
248 بالرغم من تقدما بعشرات الطلبات إلى وزارة الداخلية ووزارة الرباط وسلا من أجل الاطلاع على إحصائيات

الوقود الاحتجاجية التي مرهتها شارع محمد الخامس خلال السنوات الأخيرة ، فإن الفرص كان هو الجواب ، ولأنه كان عليها أن تنظر إلى حدود شهر يونيو 2007 ، لقرأ في الصحافة جواباً لثوري الداخلية شكيب بسوسي في معرض رده على سؤال للفرق الاستطلاعي خلال جلسة الأسئلة الشفوية بالبرلمان عن استعمال العنف من لدن قوات الأمن ضد المحتجين ، مصرحاً بأن شهر مارس وأبريل وماي من سنة 2007 عرفت تنظيم 372 وقفة احتجاجية توجد من بينها 202 وقفة خاصة بحملة الشهادات لمطالبي أكثر يومية الأحداث المغربية ، بتاريخ الأربعاء 20 يونيو 2007

249 عبد الرحيم عمراني ، العلوم الاجتماعية بالمغرب وساهمها بين مرجعية البصير ومرجعية التصير الاجتماعي ، مرجع سابق ص 68

250 دنيال برنو ، منهجية في العلوم الاجتماعية ، مجلة الفكر العربي ، السنة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، العدد السادس ، دجنبر 1978 ص 15

251 Michel forsé, les théories du changement social, dans la sociologie : histoire et idées, Coordonné par Philippe cabin et Jean François darter, éditions sciences humaines. Paris.2000 p.197

252 دليختر الهريس ، منهج التيرة في السوسيولوجيا ، في كتاب إشكاليات المنهج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية ، مرجع سابق ص 87

253 عبد الرحيم عمراني ، العلوم الاجتماعية بالمغرب وساهمها بين مرجعية البصير ومرجعية التصير الاجتماعي ، في كتاب ندوات الكيفية في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ص 60

254 محمد جوسي ، رموزات الفكر السوسيولوجي ، مرجع سابق ص 105

255 بول يانسون ، ما العاية من علم الاجتماع القروي ، مرجع سابق ص 73

256 الان تويرين ، هل فكرة المجتمع ضرورية ، في تساؤلات الفكر للعاصر ، ترجمة محمد سيلا ، مرجع سابق ص 65

257 Laila labidi, de la résistance à la confrontation, in le Maghreb approches des mécanismes d'articulation, édité par rahma bourqia et nicholas Hopkins, éditions al kalam , rabat 1991 p.101.

258 هانس صالح ، الفكر المستحيل المنقطة الاستيمولوجية أو النظرية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الثالثة ، المجلد 26/27 ، دجنبر 1986 ، ص 43

259 بول يانسون ، علم الاجتماع القروي ، مرجع سابق ص 41

260 المختار الهراسي ، إدريس بسعيد ، الثقافة والحضوية . دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى 1996 ص 9

261 المختار الهراسي ، إدريس بسعيد ، الثقافة والحضوية . دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب ، نفس المرجع السابق ص 9

262 عبد الرحيم أيت تومو ، معجم مصطلحات علوم التربية ، مرجع سابق ، ص 35

263 Jean Pierre Malka, rabat ; hier et aujourd'hui, préface et mise à jour ; abelaziz ben Abdellah, Edition Marrasam, Rabat, 2002.p.145

264 ديمس البرلمان كان خلال المرحلة الاستعمارية نصر للعائلة ، وقد امتدت أشغال بانه من سنة 1926 إلى عاية سنة 1932 ، أنظر

Jean Pierre Malka, rabat ; hier et aujourd'hui, Op.Cit.p.162.

265 مصطفى بوشمر ، علاقة البحر بأحوال سلا . قبيلة بني حسن 1860-1912 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة دراسات وبحوث ، رقم 19 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1996 ص 19 .

266 عزيز حليلي ، الاستعمارات الحضرية بالمغرب . دراسة ميدانية لفركتي مارس 1965 ويونيو 1981 ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2005 ص 142

267 عدداً يميز هذا الوادي يستل بعض المصيرين المنسية لإلهاب ألسان المولد الاستهلاكية الأسسية ، فكيس الدفين من ورد 50 كيلوغراماً مثلاً يرتفع إلى حدود 250 درهما ، وليس قبة العاز الصغيرة يصير في حدود 50 درهما و ، نس قلب السكر يرتفع إلى عاية 30 درهما

268 حينها كانت جماعة أيب بلال تاربة لسفود إقليم قلعة السراغنة

269 كان حينها ثلاث المراحل الحسن الثاني يقضي فترة نقاهة بالقصر الملكي بمراكش

- 270 وحلاول ما أكدته الصحافة وما أخبرنا به الباحثون فإن دور الدولة في الفاعلية الأسبق الرخص إعراس البصري قال لي موضوع رده على سؤال أبي موجه من طرف الفريق الاستقلالي إلى الوزير الأول، بشأن أحداث أيت بلال، قال بأن "مسيرة أيت بلال تمت بأبسط متحضر بدون هدف ولا اصطدام، ولها ما يبررها، حيث حالة الممولة التي تنشط فيها الجماعة بسبب انعدام الطريق"
- أنظر: محمد خليلي، الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، مرجع سابق ص 135.
- 271 ينتهم من قبل "المساهمة في التجمهر المسلح غير المرحص الذي لم يشهد إلا بالقوة وهم الإقتار" و"الإحلال بالأمم العمومي" و"إدانة موظفين عموميين واستعمال العنف في مواجهتهم" "فصلا عن" "العصيان والتحرير على وجه التهديد بأضرار الفار" و"سلب والشتم" و"عدم التوفر على بطاقة وطنية"
- 272 هشام شريبي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار المظلمة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة 1991 ص 31
- 273 مجموعة من الباحثين، المغرب يمكن إسهام في النقاش العام من أجل طرح مشترك، تقرير شخصية، در لشر للنموية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص 35.
- 274 مجموعة من الباحثين، المغرب يمكن إسهام في النقاش العام من أجل طرح مشترك، تقرير الشخصية، نفس المرجع ص 41
- 275 Mounia Bennani Chraïbi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995 p.250.
- 276 مجموعة من الباحثين، المغرب يمكن إسهام في النقاش العام من أجل طرح مشترك، تقرير الشخصية، مرجع سابق ص 108
- 277 مجموعة من الباحثين، المغرب يمكن إسهام في النقاش العام من أجل طرح مشترك، تقرير الشخصية، مرجع سابق ص 166
- 278 Bertrand Badie, les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam, librairie Arthèmes, fayard.1987.p 223
- 279 Mounia Bennani Chraïbi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995 p.253.
- 280 محمد خليلي، الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، مرجع سابق ص 173-172
- 281 كما حدث في الأسبوع الأخير من شهر يوليو 2007، حينما عمد المكونون حامو الإجازة إلى اقتحام المقر العام لحزب الاستقلال الكائن بساحة باب الحد بالرباط، بدعوى أن الوريرة لمسية بشؤونهم، وهي باسمية بادر كافة الممولة في الأسر، والمرأة والطفولة لرعاية المأفوق، ولتي تنتمي لهذا الحزب أوصلت في وجههم باب الحوكر، وهذا ما دفعهم إلى الاعتصام بقر حربي.
- 282 عبد السلام بنعيد الميلي، ثقافة الأذن وثقافة العين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1994 ص 7
- 283 فريد الراعي، المص والجد والتأويل، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003، ص 29
- 284 عبد الكبير الخطيبي، حصاره تقاطع العلامة، ترجمة: عبد المجيد هوراء، مجلة للنس، القة الخامسة، مراكش العدد السابع والثاني، 2001، ص 65.
- 285 Laila ben Salem, questions méthodologiques posées par l'étude des formes de pouvoir : articulation du politique et du culturel, du national et du local, in : le Maghreb : approches des mécanismes d'articulation, Op.Cit.p 187.
- 286 علي حرب، لعبة نطش، صمول في عهد الإنسان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991 ص 106
- 287 سمي آدم، إستيمولوجيا المص والوجود، مركز الإثاء لقومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 6
- 288 سعيد بركاد، التسميات وطبيعتها، منشورات الررس، سلسلة شروط، رقم 11، الرباط، الطبعة الأولى، 2003، ص 148
- 289 حلم بركات، الدين والمسلطة في المجتمع العربي المعاصر، في كتاب: الإسلام والحداثة وثقوة موافق، دار الساقي.

- لعد ، الطبعة الأولى ، 1990 ، ص 245
- 290 نور الدين الزاهي ، الفلسفة والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 5
- 291 نصر حامد أبو زيد ، إشكالية القراءة وكيف تتناول ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الخامسة ، 1999
- ص 27
- 292 هيجل ، مبادئ فلسفة الحق ، ترجمة - تيسير شيخ الأوصى ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1974
- ص 272
- 293 عبد الباسط عبد المعطي ، أزمة عقلانية أم أزمة الطبقات للسيطرة - أفكار أولية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الخامسة ، العدد 51 ، ديسمبر 1988 ، ص 76
- 294 محمد سيلا ، الإيديولوجيا والحداثة ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة السابعة ، العدد 75 ، ديسمبر 1990 ، ص 30
- 295 عبد الله العمري ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 1983 ، ص 145
- 296 ماكس فيبر ، من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة ، في كتاب : الحقائق ، إصدار وترجمة محمد سيلا وعبد السلام بسند العالي ، سلسلة دوائر فلسفية ،صوص مختارة ، العدد 6 ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 81
- 297 رحمة بورتية ، مواقف ، تصديا للمجتمع المغربي في محث التفتول ، مرجع سابق ، ص 43
- 298 نفس المرجع ، ص 43
- 299 عبد الله العمري ، مفهوم الدولة ، مرجع سابق ، ص 146
- 300 عبد الرحيم المطري ، صناعة أمة بالعرب ، المغرب والنسب والمال والمقام طرق الوصول إلى القصة ، مرجع سابق ، ص 146
- 301 عبد الله حمودي ، معبر المجتمع المغربي ، رؤية أنثروبولوجية لتصايا الثقافة والسياسة والدين والعنف ، حور واعداد : تونين بوشري ومحمد ربيع ، دوائر وجهة نظر ، العدد 5 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 130
- 302 عبد الله حمودي ، معبر المجتمع المغربي ، رؤية أنثروبولوجية لتصايا الثقافة والسياسة والدين والعنف ، نفس المرجع ، ص 168
- 303 ميشيل نوكو ، حركات العمرة ، ترجمة - سالم بغير ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1986 ، ص 26
- 304 ميشيل نوكو ، حركات العمرة ، نفس المرجع ، ص 128
- 305 تمام كما هو الأمر بالنسبة لـ 15 مكشوفاً من حملة فضائح الدين حاولوا الانتحار يتناول مادة سامة بساحة مليبية بالرباط يوم 31 يناير 2007 أنظر جريدة الأحدث المغربية ، العدد 2920 ، بتاريخ فاتح فبراير 2007 ، ص 1
- 306 تصعيد الأشكال الاحتجاجية إلى درجة التهديد بالانتحار الجماعي ، ألم بعد حكراً على المكشوفين وحاملي الرسائل الملكية ، فقد جربه أيضا في الثاني من مارس 2006 أفراد المجموعة الوطنية المتفانية من المجازين عرجو البرنام الوطني للشكوى التاميلي المرح الأوس 1999/2000 ، بتجرع مواد سامة وحسب السيرين عليهم قصد إشغال الدار في أنفسهم ولم تكن الرباط وحدها محتصة في بوابات الاحتجاج المغربي بهذه الأشكال التصعيدية ، فقد حدث الأمر نفس بمناطق بعيدة عن العاصمة في سلايات متفرقة ، ففي شهر 2004 أقدم أفراد من المرح المحلي للجمعية الوطنية لحمة الشهادات المتطلين بالمغرب بالواد عباد بولام بي سلال على تناول مواد سامة
- 307 لقد نظم مثلا سكان تونيفت بأفانصي إقليم خيميرة مسيرة احتجاجية يوم الإثنين 27 يناير ، إلى حيث يوجد ملك البلاد ، كما جاء في الأخير للشور بجريدة لسان ، وقد شارك في هذه مسيرة زهاء 120 شخصا أنظر جريدة لسان ، العدد 115 ، بتاريخ فاتح فبراير 2007 ، ص 1
- 308 مكسيم رودسون ، من الإيديولوجيا وعدم الاجتماع وحركة التحرير العربي والاستراشاق ، حور حسان شانيلا ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإبداع العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، السنة الأولى ، العدد السادس ، ديسر ، ديسمبر 1978
- ص 209
- 309 تبين من خلال عملية جرد أخبار الاحتجاجات المنشورة بالصحافة الوطنية (جريدة الصباح بوجدا) خلال ثلاثة أشهر من سنوات 2005 و 2006 و 2007 أن وتيرة الاحتجاجات ترتفع من سنة لأخرى ، فبعد أن تم إحصاء 122 حركة احتجاجية في الفترة الأولى من سنة 2005 ، نجد أن العدد سيرتفع في سنة 2006 إلى 147 ، ليصل في سنة 2007 إلى 166 احتجاجا في نفس الفترة
- 310 احتجاجا على حرمانهم من الترقية فقد نحو 80 من رجال الشرطة بوجلة إصراراً عن العمل ، يوم الأربعاء 20 شسر

- 2007، وذلك في سابقة من نوعها، أنظر 'يومية المساء' العدد 314 بتاريخ 21 شتنبر 2007.
- 311 مطلقا حدث لسكان دوار بكارة بالعرش الذين نظموا عذما من الاحتجاجات ضد تدخلات عامل الإقليم، وكذا بعض التعديلات الصحية والخدمية، والتي نظمت وقفة احتجاجية أمام مقر عمالة الحسيات استنكارا لسلوك عامل الإقليم الذي أقدم على صمم نلميد
- أنظر: جريدة المساء، العدد 88، بتاريخ 2 ينيير 2007، ص. 1.
- 312 عبد الرحيم العطري، الحلال والمال في مرة تقارير الضميمة للبشرية، لطراب الأخيرة من نصيب مغرب الألفية الثالثة، مجلة وجهة نظر، السنة العاشرة، الرباط، العدد 32، ربيع 2007، ص. 15.
- 313 من أصل 166 حركة احتجاجية نشرت على مدى ثلاثة أشهر من سنة 2007 بجهة الصالح، كانت الاحتجاجات ذات الطابع السوسيوالاقتصادي تشكل 76.51% من مجموع الاحتجاجات المنشورة
- 314 Paul Ricoeur, Du texte à l'action, éditions seuil et esprit, paris. 1986, p. 374.
- 315 ماكس مبر، من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة، في كتاب 'الحداثة، إعداد وترجمة، محمد سيلا وعبد السلام محمد العلمي، مرجع سابق، ص. 81.
- 316 أقدم أربعة شبان من حاملي الرسائل الملكية على إصرار إقرار في أحاسنهم، بعدما صوبوا عليها مائة العرس، وذلك يوم الخميس 15 دجبر 2005، احتجاجا على عدم توظيفهم بالرغم من توفرهم على رسائل موقعة من ولي العهد آنند. فلك محمد السادس، فقد بصورته تشبههم، حدث ذلك خلال اعتصام لهم قبلة وزارة الصحة جربوا فيه صيغة احتجاجية تقوم على تكبير الأجل و في محاولة لتجديد أخرى قام عشرة أفراد من حاملي هذه الرسائل يوم الإثنين 9 أبريل 2007 بتناول مائة ساهم (دواء البرعوت)، أثناء وقفة احتجاجية بهم أمام مبنى وزارة المالية والخوصصة. يذكر أن أعضاء هذه المجموعة وعددهم 20 قاموا بمحاولتين سابقتين الأولى في الثاني من يونيو 2004 غير محاولة تدبير عملية شق جديهم في ذلك، والثانية في 17 مارس 2005 على طريق الإحراق، وفي تنهيم هي ذلك أيضا
- Paul Ricoeur. Du texte à l'action. Op. Cit. p. 374 317
- Ibid. p. 375 318
- 319 رجمة بوروية، مواقف، قصدا للجمع المغربي في محث التحول، مرجع سابق، ص. 10.
- 320 Pierre Bourdieu, Introduction à la sociologie, in 'actes de la recherche en sciences sociales, n 90, decembre. 1991, p. 5.
- 321 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale, l'action sociale, éditions HMH, lité. 1968, p. 18
- 322 Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, éditions Minuit, paris. 1980, p. 268
- 323 Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Ibid. p. 268
- 324 مكسيم رودسون، عن الإيديولوجيا وعلم الاجتماع وحركة التمرد العربي والاستشراق، مجلة الفكر العربي، مرجع سابق، ص. 209.
- 325 بعدما كان حاملي الشهادات العليا مصوبين تحت لواء واحد، صارت لهم خمس مجموعات وهي: النصر، المبادرة، الحمار، المستحقين، فقد، فضلا عن ميلاد مكون حديث أطلق عليه أصحابه اسم المستقلون، وقد بلغ عدد أعضاء هذه المجموعات 2768 فردا، فبما نضر هذه الانقسامات؟ هل هي استناد طبيعي لا يعرفه الحقل السياسي بالمغرب من شقاقت؟ أم هي خطة دولية لتجسيص الصراع وتحويل واجبه من صراع لمطالين / الدولة، إلى صراع لمطالين / لمطالين؟
- 326 بدنا من صيف 1998 ذات جماعة العدل والإحسان على تنظيم مجسم صبيجي لأبناحها بشاطون بوسايف قريبا من ائبن شتوكه بآلمانيا، الجديدة، وقد كان هذا للجمع باوي لزيد من 30 ألف مصطاف، و عيارا لصاح هذه الفعالية في أول خطابه، قد عم الأسفل بها شكلا ومصمونا إلى شواطئ أخرى في شمال وجنوب المغرب، إلا أنه في صيف 2000، سطر السلطات المغربية سم هذه المظاهرات الضخمة تنوعا من "الخطر الإسلامي"، فترد للجماعة على قرار التبع هذا بالمرور إلى الشواطئ رافضة العصابة بها، وهكذا فقد جرب أنصار العدل والإحسان شكلا احتجاجيا جديدا غير تنظيم خرجت يومية وأسبوعية إلى الشواطئ الصومبية وإقامة الصلاة بها، وقد حست هذه العملية عتد من الشواطئ كان أمضاها عين السبع وهي الدنات بلدان ليبيا، الجديدة، أكادير، تطوان والمهدية بالقطيرة والتي عرف شاطونها تدخلا أمية عهده في حق أبناء عبد السلام ياسين.
- 327 حين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. إطار نظري لتحرر، ترجمة: خالد در عمر مؤسسة كسوت إيتشاي، بوسلف، 2003، ص. 68.
- 328 وهي "الوقفة الاحتجاجية، لمسيرة الاحتجاجية، الإضراب عن الطعام، الاعتصام، المفتوح، الإضراب عن العمل،

- احتلال السبلات العمومية، وقفات الشعوب، قافلة احتجاجية، محاكمات رمزية، جلسات استماع صومبية³²⁹، وقد تمكن من سردها جميعا 13 مجرنا
- 329 أنظر يومية المساء، العدد 201، طبع في الأحد 12-13 ماي 2007
- 330 تحصل هذه الحركة على نفسها شعار "كيف كيف" يحمي لمساواة
- 331 ومن هذه النتيجة كانت من الليبرات الموضوعية لاحتجاج جريدة الصباح لتقدم جرد للاحتجاجات وتتيح وتيرة تطورها على مدى ثلاث سنوات من نفس الفترة، فالمصباح جريدة "مستقلة" وتبدو أكثر شجرا، لأخبار الاحتجاجات من باقي الجرائد الأخرى، والواقع أن احتجاج جريدة الصباح لهذه الغاية لم يأت عبثا، فقد سبقات عملية الاختيار محاولات يلجأ للاحتجاجات في عدد من الصحف اليومية المغربية، ولكني لوحظ فيها أن بعضها لا يشرح حري أي احتجاج له علاقة بالقطاع الذي يتحمل مسؤولية تدبيره أحد وزراء المغرب
- 332 طبعا لا نتحدث هنا عن المبررات الكبرى للربطة بأحدث من قبيل فالح ماي أو مساندة كفاف الشعبين العاطسيين والعمالي أو غير ذلك من المبررات الجماهيرية التي يقدمونها للشاركون بالألاف
- 333 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale: l'action sociale, Op.Cit. p58..
- 334 عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، السق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة: عبد المجيد جبهة، دار توفال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2000، ص 57.
- 335 حصل حدث في 14 دجبر 1990 بناس
- 336 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale: l'action sociale, éditions HMMH, ltée. 1968.p.41.
- 337 عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، السق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، مرجع سابق، ص 56.
- 338 Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Ibid p.268
- 339 حاد دوسو، نشأة العلوم الإنسانية، في كتاب: تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة: محمد سيلا، مرجع سابق، ص 32.
- 340 الأنا توبر، حل فكرة المجتمع ضرورية، في كتاب: تساؤلات الفكر المعاصر، نفس المرجع، ص 63.
- 341 نفس المرجع، ص 63.
- 342 كما أن التردد تتخذ طابعا تجريبيا لكسب مزيد من الوقت الإضافي وتخييس مقولات الصراع الاجتماعي، وذلك باستبعاد الدولة من شرط للحاجة والضرورة، وتقدم مسؤولين حلة عن الوضع، وفي أعقاب انتفاضة مدينة صفرو يوم الأحد 23 شبر 2007، أسرى الإعلام الرسمي إلى تقديم روبرتاجات شبه يومية في الشبكات الإخبارية الفرنسية عن تحركات الحام مراقبة الأسعار بمختلف الأقاليم، مع الحرص على عرض حالات تصوير محاصر لعش والبيع بدون فوائد، وذلك للتأكيد على أن ارتفاع الأسعار هو من موقع الحياة، وأن الدولة لا تتحمل فيه أية مسؤولية، ولهذا فلم يكلف صحافيو هذا الإعلام أنفسهم عما، استغلال لراء تسييفات منافسة الأسعار أو تحليل الأسباب العميقة لهذه الانتفاضة
- 343 لقد عمدت عدة شركات خاصة لعلك اعتمام العمال إلى طلب خدمات شركات الأمن الخاص والتي لم يتردد أفرادها في مهاجمة المتجسبين بالهروبوت والكتلات المدوية كما حدث في مهنات بطجة ووالاس والبيضاء
- 344 يقول أحد الممثلين بأن "مكتبة سيمبا مارسو التي أعفقت وصارت تحمل في "مكتبتها" الجديدة اسم مكتبة الألفية الثالثة، وتلجأ بوسط شارع محمد الخامس، كانت تقدم خدمة جليلة للممثلين، ففي انتظار ساعة العصر يلجأون هذه مكتبة ويستعمرون في التجوال بين أرفقتها إلى غاية الموعد المعلوم، ويضيف قائلا بأن أصحاب المكتبة كانوا يعلمون بأن لا يريد شراء الكتب، فقط يريد من الاحتياجه من أمين الأس، ومع ذلك لم يكونوا يمحونا من الدخول، فالجميع يتصطف مع"
- 345 Alain Touraine, pour la sociologie, éditions seuil, paris 1974 p.60.
- 346 نالست في البدء جمعية لمحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال تحت اسم "ما تيسس ولدي" على عرار "شعر" ما نفس بلادي، الذي أنتج عقب تفجيرات السادس عشر من ماي 2003، إلا أن، الخلافات بين مسيرات الجمعية جعلت البعض مهيئته إلى تأسيس إطار بدين تحت "ما تيسس ولادي" بالانتقال من صيغة الفردية إلى الجمع، ودون التعرط في الاسم الذي يعد أصل ملكية في سوق التمدلات الفرعية والمادية
- 347 محمد الطويزي، للكتبة والإسلام السياسي في المغرب، مرجع سابق، ص 53.
- 348 محمد الطويزي، نفس المرجع، ص 54.
- 349 محمد جبروس، دعامات الفكر السوسيولوجي، مرجع سابق، ص 45.
- 350 طبعا في حالات مزروعة لأنها لا تكاد تظهر في مجموع السق الاحتجاجي، وتقتصر على الانتفاضات والهزات

الاجتماعية العموية التي يتحكم فيها ، تماما كما هو الامر في أحداث الميونيخ 1999 ، أو الأحداث التي جرت بمس المدينة يحيى معطي الله سنة 2005 ، ففي هذه الأحداث تم رمي سيارات الشرطة بالزجاجات الحارقة وتم شقها بالحجارة ، كما عرف سنة 2007 أحداث شغب انفتت إلى إحراق سيارة لعمرك للكلبي بمدينة العرائل حيث كان يتجمع رهاء 180 شخصا احتجاجا على التهميش الذي تعانيه المنطقة . شيئا عرفت مدينة صفرو أحداث شغب انفتت إلى إحراق مقاطعة وجردة وسيارة مقدم الحري ومحاولة اقتحام السجن المحلي ، وذلك في أعقاب تطورات وقفة احتجاجية لمصلحة ارتفاع الأسعار ، وذلك يوم الأحد 24 شبر 2007

انظر . يومه الصباح ، للعدد 2114 ، بتاريخ 27 يناير 2007 ص 1 . وكذلك يومه المساء ، للعدد 317 بتاريخ 25 شبر 2007

351 Pierre Bourdieu, questions de sociologie, Ibid.p.19.

352 Alain Touraine, pour la sociologie, Ibid.p.60.

353 أحمد شرارك ، سوسيولوجيا النركم الثقافي ، مشغولات المركز الوطني للإبداع المسرحي والمسيميائي ، فاس ، الطبعة الأولى ، 2004 . ص 22

354 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale. l'action sociale, Ibid p.111

355 محمد جوسوس ، طروحات حول الثقافة والقيمة والتعميم ، مشغولات الأحداث المغربية ، كتاب الشهر ، العدد 7 ، فبراير الجيها ، الطبعة الأولى ، 2004 . ص 3

356 محمد جوسوس ، طروحات حول الثقافة والقيمة والتعليم ، مرجع سابق . ص 3-4

357 نفس المرجع ص 4 .

358 أحمد شرارك ، سوسيولوجيا التراكيم الثقافي ، مرجع سابق . ص 28 .

359 نفس المرجع . ص 28 .

360 نفس المرجع السابق . ص 24

361 Armand Cuviler, Manuel de Sociologie, PUF, paris. 1967.p.170.

362 المختار الهراس ، الاسم الشخصي والقيمة واللقب والتفاضل فردا جماعة - حلة المجتمع الجليلي بالمرية ، في كتاب التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية . تنسيق : المختار الهراس ، هيريس سعيد ، مشغولات كلية الآداب والعلوم الإنسانية لرباط ، سلسلة ندوات وندوات ، رقم 102 ، لرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 . ص 156

363 Armand Cuviler, Manuel de Sociologie, Ibid.p.171.

364 المختار الهراس ، الاسم الشخصي والقيمة واللقب والتفاضل فردا جماعة - حلة المجتمع الجليلي بالمرية ، في كتاب التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية ، مرجع سابق . ص 179

365 لطلعة لرباط بتاريخ 24 دبر 2006

366 يسلم حميش ، في العمة المغربية ، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال ، طنجة ، العدد 20 ، الطبعة الأولى 1997 . ص 51

367 يسلم حميش ، في العمة المغربية ، نفس المرجع . ص 50

368 Remy leveau, le feiliah marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris. 1976.p.81.

369 حماني أنقلي ، الحرب والقبيلة : ملاحظات حول بعض عوائل التحديث السياسي في العلم القروي ، في كتاب التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية ، مرجع سابق . ص 27

370 Paul Pascon et Mekki Ben Taher, ce que disent 226 jeunes ruraux , in Etudes sociologiques sur le Maroc. BESM. N° : 331978 , 34- , P. 222224

371 كارل ماكس ووترنيوك الجبل ، بيان الحرب الجوسوي ، في كتاب : تيمونز وويرنس وأبي هانت ، من أحداث إلى العولة . رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، ترجمة : سمير الشيشكلي ، مرجع : محمود ماجد عمر ، الجزء الأول ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 309 . فبراير 2004 . ص 53 .

372 محمد جوسوس ، طروحات حول الثقافة والقيمة والتعليم ، مرجع سابق . ص 32

373 محمد جوسوس ، نفس المرجع . ص 32

374 لبلي سكلير ، الحركات الاجتماعية والرأسمالية العلية ، في كتاب : تيمونز وويرنس وأبي هانت ، من الحفلة إلى العولة . رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، الجزء الثاني ، ترجمة : سمير الشيشكلي ، مراجعة : محمود

- مجاد عمر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 310، ديسمبر 2004، ص. 237.
- 375 تصم من جانب عدة للجنة إدريس الكرواي، مستشار الوزير الأول، مكلف بالقطب الاجتماعي ومحمد وكراكة الكاتب العام لـ"الولاية الرباط"، مثلاً وزارة الداخلية، فضلاً عن مثل لوزارة التشغيل والتكوين المهني.
- 376 كارول ماكس وفيليبك ريجر، بيان الحرب الشيوعي، مرجع سابق، ص. 46.
- 377 أنظر لي اندلحق حردا لبعض الأناشيد والشعارات التي تردد خلال الحركات الاحتجاجية، ص. 246.
- 378 أوسكار بريس، دراسة لشفاة الفقر: خلفية للتاريخ، في كتاب تيمور وويسر وأبي عابت، من خلفاة إلى الحركة رؤى ووجهات نظر في حبة التطور والتغيير الاجتماعي، من المرجع، ص. 170.
- 379 في أعتاب تنافس صغرو لجأت وزارة الداخلية إلى عقد عدد من اللقاءات مع بعض القباط الفلانية من أمثال محمد مجاهد الأمين العام للحزب الاشتراكي لتوحيد، وعبد الله الحزب الكاتب الوطني لحزب الفلوقراطي، مرفوقاً بعصو الكتابة الوطنية مصطفي السبعة. وذلك لملأ في تهدئة الوضع الانتفاء من تنظيم وقفات احتجاجية لصدمة ارتفاع الأسعار، بدعوى أن البلاد تمر بمرحى حكوسى. أنظر يومية أنباء، العدد 324 بتاريخ 3 أكتوبر 2007.
- 380 أوسكار بريس، دراسة لشفاة الفقر: حلبية للتأيد، نفس المرجع، ص. 170.
- 381 هل نقابل في مشهدنا الحزبي أفا مكرين/ عارسين سياسيين من قبيل الرولفين الهندي بن بركة، عبد الله إبراهيم، عمر سعلود، وعمر بلال ٩٩.
- 382 رونالد أروسون، كاسي وسارتر، ترجمة شومي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 334، ديسمبر 2006، ص. 1.
- 383 عقب الإحصاء الكارني لوسوم بتونامي، والذي تعرضت له منطقة جنوب شرق آسيا يوم 26 ديسمبر 2004، شرت صحيفة التجدد للبرية من حزب العدالة والتنمية مقالاً في لسان من يناير 2005 تحت عنوان "إنفل ميكر للمغرب قبل بولت الأول، السياحة الجنسية وزوال تسونامي"، من تزقيم وليس تحريراً أنتد الحسن السرات مباشرة بعد صدور هذا المقال سترد جريدة بيان اليوم، لسان حزب التقدم والاشتراكية، قائلة بأن "أهل التجدد يعمدون على جثث ضحايا تسونامي" للتواصل "المر" على أصدمة صحت أخرى سالة حرب العدالة والتنمية، بل إن لفة الثانية ذر، سترد على حد الصرع، مؤكدة في ويزواج فقت بالمسألة بأنه "في خصم تضامن عالمي مع ضحايا الكارثة الطبيعية التي صرت أغلبية البلدان الآسيوية، ظلم عليها في لمرب صوت شار مقرب من حزب العدالة والتنمية يرجع ما وقع لأسباب أخلاقية، صعبة "التجدد"، ومن خلال موقع المقال، اعترت في هذا أساس سيزر أن الكارثة أصدمة مشهدة كما وقع لعاد وتعود وتوهم لوط، وظلت ضمير نصف راضع على صرح القراني من جهة. وعلى لشرط العممي للفسر للظواهر الطبيعية من جهة ثانية، ويام مسيلاد المعارة والمكداة الإنسانية مفاء في فك صاحب المقال بأن ما وقع جنوب آسيا هو عقاب إلهي" سيستم تبادل الاتهامات بين طرفي الصراع، إلى عاية تنظيم محو 18 جمعية لوفقة احتجاجية قتالة مفر حرية التجدد، بأحة باب لعلو بالرباط، في التاسع والعشرين من نفس الشهر، احتجاجاً، بإربها على "الشغى ولحق والعنصرية" ال التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية سيدون على المحتجين عليهم بولف مصاه في نفس القوتيت والمكان، حصراً قراءة أفي مؤيد مقابل 200 متتح للمجمعيات وبعض التنظيمات السياسية.
- 384 رونالد أروسون، كاسي وسارتر، مرجع سابق، ص. 205.
- 385 هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص. 216.
- 386 عبد المظيف المصبي، سكانا للفرافة، مجلة الكروم، العدد 11، 1984، ص. 205.
- 387 ميشال بوكو، الفلوق والجوع، نحو نقد العقل السياسي، ترجمة عبد الحفيظ فطيش، مجلة الفكر العربي، معهد الإله العربي، بيروت، لسنة العاشرة، العدد 57، ماي-جنت 1989، ص. 217.
- 388 ألي مولد شيفر، في سيماء الخطا السلطوي، ترجمة مصطفى كمال، مجلة بيت الحكمة، القل البيضاء، لسنة الثانية، العدد 5، أبريل 1987، ص. 136.
- 389 ألي مولد شيفر، في سيماء الخطا السلطوي، نفس المرجع، ص. 137.
- 390 هشام شرابي، مقدمات لدراسة لمجتمع العربي، دار الفلنية للطباعة والنشر، بيروت، الطعة الرابعة، 1991، ص. 47.
- 391 نير بوزديو، الرور والسطوة، ترجمة عبد السلام مبيد العالي، دار تريقال للنشر، القل البيضاء، الطعة الأولى، 1986، ص. 52.
- 392 عبد الرحيم المطري، هيئة الإنصاف والمصالحة: تعيب للحقيقة واستبعاد لسيارو الاعتراف الرسمي، مجلة وجهة نظر، الرباط، لسنة العاشرة، العدد 3، شتة 2007، ص. 62.
- 393 عبد الرحيم المطري، هيئة الإنصاف والمصالحة: تعيب للحقيقة واستبعاد لسيارو الاعتراف الرسمي، نفس المرجع السابق، ص. 62.

394 عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: البس ثقافي المصلحة في المجتمعات العربية الحديثة، مرجع سابق، ص 77.
395 محمد علي نور الدين، أنتم في المجتمع العربي السطوي. فريدة نمية اجتماعية للملاحة بالثبات والآخر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000، ص 13.
396 صحيفة يوم الخميس 29 مارس 2007 قامت عناصر من ناجو عتي الوطنية والمتعلقة للمكفولين للمطالبين بأعراض سبيل الرافعين في الدخول إلى محطة القطارات القريبة، بل قاموا بالتهام السكة الحديدية وعرقلة برنامج سير القطارات، بشكل جديد من أشكال التصعيد الاحتجاجي، بعدما جربوا قلا محمولة ابتلاع سم الفئران والشرين وبعض المبيدات الحشرية.
397 عبد الله ساهف، المجتمع المغربي بين الاستمرارية والتغيير، مجلة الوحدة، للجلسة الغدوية للتفاهة العربية، الرباط، العدد السادس، السنة الأولى، 1985، ص 67.
398 محمد عبد الله شهادة إلى ما روء، حود وتزويدي عن الوتر والجمود كخاصيتين ملازمين للمجتمع المغربي، فقد قال " ظاهرة أحد الأيام، وأن في سرتي ساهي إلى سمي صحب شهيد وأناشيد لحشود تصادر من صوت كخامة، المجردة، لم يكن هناك أدنى شك بأن الأنفجار وشيك فوقع، فودعت روحتي الحائرة، وظللت منها إنداد السعادة الأمريكية إن لم أعد بعد ساعتين، وقد كنت بحذر واحتراس كان حالاً شرطاً ولا طلبة، ولكن في اللطف لجامعة محمد الخامس بإطار المغرب الرياضي فريق من الفار البيضاء، ليس لهذه القصة معنى سوى أنه في المغرب لا يحدث شيء في الواقع كما قد كان من اللازم أن توقعه حسب المنطق "

أنظر عبد الله ساهف، المجتمع المغربي بين الاستمرارية والتغيير، مجلة الوحدة، مرجع سابق، ص 67.
399 تعود قصة فجأة التي جرى سويقها إعلامياً باسم المصيبة، إلى سنة 2002، لا سقت حكومتها لمصلحة مع شركة تدعى الحياة لإسرائيلية، بهدف تشغيل 80 ألف مغربي على متن بواخر سياحية بأجور مغرية، وهي العملية التي ترتب تصحيحها بوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية آنذاك حسن الفاسي، «اختيار الكوادر الإشراف على العملية كآل من توقيع وزارته بمهمة الوكالة الوطنية لتكاملات والتشغيل (الأنابيك) التابعة لها. وقد كان على المارشيين لبعض الوظائف التي تفرزها الشركة إجراء فحص طبي مفصل يطلع على بصل إلى ألف درهم، وتحديد مصحة واحدة محفوظة بالدار البيضاء، وبمقر من التطويرات التي توصلت بها الحكومة للمغرب من رسائل من طرف "الغيدرية الدولية للتقل ومركز حقوق البحارة وسعراء البحر يكتسب والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة عن سوابق الشركة الإسرائيلية في الحب والاحتيايل في كل من كيبا وسري وباكستان"، وهذا استمر في التأكيد على جدية مناصب العمل التي تفرزها شركة الحياة، بل إنها خبرت من طريق الأنابيك أن التحاق الفوج الأول من العمال سيكون في منتصف شهر غشت 2002 وبعد انصراف أجل الانحاق بالعمل وشروع حير المصيبة شات في العديد من المدن حركات احتجاجية سلمت بعد في إطار الفجدة الوطنية للتسيير وحلوا لصحابها الحياة، والتي ستطال بمحاكمة المسؤولين على فضيحة الحياة وجبر القصر الجماعي والتمريض عن البطلة والتمريض عن 13 شهر المصيبة في القفد الذي وقعه للورشون للعمل من طرف واحد بقرات قروم الأنابيك
400 عبد الرحيم العطري، الحال والمآل في تقارير تسمية البشرية للمرات الأخيرة من نصب معمر الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 19.

401 جود وتزويدي، أمير نفوس. الملكية والنخبة السياسية المغربية، مرجع سابق، ص 424.

402 نفس المرجع، ص 424.

403 في لعام 2002 مأسحت حركة كفاية بمصر بمبادرة من مجموعة من الشطاء الحقوقيين والادباء والكتابر والفنانين الذين راعوا مقترنهم مطالبين بوضع حد لكل سياسات التفتير والتخسيس التي تستهدف المواطن المصري، وقد شأت في لمغرب حركة عاتلة أطلقها لكثير المهدي للنجرة تحت اسم ياركا، لكنها لم تلقى دافق الاستجابة، والواقع أن حركة كفاية بمصر سجلت حصواً قوياً في ساحات الاحتجاج، إلى درجة وقوعه فهد إعادة ترشيح لمريش حسي مبارك لولاية أخرى ووقف بشراة صد صاورت ثوريت الحكم التي يرد من خلالها جعل رئاسة الجمهورية من منصب نجل الرئيس مبارك. وفي سياق تطوير ثقافة الاحتجاجية لحركة كفاية، فقد أبرى عدد من روادها إلى التفتير إلى عارساتها من خلال الاشتغال على فنانين رمة للفرشة وكرة فنانين وجيل الجيليد للاستزادة من حركة كفاية يرجى الإطلاع على الموقع الإلكتروني www.kefaya.org
404 فابستر أنطوني، علف الإنسان أو العدوانية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 102.

405 " لقد هورت السموات الخمسين الأخيرة عودة قوية للتفر، ولم يتراجع عدد الفقراء في واقع الأمر بسبة مطلقة، إذ ينذر عديم اليوم خمسة ملايين فرداً، وحسب نتائج البحث الأخير حول مستوى عيش الأسر، فإن 4 ملايين من المعارة يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي (إنفاق سوي أقل من 3235 درهم بولوسط المصري و2989 درهم بولوسط المغربي). وهكذا يعيش 3 مليون من مجمل الفقراء في الفري ورمليون واحد في لندن، كما يعاني 25% من المعارة من ضعف اقتصادي كبير (إنفاق سوي أقل من 4500 درهم)، وبمثلت يعد الفقر ظاهرة قروية حسب الخريطة الأرض للفقر التي أجرتها المشورية النسبة للتصليط والبنك الدولي مؤرخاً، ومن مجموع 1200 جصاعة قروية لعرف، 50% منها سبة فقر أعلى من 20%، كما أن سبة

- الفقر البيودي تعادل تقريبا ثلاث مرات نسبة بالتجمعات الحضرية . و نظل مظاهر التفاوت بين مستويات عيش الأفراد كبيرة ، حيث يصرف الأفراد الأكثر غنى ونسبتهم 10% ما يعادل 12 مرة ما 10% الأكثر فقرا
- أنظر : مجموعة من الباحثين ، للمغرب السكن : إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك ، تقرير الخمسينية ، مرجع سابق ، ص. 127-128 .
- 406 هشام شرايبي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، مرجع سابق ، ص. 67 .
- 407 محمد عباس نور الدين ، التنوع في المجتمع العربي السلطوي : قراءة نسبية اجتماعية للعلاقة بالسلط والآخر ، مرجع سابق ، ص. 9 .
- 408 مصطفى حجازي ، التخطف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان للقهر والمركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثامنة ، 2001 ، ص. 44 .
- 409 مصطفى حجازي ، التخطف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان للقهر ، نفس المرجع ، ص. 54 .
- 410 كم يتم سكان الأحياء الهامشية بفاس بأحراق فتاك من فئة خمس ليوم خلال انتفاضة سنة 1990 ، على اعتبار أن البورجوازية التي تملك أو تستفيد من هذا القندقي هي خصمهم الطبيعي الذي يتوجب الانتقام منه .
- 411 مصطفى حجازي ، التخطف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان للقهر مرجع سابق ، ص. 41 .
- 412 في معرض جواب لويزر الداخلية شكيب بنموسى عن سؤال أني بالبرلمان حول استعمال العنف من لدن قوات الأمن ضد المحتجين حاول الوزير التقليل من تدخلات هذه القوات والعنف الذي مارسه ضد المعتقلين ، وباقي الهيئات الأخرى حيث حصر عدد الوفيات الاحتجاجية التي نظمت بالرباط خلال شهر مارس وأبريل وماي من سنة 2007 "في 372 وفاة احتجاجية توجد من بينها 202 وفاة خاصة بحملة الشهادات المعتقلين عن العمل ، أما تدخل قوات الأمن فقد انصر على لماني تظاهرات فقط أي ما يمثل 2% من مجموع الوفيات الاحتجاجية ، على أساس أنه ليست هناك سياسة عنف منهجية ضد حملة الشهادات" وأعلن وزير الداخلية في معرض رده أنه "في إطار تميز المنظومة الأمنية سيتم لاحقا للجوء إلى استعمال كاميرات مثبتة في الشوارع العمومية التي تمكن من تدبير أفضل للتدخلات الأمنية أثناء مختلف تظاهرات ، ما يساعد على اتخاذ ما يلزم من قرارات لوجيستية وتنظيمية وتسجيل تصرفات كل الأطراف والتجاوزات التي قد تتخلل هذه الأنشطة" . وقال وزير الداخلية إن تدخل قوات الأمن "يتميز في صميم واجباتها القانونية لفرض بعض الوقفات الاحتجاجية ، ولعلاج الوضع ومنعه من التفاقم حينما يتعلق الأمر بتصرفات تهدد في بعض الأحيان السلامة الجسدية للمحتجين ، وبمس مباشرة بحرية الغير وتتفرق للفتنسات القانونية ، وتؤدي إلى إرباك سير العمل ببعض الإدارات ، وعرقلة حركة السير واحتلال المساحات العمومية وإلحاق الأضرار بالملكيات العامة والخاصة" .
- 413 غي هيرست ، الديمقراطية فوهة بالمليب ، في كتلي : محمد بنعيد القادر ، حوارات : في مساحات فلتات والغير ، وكالة شراع ، طنجة ، العدد 21 ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص. 67 .
- 414 هشام شرايبي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، مرجع سابق ، ص. 53 .
- 415 جون واترهوري ، أمير المؤسسين : الملكية والنتبة السياسية المغربية ، مرجع سابق ، ص. 226-227 .
- 416 جون واترهوري ، نفس المرجع ، ص. 226 .
- 417 أحمد شراك ، فسحة للتفك : قبل وما بعد 11 شتبر 2001 ، اتصالات سبو ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ص. 84 .
- 2006 ص. 84 .
- 418 بالرغم من كثر الحملات الإعلامية التي نظمتها جمعية 2007 داما لصالحها فور الدين عروش ، والذي صرح غير ما مرة بأن نسبة للمشاركة في انتخابات السابع من شتبر ستوق 70% ، فإن نتائج الانتخابات التشريعية حملت المفاجأة لأكثر من طرف ، نسبة للمشاركة لم تتجاوز 37% حسب أرقام به وزير الداخلية عشية الإعلان عن النتائج . علما بأن 19% من الأصوات المبر عنها هي أصوات ملغاة .
- 419 رحمة بوقرية ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، مرجع سابق ، ص. 21 .
- 420 مصطفى حجازي ، التخطف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان للقهر ، مرجع سابق ، ص. 53 .
- 421 نفس المرجع ، ص. 52 .
- 422 مقولة لويزر الداخلية البروسي فوف يونكاير استشهد بها لينين في تقريره عن ثورة 1905
- 423 جون واترهوري ، مرجع سابق ، ص. 111 .
- 424 رحمة بوقرية ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، مرجع سابق ، ص. 20-21 .

بطاقة عبور
 باحث في علم الاجتماع
 استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب و العلوم
 الإنسانية جامعة بن طفيل بالقنيطرة
 عضو المجلس الإداري للجمعية المغربية لعلم
 الاجتماع
 عضو هيئة تحرير مجلة وجهة نظر
 عضو اتحاد كتاب المغرب
 عضو اتحاد كتاب الإنترنت العرب
 عضو منظمة كتاب بلا حدود
 من مؤلفاته:
 دفاعا عن الموسيولوجيا، بابل للطباعة،
 الرباط. 2000
 سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج و
 التهميش، طوب بريس، الرباط. 2004
 المؤسسة العقابية بالمغرب، دار الكتاب،
 بيروت. 2005
 صناعة النخبة بالمغرب: المخزن و المال و النسب و
 المقدس، طرق الوصول إلى القمة، دقاتر وجهة نظر،
 الرباط. 2006
 الليل العاري، قصص من أجل ياسمين، دقاتر
 الحرف و السؤال، سلا. 2006
 للاتصال:
 البريد الإلكتروني: aelatri@yahoo.fr
 المدونة: www.aelatri.maktoobblog.com



عبد الرحيم العطري

"إن الحركات الاحتجاجية

مستويرة والنسبة بطبيعتها باعتبارها ردات فعل على ضغوط أو إكراهات لا تطاق، يرتفع فيها صوت الحناجر ويخبو صوت اللغة وبعدها المكتوب. و تلك صعوبة إضافية أمام التحليل السوسولوجي الذي يجب أن يضاعف من حذرهِ ويقظته في ظل غياب نص أو أثر مكتوب يسمح بفهم وترتيب الحركة الاحتجاجية. فعمل عبد الرحيم العطري يندرج في هذا الإطار بالنظر لمطرحه لتساؤل موضوع "ساخن" هو الحركة الاحتجاجية بمتيج "بارد" هو السوسولوجيا، وهو أمر تصدى له بيقينية تستحق التنبؤ به بناء على تمثيل جيد لحمل الصعوبات والمشكلات المشار إليها أعلاه، كان بمثابة محطة طبيعية قاده إليها اهتمامه بالشباب وبالشخب السياسية".

• الدكتور إدريس بنسعيد